مركز البحوث العربية والأفريقية

المجلس الأفريقى لتنمية البحوث الاجتماعية

التشكيلات الاجتماعية فى أفريقيا

دراسة فى النظرية والتطبيق
إقليم البحيرات العظمى



آرشي مافيجي

تقديم
حلمى شعراوى

ترجمة
مصطفى مجدى الجمال

مركز البحوث العربية والإفريقية
(القاهرة)

المجلس الأفريقى لتنمية البحوث الاجتماعية
(كوديسريا)

التشكيلات الاجتماعية فى أفريقيا

دراسة فى النظرية والتطبيق:
إقليم البحيرات العظمى

تــــأليـف
آرشى مافيجى

تقـــديـــم:
حلمى شعراوى

تـــرجمـــة:
مصطفى مجدى الجمال

هذه ترجمة لكتاب:

Archie Mafeje,
The Theory And Ethnography Of African Social Formations: The Case of the Interlacustrine Kingdoms
Codesria Book Series, 1991

اسم الكتاب: التشكيلات الاجتماعية فى أفريقيا - دراسة فى النظرية والتطبيق:
إقليم البحيرات العظمى
تأليف: آرشى مافيجى
تقديم: حلمى شعراوى
ترجمة: مصطفى مجدى الجمال
إعداد فني: ناهد عفيفي
جرافيك للغلاف: إسلام حنفى
الناشر: مركز المدينة للإعلام والنشر
الطبعة الأولى: الأولى ٢٠٠٧
رقم الإيداع: ٢٠٠٧/٣٦٨٠
الترقيم الدولي: ٤-١٩-٦١٢٠-٩٧٧

إهـــــــــداء

إلى: شهيدة، وكُولني، ودانا

ومن أجل: أوجاعنا، وانتصاراتنا، وتحررنا

المـؤلـف



المحتـــويـــات

الفصل السادس

الفصل السابع

عــن المــؤلف

عــرفت القاهرة مؤلف هذا الكتاب؛ أرشى مافيجى، منذ أكثر من ربع قرن... عــرفته مناضلا سياسيا شابا بين قيادات إحدى حركات التحرير فى جنوب أفريقيا، وهــى "حــركة الــوحدة"، ثم عرفته أستاذا لامعا لعلم الاجتماع بالجامعة الأمريكية بالقاهــرة ســنوات الثمانينات. وقد عرفته شخصيا فى حركته السياسية، كما عرفته صــديقا وقــريبا من مشروع مركز البحوث العربية والأفريقية... وخلال كل ذلك عــرفه المجــتمع المصرى مثقفا متفهما، ومراقبا لماحا، ونقديا، وهو- دائما- ذو حــضور اجتماعــى خــاص... كزوج لباحثة مصرية مرموقة هى الأستاذة شهيدة الباز.. وأب لشابه.. واعدة هى "دانا أرشى ما فيجى"..

كــان لــى شرف حضور تكريمه فى داكار من قبل "المجلس الأفريقى لتنمية الــبحوث الاجتماعــية" كأحــد الباحثــين المتميزين على مستوى القارة؛ من قامة "جوزيــف كى- زيربو" و"على مزروعى" و"عيسى شيفجى".... وقيل يومها الكثير تتويجا لرحلته الطويلة... تحدثنا عن مساهمته فى توطين قواعد علم الأنثروبولوجيا والإثنوجرافيا الأفريقية منذ قدم دراسته للماجستير فى جامعة كيب تاون ١٩٦٢ عن المجــتمع المحلــى الأفريقــى، وكيف رفضت الجامعة فى ظل النظام العنصرى- تعيينه مدرسا؛ فقامت المظاهرات الطلابية فى أكثر من جامعة هناك احتجاجا على مــنع الــباحث النابه من التدريس. وقد اضطره هذا الموقف إلى مغادرة البلاد فى منفــى ذاتــى واجبارى، فحصل على الدكتوراة من كمبردج ١٩٦٦ ثم ارتحل إلى جامعــات هولندا، و بتسوانا، ودار السلام، وأوغندا، وزيمبابوى، والقاهرة وناميبيا، ليعود للاستقرار مؤخرا بمعهد الدراسات الأفريقية فى بريتوريا، قريبا من الباحثين الأفارقــة فــى جنوب أفريقيا الجديدة، يعلم من يختارون على منح فى برنامج باسم "أرشى ما فيجى" للدراسات العليا.

لا تتــيح مساحة هذا التصدير أن نستعرض كافة الإنتاج العلمى الذى أسهم به "أرشى مافيجى" فى مكتبة الدراسات الأفريقية، ولقد جمعت منه ما يزيد عن الكتب العــشرة، ولــم أســتطع أن أحصر عشرات الدراسات والمناظرات المنشورة فى

مجلات متعددة فى أفريقيا وخارجها. لكن "أرشى ما فيجى" لابد أن يقرأ مباشرة فى مجادلاتــه عــن "الأنثروبولوجيا الكولونيالية"، وعن أنماط الإنتاج، وإضافة الواقع الأفريقــى لتحلــيلاتها، وعــن نظــم الاســتعمار الاستيطانى وآثارها الاقتصادية والــزراعية والاجتماعية فى الجنوب الأفريقى، وعن إثنوجرافيا المسألة الزراعية والفلاحــية، وعن خطابات المثقفين الأفارقة فى القارة وفى الدياسبورا، وعن الآثار التخــريبية لبرامج التكيف الهيكلى.. ولا ينكر هنا جهد "أرشى ما فيجى" فى إطار لجــنة الأمــم المــتحدة الاقتــصادية لأفريقيا و"كوديسريا" ومنظمة الغذاء العالمية وغيــرها، بحــثا عــن "بديل للتنمية فى أفريقيا"، ثم متابعته للحركات الاجتماعية، وحركات الرفض الأفريقى من "سويتو" إلى منطقة البحيرات الكبرى... الخ.

وعــندما يــصدر المجلس الأفريقى (كوديسريا) التعريف به كاملا بعد تكريمه سيطلع الباحثون فى العالم على قائمة أعمال فلسفية وعلمية مبهرة لأرشى مافيجى. وهــى إن لم تتح لنا هنا لكنها تظل جديرة بكل التقدير. ولا يسعنى هنا إلا أن أشكر المجلــس الأفريقى لتنمية البحوث الاجتماعية، الذى أتاح لنا من قبل ترجمة بعض كــتابات "لأرشــى" عن الحركات الاجتماعية وعن العرقية، وعن "الأسر المعيشية وآفــاق إحــياء الــزراعة فــى أفريقيا"... وها هو يتيح لنا ترجمة هذا الكتاب عن "التــشكيلات الاجتماعية الأفريقية" والذى نضعه أمام القارئ العربى، علّ المقاربة "الفكرية" والاقتراب من "أرشى" خاصة تكون أعمق أثرا فى مجال العلاقات الثقافية العربية الأفريقية.

حلمى شعراوى

نهاية الأنثروبولوجيا

المناظرة الأفريقية حول عالمية "وتوطين" البحث الاجتماعى

(دراسة مهداة لأرشى مافيجى)

حلمى شعراوى

يمـــتد القـــول بمـــوت الأنثـــروبولوجيا لعدة عقود خلت، ومن قلب المعسكر الأوربـــى نفـــسه الـــذى تأسس فيه هذا النظام المعرفى فيما عرف بالأنثروبولوجيا الكولونيالـــية. وليست صدفة أن يقدم بيتر وورسلى- من بريطانيا- ورقته لمؤتمر الأنثـــروبولوجيا عـــام ١٩٦٦ بعنوان "نهاية الأنثروبولوجيا" وحتى يناقشها مؤتمر أفريقـــى فـــى داكـــار عـــام ١٩٩١ لـــيعلن فيه "أرشى مافيجى" A. Mafeje أن الأنثـــروبولوجيا فـــى أفريقيا قد ماتت، ويؤكد ذلك فى بحث هام له ١٩٩٦ بعنوان فرعى عن "انتحار الأنثروبولوجيا وبداية مرحلة جديدة" فى تاريخ هذا العلم.

وتعتبـــر الأنثـــروبولوجيا مـــن أكثر العلوم الاجتماعية اقترانا بعولمة النظام الاقتـــصادى الـــسياسى للعـــالم؛ لارتـــباطها بظاهرة الاستعمار وتوسع الرأسمالية الـــصناعية ثـــم المالـــية خارج الحدود الأوربية، ليصبح هذا العلم صناعة معرفية خاصـــة، "بالآخـــر"، "المخـــتلف"، "البدائى" أو "المتخلف"، وليصبح الأنثروبولوجى "استعماريا رغم أنفه" كما وصفه جيمس هوكر (١٩٦٣) لأنه صنع على يد الإدارة الاســـتعمارية "لـــتجويد إدارتها" للمستعمرات، بل واعتبره بعض الأنثروبولوجيين الأمريكيين الشباب علما إمبرياليا لارتباطه بدوره بالحروب الأمريكيةفي الستينيات. وقـــد تعرض مجال العلم نتيجة مثل هذه الرؤية لتناول مختلف فى أكثر من موقع، علـــى يـــد المدرسة الفرنسية تارة، والمدرسة الماركسية أو المادية التاريخية تارة أخرى، حتى اقترب منه أصحاب التاريخ الاجتماعى ثم "مدرسة الحوليات" الفرنسية بل وعلم الاجتماع.

وقد تكون هذه الدورة الواسعة للعلم هى التى دعت أصحابه الأفارقة لأن يعلنوا وفاته فى مؤتمر داكار الكبير ١٩٩١ أو فى جهود "مافيجى" بحثا عن شهادة ميلاد جديدة تتعلق بأساسه النظرى ومنهجيته فضلا عن هدفه الاجتماعى.

من هنا ننطلق إلى صياغة عناصر هذه الورقة لتشمل:

أولا: أهم ملامح الاتجاهات النقدية للعلم ومادته وأهدافه.

ثانيا: محاولات إعادة بناء علم الأنثروبولوجيا كعلم للتنمية فى ظروف بناء الدولة الحديثة- دولة ما بعد الاستقلال.

ثالثا: محاولة الانتقال النظرى بالعلم فى مفاهيمه ومناهجه، بعد إعلان "نهاية الأنثروبولوجيا" القديمة بتحرير العلم "وتوطينه عبر إخضاعه للحقائق الأفريقية.

ويقتضى ذلك الجدل مع مقولات "العالمية" فى العلوم الاجتماعية، حين تبحث فى المجتمعات الأفريقية. بتجزئة النظم المعرفية لصالح "عولمة" القيم العلمية الكلية المهيمنة. وفى هذا المجال تتنوع أطراف المناظرة الأفريقية بحثا عن منطلقات جديدة "للأنثروبولوجيا الأفريقية" أو الإثنوجرافيا التى يؤسسها أرشى مافيجى.

الاتجاه النقدى

يركز البعض فى نقد الأنثروبولوجيا على الدور "الوظيفى" للباحث الأنثروبولوجى، وليس على "المنهج الوظيفى" الذى توقف عنده هذا العلم كثيرا. ولعل ذلك ما يفسر كل هذه المناظرات حول الشخصيات العلمية التى أثرت مجال البحث الأنثروبولوجى، أمثال إيفانز بريتشارد وسليجمان ونادل ومالينوفسكى وغيرهم، لكن دورهم مع الإدارات الاستعمارية- بل والإمبريالية - ظل يلاحقهم ويلاحق إنتاجهم العلمى حتى سجل "بيتر ريجبى" P.Rigby (١٩٩٦) مثلا أن ابن إيفانز بريتشارد كان مساعدا للقوات الأمريكية فى حرب فيتنام فى الستينيات استمرارا لدور والده مع الإنجليز فى السودان وغيره!.. كما لا ينكر دور دراسات مالينوفسكى عن "التثاقف" والصراع الثقافى فى جنوب أفريقيا كأساس لنظريات التفرقة العنصرية هناك.

لكـــن "الأنثروبولوجيا النقدية" انتقلت بنقد الأنثروبولوجيا إلى آفاق أخرى أكثر تقـدما ، وإن ظلـــت مجرد إصلاحية لا تحويلية. ويشار في البحث إلى عدة نقاط هامة:-

- الموقف التعذيري في نقد الأنثروبولوجيا من موقع استمرار الاتجاه المحافظ بالقـــول بأن "الأنثروبولوجي "كان استعماريا رغم أنفه"، وأن الكثيرين أحبوا عملهم كمـــا أحـــبوا الناس الذين عملوا وسطهم، بل ودافع عنهم طلال أسد نفسه (١٩٧٣) بـــأن النظر إلى "الأنثروبولوجيا القديمة "كمجرد استعمارية" يعتبر موقفا ساذجا بل ومتعسفا. لكن "أرشي مافيجي" و"بيتررجبي" اعتبرا النقد "المحافظ" تبرئة للذات أو حماية "للمجال وفرص العمل"... إلخ ولا يتضمن نقلة إبستمولوجية أو نظرية. وهذا ما يجعلهما يقولان بنهايتها أو موتها لتتخلق منظومة معرفية جديدة.

- اعتبـــر بعـــض الباحثين أن "التجديد" إن وجد مازال يأتي من الشمال؛ بما يجعـــل الأنثـــروبولوجيا الأفريقية اسما على غير مسمى، لأنه لا يوجد في حركة الـــتجديد مـــساهمات تذكـــر من قبل الأفارقة رغم جهد النيجيريين أمثال -Bassy Andah أو الغانيـــين مـــثل كويـــسي بـــراه K.Prah.. إلـــخ. مـــن هنا مازالت الأنثـــروبولوجيا الأفريقية" بدون أنثروبولوجيين أفريقيين، ولم يسهـــم الكثيرون من أفـــريقيا في أعمال نقدية ثقافية كبرى مثلما حدث في الغرب عند Bob Schulte, Reinventing Anthropology ١٩٧٤، أو Writing Culture لجـــيمس كليفورد ١٩٨٦.

- إن مـــا يجمـــع عملـــية الـــتجديد "الـــشمالية" مـــع النظام المعرفي الجديد للأنثـــروبولوجيا هو التزام التوجه الجديد بمدرسة الحداثة وما بعد الحداثة، ومن ثم يـــصبح اتهام الأنثروبولوجيا القديم بالوظيفية أو "الوظيفية – البنيوية" وما أدى إليه مـــن تفتيت مناهج التوحيد المعرفي، وتجزئة دراسة المجتمعات، ورفض دراسات الدولـــة والمجـــتمع الكلـــي.. إلخ، أصبح مثل هذا الاتهام مجسداً مرة أخرى تجاه مدرســـة ما بعد الحداثة واتجاهها لدراسة "الثقافات المحلية والفئوية، والأقليات" أو موضـــوعات تفتيتية جديدة في اللغويات والأدبيات والعقليات.. إلخ. ورأى البعض أن "الـــشمال" صـــب نقده على الوظيفية الأنجلوسكسونية والتي يحاولون إصلاحها بينما بدا الفرنكفونيون في غير حاجة للأنثروبولوجيا الوظيفية أو للتبرؤ منها لأنهم حققـــوا بـــسياسة الإدمـــاج إمبريالية فكرية مبكرة تجعلهم يتحدثون الآن عن حوار الثقافات وليس التخلص من الأنثروبولوجيا.

- لم يستطع أصحاب اتجاهات نقد الأنثروبولوجيا أو إنقاذها الاقتراب من مدارس المادية التاريخية والاقتصاد السياسى أو التاريخ الاجتماعى، بل ولم يقتربوا من السوسيولوجيا إلا على استحياء، رغم ادعائهم أحيانا بالتزام منهجية تداخل النظم المعرفية interdiciplinary. ويقوم المثقفون "الأفريكانست"، والأفروأمريكيون خاصة، بدور سلبى بارز فى تعويق ظهور أنثروبولوجيا نقدية للتحول الاجتماعى، نتيجة رومانسية البعض أو "تنموية" الآخر أو اندماج ثالث فى المؤسسة الأمريكية للأنثروبولوجيا الإمبريالية.

من هنا حدث الهجوم الأفريقى لتصفية النظام المعرفى للأنثروبولوجيا، أو "التحرر" منها، أو إعلان موتها من قبل شخصيات مثل أرشى مافيجى أو بن ماجوبانى Ben. Magubane (١٩٧١)، وكلاهما من جنوب أفريقيا، وأعتقد أن هذا الهجوم لم يكن بسبب الميراث الاستعمارى فقط، بل إن دور الأنثروبولوجيا مع النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا، وتأكيد عنصرية النظام بنتائج البحث الانثروبولوجى أو ما سمى "بإثنولوجيا الأبارتهيد" فى فلسفته العنصرية؛ جعل إعلان الوفاة لهذا العلم يصدر أساسا من أبناء هذا الإقليم من أقاليم القارة التى تتطلع العلوم الاجتماعية فيها إلى مناهج وموضوعات جديدة.

ثانيا: النهوض أو إعادة البناء

شارك السياسيون الأفارقة بطريق غير مباشر أو مباشر فى محاولات "التحرر من الأنثروبولوجيا" فى دولة ما بعد الاستقلال؛ فلم يسمحوا بإنشاء أقسام للأنثروبولوجيا فى جامعاتهم سواء نتيجة خبرة بعضهم المباشرة بهذا النظام المعرفى أمثال جومو كنياتا، ونكروما وبوسيا، وغيرهم، أو بسبب ظروف بناء الدولة- الأمة الحديثة التى احتاجت إلى مناهج السوسيولوجيا التنموية والتنظيم "الشمولى"، وتجنب موضوعات الأنثروبولوجيا التجزيئية القبلية - العنصرية ... إلخ. وقد حاول الأنثروبولوجيون الأنجلوسكسون معالجة ما نال سمعتهم من خلال مؤتمرهم فى كمبالا ١٩٥٩ متخذين موضوعا له "التغير الاجتماعى"؛ مساهمة فى التيار الجديد، ولكن دون جدوى، حتى كانت المعالجة المضادة لهم حادة فى مؤتمر الأنثروبولوجيين الأفارقة فى ياوندى ١٩٨٩ وداكار ١٩٩١.حيث رفع الأفارقة شعار "ما بعد الأنثروبولوجيا" بل أعلن بعض أعضاء هذه المؤتمرات موت الانثروبولوجيا. ومع ذلك فإن مؤرخي هذه التحركات مثل أرشى مافيجى أو "بيتر

ريجبى" يرون أن المحاولات الجديدة للنهوض أو إعادة بناء الأنثروبولوجيا مازالت فى طور "التوجهات البراجماتية" أو بناء "الأنثروبولوجيا التنموية"، وليست نفيا لهذا النظام المعرفى انتقالا إلى معالم جديدة "لإثنوجرافيا" أفريقية.

يشار في هذا الاتجاه البراجماتى إلى موقف "كويسى براه" (مؤتمر داكار ١٩٩١) الذى يرى أن الأنثروبولوجيا البريطانية تصمم على الوظيفية بطريقة تجعلها متجذرة كنظام "لا تاريخى" فى الثقافة الأوربية، ولذا فإن على الأفارقة -فى رأيه - أن يهتموا بدراسة "الثقافة الأفريقية" فى إطار "البناء الوطنى" والتجذر - أيضا - فى معرفة الذات أثناء بنائهم "لأنثروبولوجيا أفريقية" يتمسكون بوجودها؛ بشرط أن تصير نظاما معرفيا متداخلا interdiciplinary يمكن أن يلتزم المنهج الماركسى فى تحليله الاجتماعى الشامل للظواهر الاجتماعية الكبرى والفرعية (مؤتمر داكار ١٩٩١).

وإمعانا فى تصوير الموقف البراجماتى وبيان أهمية الأنثروبولوجيا فى عملية التنمية؛ يذكر "مافيجى" دفاع عبد الله بوجيرا A.Bujera (كينى) عن "الأنثروبولوجيا" ودورها فى التنمية باعتبار أن ذلك هو السائد حديثاً فى الولايات المتحدة، مع توجه المموليين مؤخراً للتنمية فى أفريقيا بمساعدة الأنثروبولوجيين. ولا يعقل أن يترك المجال للأوربيين وحدهم وهم الذين قد لا يفهمون حقيقة الثقافة الأفريقية وإثنوجرافيتها.

وقد تصدى البعض لهذا الاتجاه التنموى الذى لم يؤسس منطلقات نظرية لموقفه، متهما إياه بأنه يقدم طبعة إمبريالية جديدة للأنثروبولوجيا التقليدية (E. leach)، أو أنه فى أحسن الأحوال يسخّر الأنثروبولوجيا كآلية عمل لمشروعات لا تستطيع النخبة المحلية البيروقراطية إدارتها. واقترحت "إيفى أماديومى" I. Amadiume فى مؤتمر ١٩٩١ تصفية الأنثروبولوجيا ليحل محلها "التاريخ الاجتماعى الأفريقى" وسوسيولوجيا التاريخ. وبدا هنا تأثير الفرنكفونية وأتباع مدرسة الحوليات الفرنسية Annals فى التاريخ الاجتماعى والاهتمام بالتاريخ الشفاهى والاعتماد على "الروائيات" والإبداعات الفنية للتفسير الاجتماعى الجديد، كما بدا تأثير مدرسة شيخ انتاديوب على الأنثروبولوجيين فى غرب أفريقيا الفرنكفونية ممثلا فى إبراز "وضع المرأة" كأحد الموضوعات الجديدة للأنثروبولوجيا.

ويعتبر الدكتور عبد الغفار محمد أحمد (السودان) من الباحثين الأنثروبولوجيين الذين دخلوا المناظرة حول الأنثروبولوجيا منذ مساهمته في كتاب طلال أسد (١٩٧٣) ثم أتبع ذلك بعديد من الدراسات الأنثروبولوجية- السوسيولوجية عن السودان من وجهة نظر نقدية، ومع ذلك يحسبه "أرشي مافيجي" على المدرسة التنموية "رغم أنفه"، ورغم مساهمته الواضحة في نقد الأنثروبولوجيا الكولونيالية – والوظيفية التقليدية. وقد جمع عبد الغفار محمد أحمد آراءه في هذا الصدد متتابعة حتى وقت قريب (في تاريخ الأنثروبولوجيا والتنمية في السودان ٢٠٠٢) منطلقا منذ البداية من أن الأنثروبولوجي القديم كان فعلا استعماريا رغم أنفه بحكم السياق والبيئة السياسية والتعليمية، أما النظرة التنموية لدور الأنثروبولوجيا الحديثة فتأتي في إطار "مجتمع الدولة" الحديثة لا المجتمع الجزئي. وينعكس هذا التطور في الرؤية على دراسات الوحدة والتنوع في المجتمع السوداني مثالاً، وبناء الأمة الواحدة. ولذا قدم عبد الغفار محمد أحمد مساهمته النظرية والميدانية حول تفكيك مصطلح القبيلة ودراسة سلطة النخبة على أساس سياسي وطبقي، وكقاعدة للتراتب الاجتماعي في المجتمع ككل وليس في إطار القبيلة معزولة عن المجتمع كما تفعل الأنثروبولوجيا التقليدية.

ولذلك حملت دراسات عبد الغفار محمد أحمد عناوين محاولاته لتطوير الأنثروبولوجيا دون إعلان موتها أو نفيها، فقدم "التنوع والوحدة" و"النظم المتغيرة في حياة المناطق الريفية"، و"الأنثروبولوجيا وتخطيط التنمية في السودان" وذلك منذ عام ١٩٧٦، إشارة إلى إمكان تطوير دور الأنثروبولوجيا في السياق الاجتماعي الجديد للدولة والمجتمع في أفريقيا.

ثالثا: أية نهاية للأنثروبولوجيا؟

لا يعني الحديث عن نهاية الأنثروبولوجيا، نفيها تماما من منظومة العلوم الاجتماعية، ولكن ثمة نفيا – بالضرورة – لتراثها الوظيفي اللاتاريخي، ومناهجها التي رفضت طويلا الرجوع للتاريخ عموما، ناهيك عن التاريخ الاجتماعي أو معالجة البنية الاجتماعية الكلية.. إلخ. وبينما نركز رفض الأنثروبولوجيا لفترة على "الأنثروبولوجيا الكولونيالية" لصلتها بالحيثيات المذكورة، فقد رأينا كيف صدرت محاولة تطويرها من "الشمال" أيضا في صورة مناهج حداثية أو ما سمي

بمـا بعـد الحداثة التى أدت لاستعمال تعبير "ما بعد الأنثروبولوجيا" تفسيرا لجهود إعادة بناء العلم بصياغة مفاهيم جديدة اتخذت أحياناً مسمى "ما بعد الاستعمار".

وقـد أدت هذه المحاولة بدورها إلى التحذير من "الأنثروبولوجيا الإمبريالية" فـى المـرحلة الحديـثة مقابـل "المدرسة الكولونيالية" القديمة. وأسهمت المدرسة الفرنـسية والماركـسية الجديـدة فـى هذه المسميات بجهود لا تنكر، ولكن معظم الأفارقة يعتبرون كل ذلك إعادة إنتاج "شمالية" أيضا فى ظروف "عالمية" جديدة.

ومـن هـنا بـرز القـول "بتوطين" العلم الاجتماعى Indiginization فى المؤتمـرات الأنثـروبولوجية الأفـريقية. (بولـين هونتنجـى ١٩٩٣ Paulin Hountondje ، آرشـى مافيجـى ١٩٩٦) رافضين موقف "وحدة التقدم الأوربى وكليته" مع إنكار ذلك على المجتمع الأفريقى، أو أن تؤدى ما بعد الحداثة الأوربية إلـى نفـس النتـيجة الكولونيالية السابقة من "بث النظرة التجريبية التجزيئية على الساحة الأفريقية والعالم الثالث وحده، بينما يلتزم المجتمع الغربى بنتائج العالمية أو العـولمة الشاملة وحده! (آرشى مافيجى ١٩٩٦). ويصل سمير أمين فى ذلك للقول فـى أحـد تحلـيلاته لنتائج العولمة "إن المجتمع الرأسمالى "المركزى" القائم على العقلانية بات يصدر اللاعقلانية وحدها إلى عالمنا فى الجنوب".

الخروج على النص

وقـد تمـثل هذا الخروج فى الضربات الأولى العملية لمفاهيم الانثروبولوجيا التقلـيدية، وهـو مـا بـدأه أنثروبولوجيون أفريقيون شبان برفض مفاهيم "القبلية" و"خصائص الأجناس البشرية" .... إلى غير ذلك، مما ربطوه بالعملية الاستعمارية وصياغاتها للهيمنة، أو العمل فى خدمة المستعمر مباشرة. ولنعرض هنا باختصار لبعض المساهمات فى هذا الصدد.

سـوف نجـد "بيتـر ريجبـى" يعرض ذلك فى فصل من كتابه عن "الصور الأفريقية" بعنوان "الأيديولوجيا العنصرية تخلق أسطورة الحاميين" فيكشف المبالغة فـى الحـديث عن تميزهم الاجتماعى عن المحيط بحكم أصلهم القوقازى... الخ. وبخبرة ابن المنطقة يشير إلى الصياغات التى جرت حول شعوب وجماعات شرق ووسـط أفريقيا لخدمة السياسة الاستعمارية إلى حد اقتراح بعض الانثروبولوجيين الاستعماريين مثل Hinde استعمال إحدى هذه المجموعات للسيطرة على جيرانهم

بحكم تميزهم ولصالح السلطة الاستعمارية، ويقصد بذلك الماساى الذين تصنفهم الدراسات الأنثروبولوجية كجنس حامى متميز عن النيليين المحيطين بهم.

لكن هذه "النظرية" حول استعمال "الحاميين المتميزين" بالمنطقة امتدت أيضاً إلى رواندا وبوروندى باستعمال التوتسى ضد الهوتو، وهذا وفق نصيحة أنثروبولوجي آخر هو "جاك ماكى". وقد استدعى ذلك توصيفا فيزيقيا ونفسيا وعقليا خاصا للتوتسى ليستمر التمييز والاستعمال الاستعمارى، بل وتفسير الصراعات والتدخلات بعد الاستقلال. وهنا يقول "بيتر ريجبى" فى كتابه عن "الأسطورة الحامية":

لقد اختلق "الكونت دى جوبينو" أسطورة الجنس الحامى فى القرن التاسع عشر، وطبقها على دراسات شرق أفريقيا لأول مرة، المغامر "جون هننجتون سبيك" عام ١٨٦٥، ثم تبناها الأنثروبولوجيون والمؤرخون مرة أخرى فى القرن العشرين حتى عام ١٩٥٠ على الأقل فى صيغة ما سمى "بالنيليين الحاميين"، وسرعان ما طبقت هذه الصيغة الأخيرة فى المسح الإثنوجرافى لأفريقيا الذى قام به المعهد الدولى الأفريقى بإشراف "جالفييه وزوجته" عام ١٩٥٣. وحاول هذا المسح تأكيد "الدونية الزنجية" بالقول إن التاريخ لا يمكن تفسيره فى شرق أفريقيا إلا من خلال متابعة غزو البيض القوقاز للمنطقة!

وقد قام "أرشى مافيجى" و"سوثهول" وآخرون – فى تقدير ريجبى- بتفنيد الأسطورة الحامية، لكنها ظلت كالميثولوجيا الشعبية فى التأريخ لشرق أفريقيا، وساهم "شيخ أنتاديوب" بدوره بتفنيد ميثولوجيا الحاميين مشبها اعتبار الدينكا والشلك والنوير والماساى من أصل قوقازى مثيلاً للقول أن اليونانيين ليسو بيضا! لأن معنى ذلك أن كل جماعة متحضرة فى أفريقيا هى غير ذات أصل أفريقى، ولذا يبدو الدينكا والماساى... الخ مختلفين عن ذلك "النوع البدائى" المحيط بهم مع أن هذه جماعات قديمة فى التاريخ الأفريقى.

لعل ذلك كله كان رداً على مدرسة "سليجمان" وزوجته اللذين أرجعا أصل الحاميين الرعاة إلى الزاحفين من القوقاز فى موجات امتدت من شمال أفريقيا ووداى النيل إلى الزراعيين وكان ذلك ضمن دراستهما منذ عام ١٩٣٢ عن القبائل الوثنية فى السودان النيلى متابعين عملية التزاوج بين الارستقراطية والزنوج التى أنتجت الماساى والباجندة، ثم اتبع ذلك بالباهيما انكولى والباهيرا... الخ.

وهـذه الأقـوال - فـي رأى ريجبى - هى التى امتدت إلى تلامذة وزملاء سليجمان أمثال مالينوفسكى وايفانز برتشارد.

أمـا مساهمة أرشى مافيجى فى تحدى المفاهيم الانثروبولوجية الاستعمارية، فقـد جـاءت أولاً فـي دراسة له عن أيديولوجيا القبلية (١٩٧٢) ثم تلاها بدراسة إثنوجرافيا منطقة البحيرات سنة ١٩٩١.

يـرى أرشـي مافيجـي أنه يصعب تطهير العلوم الاجتماعية من ارتباطاتها الأيديولوجـية، ولو كان الأفريقيون هم الذين كتبوا تاريخهم لكانت النتيجة مختلفة، ولـذا يجـب البحث عن الأسباب وراء هذه الكتابة أو تلك. وفى هذا الصدد أسهم "أرشى مافيجى" بتحليله المتميز الآتى:-

إن نظـام المـدركات الغربـي هو الذى يجعل كل كتابة عن أفريقيا لابد أن تـستعمل مـصطلح "القبلية"، وذلك من خلال صياغة أوروبية استعمارية "للحقائق الأفـريقية". ورغم تغير هذه الحقائق على مدى قرن من الزمان؛ فإن "الأيديولوجيا الغـربية" ظلـت لا تشير لأفريقيا إلا بتميزها بالقبلية. يستعملها الإنجليز والناطقون بالإنجليـزية فى شرق أفريقيا، وقد تمكنوا من جعل الأهالى يستعملونها بدورهم فى الشرق أو الجنوب، مع أن أبناء الجنوب الأفريقى لا يعرفون أبداً كلمة "قبلية" وإنما يـشيرون إلى "الأمة" والشعب والعشيرة أو إلى "الأرض" التى جاء المواطن منها. لكـن الأنثروبولوجيا الأنجلوسكسونية بوجه خاص تبحث دائماً عن "القبلية النقية"، وقـد جـاء ذلك متسقاً مع سياسة الحكم غير المباشر التى وضعها "لورد لوجارد" والـسير "دونالـد كاميـرون". كـان ذلك فى رأى بعض الأنثروبولوجيين - حتى الليبـراليين منهم - يمثل "التوازن" والتماسك الاجتماعى وإن بدأوا الحديث بعد ذلك عن التغيير الاجتماعى.

وحتـى عـندما بـدأوا دراسـات المجتمعات الحضرية، فإنهم عندما وجدوا التغييـرات القادمة من الريف مثل الرقص.. اعتبروا القبلية مستمرة على مستوى حضرى (دراسة ميشيل C. Michell عن رقص الكاليلا فى حزام النحاس)، وذلك لتجـنب أى إشارة لطبيعة التمايز الاجتماعى فى المدينة، ناهيك عن التمايز الطبقى بين فئات العمال والقادة هناك.

وعـندما تطـورت دراسات الأنثروبولوجيا إلى بحث "التغير الاجتماعى" بدأ الحـديث مرة أخرى عن مقاومة "النظام القبلى" للتغيير بدلاً من الحديث عن تفككه أو عـدم توازنه؟ بل وذهب "واطسن" W.Watson إلى دراسة "التماسك القبلى فى

الاقتصاد النقدى" وهنا بدأ الحديث عن "التحديث" رغم بقاء القوة القبلية عند الباغندة والكيكويو والايبو... الخ.

ومن هنا أيضاً بدأ الاختلاف النسبى بين نظرة الأنثروبولوجيين وعلماء السياسة، فالأولون يرون القبلية وراء النجاح أو الفشل لعملية التحديث بينما يراها الآخرون سبباً للفشل فقط.

ويبقى السؤال: هل يمكن أن توجد القبلية بدون وجود قبائل؟ إذا كانت القبائل فى التعريف الكلاسيكى هى "الجماعات ذات الاكتفاء الذاتى والاقتصاد المعيشى المغلق دون تجارة خارجية أو هى تجارة محدودة " أو هى كما فى تعريف "فورتس" ضمن التفرقة بين الدولة المركزية ومجتمعات اللادولة؛ مما يضع الأنثروبولوجيين أمام التساؤل عما إذا كانت الوحدات الأفريقية السياسية كلها "قبائل"؟ وماذا عن ممالك كبيرة مثل لوابولا فى كازيمبى أو الزولو، والتى اضطر الأنثروبولوجيون إلى تسميتها قبائل كبرى Super tribes ؟

وقد حاول شابيرا إنقاذ الموقف بعبور هذا الاضطراب وتسمية القبائل جماعات سياسية منفصلة، تدير أرضها وشئونها دون تدخل من الخارج... إلى آخر هذه المحاولات التى تفصل القبيلة عن أى تنظيم إنسانى. ولم يدخل عنصر "الثقافة" كمعيار فى فهم "القبيلة" إلا مع دخول "التحديث" وأدوار علماء السياسة والاجتماع فى هذا الصدد (سميث M. G. Smith- J. C. Michell).

إن مفهوم القبيلة عند الأنثروبولوجيين؛ قد يمكن فهمه بالنسبة للمجتمعات السابقة على الاستعمار، كبيرة كانت أم صغيرة. حيث كانت "القبيلة" تعيش منفصلة، بالاكتفاء المعيشى، محددة فى المكان والزمان من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لكن لا يمكن تطبيق ذلك على المجتمعات الأفريقية بعد تغلغل الاستعمار الأوربى بينها وإدخالها بنجاح فى النظام النقدى الرأسمالى والسوق العالمى، وقد أعطى تقسيم العمل الجديد وأنماط الانتاج والتوزيع والسلطة السياسية للمجتمعات الأفريقية أسساً جديدة جذرية. إذن لم تعد المسألة خاصة بالمجال، ولكنها تتعلق بمسائل كيفية ترتبط بالتنظيم الاجتماعى والاقتصادى. ولا يمكن إنكار وجود القبيلة تماماً فى أفريقيا، ولكن ثمة فرقا بين استعمال "القبلية" من قبل إنسان يبحث بها عن كرامته واستقلاليته مثلاً وبين من يستعملها للمحافظة على وضعه فى السلطة؛ ليس فى منطقة القبيلة ولكن فى العاصمة الحديثة، أو من يستغل بها أبناء قبيلته فى المجتمع الحديث.

هـنا تـصبح "القبلـية" أيديولوجيا، وليست ذات وجود موضوعى كما يدعى أيديولوجـيوها، وإنما هى نوع من "الوعى الزائف" عند من نعتبرهم "قبليين". وهى عـند النخـبة الأفريقية نوع من التشوه يستعملونه خلال دورهم الاستغلالى، فهى أيديولوجـيا بالمعنى الماركسى (وعى زائف) لكنها أيديولوجيا أيضاً عندما يشارك الأفارقة فى استعمالها مع زملائهم الأيديولوجيين الغربيين.

ومع التغيرات الاجتماعية المتتالية؛ أصبح الناس ينتمون أحياناً كثيرة للمنطقة ولـيس القبـيلة، مـثل حال أهالى "الترانسكى" فى جنوب أفريقيا، وكذا الحال مع المهاجرين فى كيب تاون. من هنا يقدم مفهوم "الإقليمية" على القبيلة. وقد تقدم الآن أيضاً معيار الثقافة الذى تجاهله الأنثروبولوجيون البريطانيون لأنهم ظلوا معزولين عـن البنـيوية. ففى جنوب أفريقيا يعتبر متحدثو "الخوسا" ذوى ثقافة مشتركة فى مـنطقة واسـعة جـداً؛ وإن توزعوا على وحدات سياسية كثيرة، وتستعمل الثقافة للحـصول على مكانة أفضل فى المجتمع الصناعى الحديث فى جنوب أفريقيا. فهل تسمى ذلك قبلية؟ البعض ما زال يسميها قبلية فعلاً.

لمـاذا التمسك بمفهوم القبلية بهذا الشكل، فى أجواء الحضر، والسوق النقدية، والإقليمـية... الخ ؟ إنها أولاً تخدم فى أى خلط لطبيعة الاقتصاد وعلاقات السلطة بـين الأفارقة أنفسهم وبينهم وبين العالم الرأسمالى، مثلما استعمل مفهوم "الإقطاع" فى أمريكا اللاتينية للتغطية على العلاقات الرأسمالية الإمبريالية.

يقتـرح أرشى مافيجى "الخواص الإقليمية" لتسهيل وضع العناصر الثقافية فى المجـتمع الأوسـع، وكذلك التشكيل الطبقى لهذا المجتمع وفهم تحولاته. ويقول إننا كعلمـاء اجـتماع فى حاجة لمفهوم قابل لتوسيع التعميم على المجتمعات الإنسانية، والقبلية لا تساعد على ذلك.

ينتقل آرشى فى كتابه عن "نظرية الإثنوجرافيا" لمعالجة وضع الأنثروبولوجيا فى مدارات أخرى يقول:

فـى اعتقادى أن الجيل الأول للإثنوجرافيين الأوربيين فى أفريقيا قد قدم مادة عالية الكفاءة للغاية، أصبح معظمها من الكلاسيكيات فى مجالها.

ولابد أن نتوقع أنهم تقولبوا بدورهم حول مفاهيم ثابتة معينة واعتمدوا عليها؛ مـثل القبـيلة، و"الأنساب" Lineage والعشيرة Clan.. الخ.. الخ. وكان مما يسر لهـم هذه العملية أكثر من ذلك، هو لجوؤهم إلى فئات تصنيفية مثل "دول غير ذات زعامـة" Acephalous مقابل "دول مركزية"، ومجتمعات أبوية وأخرى أمومية،

ومجـــتمعات رعوية مقابل المجتمعات الزراعية.. الخ.. الخ مما أشار إليه بازدراء الأنثروبولوجـــي البريطاني الشهير بعدائه للوظيفية البنيوية إدموند ليش E.Lleach واصـــفا هـــذه الطــريقة "بتجميع الفراشة" "Butterfly Collecting". وبعيداً عن النظرة العضوية الواضحة في الأنثروبولوجيا الوظيفية البنائية، تبدو هذه التصنيفات بطبيعـــتها امبيـــريقية بل واستاتيكية أيضاً. وهي لا تسعى فقط إلى وضع حشد من الأشـــياء فـــي جعبه مُحكمة، ولكن الأخطر من ذلك أنها تقيم صيغاً مترابطة قابلة للعمـــل. وقد أسلمهم ذلك تماماً لموقف غير تاريخي. ومن المفيد في هذا الصدد أن نلاحظ أنه تم هجر مثل هذه التصنيفات في علم البيولوجيا لصالح تفاعلات الكيمياء الحـــيوية الأكثر دينامية والتي تتم عبر كل صور الحياة على النحو الذي نراها به. وفـــي المجـــتمعات البـــشرية يمكن أن يبدو عدد من الظواهر الاجتماعية في شكل أنمـــاط types مـــتعددة لنكتـــشف بعـــد ذلـــك إنهـــا مجرد مظاهر أو تمظهرات manifistations مخـــتلفة أو أنهـــا تباديل permutations لنفس الظاهرة؛ مثل أنمـــاط الوجـــود أو التـــصنيفات الاجتماعـــية. ويدفعنا ذلك إلى الحذر من شراك التطورية Evolutionism والتاريخانية historicism.

ورغـــم مـــا تضيفه هذه الدراسات لحصيلتنا المعرفية، فيبدو أنها لا تؤثر في المـــنظومات الفكـــرية الكلاســـيكية. فهـــي تستعمل بطريقة أو أخرى نفس الفئات المـــصممة ربما لتصل إلى نتائج غير مختلفة كثيراً. وبالإضافة لذلك فإن الوصف الاثنوجرافي أو التنظير، لا يقع في صلب اهتمامهم.

ومع ذلك فإنه من المهم أن نلاحظ عدم انطباق هذا الكلام بالضرورة على كل المؤرخـــين الـــذين اشتغلوا على المجتمعات الأفريقية. ففي كتاب "أنماط الإنتاج في أفريقيا" Crummey, D and Stewart, c.c. (ed), Modes of Production in Africa, 1981 بـــذل المؤلفـــون جهـــدًا هائلاً لتنظير التاريخ الأفريقي. وفي الواقـــع فإنه يمكن أن نجد تشابها بين ما قدمه هؤلاء المؤلفون وبين ما اقترح القيام بـــه. والفرق بيننا هو أنهم جاءوا بمسلمات إبستمولوجية ومصفوفات معرفية معينة مـــن المفاهـــيم الماركـــسية مـــثل "نمط الإنتاج" و"الطبقية" و"الفائض الاقتصادي" و"علاقـــات الإنتاج الرأسمالية" ...وغيرها، ووفق ما ذكروه، فقد كان في نيتهم أن "يظهـــروا إمكانـــية بـــل وضـــرورة تطبيق مفاهيم المادية التاريخية على التاريخ الأفريقي السابق للاستعمار". وثمة رغبة أكيدة هنا في جذب المؤرخين الأنجلوفون خارج إطار "إمبيريقيتهم". بينما لم تتوفر الرغبة في التعلم من الإثنوجرافيا الأفريقية

نفـسها، إلا باسـتخراج أكبر قدر من "الحقائق" التاريخية وتفسيرها وفق تصنيفات معينة سبق الاقتناع بها.

يقول "أرشى مافيجى" فى دراسته التى تنشر نصها هنا: لقد تعمدت أن أتجنب كل ذلك، وبالتزامى بمنهج مرن، سمحت لنفسى أن أسترشد بالإثنوجرافيا الأفريقية نفـسها، ومـع محاولـة فهمها، فقد وضعت المفاهيم السابق وجودها موضع الشك والمـراجعة. وخلال هذه العملية يصبح عدد من الفروض الإبستمولوجية، بما فيها الماركسية، غير واضحة بنفسها، وإنما تصبح موضوعاً للعمل الفكرى على نحو ما لاحظ ياش تاندون Y. Tandon. وحتى لا نقع فى متاهة النصوص النظرية أشير إلـى نـص أساسـى مـثلما فعلـت مـع اختيار عدد من النصوص الإثنوجرافية الكلاسـيكية. وشـمل ذلـك "الأطروحة العامة" لسمير أمين عن الأنماط الخراجية للإنتاج "Tributary Modes of Production" والتى يخرج تاريخها وفق سمير أمـين مـن نطـاق رؤية التاريخ الأوربى، بمعنى أخر يمكن فهمهما بمصطلحاتها الخاصة.

أما على المستوى الأساسى للدراسة، فإنها تهدف إلى وضع صياغة مفاهيمية لعـدد مـن الظواهـر والعلاقـات الاجتماعية فى أفريقيا السوداء والتى نظر إليها بطريقة معينة من قبل غير الأفريقيين على نطاق واسع.

والنية هنا أن نبين أن معظم هذه المفاهيم قد أسيئت صياغتها لتسهم فى افتكاك الـصلة بـين اللغـة العالمية التى تستخدمها العلوم الاجتماعية المشتقة من الخبرة التاريخية الأوربية واللغة المحلية كما خبرها وفهمها الإمبرياليون أنفسهم.

وكمـا ترى فإن ما هو موضع النظر هو أصالة نصوص العلوم الاجتماعية. وفـى اعتقادنا أن هناك فى العلوم الاجتماعية نصوصًا بدون سياق تاريخى. وعلى ذلـك فإننا لكى نتمكن من التواصل مع نصوص معينة علينا أن نتفهم بعمق سياقها التاريخى. والقضية هنا ليست فى أن التشكيلات الاجتماعية تحكمها الإثنوجرافيات التـى تـصحبها، لكـن الإثنوجـرافيات هـى التى تقدم قواعد السلوك والتصنيف الاجتماعـى وإعادة الإنتاج الأيديولوجى. إن نفس الفئة الطبقية لا تتطلب أن تسلك نفس الطريقة فى أى مكان فى العالم. وأصحاب الأعمال الأفريقيون ربما يتغاضون عـن فـرص مضاعفة القيمة بسبب اعتبارات القرابة أو الرغبة فى الراحة. وفى يوغـندا فإن الرؤساء المالكين يجدون قيمة أكبر فى الأتباع السياسيين من استرقاق القـوة العاملـة. ولتقيـيم الـتطلعات للتنمية فإن كل هذه الأفكار تصبح ذات صلة

ومــصداقية ما لم نقل موضوعية. ويهمنا أن يبقى فى الأذهان أن اللهجات المحلية مــثل كــل اللغات قادرة على التضليل. وتقدير ما هو متضمن فى السياق هو الذى يــنقذ المحلل من الضلال. وعند القيام بحل رموز اللغات المحلية فإن ذلك لا يبدو كمــا لــو كنا نقرأ ما هو واضح بذاته. وهذا بالضبط هو خطأ كل من الإمبيريقيين وأصــحاب أســلوب العــولمة. إن "فك الرمز" عادة ما يعنى الترجمة الخبيرة للغة غامــضة لتصبح أكثر فهماً، وبالتالى فإننا بتصميمنا على فهم اللهجات المحلية، لا نقتــرح أن نطرح جانبا اللغة العلمية الاجتماعية الأكثر شيوعاً. ومطلبنا الوحيد هو أن تكــون عارفــة بالخبرة المحلية، ومن ثم مدعومة بمصداقية وموضوعية أكبر. ومن وجهة نظر النظرية الاجتماعية فإن ذلك يتضمن عملية تمحيص وفرز وإعادة ترتيب.

وبــين هــؤلاء الذين أبدوا اهتماما بتطوير النظرية الاجتماعية الراديكالية فى أفــريقيا وأى مكان آخر، نجد أن سمير أمين قد اتخذ لنفسه وضعاً متميزاً، فبينما لا يمكــن اعتــباره بين الذين أهملوا التفاصيل أو اتسموا بالاندفاع الفكرى فى طرح قضايا غالباً ما تتسم تأكيداتها بالاستعارية، فإن المؤكد أن يرجع إليه لتفكيره النقدى وتــساؤله الــدائم حول معانى جديدة. وقد لا تكون معظم هذه المعانى التى يبحثها تأسيسية ولكنها غالباً ما تقدم استنتاجاً منطقياً.

من هنا فإن أرشى مافيجى لا يقول بموت الأنثروبولوجيا تصفية لنظام معرفى علمى ولكن لكى يضع "الأثنوجرافيا الأفريقية" بديلاً مناسباً للمفهوم، لأنها فى رأيه مصدر لتنظيرات أنثروبولوجية من نوع آخر.

مصادر البحث:

1-Ahmed, Abdel Gaffar M, Anthopology in the Sudan, International Books - 2003.

وتـرجمته التـي نشرت بالعربية: "في تاريخ الأنثروبولوجيا والتنمية في السودان"، مركز البحوث العربية والأفريقية- القاهرة ٢٠٠٣

2-Amin, Samir, Ideology and Social Thought. CODESRIA Bulletin ,Sept 1994.

3-CODESRIA, Symposium on Anthropology- Bulletin Nov. 1991.

4-Hountondje, Paulin: Endogenous Knowledge, CODESRIA 1997

5-Mafeje, Archie:

* Ideology of Tribalism JMAS- 9-2-1971.

*The Theory and Ethnography of African Social Formations , CODESRIA 1991.

*Anthropology and Independent Africans, Suicide or End of An Era- CODESRIA 1996.

*Review on Anthropology and Africa- CODESRIA Bulletin June 96.

6-Magubane, Ben: A Critical Look at Indices Used in the Study of Social Change in Current Anth 1971

7-Rigby : Peter: African Images, Racism and the End of Anthropology, Berg- oxford 1996.

8-Shivji, I : Silent Class Struggle in Tanzania, Tanzania Publishing House 1976.

9-Temu. A, Historians and Africanist History, Zed 1981.

١٠-حلمـي شعراوي: بعض المراجعات الأفريقية لتوطين قضايا المنهج والموضوع في العلوم الاجتماعية: ورقة لمؤتمر مركز البحوث الاجتماعية- آداب القاهرة ١٩٩٧

مقدمة المؤلف*

ربما يكون من الإنصاف أن أعلن انحيازاتى منذ البداية. فعلى الرغم من اشتغالى بالعمل الأكاديمى وإيمانى بمستوياته، إلا أننى لا أعتقد أن من علامات العلم وفرة الإحاطة بما كتب (إذ يشكل ذلك بطريقة أخرى حائلاً أمام المحرومين منها لكتابة ما يعرفونه أو يفكرون فيه)، أو التزام الإمبيريقية (التى تتضمن تنكراً لقيمة التجريد النظرى). وقد كان يكفى لفهم أية ظاهرة، أيام دراستى كطالب علم فى جامعة كيب تاون، أن نحتكم إلى قليل من المراجع المختارة والمعترف بها من قبل بعض ذوى النفوذ فى المجال. وبالمثل كان الحال فى التجارب العلمية، حيث التقليد محدود، وينتهى الأمر عند عدد معين من التكرار. وعلى ذلك يستطيع عالم أو عالمة الاجتماع أن يتساءلا عما يمكن أن يجداه فى عدد من المراجع أو كومة من "الحقائق" مما لا يمكن اكتشافه فى عدد محدود من النصوص المختارة "استراتيجياً". وخشية ألا نضمن نتائج التفكير فى المقارنة بين العلوم الاجتماعية والطبيعية، دعنا نشير إلى الفلسفة. فحينما بدأ اهتمامى بالإبستمولوجيا لأنها معرفة جيدة عما تعنيه الموضوعية والماركسية والوجودية والفينومونولوجيا لم يكن علىّ الإطلاع على كل مرجع كتب عن أى من هذه الموضوعات، وكان يكفى عدد محدود من المراجع التى كتبها أفضل من تعرضوا لهذه الفروع المعرفية. ويمكن أن يقال نفس الشيء بالنسبة للنقد الأدبى، ويظل الجوهر ليس فى عدد المراجع التى يقرأها الإنسان وإنما كيف يفهمها الإنسان جيداً.

ولا يوجد سبب ظاهر لأن تأتى تلك الأنظمة المعرفية (الوصفية، أو التصويرية) ideographic مثل التاريخ والإثنوجرافيا أو الأنثروبولوجيا مختلفة عن ذلك. إن نقطة انطلاقى هى أنه عند بناء النظرية، لا تقع اختلافات ذات دلالة على مستوى "الحقائق"، وإنما يقع ذلك بشكل مميز على مستوى تأويل (أو تفسير) هذه الحقائق. ويفترض ذلك ضمنياً بحق أن يكون لدى كل ممارس محترف مخزون مناسب من المعلومات يمكن أن يشكل منها مجموعة فروض مستديمة، وفى الممارسة العلمية العاجية يتقولب هذا النوع من المعلومات ويُنقى، ثم يخضع

---

*ترجمة: حلمى شعراوى

فقـط لنوع من التركيز الفردى على نقطة أو أخرى. وبهذه الطريقة تستقر مدارس معيـنة وتستمر على مر الزمن دون أية تغييرات درامية. لكن هذا القالب يمكن أن يتعـرض للاضـطراب عندما تكتشف معلومات جديدة تذهب لأبعد من المعلومات المـصنفة، أو عـندما تخضع المعلومات القديمة لتفسيرات جديدة للحقائق بطريقة تتطلب تحولاً دراميًا فى الاستدلال.

وهـذا الموقـف الأخيـر هـو الـذى يهمنا. وفى اعتقادى أن الجيل الأول للإثنوجرافيين الأوربيين فى أفريقيا قد قدم مادة عالية الكفاءة للغاية، أصبح معظمها من الكلاسيكيات فى مجالها.

ولابد أن نتوقع أنهم تقولبوا بدورهم حول مفاهيم ثابتة معينة واعتمدوا عليها؛ مـثل القبـيلة، و"الأنساب" Lineage والعشيرة Clan.. الخ.. الخ. وكان مما يسر لهـم هذه العملية أكثر من ذلك، هو لجوؤهم إلى فئات تصنيفية مثل "دول غير ذات زعامـة" Acephalous مقابـل "دول مركزية" ومجتمعات أبوية ولخرى أمومية، ومجـتمعات رعوية مقابل المجتمعات الزراعية.. الخ.. الخ مما أشار إليه بازدراء الأنثروبولوجـى البريطانى الشهير بعدائه للوظيفية البنيوية إدموند ليش Edmond Lleach، واصـفًا هـذه الطـريقة "بتجميع الفراشة" "Butterfly Collecting". وبعيداً عن النظرة العضوية الواضحة فى الأنثروبولوجيا الوظيفية البنائية، تبدو هذه التـصنيفات بطبيعتها إمبيريقية بل واستاتيكية أيضاً. وهى لا تسعى فقط إلى وضع حشد من الأشياء فى جعبة مُحكمة، ولكن الأخطر من ذلك أنها تقيم صيغاً مترابطة قابلة للعمل. وقد أسلمهم ذلك تماماً لموقف غير تاريخى. ومن المفيد فى هذا الصدد أن نلاحـظ أنـه تـم هجر مثل هذه التصنيفات فى علم البيولوجيا لصالح تفاعلات الكيمـياء الحـيوية الأكثر دينامية والتى تتم عبر كل صور الحياة على النحو الذى نراها به. وفى المجتمعات البشرية يمكن أن يبدو عدد من الظواهر الاجتماعية فى شـكل أنمـاط Types متعددة لنكتشف بعد ذلك أنها مجرد مظاهر (أو تمظهرات) Manifestations مخـتلفة، أو أنها تباديل Permutations لنفس الظاهرة؛ مثل أنمـاط الوجـود أو التـصنيفات الاجتماعـية. ويدفعنا ذلك إلى الحذر من شراك التطورية Evolutionism والتاريخانية Historicism.

وثمـة قـناعة بأنـه قـد لا تتوفـر أبـداً نظرية للوسائط (أو التوسيطات) Mediations لكـن الوسـائط تلعـب علـى أية حال دوراً هامًا جداً فى التاريخ الإنسانى على نحو ما نأمل إيضاحه.

وما يهمني أساساً في هذا العمل هو إعادة قراءة النصوص الأنثروبولوجية الكلاسيكية، وخاصة كتاب أ.رتشاردز عن "الرؤساء الأفريقيين" [1] فعلى خلاف عدد الدراسات الأحدث منه، حاول مؤلفو "الرؤساء الأفريقيون" إنشاء مركب Synthesis إقليمي على أساس ما ظنوه "سمات مشتركة" - (تصنيفات فئوية Taxonomic Categorization.

ولأن هذه المجتمعات من الناطقين بالإنجليزية، فإن الباحثين لم يهتموا بمملكتين من الناطقين بالفرنسية في المنطقة، وهما رواندا وبوروندي. ولابد إذن من استعمال نصوص مختلفة. وثمة إشارات لدراسات أحدث من ذلك كثيراً، خاصة من قبل مؤرخين أوغنديين.

ورغم ما تضيفه هذه الدراسات لحصيلتنا المعرفية، فيبدو أنها لا تؤثر في المنظومات الفكرية الكلاسيكية. فهي تستعمل بطريقة أو أخرى نفس الفئات المصممة ربما لتصل إلى نتائج غير مختلفة كثيراً. وبالإضافة لذلك فإن الوصف الإثنوجرافي أو التنظير، لا يقع في صلب اهتمامهم.

ومع ذلك فإنه من المهم أن نلاحظ عدم انطباق هذا الكلام بالضرورة على كل المؤرخين الذين اشتغلوا على المجتمعات الأفريقية. ففي كتاب "أنماط الإنتاج في أفريقيا" (2) (Crummey, D and Stewart, C.C. (ed), 1981) بذل المؤلفون جهداً هائلاً لتنظير التاريخ الأفريقي. وفي الواقع فإنه يمكن أن نجد تشابها بين ما قدمه هؤلاء المؤلفون وبين ما أقترح القيام به. والفرق بيننا هو أنهم جاءوا بمسلمات إبستمولوجية ومصفوفات معرفية معينة من المفاهيم الماركسية مثل "نمط الإنتاج" و"الطبقية" و"الفائض الاقتصادي" و"علاقات الإنتاج الرأسمالية" وغيرها، ووفق ما ذكروه، فقد كان في نيتهم أن "يظهروا إمكانية بل وضرورة تطبيق مفاهيم المادية التاريخية على التاريخ الأفريقي السابق للاستعمار" (المرجع السابق ص ١١). وثمة رغبة أكيدة هنا في جذب المؤرخين الأنجلوفون خارج إطار "إمبيريقيتهم". بينما لم تتوفر الرغبة في التعلم من الإثنوجرافيا الأفريقية نفسها، إلا باستخراج أكبر قدر من "الحقائق" التاريخية وتفسيرها وفق تصنيفات معينة سبق الاقتناع بها.

لقد تعمدت أن أتجنب كل ذلك، وبالتزامي بمنهج مرن، سمحت لنفسي أن أسترشد بالإثنوجرافيا الأفريقية نفسها، ومع محاولة فهمها، فقد وضعت المفاهيم السابق وجودها موضع الشك والمراجعة. وخلال هذه العملية يصبح عدد من

الفــروض الإبــستمولوجية، بما فيها الماركسية، غير واضحة بنفسها، وإنما تصبح موضــوعاً للعمل الفكرى على نحو ما لاحظ "ياش تاندن" Y. Tandon. وحتى لا نقــع فى متاهة النصوص النظرية اخترت نصاً أساسياً مثلما فعلت مع اختيار عدد من النصوص الإثنوجرافية الكلاسيكية. وشمل ذلك "الأطروحة العامة" لسمير أمين عن الأنماط الخراجية للإنتاج "tributary modes of production" والتى يخرج تاريخها وفق سمير أمين من نطاق رؤية التاريخ الأوربى، بمعنى آخر يمكن فهمها بمصطلحاتها الخاصة.

وباعتــبارى ممــن يهتمون بتحرير العلوم الاجتماعية decolonisation (أو توطيــنها) (indigenisation) فإن هذه النظرة تبدو لى مقربة. ولا يعنى ذلك أننى لــم أعــبأ بمخاطر "نسبية النظرية" و"الخصوصية السوسيولوجية". والحق فقد ثبت بــشكل أكبــر إمكــان حــل هذه المشكلة عن طريق النقد الشمولى Totalizing Critique.

وبعــد تفهم لعدد من الإثنوجرافيين الأفريقيين، شعرت بأنه يمكننى أن أقومهم مــن الــداخل، لأنطلق نحو البيئة الاجتماعية الأوسع مثل الرأسمالية الكولونيالية، والنضالات ضد السيطرة الإمبريالية الخ.

وعلــى ذلك فقد اختزنت الكثير من أجل فكرة "للنقد"، لأنه ليس المطلوب أن نحــصل على الثناء ولكن أن نُفهم بشروطنا نحن. وبتحقيق ذلك أصبح فى إمكانى أن أضــع المجــتمعات الأفريقية والكتاب والزعماء تحت مبضع النقد الجارح. وقد يثير ذلك التساؤل حول "اعتناق" ما يفترض أن يكون تواصلاً ذاتياً داخلياً. وفى هذا الصدد يمكننا الإشارة إلى عمل "بيتر رجبى" P.Rigby، إذ ربما يكون هو الأفضل بــين الجــيل الحالــى مــن الإثنوجــرافيين، وبالتأكيد أقدر الإثنولوجيين اللغويين Ethnolinguist بيــنهم، ويلــزم أن يقرأ المرء له كتابه عن الرعويين المقاومين Persistent Pastorists [٤] ليقدره تمام التقدير، ومع ذلك فإن التأكيد هنا لا ينفى الآخــرين. ومــا يــبدو هــنا نقــدًا للبيــئة الأوسع ينتهى إلى تأكيد فينومينولوجى للموضوعات الداخلية.

وماذا عن النظام الداخلى نفسه؟ هنا نواجه صداماً ظاهراً بين النقد والاعتقاد. فهــل يحــتاج الأمــر لذلك؟ إننى كما يبدو من هذا الكتاب أميل للرد بـــ "لا" دون انتقاص من قيمة الدراسات الإثنوجرافية اللامعة لأمثال "رجبى".

وأخيــراً، فإننــى من حيث المبدأ، أشير فى الدراسة كلما كان ذلك ممكناً إلى الــناس بأســمائهم التى يطلقونها على أنفسهم دون أن أفرض عليهم صفات معينة، فمــثلاً بــدلاً مــن استعمال الجذر الاسمى فقط مثل Ganda و Nyoro وهكذا، احــتفظت بالأصــل من البانتو Bantu Prefixes مثل Mu للمفرد و Ba للجمع وليــصبح الاســم الصحيح إذن Banyoro/ Munyoro، وبالمثل أسماء المحليات، استعملت الأسماء الأصلية. أما التسميات المشيطنة مثل "حامى" Hamitic و"نيلى" Nilotic فقد وضعتها بين قوسين إذا أوردتها أصلاً.

المـــــراجــــع:

1- Richards. A.I. (ed.), East African Chiefs- 1959.

2- Crummey, D. and Stewart C.C. (eds.), Modes of Production in Africa, 1981.

3-Op. cit. P. 11.

4- Rigby, Peter, Persistent Pastoralists, 1985.

الفصل الأول

جـوهـــر الجـــدل *

مـــنذ منتصف الستينيات، كان ثمة فيض من الأدبيات حول مشكلات "التنمية" مقابل المفهوم النيوكلاسيكي حول "النمو الاقتصادي". وكان في ذلك إشارة لتصاعد عـــدم الرضـــى عن الأشكال القائمة للممارسة والنظرية. ومع ذلك فإن العجز عن اكتـــشاف حلول مرضية للتنمية على مدى جيل تقريباً إنما يعبر عن أزمة اجتماعية وفكرية لا يمكن إنكارها.

ومـــن الناحية التاريخية، فقد أثبتت مثل هذه الانقطاعات إمكانية أن يؤدي ذلك إلـــى نمو في المعارف؛ إذا ما قاد عدم اليقين إلى بحث مستمر عن إجابات جديدة. وقـــد تـــؤدي الـــرغبة في التيقن إما إلى التخلي عن المنظومات النظرية السائدة أو مراجعتها مراجعة راديكالية. وفي غياب أية إبستمولوجيا مسيطرة أو معممة يصبح الطـــريق إلـــى اليقـــين متـــنوعاً ومتصارعاً. وينعكس ذلك حتماً في حالة من عدم التماسك النظري تتبدى في شتات من "المدارس" التي تكون غالباً سريعة الزوال.

وقد يتفق الممارسون على وجود الأزمة الفكرية، لكنهم غالباً ما يختلفون حول معناها ومصدرها. كما أن مصادر فلسفة العلوم لا تقدم إجابة واضحة، ويحدث ذلك عـــادة لأن فلاسفة العلم أنفسهم لا يتفقون حول ما إذا كانت الأزمات الفكرية تؤدي إلـــى عمليـــات تكيف تراكمية أم إلى انقطاعات معرفية مقترنة بالتخلص جملة من المـــنظومات الـــسابق وجودها لتحل محلها منظومات جديدة ومتميزة. كما لا يوجد اتفـــاق بينهم حول ما إذا كانت أسباب هذا الانهيار العام داخلية أم خارجية بالنسبة لوجـــود هذه الأطر النظرية. ويرى دعاة فكرة "التصحيح الذاتي" للعلوم مثل "كارل بوبر" K. Popper أن الأسباب داخلية بالنسبة للمشروع العلمي نفسه، وهي بحق نتـــيجة منطقـــية للعملـــية العلمـــية العاديـــة "للحـــدس" Conjecture والـــرفض Refutation [1]. وقـــد عـــارض هذه النظرة بشدة فلاسفة مثل "توماس كون" .T

---

* ترجمة: حلمي شعراوي

Kuhn [٢] ممـــن جادلوا بأن العلم ليس من خارج المجتمع Extra- Societal (أو متجاوزاً له) وبالمثل فإن تطبيقاته بالتالى تصبح مشروطة بالعوامل الاجتماعية التى تبدو خارجية بالنسبة لهذا العلم.

وبتنـــسيق الموقف الأخير مع موقف علماء الاجتماع المعرفى الذى تمسك به بـــشجاعة أعـــضاء مدرسة "فرنكفورت" وخاصة م. هوركيمر M. Horkheimer وت. أدورنـــو T. Adorno و ج. هابـــرماس J.Habermas، والتـــى تـــشتق افتراضـــاتها مـــن الديالكتيك الماركسى والمادية التاريخية. ولكن الأمر مع هؤلاء صار مجرداً تماماً بل ومنفصلاً عن المسائل الجارية إلى درجة التحجر رغم لمعانه وســعة معارفـــه بالمعنـــى الكلاســيكى. وبـــدون الارتباط بأى نوع من العلموية Scientism أو الافتراضـــات القائمة حول دونية العلوم الاجتماعية، فإنه لابد من الاعتـــراف بـــأن العلـــوم الاجتماعية بوجه خاص قابلة للتفسير ببيئتها الاجتماعية والأيديولوجية. والحقيقة أنه يمكن القطع أن تصنيفات الفكر ذات الديمومة لا يمكن إلا أن تكون انعكاسا للوجود الاجتماعى المعاصر. وبمعنى آخر فإن أجندة المسائل العلمية الاجتماعية، إنما تحددها النضالات الاجتماعية الجارية. ولا يعنى ذلك إنكار حقـــيقة أن الإشكاليات العلمية الاجتماعية ليست مجرد انعكاس للواقع ولكنها يمكن أن تكـــون إســـقاطات متجاوزة لنفس الواقع. ومع ذلك فإن هذا التجاوز ليس عملية واضحة لأن عقلانية أى ظاهرة اجتماعية إنما تخضع لسلسلة من الفروض الخلفية تعتبـــر حاكمة لها تاريخياً وثقافياً. ومن هنا فإن واجب النظرية العلمية أن تتفحص وأن تختـــزل ذلـــك إلى عمليات معرفية يعتمد عليها الخطاب الفكرى. ولهذا السبب تحديداً، فإنه فى وقت الأزمة الفكرية يتم الرجوع إلى مسائل الإبستمولوجيا. إن هذا الـــشرط نـــادراً ما تم الالتزام به خلال المجادلات الساخنة حول ما شاعت تسميته "بنظـــرية التنمـــية" فغالباً ما كان هناك تضمين لمصطلحات مثل "نظرية" و"موديل" و"مـــنظومة معـــرفية" Paradigm، أو مفاهـــيم مثل "طبقة" و"نمط إنتاج" و"تشكيلة اجتماعـــية" و"فـــائض اقتـــصادى"، لكن دون اعتبار لوضعها الدلالى فى النظرية والتطبيق. ويصدق هذا بوجه خاص على تلك المقاربات ذات الحضور العالمى مثل نصوص جوندار فرانك G. Frank عن "نظرية التبعية" Dependencia Theory وإيمانويل فاليرشتاين I. Wallerstein فى تحليله لنظم العالم "World Systems". إن المـــشكلة عند توفيق التاريخ العالمى مع التاريخ المحلى تبدو مربكة ليس من الناحـــية التحليلية إلى حد كبير بقدر ما هى أساساً من الناحية المفاهيمية. فالظواهر

المتشابهة يمكن تشخيصها على مستوى العالم، لكن سياقها التاريخى أو الاجتماعى المحدد الذى تقع فى إطاره قد يجعل من الصعب تصنيفها تحت مفاهيم عامة معينة دون تشويه لها. وفى العلوم الاجتماعية، حيث لا تتوفر آفاق لما بعد اللغة Meta Language فإنه لا يمكن التقليل من شأن مشكلة الترجمة من العالمى للمحلى أو العامى Vernacular (٣).

وإذا وضعنا المسألة بشكل مختلف فإن العلاقة بين المعرفة الوصفية ideographic والافتراضات المخططة nomothetic ليست أتوماتيكية، ولأن ذلك كذلك إلى حد كبير، فقد قام تقليدياً ثمة تمييز بين الأنظمة المعرفية الوصفية والتخطيطية، وفى إطار الدراسة التى سنشرع فى القيام بها، يهمنا أن نلاحظ أن التاريخ والأنثربولوجيا الاجتماعية قد توحدتا فى الوصفى حيث تمت معالجة الاقتصاديات منذ أيام الاقتصاد السياسى الكلاسيكى ضمن التخطيطى.

وكان ماركس هو الذى تجاوز عملية الفصل بين الاقتصاديات والتاريخ بتقديمه للمادية الجدلية والمادية التاريخية. فمن الناحية الإبستمولوجية، لا تعترف المادية الجدلية بتقسيم المعرفة إلى أنظمة معرفية، وهى لم تقم فقط بتكريس وحدة المعرفة، وإنما دعمت أيضًا مقولة أن جميع المعارف العلمية قد اختزلت فى مجموعة افتراضات محددة تخطيطاً أو فى القوانين العالمية. وفى هذا الإطار أصبحت المعرفة الوصفية مجرد تفاصيل، أو ذات صور متعددة تماماً لكن يمكن الإمساك بها من خلال مفهوم واحد. ولم يكن ذلك مجرد تحد تاريخى فقط للوضعية ولكنه كان أيضاً هجوماً مباشراً على التقاليد الإمبيريقية للوضعية. نتيجة لذلك فإنه من الشائع بين الماركسيين المحدثين أن يتجنبوا الدراسات الإمبيريقية، وأن يتعاملوا مع النظرية المجردة كمعرفة متفوقة. ومع ذلك فإن ماركس لم يكن معزولاً عن دراسات معينة كما تكشف عن ذلك دهشته أمام دراسات "مورجان" Morgan عن "نظم قرابة الدم والانتساب فى الأسرة الإنسانية" والدراسات الأخرى عن "الكوميون الروسى". وعلى النقيض من ذلك عانت أعمال ماركس من الافتقار إلى معرفة وصفية ideographic عن المجتمعات غير الأوروبية، خاصة المجتمعات الشرقية التى أصدر بشأنها افتراضات لا مبرر لها.

وبالطبع فإن جميع الماركسيين – فى مجال النظرية- يعلنون التزامهم بأن الطريق الوحيد للافتراضات التخطيطية ليست إلا عن طريق "الملموس تاريخياً". أما فى التطبيق فإن ذلك لا يعنى شيئاً فى تحليل "فالرشتاين" عن "نظم العالم" أو فى

مسيرة "فرانك" وسمير أمين عن "المركز والأطراف" وحتى دراسات "مياسو" Meillassaux التفصيلية عن المجتمعات الأفريقية قبل الرأسمالية. وبينما قد تكون المحاولات لتعميم تحليلات على المستوى العالمى ساعدت فى تركيز الانتباه على صلات معينة غيبتها المقاربات التقليدية فى دراسة الدول أو الأمم كوحدة تحليل، إلا أن وجود مفاهيم عالمية حقيقية Universal فى العلوم الاجتماعية يعتبر نادراً وغير مأمون.

وفى أحسن الأحوال فإنها تكون مثل هيكل غير مكسو باللحم. وليس مثيراً إذن ألا يتوفر لتحليل "نظم العالم" عند "فاليرشتاين" مفاهيم مميزة وذات مصداقية حقيقية، إنها قياسية عند التطبيق، إنها أقرب إلى ظواهر تمثل بشكل أو بآخر، أو بدرجة أو أخرى للمقولة القديمة السائدة عن أن "التاريخ يعيد نفسه". ومن الناحية التحليلية لا يتوفر شيء موضوعى حول التشابهات والاستعارات. والمشكلة الوحيدة هى أن العلاقات ذات البنية المنطقية الواحدة لا تعمل دائماً بنفس الطريقة فى سياقات تاريخية مختلفة. وإذا كانت "نظم العالم" وحدة ديالكتية فإن أزمنتها تخضع لتغيرات متفاوتة، كما تخضع تناقضاتها الداخلية لتحولات غير متكررة. وفى ضوء ذلك فإن الخصوصية التاريخية تصبح الوسط الوحيد الذى يمكن من خلاله فهم تاريخ العالم أو إكسابه صدقيته الاجتماعية الضرورية.

ويثير ذلك الأسئلة عن "الأصالة" والحوار، وكلاهما ممكن أن يكون ذاتيًا وموضوعيًا. إننا جميعًا نستطيع قراءة تاريخ العالم ولكننا يمكن بصعوبة أن نكون ممثليه العالميين فى لغته وخبرته. وعلى سبيل المثال فإن كل حركة من الحركات الوطنية تسعى لبلورة هوية مختلفة عما يقدمه لها النظام – العالمى. وفى ذلك فإنها تستحضر اللغة الوطنية العامة وتستعيد خصوصية التواريخ المحلية. ولابد أن نفهم أن ذلك من حقها لكى يمكن أن يفهمها المتحاورون معها. ربما فى هذا الإطار كان لأعمال جوندار فرانك وسمير أمين فى العالم الثالث هذا الصدى الكبير. إن تقسيم العالم إلى "مركز" و"أطراف" قد خلق الأساس لتأكيد الهوية "المتميزة" للعالم الثالث، لقد أصبحوا متحدثين أكفاء إلى وطنية العالم الثالث التى تعيش ظروف الإمبريالية.

فبالكشف عن النفى الموضوعى "للمركز" الإمبريالى استطاعوا تأكيد وحدة "الأطراف" المتخلفة، لكن فرانك وأمين نفسيهما عندما اصطدما بالخصوصيات الإقليمية داخل العالم الثالث لم يستطيعا أن يتمثلا تماماً دور التمثيل الفكرى للمنطقة التى يرتبط بها كل منهما. ففى حالة أمريكا اللاتينية، شعر ممثلو مدرسة "التبعية"

أمــثال "ســونكل" Sunkel و"باز" Paz و"كاردوسو" Cardoso و"دوس سانتوس" Dos Santos و"فونزاليدا" Fuenzalida أن فرانك يغتصب حقهم. لقد أعتقدوا أنه يحــرف منظورهم الذى كان يمكن أن يتجاوز تفسير وظيفة الرأسمالية فى مرحلتها الإمبــريالية إلى تفسير التشابهات والاختلافات فى أوضاع معينة للتبعية فى أمريكا اللاتينية. لقد كان مشروعهم بالأساس هو تطوير "موديل تاريخى" لأمريكا اللاتينية [٤]. وفــى حالــة سمير أمين، اشتكى المؤرخون العرب من نقص معرفته المفصلة عن تاريخ المنطقة. واشتكى الأفريقيون من ناحيتهم، أنه منذ عمله المبكر عن مالى والمغــرب أصبحت كتاباته عن بقية أفريقيا انطباعية، ومن هنا تمسك بحقه فى أن يتحدث "عن أى شيء وكل شيء بثقة زائدة".

ولسنا بحاجة هنا لتفسير هذه المحددات كاعتراض شامل على أعمال المؤلفين المذكــورين، فــإن أمــثال فرانك وأمين ما زالا يتمتعان بمكانة مرموقة فى العالم الــثالث ما لم يكن فى أى مكان آخر. ولكنهما ككل الزعماء لابد أن يكونا موضع مــساءلة. والــسؤال هــنا هو: إلى أى حد تعكس رطانتهم "العالموية" "الأوضاع" المحلية، أو يمكن ترجمتها إلى اللغات الوطنية؟ وهنا ستختلف الأمثلة طالما أنهما لا يمــثلان بالضرورة نفس الشيء من الناحية المنهجية. فبينما لا يعترف فرانك بأنه ماركــسى بــأى حال [٥] فإن سمير أمين من جهة أخرى يعترض على تصنيفه مع "الماركــسيين الجدد" Neo- Marxist ويصف نفسه بأنه ماركسى أرثونكسي غير "دوجماطيقى". والحق أن ثمة اختلافات منهجية مميزة بين أعمالهما. وقد وجه النقد "لفرانك" من زوايا أربع رئيسية: فكرته عن وحدة التحليل، استبداله لعلاقات الإنتاج بعلاقــات التــبادل Exchange، صــحة افتراضاته الوصفية ideographic عن أمــريكا اللاتينية، ثم مصداقية تعميماته الكوكبية عن "الأطراف". وقد جاء أبرز نقد لــه حول أى العلاقات المعنية يمكن اعتبارها حاكمة فى حالة العالم الثالث من قبل "لاكلاو" Laclau [٦].

وبيــنما لا يعتــرض "لاكلاو" على فكرة "فرانك" عن تقسيم النظام الرأسمالى العالمــى إلــى اقتــصاديات للقلــب Core والأطراف، فإنه يرى عدم الخلط بين المــشاركة فــى الــنظم الرأسمالية وتحقق نمط الإنتاج الرأسمالى نفسه فى البلدان المــتخلفة، كمــا يــرى أن علاقات "الإنتاج"، وليست علاقات التبادل، هى المعيار الممكن فقط للحكم على طبيعة اقتصاديات معينة.

وســرعان مــا لحق بملاحظات "لاكلاو" المثيرة هجوم أكثر تشدداً من جانب "أريجى" G. Arrighi (٧) ولم تكن اعتراضاته على فرانك قاصرة على أنه أعطى دوراً هامــاً لعلاقــات التــبادل بــدلاً مــن علاقات الإنتاج فى دراسته للتشكيلات الاجتماعــية بأمــريكا اللاتينــية"، بل لأنه فى تحليله العام جعل دور البنية الطبقية خاضعاً للبنية الاستعمارية. ورأى "أريجى" فى ذلك نوعاً من "التاريخية" التى تجمد التحلــيل الدينامى، كما أنها تعوق النضالات ضد الإمبريالية، طالما تدعم فكرة أن الأولوية فى تطور بلدان العالم الثالث هى لقضايا سابقة وغير متغيرة. وفضلاً عن ذلــك فقــد ســجل "أريجى" اعتراضه بأن اختلافات البنية الطبقية بهذه الطريقة فى المستعمرات السابقة، وفى مراحل مختلفة من تطورها، لا يمكن إدراكها. وبدلاً عن ذلــك فإن المرء فى نظر أريجى المهاجم يواجه فى أعمال فرانك بصياغات معممة مــبالغ فيها تحتاج إلى التخصيص من حيث الزمن والمضمون الاجتماعى. وعلى هــذا الأســاس بــدا "أريجــى" مــستعداً لاستنكار نظرة فرانك باعتبارها من نوع "أيديولوجــيا" "الحتمية"، ومن ثم فقد لحق كثير من الكتاب بالقافلة التى بلغت مداها فى منتصف السبعينيات. وقد شهدت أواخر السبعينيات "نهاية المناظرة" وشعر كثير مــن أتباع فرانك أنهم اقتيدوا إلى "طريق مسدود" (٨) بل ويتبع ذلك اتهامه "بتشاؤم العقل" و"تشاؤم الإرادة" معاً (٩).

ورغــم أن "فرانك" رد الحجة بالحجة على هذه الاتهامات إلا أنه لم ينجح أبداً فى تقديم إجابة منظمة على المسائل النظرية والمنهجية التى أثيرت بالنسبة لمقاربته ومنظومته الفكرية، وبعد إصداره لعشرين كتابًا فإنه لم يعترف له بعد بجسم متكامل لنظــريته أو مفاهيمه المحددة. فحيث كانت نيته الأصلية هى القضاء على نظريات الــتحديث التى كانت تمثل "عقلنة إمبريالية"، وإن استطاع أن يكشف أنه طوال فترة الاســتعمار كان ثمة استنزاف مستمر "للفائض الاقتصادى" من الدول المتخلفة إلى الدول المتقدمة، فإن هذا قد تطور إلى نظرية محققة عن "الإمبريالية". ويجعلنا ذلك نأخــذ فــى الحسبان أنه كان ثمة نظريات للإمبريالية قبل ذلك، وأن مفهوم التبادل غير المتكافىء الذى أصبح مركزيًا إلى حد كبير فى قولنا كان قد اتضح تماماً عند ســابقه فــى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (ECLA) وما قد يبدو ميزة له أن كــتاب "إيكلا" لم يستطيعوا تنظير المسائل لأبعد من النظريات "النيوكلاسيكية" عن الــنمو كما يبدو فى تمييزه بين "التبعية" "القديمة" و"الجديدة" (١١). والأمر الثانى هو أن النظــريات الموجــودة عن الإمبريالية قد تمت صياغتها من وجهة نظر البلدان

المتقدمة، كما يبدو ذلك أيضاً فى مقالته عن "الماركسية الحقيقية هى الواقعية الماركسية" [١٢] Real Marxism is Marxist Realism والحق أن جزءًا من شعبية فرانك إنما يرجع إلى أنه كتب من وجهة نظر البلدان المتخلفة. وقد أنتجت هذه النقلة الكلية بالفعل منظومة فكرية جديدة لا يمكن تجاهل دلالتها التاريخية.

وفى رأينا أن منظومة "فرانك" الهامة قد انهارت خلال نصف جيل بسبب جوهرى هو حاجتها لنظرية ومفاهيم جديدة لإبقائها على قيد الحياة. إن شعارات مثل "التنمية" و"التخلف" و"متروبولات" و"أفلاك" و"برجوازية رثة" و"تنمية رثة"، وحكايات وجدل وهمى، فقدت جاذبيتها الأولى، وسرعان ما تعثرت لأنها من الناحية التحليلية لم يكن لها إلا قيمة ضئيلة. أولاً لأن الإمبريالية ما زالت ضاربة بشكل شامل، بمعايير استغلال الرأسمال العالمى لقوة العمل المحلية، وليست كمجرد علاقة بين "البروليتاريا" والدول الإمبريالية. ثانياً: بينما يمكن معاملة الدول الإمبريالية كقوة ذات ملامح محددة Identical، فإن الإمبريالية نفسها ظاهرة ديناميية وتتوفر لها قدرة هائلة على التكيف، وتشكل مراحلها المختلفة مشكلة أمام التحليل وأمام الاستراتيجية الثورية، وليست مقولات مسبقة Status ante يمكن مجادلتها، أو قدراً يمكن مواجهته.

ثالثاً: بينما تختلف الدول المتخلفة فيما بينها بشكل كبير من حيث البنية الطبقية والعمر الاجتماعى نفسه، فإنها تتحول جماعياً إلى ضحايا للإمبريالية. وعلى ذلك فإن ظروف مشاركتها فى النظام الرأسمالى تختلف بدورها. إن الاعتراف بهذه الحقيقة والتأكيد على البعد السياسى للإمبريالية أو مناهضة الإمبريالية سيكون ذا قيمة تصحيحية كبيرة فى مواجهة النظريات الكلاسيكية، اقتصادوية Economistic كانت أم متمركزة على ذاتها Ethnocentric، والتى افترضت أن الدول المتخلفة سوف تلعب بطريقة أو أخرى دورًا ثانوياً للدول المتقدمة.

لقد افترض لينين مثلاً أن نجاح الثورة فى المستعمرات السابقة مشروط بانتصار البروليتاريا فى الأقطار الرأسمالية المتقدمة. وذهبت "الأممية الرابعة" بعيداً فى هذا الصدد بإنكار إمكان حدوث الثورة الاشتراكية فى الدول المتخلفة التى يسودها الفلاحون. ويفترض ذلك ضرورة نمو الرأسمالية وتكوين بروليتاريا صناعية على النحو الذى حدث فى أوربا. وكانت دلالة ذلك أن الدول المتخلفة غدت غير قادرة على المبادرة الاقتصادية أو السياسية المستقلة. واقترف "فرانك"

نفس الخطأ بوصفه دور الدول المتخلفة بالسلبية لأنها محكومة باعتمادها على دول المتروبول.

ويقـود ذلـك للحط من قيمة النضالات المناهضة للاستعمار فى العالم الثالث والـروح النـضالية لبعض الطبقات أو الفئات هناك على الأقل. لذلك فإن "التبعية" ليـست هـى صـيغة علاقة دولة بدولة، ولكنها بالأحرى علاقة ذات طابع طبقى. والواقـع أن طـبقات معينة فقط فى الدول المتخلفة هى التى تصبح عابرة الجنسية Transationalization وتقـبل التبعـية بسبب المكاسب المباشرة التى تحققها من ذلـك. ومـن ثم فإن تحليل تطور البنى الطبقية فى الدول المتخلفة يصبح ذا أهمية نقدية سواء من الناحية النظرية أو الاستراتيجية. وبينما تؤكد مقولة "فرانك" المعممة عـن "الأطراف" Satellite نوعاً من الوحدة على المستوى العالمى Universal، فإنها كانت عاجزة عن تطبيق ذلك حتى على منطقة بعينها مثل أمريكا اللاتينية.

والـنقطة الهامـة هـنا هـى أنه بينما تقدم المناطق مقاييس Parameters اجتماعـية- تاريخـية معيـنة فإن القيمة التحليلية لها لا تتحقق حتى يتوفر لنا فهم عمـيق للتـنوعات Variations الداخلـية. ولا يشكل تصميمنا على الخصوصية التاريخـية رفضاً للعالمية من الناحية التحليلية. إن هذه هى الطريقة الوحيدة لتأكيد إمكانـية وحساسية الأدوات التحليلية بقدر ما يتحقق لها من إمكانيات التطبيق. وهذا هو أحد الدروس التى تقدمه "الحوليات" Annuals الفرنسية؛ أنجح مدرسة للتاريخ الاجتماعـى. يجب أن تكون الدراسات المقارنة عبر المناطق أكثر من مجرد قياس تمثيلـى Analogy، إذ لابد أن تكون هذه الدراسات ذات معرفة بالتاريخ المحلى، فـإذا ما وجدنا أن المشكلات المثارة هى نفسها، فإن التخصيص الإقليمى يمكن فقط أن يـشكل قاعـدة للعمل، وبمعرفة ذلك كباحثين أفراد فإننا لا نأمل أن نوصى بها إطـاراً لكل لهجات وتواريخ شعوب العالم، والذى يمكن أن يستفيد من ذلك فقط هو المـشارك المحلى الأصيل. ويشتبك ذلك مع النضالات من أجل التحرر الوطنى أو الإقليمـى مقتـرناً بدعوات من أجل توطين العلوم الاجتماعية Indigenization ومعارضـة توحـيد الوجـود الاجتماعـى بكافـة أشـكاله فـى سياق "العالمية" Universalism ولـربما كـان ذلك ما انتوت مقاربة "التبعية" تعزيزه فى أمريكا اللاتينية قبل أن يقوم "فرانك" بتحريفها perverted كما يزعم مؤسسوها.

وخـلال عقـد ونـصف مـضيا، رأينا جهوداً مماثلة فى شبه القارة الهندية، اجـتمعت فيما أصبح يعرف "بالمناظرة الهندية"، ولم تنبثق أية منظومة خاصة عن

شبه القارة الهندية، لكن قليلين جدًا هم الذين لم يهتموا بعدم مطابقة مفاهيم معينة للمركب القائم فى المنطقة.

وكل هذه التجارب أو المنظورات الإقليمية لها دلالات عالمية بقدر ما تدعم وعينا الفكرى بجذب انتباهنا لغير المألوف. ومهما كان التشابه أو التمايز المتحقق عن ذلك، فإنها تحتمل أن تصدر عن سوء التفسير أو تفرض دون أى حساسية. وقد أصبحت الأفكار التقليدية عن التعميمات سمة مميزة للعلم تجعل من الصعب أن نطابق نفس الموقف من المتشابه على غير المتشابه. ومع ذلك فإنه من الواضح أن غير المتشابه بين المجتمعات المعاصرة قد ييسر تطورنا الفكرى لأنه يمدنا فى نفس الوقت بتنوع فى المختبرات الاجتماعية. فأوروبا مثلاً التى نظرت إلى التكنولوجيا عبر القرون الثلاث الأخيرة كحل لجميع المشاكل، يمكن فى هذا الصدد أن تجيب بشكل حاسم على مسألة العلاقة بين التطور الاجتماعى والتطور التكنولوجى. وآسيا التى تملك خبرة وجود المجتمعات الكبيرة التى تكاثرت عبر فترة زمنية طويلة دون تطوير للملكية الخاصة أو تراكم كتل رأس المال، يكن أن تقدم لنا أدوات أفضل لفهم التنظيم الاشتراكى عما تقدمه الرأسمالية المتقدمة. وعلى الرغم من ماركس، فإنه لا يمكن أن يكون محض صدفة أن الثورات الاشتراكية "الشعبية" الوحيدة التى شهدها العالم قد حدثت فى آسيا. أما بالنسبة للذين يفكرون بمنطق المؤسسات والثقافة، فإن أمريكا اللاتينية التى كانت مثل أمريكا الشمالية فى مواقع المؤسسات والثقافة الأوربية، أصبحت مثلاً كاملاً للنظرية المضادة لنظريات التحديث، واستفادت منها المناطق المتخلفة الأخرى. وفى عالم تسيطر عليه النظريات الكلاسيكية عن المجتمعات الزراعية، وتعريفات "الفلاحين" Peasants يصبح لأفريقيا آمال أكبر فى تحويل مثل هذه النظريات والتعريفات.

وبمثل هذه القناعة، تم إعداد هذه الدراسة، وبالمثل فإن هدفها الرئيسى هو مراجعة منهجية ونظرية لما تم من قبل فى الدراسات الأفريقية. وهى تشكل، على المستوى العام، تعليقاً نقديًا على الفصل المتزايد بين الافتراضات التخطيطية (أو التعميمية) nomothetics والمعرفة التحليلية، وهو ما يظهر بوجه خاص بين اليسار، ورغم أنه لا يمكن إصدار بيانات قاطعة فى هذا الصدد، فإن تحليلات مثل "نظم- عالمية" أو مصطلحات كوكبية أو "المركز والأطراف" تعانى بدرجات مختلفة من مثل هذا الاتجاه. وقد قاد الافتقار إلى وحدات تحليل واضحة إلى المبالغة فى استخدام التشبيهات والاستعارات بدلاً من المفاهيم المحددة بصلابة.

وعلى المستوى المتوسط فإن الدراسة تعتبر تعليقاً على الطريقة الخاصة التى فشلت بهـا نظم معرفية معينة بانغماسها فى دراسات جزئية مثل الأنثروبولوجيا والتاريخ والاقتـصاديات فـى أفريقيا، أى "فشلت أن ترى الشجر وهى ترى الغابة". إذ بينما كانـت مفاهيمهم محددة بشدة فإنهم كانوا ذوى نظرة ضيقة بالافتراضات المغتربة لدرجـة فـشلوا معهـا فى أن يمسكوا بكلية الوجود الاجتماعى للمجتمعات موضع الدراسـة. ومثالنا الأولى هو مفهوم "القبيلة". فهل كانت كل التشكيلات الاجتماعية الأفـريقية "قبلية"؟ وهل كان تاريخ أفريقيا بالضرورة "تاريخ قبائل"؟ وهل كان ثمة شـىء يدعـى "الاقتـصاد القبلى" أو "الملكية الجماعية" Communal Property لـلأرض فـى أفريقيا؟ إن إمبيريقية "فرانك" مثل "العالمية" يمكن أن تقود إلى سوء فهم خطير أو إلى التشويه.

أمـا علـى المستوى الأساسى للدراسة، فإنها تهدف إلى إعادة وضع صياغة مفاهيمـية لعدد من الظواهر والعلاقات الاجتماعية فى أفريقيا السوداء والتى نظر إليها بطريقة معينة من قبل غير الأفريقيين على نطاق واسع.

والنية هنا أن نبين أن معظم هذه المفاهيم قد أسىء صياغتها لتسهم فى افتكاك الـصلة بـين اللغـة العالمية التى تستخدمها العلوم الاجتماعية المشتقة من الخبرة التاريخية الأوربية وبين اللغة المحلية كما خبرها وفهمها الإمبرياليون أنفسهم.

وكمـا نرى فإن ما هو موضع النظر هو أصالة نصوص العلوم الاجتماعية. وفـى اعتقادنا أن هناك فى العلوم الاجتماعية نصوصاً بدون سياق تاريخى. وعلى ذلـك فإننا لكى نتمكن من التواصل مع نصوص معينة علينا أن نتفهم بعمق سياقها التاريخى. والقضية هنا ليست فى أن التشكيلات الاجتماعية تحكمها الإثنوجرافيات التى تصحبها، لكن الإثنوجرافيا هى التى تقدم قواعد السلوك والتصنيف الاجتماعى وإعادة الإنتاج الأيديولوجى. إن نفس الفئة الطبقية لا تتطلب أن تسلك نفس الطريقة فـى أى مكان فى العالم. وأصحاب الأعمال الأفريقيون ربما يتغاضون عن فرص مـضاعفة القـيمة بسبب اعتبارات القرابة أو الرغبة فى الراحة. وفى بوغندا فإن الرؤساء المالكين يجدون قيمة فى الأتباع السياسيين أكبر من استرقاق القوة العاملة. ولتقييم التطلعات للتنمية فإن كل هذه الأفكار تصبح ذات صلة ومصداقية ما لم نقل موضـوعية. ويهمنا أن يبقى فى الأذهان أن اللهجات المحلية مثل كل اللغات قادرة على التضليل. وتقدير ما هو متضمن فى السياق هو الذى ينقذ المحلل من الضلال. وعـند القـيام بحـل رموز اللغات المحلية فإن ذلك لا يبدو كما لو كنا نقرأ ما هو

واضح بذاته. وهذا بالضبط هو خطأ كل من الإمبيريقيين وأصحاب أسلوب العولمة. إن "فك الرمز" عادة ما يعنى الترجمة الخبيرة للغة غامضة لتصبح أكثر فهماً، وبالتالى فإننا بتصميمنا على فهم اللهجات المحلية، لا نقترح أن نطرح جانباً اللغة العلمية الاجتماعية الأكثر شيوعاً. ومطلبنا الوحيد هو أن تكون عارفة بالخبرة المحلية، ومن ثم مدعومة بمصداقية وموضوعية أكبر. ومن وجهة نظر النظرية الاجتماعية فإن ذلك يتضمن عملية تمحيص وفرز وإعادة ترتيب.

وبين هؤلاء الذين أبدوا اهتماماً بتطوير النظرية الاجتماعية الراديكالية فى أفريقيا وأى مكان آخر، نجد أن سمير أمين قد اتخذ لنفسه وضعاً متميزاً، فبينما لا يمكن اعتباره بين الذين أهملوا التفاصيل أو اتسموا بالاندفاع الفكرى فى طرح قضايا غالباً ما تتسم تأكيداتها بالاستعارية، فإن المؤكد أنه يرجع إليه، لتفكيره النقدى وتساؤله الدائم حول معانى جديدة. وقد لا تكون معظم هذه المعانى التى يبحثها تأسيسية ولكنها غالباً ما تقدم استنتاجاً منطقياً مما يتطلب منه جهداً أكبر مما نجده لدى رفاقه أمثال فرانك وفاليريشتاين. وهنا يحضر إلى الذهن عمله فى الديالكتيك وأنماط الإنتاج والتشكيلات الاجتماعية. وقد اتخذناه فى دراستنا كنقطة انطلاق. وبهذا المعنى فإن الدراسة ذات طابع نقدى كما أنها تعد تقديراً لعمل سمير أمين فى هذا المجال بالذات. ويصدق ذلك بوجه خاص على "نمط الإنتاج الخراجى"، ومفهومه عن "التشكيلة الاجتماعية" ونصه الخاص عن المادية التاريخية فى تناسبها مع المراحل "الضرورية" للتطور. وتتداخل أفكاره أيضاً بشكل غير مباشر مع الجدل الذى أداره مع الأنثروبولوجيين الماركسيين الفرنسيين أمثال "جودلييه" Godelier و"مياسو" Meillassoux. ويبدو أنه بصرف النظر عن أية تحيزات من جانب سمير أمين ضد الأنثروبولوجيين، فإن باحثين أمثال "مياسو" وأتباعه لابد أن يؤخذوا بشكل جاد لأن عملهم يبدو أفضل محاولة لتوفيق مقولات ماركس التحليلية مع المحليات الوطنية Vernacular فى المجتمعات السابقة على الرأسمالية. وقد ساعدتهم معرفتهم التحليلية العميقة، دون التقليل من قدرتهم على تقديم افتراضات وصفية، على توليد مفاهيم جديدة دون أن يكونوا انتقائيين. والحق أن جزءًا من طموحنا نستمده من عمل "مياسو" الذى يشكل نقطة انطلاق راديكالية مختلفة عن الأنثروبولوجيا التقليدية كما سيرى القارىء فى النص الرئيسى.

ورغم أن عنوان الكتاب يشير إلى التشكيلات الاجتماعية الأفريقية، إلا أن الكتاب يتعامل فى الواقع مع ممالك منطقة البحيرات فى شرقى أفريقيا، وهى

المــنطقة التى قمت فيها بالعمل الميدانى فى منتصف الستينيات، والتى عشت فيها فــى مطلــع الــسبعينيات. والسبب الوحيد لهذا العنوان العام المضلل - مشيراً إلى "أفــريقيا" كلهــا - هــو الاعتقاد بأن المسائل التى نتعامل معها فى ممالك منطقة البحيرات يمكن أن تنطبق على المناطق المختلفة فى أفريقيا جنوب الصحراء. كما أن فــى ذلــك تعبيــراً عن رغبة فى صدور عمل مماثل فى هذه المناطق الأخرى لتأكيد أو لرفض افتراضاتنا.

ومــع ذلــك فقــد كنت منتبهاً تماماً ألا أعمم استنتاجي على أبعد من الحالات المــؤكدة، وتــركت مجالاً لإمكانيات نظرية لم يكشف عنها بعد، خاصة فى غرب أفريقيا، تلك المنطقة الأكثر تعقيداً وإثارة للخيال فى أفريقيا السوداء.

وقــد قــسمت الــنص الرئيسى للكتاب إلى خمسة أقسام (من ٢-٦) ويتناول الفــصل الثانى المسائل الأكبر المتعلقة "بالإثنوجرافيا"، والتى لا صلة لها بالوحدات "الإثنــية" أو "القبلــية". وثمة مقولة أن هذه المقاربة تطرح إمكانيات جديدة سبق أن أنكــرتها الانثــروبولوجيا الكلاســيكية. ثانياً: يمكن للمقاربة أن تعيد تحديد مفهوم "التــشكيلة الاجتماعــية" مع اتجاهنا لنفى التعريف الذى تبناه سمير أمين وواضعو نظــرية "التمفصل Articulation". ويتناول الفصل الثالث أنماط التنظيم السياسى. وقد يعترض علماء الاقتصاد السياسى المحدثون والماركسيون الأرثوذكسيون على فــصل "السياسى" عن "الاقتصادى"، ولكن بعد تفكير قائم على شواهد مادية وصلنا إلى استنتاج أن العلاقة بين أنماط التنظيم السياسى وأنماط الإنتاج الاقتصادى ليست مطلقــة وإنما نسبية. وتقدم ممالك منطقة البحيرات نفس نمط الإنتاج ولكن ذلك فى مــراحل مختلفة من مركزية السلطة السياسة. وفى الفصل الرابع الذى يتعامل مع التنظيم الاقتصادى تبدو السياسة فى المجتمعات الرعوية متمثلة فى شكل ضئيل من الاخــتلاف عــنها فــى الممالك الزراعية، لكن النقطة الأهم فى الفصل الرابع هى غــياب الملكية وعلاقات العمل فيما يفترض أنه مجتمع طبقى. ويفرض ذلك علينا التساؤل عما نعنيه "بالطبقة" فى سياقات مختلفة.

ويتعامل الفصل الخامس مع مشكلة أنماط الإنتاج، ويعنى بوجه خاص باختبار مفهــوم ســمير أمين المقترح عن "نمط الإنتاج الخراجى" Tributary أما الفصل الــسادس فــيقدم بعض الأفكار حول ما توصلت إليه الدراسة ويقود إلى التعديلات الــضرورية أو الحــذف الــضرورى. وكما يظهر من عنوانه فالفصل يبدو تأمليا ومثيــراً للتفكيــر. أمــا فرصة اختبار بعض الحدسيات التى تطورت فى الدراسة

فيقدمها الفصل السابع الذى يتبادل رد فعل الباغندة على الاستعمار وتأثيراته اللاحقة. ويثير ذلك أسئلة حول التخلف والضرورة التاريخية للرأسمالية أو الاشتراكية فى بلدان المستعمرات السابقة.

وأخيراً تهمنا ملاحظة أن هذه الدراسة لا تعنى الوصول إلى قول نهائى ولكنها استكشافية. إنها تبحث عن تعريفات جديدة للتشكيلات الاجتماعية الأفريقية. ولكى نصل لذلك، أصبحت مراجعة تقييم المنظومات الفكرية السابقة عملاً جوهرياً، ويستدعى ذلك معالجة بعض المنظومات الفكرية الكلاسيكية من حيث كونها معياراً أو ممثلة. وبمعنى آخر فإنه قد تم النظر إلى التنويعات الفردية باعتبارها تفصيلات داخل منظومات فكرية معينة. واتساقاً مع ذلك فإن استعراض الأدبيات لم يكن كثيفاً ولم نقصد تكثيفه حتى نيسر الجهد ونركزه على دحض منظومات فكرية بعينها. وفى هذا الصدد يصبح نوع النصوص أهم من حجمها. وبالمثل فإن عملية الانتقاء من داخل المنظومات الفكرية الكاسحة لم تنتقص من جهد تحقيق الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة، أى بالتخلص من هذه المنظومات نفسها!

المــراجــع

1- Popper. K., Conjectures and Refutations, London, 1963.

2-Thomas Kuhn, The Structure of Scientific Revolutions, Chicago, 1962.

٣- ونعني بها الحديث العامي العادي، في مقابل حديث المتعلمين.

4-Villamil,J.J. Transitional Capitalism and National Development: New Perspectives on Dependence, Sussex, 1979, P. 44.

5-Frank, A.G., Critique and Anti- critique : Essays on Dependence and Reformism, N.Y.,1984, P. 258.

6-Laclau, H.E., Feudalism and Capitalism in Latin America, 1971.

7-Giovanni Arrighi, The Relationship between the Colonial and the Class Structures: A Critique of Gunder Frank's Theory of the Development of Underdevelopment, Dakar, 1971.

8-Browett, J.G., "Into the Cul de Sac of the Dependency Paradigm with A.G. Frank", Australia and New Zealand Journal of Sociology, 1982.

9-Bemstein, H. and Nicholas, H., Pessimism of the Intellect, Pessimism of the Will, Development & Change, 1983.

10-Op. cit, PP. 245-65.

١١- من بين من يشار إليهم:

Laclau, Hinkelammernt, Glauser, Marini, and Torres.

12-Frank, A.G., Real Marxism is Marxist Realism, 1984.

الفصل الثانى

الإثنوجرافيا والتشكيلات الاجتماعية في إقليم البحيرات

كان من غير المتصور قبل بضع سنوات مضت الحديث عن إثنوجرافيا الشعوب القاطنة فى إقليم البحيرات بصيغة المفرد. وقد اجتهدت الأنثروبولوجيا التقليدية فى إماطة اللثام عن التفصيلات والخصائص الإثنوجرافية لقبائل أو شعوب بعينها. ويشير مصطلح الإثنوجرافيا أصلاً، حسب القاموس الإنجليزي، إلى "الوصف العلمى لأجناس الإنسان". ولهذا فإنها قابلة للتمييز عن الإثنولوجيا التى اعتبرت "علماً للأجناس وخصائصها والعلاقات في ما بينها"، وحيث كشفت عن فكرة الاختلافات والتصنيفات الممكنة للبشر. ولكن من الواجب أن نؤكد أن الاستخدام الحديث لمصطلح الإثنوجرافيا ينطوى على إشارات ثقافية أقوى من الإشارات الجنسية. ويعد الشاغل الأكبر للإثنوجرافيين المحدثين هو التحديد المميز لأنماط التنظيم الاجتماعى والثقافة لدى كل شعب أو جماعة محلية، حتى مع استمرار استهداف إرساء تصنيفات محددة بينها.

ورغم الانتشار الواسع لهذه التصنيفات فى الأدبيات الأنثروبولوجية، فهى تعد نوعاً من طريقة بدائية، أو طبيعية، لإدراك العالم. فهى لا تقدم انقطاعات فحسب، وإنما تخطىء أيضاً فى فهم وتحديد أشكال العمليات. وإزاء هذا قد يكون من السخافة افتراض أن الأشكال المختلفة لا تدل على عمليات أو نوعيات مختلفة. وجوهر المسألة هو كيفية الصياغة المفهومية للاختلافات أو التشابهات فى النوعية، دون الانزلاق إلى تغليب الاختلافات فى الشكل. وجدير بالذكر فى هذا السياق أن التماثل فى الشكل بين ممالك إقليم البحيرات هو الذى شد انتباه الأنثروبولوجيين أكثر من الوحدة الإثنوجرافية للبشر الذين انضووا تحت هذه الممالك. ومن ثم كان هناك التناقض الظاهر بين وحدة الأشكال والتنوع الإثنوجرافى، وهو الأمر الذى أنتج تخمينات وخلافات غير ضرورية اقتربت من حافة العنصرية.

وقـــد حـــدد الأنثروبولوجيون، والمستكشفون أيضاً، عدداً من القبائل فى إقليم البحيـــرات، حـــيث تجلى تناقض بين التنوع والوحدة الإثنوجرافية. ولعل ما نحتاج إلـــيه علـــى وجـــه الدقـــة هـــو مـــراجعة المصطلحات. فأولاً، قد نقترح تعريف الإثنوجـــرافيا بأنهـــا دراسة مركب العلاقات الاجتماعية - الثقافية والتى تتجلى فى أشـــكال مختلفة، ودون أن تفقد وحدتها. ويجب التشديد على أن علاقة الإثنوجرافيا هـــى بالأســـاس مـــع العادات المتكونة وليس مع الجنس أو الأصل العرقى، وفى مقدمـــتها اللغـــة التى تمثل وسيلة الإبداع الاجتماعى والثقافى. وهو المنظور الذى يلائـــم كلـــية دراســـة إقليم البحيرات. وتشهد بهذا "أودرى ريتشاردز" Audrey Richards حيث تقول: "إن شعوب أوغندا وتنجانيقا وروانـدا - أوروندى متشابهة لغويًا. وتشكل اللوجاندا واللوسوجا مجموعة واحدة، بينما تتشكل مجموعة ثانية من الرونيورو والروتورو واللوهايا واللوزينزا، كما تقع لغات رواندا وروندى وها فى مجموعة ثالثة" (١).

ومـــع هذا فإنها تسلم بأن "هذه القبائل كانت توضع معاً فى مجموعة واحدة.. على أساس تنظيمها السياسى" (٢)، وبالتحديد كممالك ذات طابع مركزى.

وفى المقام الأخير، ها نحن نشهد خلطاً معتاداً من جانب الأنثروبولوجيين بين "القبـــيلة" والجماعة اللغوية. بيد أنه إذا كان اصطلاح "القبيلة" يشير إلى شكل معين مـــن التنظـــيم السياسى، فإن الدلائل الإثنوجرافية من إفريقيا تبين الحاجة إلى عدم مطابقـــتها مع الحدود اللغوية. فالناس الذين يتكلمون ذات اللغة قد يكونون منقسمين بين عدد من الزعامات أو القبائل المستقلة.

ولديـــنا أمثلة على هذا فى إقليم البحيرات اعترفت بها "ريتشاردز" فى مقدمة كتابها عن الزعامات القبلية فى شرق إفريقيا، حين قالت: "وكانت نظم قبلية أخرى تـــتخذ صورة قبائل متعددة الممالك، مكونة من سلسلة من إمارات صغيرة لدى كل منها حاكمها الوراثى. ومن أمثلة هذا النوع البوسوجا والبوهايا والبوزينزا" (٣).

ولم يكن الأنثروبولوجيون التقليديون، مثل "ريتشاردز" ومعاونيها، مؤهلين بما يكفى للتعامل مع النتائج النظرية لواقع تاريخى كهذا. ومن ثم فقد مالوا إلى توظيف تشخيص غامض مثل "القبائل متعددة الممالك". وعلى الجانب المعاكس كانت هناك حالات مثل بونيورو وأنكولى وبوروندى حيث ازدهرت ممالك موحدة على الرغم مـــن التـــنوع الإثنوجرافـــى الظاهـــر. ويرجع هذا لأن الأنثروبولوجيين قد ربطوا الإثنوجرافيا غالباً بجماعات عرقية معينة. ومن ثم فإن تعايش البايرو والباهيما فى

بونـــيورو وأنكولــــى، أو الـــباهوتو والباتوتـــسى فى رواندا، قد شكل لهم نوعاً من الحـــالات الـــشاذة. هــذا علـــى الرغم من حقيقة أن هذه الشعوب قد أنتجت مزيجاً اجتماعياً – ثقافياً مثيراً للاهتمام.

ســبق وأكدنا على استقلال الإثنوجرافيا عن الجنس أو الأصل العرقى. ونود هنا أن نشير إلى نقطتين مهمتين فى هذا الشأن. أولاً، من الممكن تصور أن يكون الشعب الواحد إثنوجرافيات مختلفة فى الحقب التاريخية المختلفة، وقد يشار إليه فى الواقــع بأســماء مخــتلفة. ثانــياً، وهو الأهم بالنسبة لبحثنا هنا، أنه بسبب الهجرة الدوريــة داخل منطقة معينة، يمكن لسلالة معينة أن تتعرض لتغير إثنوجرافى فى خــلال حقــبة تاريخــية واحــدة. وقد يحدث هذا نتيجة للتكيف مع تغير الشروط الإيكولوجــية، أو الاتــصال بشعوب أخرى. فكما سنوضح فيما بعد، يعتبر ناطقو البانــتو فــى منطقة البحيرات – والذين يعرفون بأسماء قبلية مختلفة وانتموا إلى كــيانات سياسية متمايزة فى أزمان مختلفة – يعتبرون خير مثال على ما نقول. بيد أنــه لا يجــوز المبالغة فى التمايزات بين تلك الكيانات، حيث إنها خضعت جميعاً لعملــيات متواصــلة من الانشطار والانصهار جعلتها أكثر من مجرد وحدات قبلية ثابــتة. ومــن المهم هنا مناقشة فكرة الاستمرار أو إعادة الإنتاج للنموذج السياسى ســواء علـــى نطاق محدود أم متسع. فكما نرى فى السياق التاريخى لشعوب إقليم البحيــرات، تــوقفت هذه الشعوب عن النظر إلى نفسها كمجرد جماعات عشائرية معــزولة. والحقــيقة أنــه منذ صعود البونيورو– كيتارا فى القرن الخامس عشر، أصــبح تــاريخ الإقلــيم هو تاريخ سلالات حاكمة تسعى إلى فرض سلطتها على مــناطق أوســع فأوسع، وغالباً ما كانت هذه المناطق مسكونة بشعوب ذات ثقافات ولغــات وأنمــاط مختلفة فى التنظيم الاجتماعى. وكان لهذه الملاحظة نتائج نظرية بعيدة المدى، من بينها التساؤل عما يقصد بـــ "المجتمع" وكيف تتحدد تخومه.

وهــو مــا يأتى بنا على الفور إلى مفهومنا الثانى المختار، ألا وهو "التشكيلة الاجتماعــية" وقــد اعتاد الأنثروبولوجيون والإثنوجرافيون التقليديون على الحديث عــن المجتمعات، ليس فقط كوحدات تبرهن على نفسها بنفسها، وإنما أيضاً كأنساق متحددة، فهنا تتطابق الإثنوجرافيا إلى حد بعيد مع "المجتمع". وعلى العكس من هذا رفــض الماركــسيون منذ وقت بعيد مفهوم "المجتمع" واعتبروه مفهوماً أيديولوجياً وغيــر علمى؛ وأحلوا محله مفهوم " التشكيلة الاجتماعية"، وهو ما يتجلى أكثر فى عمل "باليبار" Balibar الذى يطرح الموضوع كالتالى:

"قـد يكـون مصطلح التشكيلة الاجتماعية الذى يستخدمه ماركس إما مفهوماً إمبـريقياً بهـدف التحلـيل الملمـوس... وإما أن يكون مفهوماً مجرداً يبدل فكرة "المجـتمع" الأيديولوجـية، بموضوع علم التاريخ كمجمل للحالات المتمفصلة على أساس نمط الإنتاج" (٤).

وقـد اسـتخدم تعريف "باليبار" الأول بالإشارة إلى إفريقيا السوداء من جانب كـتاب مثل "سمير أمين" و"رى" Rey . فيرى الأول أن "...التشكيلات الاجتماعية هـى بنـى "ملموسة" يتم تنظيمها وتكتسب خصائصها بواسطة نمط إنتاجى "سائد" يمثل قمة مركب يتكون من أنماط إنتاج مخضعة" (٥).

ونرى هنا بدايات نظرية ما يسمى "تمفصل أنماط الإنتاج"، التى وجدت أكمل تعبيـر عنها فى عمل "رى" (٦). فوفق تعريف الأخير نجده لا يكتفى بالتشديد على التمفصل بين أنماط الإنتاج، وإنما يهتم أيضاً بالصراع بينها، ومن ثم بكل التحالفات والمـواجهات الـناجمة عـن ذلك. وقد يكون من غير الملائم فى هذه المرحلة من الـبحث أن ندلـف إلى مناقشة مفصلة لتلك التعريفات، ولكن يكفى هنا الإشارة إلى كونها نقطة انطلاق مهمة لأولئك الذين يستخدمون مفهوم التشكيلة الاجتماعية.

ومـن ثم فإننا ننتوى فى الدراسة الحالية اختبار الصلابة الإمبريقية والنظرية لهذه التعريفات، حيث نعمل فرضية أن التشكيلة الاجتماعية تشير إلى شىء ما آخر غير تمفصل أنماط الإنتاج.

والـسبب الرئيـسى وراء هذا الافتراض المسبق هو أنه إذا كانت التشكيلات الاجتماعـية بنـى أو تمفصلات ملموسة فإن لا يمكن لأنماط الإنتاج أن تكون من عناصـرها المكونة، نظراً لكونها – بالاتفاق العام– "مجردة". فالحالة الاقتصادية – بشكلها الملموس– يمكن فهمها فقط على مستوى الإنتاج، وليس على مستوى مفاهيم مجـردة ومـركبة نظرياً. وبالمثل فإن التصارع أو الصراع الطبقى بين تمثيلات أنمـاط الإنتاج المتنافسة التى يشير إليها "رى" يمكن الإمساك بها فقط على مستوى العلاقـات الاجتماعية وإعادة إنتاجها. وقد يشار إلى هذا كحالة السلطة التى تضمن إعـادة الإنتاج الاجتماعى عبر الصراعات السياسية والإيديولوجية.. وفى رأينا أن التمفـصل بـين الـواقعة الاقتـصادية وواقعـة السلطة هو الذى يكون "التشكيلة الاجتماعية" لأى مجتمع. وليس هذا ملموساً فحسب من حيث إشارته، وجامعاً مانعاً لكـل صور الخطاب الاجتماعى، وإنما هو كلى أيضاً فى التطبيق. ويكمن ضعف تعـريف "رى" فى أنه لا ينطبق على مجتمعات ذات نمط إنتاج واحد مثل الولايات

المتحدة. ويعانى تصور "سمير أمين" من هذا الضعف أيضاً، إلى جانب لامنطقية محددة فى محاولة استخلاص الملموسية من تمفصل لأنماط إنتاج مجردة، والتى لا يجوز الخلط بينها – كما يحذر "باليبار" – وبين الوقائع التاريخية أو الوجود الفعلى. ويمكن تقدير قيمة تحذير "باليبار" وأهمية فكرتنا عن الإثنوجرافيا والتكوين الاجتماعى، على أفضل نحو، عن طريق التحليل الملموس لتاريخ شعوب إقليم البدرات.

إقليم البحيرات وشعوبه

يعد إقليم البحيرات – حسبما يفهم من مجرد اسمه– منطقة محاطة بالبحيرات العظمى فى شرق إفريقيا، مثل بحيرات فيكتوريا وكيوجا وألبرت وتنجانيقا وجورج وإدوارد وكيفو. وهى تمثل منطقة إيكولوجية خاصة، حيث يحدها من الغرب وادى صدع إفريقيا الوسطى القائم بين بحيرتى تنجانيقا وألبرت، ويحدها من الشمال والشرق بحيرتا كيوجا وفيكتوريا، ومن الجنوب جدول يتجه غرباً من بحيرة فيكتوريا إلى نهر ملاجراسى. وقد سكن هذه المنطقة الشاسعة الناطقون بالبانتو، والذين انقسموا إلى عشر ممالك رئيسية: بونيورو، تورو، بوجندا، بوسوجا، أنكورى، بوها، بوهايا، بوزينزا، رواندا، بوروندى. وقد كانت هناك استثناءات محددة من هذا التنظيم السياسى، تمثلت فى بوامبا وروينجورا وكيجيزى التى شخصها الأنثروبولوجيون كمجتمعات انقسامية بلا زعامة، وحيث افتقدت السلطة المركزية. ومن المهم– من الناحية الإثنوجرافية – ملاحظة أن "البدنات" Lineages (أو سلالات النسب) التى يشير إليها اصطلاح "انقسامية"، قد استمرت كشكل للتنظيم السياسى على المستوى المحلى للممالك ذات الطابع المركزى. ومن الواضح إذن أن جميع هذه المجتمعات كانت تمر بانتقال من تنظيم سياسى إلى آخر. ولكن الثنائية التى أقامها الأنثروبولوجيون بين "الدول" المركزية وتلك التى بلا زعيم، قد مالت إلى تجاهل هذه العملية التاريخية.

ولكن لا يجوز النظر إلى هذا من زاوية تطور حتمى، فلم يكن مقدراً لكل المجتمعات الانقسامية فى الإقليم أن تتحول إلى ممالك ذات طابع مركزى، وإنما كمجتمعات تتعرض لاتجاهات ممركزة. وكان هذا هو الحال فى بونيورو – كيتارا وبوهايا ورواندا، حيث تعرضت الجماعات الأصلية الزراعية وغير المركزية لسطوة رعاة قدموا من الخارج ويحاولون إقامة إمبراطورية. ويعتبر الصعود

السياسي لعشائر وسلالات معينة، ومن ثم تأسيس سلالات ملكية وعشائر حاكمة، من السمات الخاصة أكثر بناطقي البانتو بدءًا من القرن الخامس عشر على الأقل. وفي الحقيقة أن معظم الدراسات الأنثروبولوجية للممالك قد أجرى في هذا الجزء من أفريقيا. ثانيًا، يشيع النشاط الرعوى وسط الجماعات ناطقة البانتو، والتى استوطنت فى المناطق الخالية من ذبابة تسي تسي. ومن ثم فإن التفرقة بين الرعاة الغزاة والزراع من السكان الأصليين ليست تشخيصية من الناحية التاريخية. وفوق هذا فإن رعاة الشمال المسمين "حاميين" هم – تاريخياً- خلاصة مجتمعات انقسامية، أو لمجتمعات بلا رئيس التى وصفها الأنثروبولوجيون [٧].

وإن المسألة التى يجب تفسيرها سوسيولوجياً وليس على أساس جنسى، هى تلك الخاصة بلماذا وكيف تمكن هؤلاء المتحركون إلى الجنوب من إقامة ممالك قوية. وجدير بالذكر أنه على الرغم من أن التخمينات بشأن أصلهم قد ذهبت إلى حد مصر – التى لم تكن رعوية بأى حال من الأحوال- فإن الماشية ذات القرون الطويلة (واتى ارتبطت برعاة هوما/هيما) لا توجد فقط فى جنوب الصومال وإثيوبيا، وإنما وجدت أيضاً فى شمال سيراليون، وعلى طول نهر النيجر، بل وحتى أقصى الجنوب فى ناميبيا. ومن ثم فإن أياً من التوزيع الجغرافى للماشية أو التخمينات الخاصة بالأصول الحبشية للرعاة، لا تساعد على الإطلاق فى فهم نشوء الممالك فى إقليم البحيرات.

التشكيلات الاجتماعية فى إقليم البحيرات

انقسمت شعوب إقليم البحيرات مع نهاية القرن التاسع عشر إلى عشر ممالك رئيسية وثلاثة مجتمعات انقسامية، كما سبق وذكرنا. وكانت جميعاً تتحدث لغات البانتو. ورغم حكم سلالات ذات أصول عرقية مختلفة لهذه الممالك، فقد تشابهت فيما بينها إلى حد بعيد من حيث التكوين، ومع ذلك فقد تكون بعضها من خليط من الشعوب، مثلما هو حال بونيورو وأنكورى وورواندا وبوهايا وبوها وبوزينزى، بينما ظهر انسجام كبير فى تكوين ممالك أخرى مثل بوجندا وبوسوجا. وهو ما أثار مشكلة الطبقة والطائفة فى التكوينات الاجتماعية بإقليم البحيرات.

وإذا كان كل من الطبقة والطائفة اصطلاحين نسبيين من زاوية نظر الاقتصاد السياسى، فإنهما ليسا كذلك بالضرورة من منظور الإثنوجرافيا. ومن ثم هناك نقطة ينبغى إثباتها فى تحليلنا لعمليات تشكل الدولة بإقليم البحيرات. ويبدو من منطق

التسلسل الزمني أن الممالك التى أظهرت تكوينات طائفية كانت الأسبق من تلك التى أظهرت تكوينات طبقية بالأساس. وسواء أكان هذا تعاقباً بالصدفة أم وفق منطق التطور التاريخى، فإن الحسم هنا مرهون بإجراء المزيد من البحث. ولهذا نقترح فى الوقت الحالى البدء بالتشكيلات غير المتجانسة.

التشكيلات غير المتجانسة

هناك أوجه تشابه وتماثل واضحة بين التشكيلات غير المتجانسة لممالك بونيورو وأنكورى وبوروندى وبوهايا وبوها وبوزينزا. ولكن أية محاولة لصياغة تاريخ نظامى لنشأة هذه الممالك هو أمر تكتنفه الصعوبات من كل صوب وحدب. فأولاً، يتسم التاريخ المبكر – غير المسجل– لهذه المجتمعات بطغيان الخرافة والأساطير. أما الوصف الأولى الذى قدمه المستكشفون والإثنولوجيون الأوربيون (مثل "سبيك" Speke و"بيكر" Baker و"روسكوى" Roscoe) فيحفل بالفانتازيا المطروحة كحقائق، ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى قلة الاحترام التى أبدوها إزاء المؤرخين الشفاهيين المحليين. وعلى الجانب المقابل فإن التقاليد الشفاهية التى اعتمد عليها الأنثروبولوجيون والمؤرخون الوطنيون فيما بعد الاستقلال، قد جنحت فى الغالب نحو تقديس البطل. ويبدو هذا جليًا فى عمل الجيل الحالى من المؤرخين الأوغنديين مثل "كيوانوكا" (٨) Kiwanuka و"كاروجيرى" (٩) Karugire. ورغم أن الانتقاد هو من أهداف هذه الدراسة، إلا أنه يجب أن يبتعد بالطبع عن التحيز. وسيجد القارىء عودة إلى هذه النقطة فى القسم التالى من الكتاب.

تقول الشواهد إن أولى العمليات المعروفة للتمركز السياسى بالإقليم وقعت فى بونيورو، وذلك فى وقت ما من القرن الخامس عشر، وهو ما تؤيده السلاسل النسبية للسلالات الحاكمة وغيرها من الحلقات الأخرى المعروفة. وليس التوقيت الفعلى الدقيق لبدء هذه العملية حاسماً هنا، نظراً لضآلة أهمية هذا بالنسبة للعمر الاجتماعى لمجتمع ما. هذا وتعترف التقاليد الشفاهية للبونيورو بثلاث أسر حاكمة، الأولى سلالة "تيمبوزى" الخرافية، ثم أسرة "شيوزى" الغامضة ذات الأبطال – الآلهة، وأخيراً "بابيتو" الذى ينسب ملوك بونيورو المحدثون أنفسهم إليه. واللغز الكبير هنا أنه لا يوجد أى ذكر للباهوما (أو الباهيما فى أماكن أخرى من الإقليم) ولا للسلطات التى تولوها. وإنما يشار فقط إلى وجود أرستقراطية باهوما التى يعتقد أنها منحدرة من أصل "حامى" حسب ما يشى مظهرهم البدنى.

ويعتبر المقطع التالى من كتاب "بيتى" Beattie نموذجاً دالاً على ما نقول، وحيث قبله دون مناقشة عدد ممن كتبوا عن بونيورو، وجاء به: "فرض الغزاة من رعاة هيما (ويطلق عليهم هوما فى بونيورو) سيطرتهم على الأراضى فى مختلف أنحاء الإقليم، وفرضوا سطوتهم على الإيرو (أى الشعوب المشتغلة بالزراعة) من السكان الأصليين الذين شكلوا الأغلبية. ورغم أن الهوما رعاة الماشية قد اعتبروا أنفسهم دائماً فى مكانة أسمى من الإيرو، فإن الأمر قد تعقد منذ أجيال عديدة بسبب قدوم عنصر ثالث من شمال النيل هم البيتو الذين ينتسبون إلى شعوب أتشولى واللور من غير البانتو فى أوغندا الحالية. فأولئك الغزاة "النيليون" الأشد سواداً قد فرضوا سيطرتهم على مملكة نيورو وأخذوها من سلالة أسبق، ويدعى "الموكاما" الحالى أنه ملك البيتو السادس والعشرون. وقد ارتبطت المكانة والسلطة فى الممالك الأبعد جنوباً باتصال الهيما مع البيتو" (١٠).

وكما نلاحظ فإن "بيتى" لا يحدد السلالة التى انتزع منها الغزاة مملكة بونيورو. وإنما نجده بدلاً من هذا ينزلق إلى نفس الموقف الذى يتخذه ملوك بونيورو الحاليون. والطريقة الوحيدة التى يمكن من خلالها إعطاء المصداقية لقصة السلالات الملكية الثلاث فى تاريخ بونيورو هى افتراض أن ملوك تشويزى هم الذين أطاح بهم الغزاة البابيتو. وإذا افترضنا أن الباتشويزى كانوا جزءًا من غزو الباهوما، سينقشع كل هذا الغموض. فلقد اندفع الرعاة الباهوما باتجاه الجنوب الغربى حيث الشروط البيئية مثالية لتربية قطعان الماشية. وعادوا إلى الظهور كرعاة فاتحين فى أنكورى وروندا وبوروندى، ومن ثم انتشروا فى بوهايا وبوها وبوزينزى. ويقدر أن وصولهم إلى بونيورو قد حدث فى وقت ما من القرن الخامس عشر، ثم ظلوا فى المنطقة "لبضعة أجيال"، أما معظم الحركة باتجاه الجنوب فلابد أنها وقعت أثناء القرن السادس عشر. وهو الاستنتاج الذى يصل إليه "ماكويت" Maquet أيضاً مستخدماً أسماء الملوك المعروفين بالفعل فى رواندا (واحد وثلاثون جيلاً) (١١).

ويظل هناك لغز بحاجة إلى حل. إذ إن التقاليد الشفاهية فى بونيورو تتسم بالغموض الكامل فيما يتعلق بمسألة أصول الباتشويزى. فبعضها يعطى انطباعاً بأن ملوك الباتشويزى يتحدرون من نداهورا أول ملك موتشويزى والذى استولى على عرش جده بوكوكو، والذى كانت ابنته "نيانا مويرو" قد عاشرت ابن الملك السابق. وإذا وضعنا جانباً التشوش الذى تتصف به هذه الروايات، يظل من الواضح

إشارتها إلى صعود السكان من أصل بايرو إلى السلطة، وفى الحقيقة أن اسم "نيانا مويرو" يعنى "أم المويرو" (مويرو هو مفرد بايرو).

وعلــى النقيض من ذلك يقال إن الباتشويزى قد أتوا من أماكن بعيدة جداً. فلو كانــوا أســلاف الــباهوما الحاليين، لكان نمطهم البدنى يؤكد الرواية الأولى وينفى الثانــية. ثانــيًا: لو كان السكان الأصليون زراعاً لتوجب علينا تفسير إدخال رعى الماشــية الذى أصبح نمطاً سائداً عند حكام بونيورو. وقد يكون من اليسير افتراض أنهــم جــاءوا فى معية البابيتو. ولكن كيف يمكن تفسير وجود الرعاة الباهوما فى أمــاكن أبعد باتجاه الجنوب فى أنكورى وبوروندى ورواندا، حيث لم يذهب الغزاة البابيــتو إلى هناك، وحيث وجد من يفترض أنهم أنصاف "حاميين" من ذوى اللون البنــى الفــاتح؟ والحــل الوحــيد لهذه المسألة هو الشك فى احتمال صعود الرعاة الأصــليين إلى الحكم الملكى فى بونيورو. إن دخول النشاط الرعوى كأمر خاص بالنخبة يجب أن ينسب إلى الغزاة "الحاميين" الذين يحتمل أن يكونوا قد هاجروا من جنوب شرقى إثيوبيا وجنوبى الصومال مصطحبين ماشيتهم ذات القرون الطويلة.

بــيد أن هذا لا يعنى نهاية الألغاز غير المحلولة فى التاريخ القديم لبونيورو. فبيــنما هناك اتفاق عام على أن الباتشويزى – أياً كانوا – قد تلاهم الناطقون بالليو وذوو الجلد الأكثر سواداً القادمون من شمال النيل، لا تربط تقاليد بونيورو الشفاهية بــين الأخيــرين وبــين النشاط الرعوى. يخبرنا بيتى بأنه "حينما وصل البيتو أول الأمــر إلى بونيورو، بدوا غرباء وغير مهذبين فى أعين السكان المحليين... وكان لابــد من تلقينهم السلوك الملائم للحكام، وقد كانوا جاهلين بأشياء مهمة مثل تربية الماشــية وتــناول الحليب. ولكن روكيدى اكتسبوا تدريجياً القيم والسلوك الملائمين لوريث الحكام الرعاة من السلالات الأقدم. وعندئذ بدأ عهد سلالة بيتو القوية والذى لا يزال مستمراً حتى الآن" (١٢).

إن الناطقــين باللــيو هــم رعاة تقليدياً، ومن غير المرجح بالمرة أن يكونوا جاهلــين بتربية الماشية. ولكن ربما يكون الأكثر أرجحية عدم درايتهم بالمؤسسات الملكــية فى بونيورو والتى تركزت حول القطعان المبجلة وتناول الملوك للحليب. ولا يدعــو هذا إلى الدهشة إذا تذكرنا أن الناطقين بالليو لم يرتبطوا تاريخياً بمملكة وإنمــا بتنظيم سلالى. وهنا يثور السؤال: لماذا يفترض أن كلتا جماعتى الرعاة قد أسستا ممالك لدى دخولهما إقليم البحيرات؟

يمكـــن الإشارة هنا إلى ثلاثة اعتبارات على الأقل. أولها أنه من الضرورى لعملية تشكيل الدولة أن يكون هناك سكان مستقرون حتى يصبح هناك إنتاج، ومن ثم الحصول على إيرادات. وهو الشرط الذى وفى به وجود الزراع البايرو فى إقليم البحيـــرات. ثانياً، من الواضح أنه فى الوقت الذى توفرت الأرض للزراع، لم تكن هناك ماشية. وفى الحقيقة أنه بمجرد دخول الماشية أصبحت سلعة تعبر عن التميز والمكانـــة، وحـــيث أحيطت بكل أنواع الطقوس الملكية. وهكذا فإن من كان يملك قطعانـــاً كبيرة من الماشية قد حقق لنفسه وضعية اجتماعية مميزة. وفى هذا الصدد كـــان لمـــلاك القطعـــان مـــن الليو ميزة على الزراع البايرو. ثالثاً، كانت المكانة المـــرتبطة بالماشـــية كافية لمنح الرعاة مكانة مميزة. ولما كن الأمر هكذا فإنهم لم يكونـــوا بحاجـــة إلى قهر الزراع وإنما فقط استغلال حساسياتهم. وفى الحقيقة أن الباتـــشويزى أصبحوا الأبطال أنصاف الآلهة فى بانيورو. وليس من غير المألوف فـــى التقالـــيد الشفاهية الأفريقية نسبة صفات شبه إلهية إلى أولئك الذين يحضرون معهـــم الأصول القيمة، مثل الماشية أو النار أو الحديد. ولن يكون من قبيل التسرع القـــول بأن هذا المركب من العوامل الذاتية والموضوعية يدعو إلى افتراض أنه لا البايرو ولا المهاجرين الرعاة قد قاموا بمفردهم بتطوير الملكية فى بونيورو، وإنما كـــان هـــذا نـــتاج التفاعل الجدلى بين الطرفين. فقد وفر البايرو القاعدة الزراعية والخـــدمات، بيـــنما لـــم يكن على الرعاة واجبات غير السيطرة على سلع المكانة الاجتماعـــية التى حولوها إلى آلية للسيطرة السياسية والسحر الطقسى. وقد تكررت هـــذه الظاهـــرة، أو العلاقـــة بين الفئات الاجتماعية، فى خمس ممالك أخرى بإقليم البحيـــرات، هى أنكورى وبوروندى ورواندا وبوهايا وبوزينزا. ونرى هنا اندماج الـــواقعة الاقتـــصادية مع واقعة السلطة السياسية، على الرغم من التواجد المشترك لنمطـــين متميـــزين فـــى الوجود، أى النشاط الرعوى فى أيدى الباهوما، والنشاط الزراعـــى فى أيدى البايرو. وليس هذا مجرد تقسيم للعمل، ولا زراعة مختلطة من النوع المعروف بين الناطقين بالبانتو فى مناطق وأقاليم أبعد فى الجنوب [١٣]. ربما يكـــون الأفـــراد قد عبروا الحدود السياسية، ولكن "بيتى" ينبهنا إلى أن هذا لا يمثل استيعاب نمط فى الوجود لنمط آخر [١٤]. إذ إن هذين النمطين معاً قد وفرا الأساس لتمايـــزات طبقـــية. وقد يكون من الملائم النظر إلى هذا كظاهرة عابرة، ولكن هذا التـــصور يتـــناقض مع حالة أنكورى وبوروندى ورواندا، حيث استمر هذا الوضع لقرون من الزمن.

ومن المعروف جيداً أنه بعدما وصل الباهوما إلى بونيورو لم يقدموا على التخلى نهائياً عن الرعى الترحالى. فقد استمر بعضهم فى الاتجاه صوب الجنوب الغربى حيث نصبوا أنفسهم أسياداً فى أنكورى وروائدا وبوروندى، وحيث أطلق عليهم الباهيما والباتوتسى. وفرضوا سيطرتهم أيضاً على الزراع الناطقين بالبانتو، وعلى البايرو فى أنكورى، والباهوتو فى بوروندى وروائدا. ونظراً لكون الباهوما جماعات جوالة فى أرض غريبة، فلابد أنهم قد أعدوا أنفسهم عسكرياً لأسوأ الاحتمالات. ومع هذا لا يوجد أى دليل على أنهم قد أرسوا سطوتهم السياسية من خلال القهر العسكرى، وهو الرأى الذى يؤيده "ماكويت" الذى يعد من أفضل الإثنوجرافيين المتخصصين فى الشئون الرواندية، حيث يقول: "يبدو أن هجرة التوتسى كانت تدريجية وسلمية، أى تغلغلاً أكثر منه فتحاً، إذ يحتمل أن تكون البداية هى رعى قطعانهم فى الأراضى المعشبة غير المأهولة. ولكن أعداد السكان زادت، كما استمر التوتسى فى دخول المنطقة، واتسعت الأرض التى يقومون بالرعى فيها، كذلك زادت أعداد الماشية، واضطر الهوتو إلى التحرك من أراض خصبة... ولابد أن هذه العملية قد استغرقت قروناً لتصل إلى الوضع الحالى الذى نعرفه" (١٥).

وهذا التصور يتناقض مع قصة القهر المعتادة. ففى بونيورو كان هناك الكثير من الأراضى المتاحة فى المناطق التى وفد إليها الباهيما. ولم يضطر هؤلاء أول الأمر إلى اختراق الأراضى المسكونة بهدف تلبية احتياجاتهم الرعوية. ولعل الأهم من هذا حقيقة أن السكان الأصليين فى رواندا لم يكن لديهم شعور بالمعنى السياسى تجاه الأرض، وإنما كان لديهم شعور بحقوق للاستغلال وفى منطقة غير محددة. ويقربنا "ماكويت" من هذا التصور بقوله "إن الروانديا لم ينظروا إلى الملكية كحق خاص ومطلق فى الاستخدامات المختلفة للشىء المملوك وإنما نظروا إلى كل استخدام من هذه الاستخدامات كموضوع لحق خاص" (١٦).

ويثير "ماكويت" التشوش فى المسألة من خلال إدخاله مفهوم "الملكية". إذ ربما كان مفهوم "حقوق التمتع" هو المشترك بين الرعاة الرحل والزراع المستقرين حيث لاءم كلاً منهما، طالما أن أياً منهما لم يضغط على الآخر. وقد ينطبق هذا المبدأ على جميع المجتمعات الانقسامية. وإذا كان كل من الزراع والرعاة قد انزعج فى البداية من وجود الآخر إلى جانبه، فلابد أن هذا نفسه قد وفر الأساس لتفاعل بطىء واختيارى بين الجانبين.

وفى إطار هذا التفاعل كان للرعاة احتكار سلع المكانة – فى صورة الماشية– والتنظـيم شـبه العسكرى. وفوق هذا كله، لابد أن أولئك القادمين من بونيورو قد حملـوا معهـم فكرة مركزية السلطة. ولذلك، فإذا كان الزراع الباهوتو قد أسهموا مادياً فى نشأة الدولة فى رواندا وأنكورى، فإن الحكم عليهم كفئة خاضعة كان قد صـدر بالفعـل. ويتـسق هذا مع افتراضنا العام بأن بونيورو قد قدمت منذ البداية نموذجاً وتحدياً فى آن واحد لبقية شعوب الإقليم.

إن الباهـيما فـى أنكولـى وبـوروندى ورواندا لم يكونوا فقط منحدرين من الباهوما فى بونيورو، وإنما كانوا أيضاً خلفهم الاجتماعى بالمعنى التاريخى وحسب ملاحظـة "سـتيننج" Stenning فـإن "النيانكولى، بالاشتراك مع النيورو والتورو وبعض الروانذا، قد أرجعوا أصل ملوكهم إلى الشويزى الأسطوريين وخاصة الملك نداهـورا الـذى حكـم مملكة كيتارا الشاسعة. وقد حكم أولاده أجزاء مختلفة من المملكة، وكان واماﻻ هو من حكم ما أصبحت تعرف بأنكولى...." [١٧].

وإذا كـان البايرو والباهيما لم يرتبطوا بأى نظام سياسى مشترك عند البداية، وإنما حكموا برؤساء السلالات، فإن أنكورى كانت مقاطعة فى بونيورو. ورغم أن أيـاً مـن السلالات تستطيع تحديد النقطة التى عندها صارت أنكورى مستقلة عن بونـيورو، فمن الواضح أنها ما كانت تستطيع إحراز استقلالها بدون سلطة سياسية مركـزية وذات قـدرة حـربية يعتد بها. ومن المؤكد أن الباهيما كانوا من الناحية الموضوعية أكثر الأقسام القدرة على القيام بهذا الدور. ومع ذلك ما كان يتسنى لهم هـذا دون تأمـين ظهـرهم. وكانت مسئولياتهم تعنى بالضرورة سلطة مهيمنة من الداخل، وكان البايرو هم أدوات هذه السلطة.

وهناك تأكيد على هذه النقطة فى عدة مصادر. فبينما يعترف "ستيننج" بإمكانية قيام علاقة رمزية بين البايرو والباهيما فى المراحل الأولى، يلاحظ أنه عند مرحلة معيـنة "ارتـبطت الأوضاع القانونية والسياسية للإيرو والهيما بالعلاقات مع تنظيم الدولـة. فمـع نمو التنظيم المركزى، تجاوز التبادل بين الاثنين تبادل السلعة مقابل سـلعة، ليـشمل تـبادل السلعة بالخدمة. وقد دفع الإيرو الجزية... إلى دولة الهيما مقابل الحماية العسكرية التى وفرها محاربوها" [١٨].

وهـناك ملاحظـات مـشابهة أوردها كتاب آخرون مثل "أودرى ريتشاردز" و"بيتـى" [١٩]، وفـى دراسـة حديـثة يقول "دومبوس" Doombos: "ولا شك أن الانقـسام بين البايرو والباهيما قد شكل أحد أهم سمات البنية الاجتماعية– السياسية

لـسنكورى. وباختصار فإن هذا الانقسام قد ارتكز على ثلاثة معايير متداخلة: تمايز النشاط، المكانة، العرقية. وقد جاءت نخبة نكورى السياسية بشكل مطلق تقريباً من فئة الباهيما، بينما وقف البايرو إلى حد كبير خارج الاشتراك السياسى المباشر فى منظومة الدولة، كما حظوا بحقوق وامتيازات أقل فى تعاملهم مع الباهيما" [٢٠].

ويظل الأمر المفقود فى كل هذه الكتابات هو تحديد العوامل الكائنة وراء هذه التطورات. فهل نحن بصدد التعامل مع سياسات القهر والفتح أو مع انتزاع الباهيما التدريجـــى للسلطة، والذى ساعد عليه وجود تقسيم اجتماعى معين للعمل؟ لا يسعنا سوى التخمين.

ولقـــد كـــان "اختفاء" أو فرار الباتشويزى من بونيورو بمثابة تغير درامى فى مـــصائرهم الـــسياسية. فبعد أن اضطروا إلى المغادرة بسبب ضغوط قوة سياسية أخـــرى، كان على المتحدرين منهم – أى الباهيما إن كانت فرضيتنا صحيحة– أن يحمـــوا اســـتقلالهم فى بلدان مهجرهم. وهذا أمر حقيقى على وجه الخصوص إذا كانـــت إمبـــراطورية بونيورو– كيتارا من خلق البابيتو الذين يفترض قيامهم بطرد أســـلاف الباهـــيما. وجدير بالذكر أنه لا يوجد اتفاق عام حول هذه النقطة. فبعض الكتاب، ومنهم "ستيننج" [٢١] يربطون بين بونيورو– كيتارا وحكم ملوك الباتشويزى مـــثل "تداهورا"، بينما نجد "بيتى" [٢٢] وآخرين يربطونها بحلول سلالة البابيتو. ومع ذلك فهناك اتفاق فى الرأى على أن بونيورو– كيتارا كانت امبراطورية واسعة تمتد جـــنوباً إلى بوهايا ورواندا فى الجنوب الغربى. ومن غير المرجح أن يكون الحكام الـــذين استطاعوا الاحتفاظ بإمبراطورية شاسعة كهذه، قد أزيحوا عن السلطة دونما صراع. فحسب شهادة "ستيننج" نفذت قوات بونيورو فى القرن الثامن عشر غارات علـــى مناطق جنوبية بعيدة مثل أنكورى ورواندا، ويضيف أن "تتارى ملك أنكورى قد ثأر من قوات بونيورو حين قام مقاتلوه بقتل الكثيرين منهم بعد العودة من غارة على رواندا. ومنذ هذا الوقت عرفت كارو– كارونج [٢٣] باسم نكورى" [٢٤].

ويتـــضح مـــن تلـــك وغيـــرها من الروايات أن بونيورو كانت تحاول تأكيد سلطتها، ولكنها كانت تتعرض للتحدى بسبب عدد من العناصر المكونة لها.

ولهذا يمكن افتراض أن تطور دول الباهيما فى الجنوب قد جاء كرد فعل إلى حـــد بعيد ضد هيمنة بونيورو. وقد لا نكون بحاجة إلى دليل على هذا، رغم تفكير بعض المؤرخين مثل "كاروجيرى" Karugire بأن ممالك إقليم البحيرات قد نشأت "كآلـــية دفاعـــية" ضـــد زحف الليو من الشمال. وجدير بالملاحظة، أنثروبولوجياً

وتاريخـياً، أن الليو لم يكونوا الزاحفين جنوباً، وإنما الباهوما القادمون من بونيورو والـذين لـم يفقدوا فحسب لغتهم الأصلية، وإنما استوعبوا أيضاً ثقافة و"دم" البايرو حسبما يقـول "بيتى". ومن الواجب إدراك أن أهمية بونيورو التاريخية تكمن فى حقيقة قيامها بتدشين عملية مركزة السلطة السياسية فى الإقليم. وكانت جهودها فى بناء الإمبراطورية بمثابة فصم تقدمى بين القرابة والحكم، بل بين العرقية والسلطة السياسية. حـيث تمكن الأناس المختلفون من العيش، بل وعاشوا بالفعل، فى ظل سلطة سياسية واحدة، وذلك فى أغلب دول إقليم البحيرات.

ثانـياً، إن بونـيورو قـد أفرخت عدداً من الممالك الجديدة، أكثر مما أقامت إمبـراطورية قوية الأوصال. فيقول "بيتى" إنه برغم الإقرار بسيادة بونيورو على مـناطق شاسعة "سيكون من باب الخطأ تصويرها كوحدة سياسية شديدة الانضباط وجيدة الإدارة. فقد وقعت تمردات متكررة قاد بعضها "أمراء" منشقون وأعضاء فى عشيرة بيتو الملكية....." [٢٥].

ثالـثاً، تؤكد الدلائل التاريخية على حقيقة أن بونيورو كانت البوتقة التى خرج مـنها الباهـيما، ولـدى دخـولهم إقليم البحيرات. ونتيجة لهذا فإن سلالات باهيما المختلفة فى الإقليم ترجع نفسها إلى السلالة المؤسسة فى بونيورو. أما حالة ممالك الجنوب الغربى فى أنكولى ورواندا وبوروندى فهى تدور حول هذا بدرجة أكبر أو أقـل. والآن يتبقـى أمامـنا النظر إلى ممالك أخرى غير متجانسة والتى لم تحكم بالضرورة بواسطة سلالات باهيما.

وبإلقاء نظرة خاطفة على ممالك بوهايا وبوزينزا وبوها فى الجنوب الشرقى، قـد يبدو بالإمكان التأكيد على الزعم بأن بونيورو كانت بمثابة المنبع الذى انبثقت منه مختلف ممالك إقليم البحيرات. ففى بوهايا انتمت أهم سلالة حاكمة إلى عشيرة الباهيـندا التـى تقول التقاليد الشفاهية بأنها من نسل بابيتو فى بونيورو. ويعتقد أن روهيندا (مؤسس هذه السلالة) من أبناء ملك بونيورو. وتقول الروايات إنه قد رحل جـنوباً بمحاذاة بحيرة فيكتوريا، وفتح كل المناطق التى مر بها. ومن المهم بالنسبة لـنا ملاحظة أن مغامراته العسكرية قد اختلفت عن مغامرات الباهيما، حيث تجول بعض أصحاب قطعان الأخيرة فى بوهايا دون أن يؤسسوا أية مملكة. وفيما بعد مع قـدوم القـرن التاسـع عشر شكلت بوهايا مجتمعاً من ثلاث طبقات: سلالة باهيندا الحاكمـة، والرعاة الباهيما بالإضافة إلى الباهيندا الذين لا ينتمون للعشيرة الملكية، وأخيراً الزراع البايرو. ولما كان الزواج القرابى (اللحمى) ممارسة مقصورة على

الـسلالة الملكية للباهيندا، كان التصاهر مسموحاً به تماماً بين الباهيندا غير الملكية والباهيما وحتى عشائر بايرو، ومن هنا كان تصنيف "كورى" Cory الذائع لعشائر الـباهايا والـذى تـضمن عـشائر "مخلّطة". وهو ما يذكرنا بالخليط الموجود فى بونـيورو، وبدرجـة أقل فى أنكورى وبوروندى ورواندا. ولا يختلف عن الممالك الأخيـرة تحقـق السيطرة السياسية لعشائر الباهيندا، المتحدرين من بابيتو بونيورو والـذين فقـدوا لغـتهم الأصلية (ليو) منذ زمن طويل وجرى استيعابهم فى بعض عشائر الباهيما والبايرو. ونظراً لقيام الملوك المؤسسين بتعيين أولادهم حكاماً على مـناطق شاسـعة، فإن مقومات التمرد كانت كبيرة. وهى النقطة التى يؤكد عليها "لافونتين" و"ريتشـــاردز" بقولهما "إنه لم يكتمل وجود حكم مركزى لكل بوهايا وقـت زيـارة "سبيك" (١٨٦١-١٨٦٢)، وفى الحقيقة... فإن عملية تعيين الأمراء كحكـام علـى جماعات وقرى صغيرة قد أفضت إلى الانقسام أكثر من الاندماج. وتمتلىء أساطير بوهايا بقصص الأبناء المتمردين والآباء المنتقمين والقتال الداخلى المهلك الذى ينتهى بانقسام الممالك" (٢٦).

ويـستنتج المـؤلفان من تلك الملاحظة "أنه يجب الإقرار بكون البوهايا قبيلة متعددة الممالك". ومن المحتمل أن البوهايا لم يشكلوا وقتذاك مملكة ولا قبيلة، وإنما مجتمع فى حالة انتقال من صور انقسامية إلى صور مركزية فى التنظيم السياسى.

وعند هذا الحد، هناك نقطتان يجب أخذهما فى الحسبان. أولهما أنه فى الوقت الـذى مـثل إنشاء الأمراء المتمردين لممالك صغيرة تمزقاً فى سلطة الدولة، فإن اعتماد أولئك الأمراء على السكان المحليين قد أدى إلى اندماج جماعات مختلفة من الناس فى عمليات تشكيل الدولة. ومما له أهمية عظيمة فى هذا الصدد حقيقة تطور تشكيلة اجتماعية وتفتح الأفق أمام بناء كيانات سياسية أكبر فى الإقليم. وعلى سبيل المـثال يقال "إن بعض هذه الممالك كان كبير الحجم. حتى يمكن مقارنة كاراجوى فى غرب بوهايا ببونيورو من حيث نطاق إمبراطوريتها والدولة التى أقامها ملكها وقت زيارة سبيك" (٢٧).

وفـى الحقـيقة أن حدسـنا يدفعـنا إلى افتراض أن ما تسمى ممالك بوهايا الـصغيرة قد أفرختها أو اعتنت بها إمبراطورية كاراجوى التى لم يلق تاريخها - على العكس من بونيورو - الاهتمام الذى يستحقه. وفوق هذا فإن اسم "بوهايا" نفسه يـشير إلى القرى الساحلية الأصلية على بحيرة فيكتوريا، وحيث غطى كل بوكوبا مع تقدم عملية الاندماج السياسى. وهكذا فإن اندماج الجماعات القبلية لتكوين مملكة

حقيقـــية لا يمكن تصويره على أنه قبيلة "سوبر" أو "متعددة الممالك". وإنما مثل هذا مرحلة جديدة أو مختلفة فى التطور السياسى.

ومن المهم فى هذا الصدد ملاحظة أن بوزينزا (الجار الجنوبى لبوهايا) كانت مـــرتبطة بكاراجـــوى. ومن المهم كذلك مراعاة التسلسل الزمنى الصحيح، فبمجرد اســـتيطان البابيـــتو الأصليين فى المنطقة قادمين من بونيورو، أصبحوا جزءًا من المشهد المحلى. وفى الحقيقة أن هناك بعض التشابهات بين بوزينزا وبوهايا. فنجد فـــى الاثنـــين مثلاً نفس نمط التنظيم الاجتماعى. ونجد الباهيندا أو أعضاء السلالة الحاكمة فى قمة الهرم، ثم يليهم الرعاة الباهوما وأخيراً فى القاع : الزراع البايرو. وتبـــين التقارير الإثنوجرافية أن اصطلاح "باهيندا" فى كلتا المنطقتين يشير فحسب إلـــى أولـــئك المنتمـــين للـــسلالة الحاكمة، أما الباهيندا غير الملكيين فيتم تصنيفهم كباهوما.

لقـــد كانـــت هـــناك عمليتان متوازيتان تتفاعلان فى الإقليم، فمن ناحية كانت عملـــية توطيد قبضة السلالات الحاكمة على المناطق الواسعة جراء روابط النسب والتصاهر، ومن ناحية أخرى توطيد طبقة العوام بغض النظر عن أصلها العرقى. وكمـــا يلاحـــظ "لافونتين" لم يكن هناك تمايز واضح بين الباهوما والبايرو. وإنما وجدت عشائر ذات فروع فى كل من الاثنين، وقد خرج منها بالفعل بعض سلالات الباهيـــندا الحاكمـــة. وفوق هذا فإن التمييز بين الرعاة الباهوما والزراع البايرو لم يكن يعنى بالضرورى اللامساواة فى المكانة.

ولـــم تنته عند ذاك عمليات الاندماج والاستيعاب. وقد كان على الإثنوجرافيين المهتمـــين بتحديد القبائل الاعتراف بأنه "من غير الممكن الحديث عن بوزينزا، بلد الزينزا، بنفس الطريقة التى يمكن للمرء الحديث بها عن بوجندا أو بونيورو، حيث يوجد خليط كبير من الجماعات القبلية فى كل مقاطعات زينزا. فمثلاً فى روسوبى، التـــى كانـــت تقليدياً مملكة زينزا، بلغ عدد من يصفون أنفسهم كزينزا نسبة ٥٤% فقط، بينما تشكلت بقية السكان من خليط من الها والنيامبو والروندى وغيرهم" (٢٨).

وعلى العكس من المتوقع، اكتشف الإثنوجرافيون أن "هناك تجانساً ثقافياً أكبر ممـــا يوحى به عدد العناصر المختلفة المشكلة للسكان...". ويجب تذكر أن الطريق الرئيـــسية لتجارة العبيد والسلع بين الساحل الشرقى للبحيرة وبوجندا وبونيورو فى القـــرن التاســـع عـــشر كانت تمر عبر بوزينزا. ومن ثم أصبحت الأخيرة مركزاً للغـــارات والتـــبادل والتفاعل بين شعوب الإقليم. ولم تكن هذه مجرد ظواهر قبلية.

وحتـــى لو كانت كذلك فإنه لم يكن بمقدور أى من السلالات الحاكمة المتنافسة أن تفـــرض سلطتها على كل المنطقة بعد سقوط كارلجوى. ولم تكن عمليات الاندماج الـــسياسى فـــى بوزينزا على نفس مستوى التقدم الذى وجد فى بوهايا، وذلك على الـــرغم مـــن وجـــود التجارة مع مناطق بعيدة جداً. وربما كان لهذا علاقة بالبنية الطبقية لكل مجتمع، وهى النقطة التى سنعود لمناقشتها فيما بعد.

أمـــا بوها، الجارة الغربية لبوزينزا، فقد أظهرت نفس الخصائص الاجتماعية العامـــة، حيث تكونت من عدد من الممالك الصغيرة التى تحكمها سلالات متماثلة القـــرابة والعـــرقية. وبيـــنما كانت السلالات الحاكمة فى كل من بوهايا وبوزينزا مـــتحدرة من مهاجرى البابيتو، نجدها فى بوها متحدرة من الباتوتسى (أى الباهيما) المهاجـــرين من بوروندى. وكما كان الحال فى بوروندى ورواندا وأنكورى تشكل الباتوتـــسى من فئة اجتماعية مميزة اتسمت بحرية الزواج وأكل المحرمات. ولكن العكـــس مما حدث فى الممالك الأخرى الواقعة تحت سيطرة الباتوتسى/الباهيما، لم يتـــرجم هـــذا إلى انقسام حاد بين الرعاة والزراع. فطبقاً للدلائل المتاحة تبنى كل الباتوتـــسى والـــباها تقاليد رعوية وفى الوقت نفسه عملوا بالزراعة [٢٩]. ونشأ عن هـــذا الوضـــع مجتمع من طبقتين، الباها كعولم والباتوتسى كفئة عليا. وهنا نتجنب استخدام مصطلحى "طائفة" و"أرستقراطية"، حيث إن سلالات الباتوتسى الحاكمة فى بـــوها لم تشبه فى أى شيء الرفاهية الأرستقراطية لملوك الباتوتسى فى بوروندى وروانـــدا وأنكورى. وهناك ما يدل على أنهم لم ينحدروا من السلالات الملكية التى وقفت وراء تأسيس مؤسسات قائمة على رابطة القرابة، وإنما انحدروا من أصحاب قطعـــان رحـــل وشـــبه محاربين دأبوا على التحرك باتجاه الشرق. ويمكن ببساطة الإشـــارة إلـــى الـــوحدات التى ترأسوها على أنها مقاطعات محلية وليست ممالك، وعلى طريق استيعابها فى مملكة فيما بعد مثلما حدث فى كارلجوى.

وهكذا نكون قد قطعنا شوطاً فى تتبع تطور الممالك التى أسسها متحدرون من مؤســـسى بونـــيورو، وبالـــذات الـــباهوما والبابيـــتو الذين جاءوا من خارج إقليم البحيرات. وحتى لا نتورط فى أحكام مسبقة نشدد على حقيقة أن أولئك الناس – أياً كانـــوا– قـــد تم استيعابهم لغوياً وثقافياً، بل واجتماعياً إلى حد كبير. ثانياً، فى ظل عـــدم وجود أى سجل للجالا واللبو الرعاة (أو الرعاة الرحل على وجه العموم) في ما يتعلق بتأسيس ممالك أو حضارة، فإننا ننسب صعود الممالك فى إقليم البحيرات إلـــى إمكانـــية وجود زراع مستقرين وفروا الأساس اللازم لتبادل السلع والخدمات

بين الجماعات المختلفة. وينبغي علينا اختبار هذه الفرضية في سياق كل من بوجندا وبوسوجا.

التشكيلات غير المنسجمة

على الرغم من تمتع "سبيك" بالجسارة الكافية لكي يبلغ "موتيزا" ملك بوجندا عام ١٨٦٢ بأن شعبه هم من الجالا حسب الأصل، وبالرغم من حقيقة أنه قد استطاع ترويج روايته هذه بين الرحالة الأوربيين، فإنه يكاد ينعدم وجود أى دليل على صحة زعمه هذا. فأولاً وقبل كل شيء لم يوجد لدى الباجندا والباسوجا أى من الخصائص البدنية لأسلافهم "الحاميين" المزعومين. ثانياً، لم تتكون في بوجندا أو جنوب بوسوجا أى تقاليد رعوية، ومن ثم لم يكن هناك انقسام بين الرعاة السادة والزراع الخاضعين. وكان كلا الشعبين زراعاً، تقليدياً، ولم يعرفا أبدًا كبايرو مثلما حدث في مناطق أخرى من إقليم البحيرات. فهل يمكن أن يكون الرعاة هم من أدخلوا هذا المصطلح لوصف نمط في الوجود أكثر من أى شيء آخر؟

ومن الناحية الأنثروبولوجية، فإن هذه الجماعات المحلية الكثيرة جداً والمنتشرة في مناطق شاسعة، وكانت في الأصل معزولة عن بعضها البعض، لا يمكن تعريفها باسم واحد. إذ إن التنظيم "القبلي" يتطلب أن تعرف كل جماعة باسم خاص بها، حتى لو كانت مرتبطة لغوياً وثقافياً بجماعات أخرى. فكيف غابت هذه النقطة عن الإثنوجرافيين الأوربيين الذين درسوا ملياً إقليم البحيرات، ومع ذلك قبلوا دون مناقشة تعميم فكرة وجود القبائل في إفريقيا؟ أم يجب علينا أن نتعامل مع الزراع في بوجندا وبوسوجا كاستثناء من القاعدة ؟ يبدو أنه من الأكثر منطقية افتراض أن أسماء الممالك المختلفة في إقليم البحيرات – مثل نظيراتها في إفريقيا– مرادفة للاسم الذى يطلقه السكان الأصليون على أنفسهم.

وهو ما يجعل من الممكن تصور نشأة بوجندا وبوسوجا، دون فك الارتباط بين أى من الباجندا والباسوجا وبين زملائهم الزراع في الإقليم. وقد يبدو هذا كمثل السباحة ضد التيار، نظرًا لرسوخ الفكرة وسط الإثنوجرافيين وكذلك الوطنيين، والتي تربط بين الملوك – الأبطال الأغراب وبين العظمة والسمو. وعلى الرغم من امتلاك الباجندا سلفهم الأسطورى كينتو (ولا يعنى جذر هذه الكلمة في لغة البانتو شيئاً أكثر من الكائن الآدمى)، فقد كان لهم أيضاً ملكهم – البطل كيميرا. وتستخلص "ريتشاردز" من هذه النقطة أنه "من المفترض أن تكون سلالة بوجندا

الحاكمة من أصل "بيتو" "نيلى" مثلما كانت الأسرة المالكة فى بونيورو" (٣٠).
ويتسرع مؤرخ إفريقى دون أى دليل ليستنتج أن ذات الأسرة الملكية التى أسست بونيورو قد أسست بوجندا (٣١). ولكن هناك سلالتين ملكيتين ارتبطتا بنشأة بونيورو: الباتشويزى والبابيتو. وفى ظل غياب أى تقاليد للباتشويزى وسط الباجندا – كما تؤكد "ريتشاردز" (٣٢)- لا يكون بوسعنا سوى الإشارة إلى البابيتو الذين يقال إنهم أصحاب سواد غامق مثل الباجندا. وهو الاستنتاج الذى يجعل مملكة بوجندا أصغر بمائة عام على الأقل من مملكة بونيورو، على الرغم من الادعاءات المبالغ فيها بعض الشيء بعراقة بوجندا والتى يتمسك بها مؤرخون بلجندا قوميون مثل "كيوانوكا" (٣٣) Kiwanuka.

وهو ما لم تقل به حتى أساطير البابيتو، وذلك لعدد من الأسباب. أولها أن البابيتو كانوا رعاة حملوا معهم التقاليد الرعوية أينما حلوا فى إقليم البحيرات، بينما هناك غياب ملحوظ لهذه التقاليد فى بوجندا. وتبين "ريتشاردز" هذا بوضوح تام حينما تقول "إن الكاباكا (ملك بوجندا) لم يكن يقوم بطقوس الحلب الملكى ولا تلك المرتبطة بتقديس قطعان الماشية، على عكس ما كان يقوم به ملوك بونيورو وتورو وأنكولى، كما لم تكن هناك تابوهات مرعية فيما يتعلق بالحليب واللحوم والخضر" (٣٤).

ثانياً، إن الأراضى التى كان يسكنها الباجندا فى الأصل كانت فى منطقة الغابة شبه الاستوائية التى يعرف جميع الرعاة أنها ليست ملائمة لتربية الماشية. ثالثاً، إن لوجندا توجد خارج لونيورو، وكذلك اللغات التى عرفت بها الشعوب التى استقر بينها البابيتو/ الباهيندا. رابعاً، لم يكن لدى الباجندا عشائر ملكية على العكس من السلالات الحاكمة فى بونيورو ونسلها المنتشر فى مختلف أرجاء إقليم البحيرات، حيث كان بإمكان جميع عشائر الباجندا التنافس على العرش، ويوضح "كيوانوكا" هذه النقطة بقوله "إنه لم تكن هناك عشيرة حاكمة فى بوجندا، ولا يوجد أى دليل على أن شيئاً من هذا القبيل قد وجد" (٣٥).

وفى ظل غياب أى صلات ملموسة بين بوجندا والسلالات الملكية التى أسست بونيورو، لا يصبح أمامنا سوى احتمال واحد، ألا وهو أن بوجندا قد أسسها الباجندا، ذلك الشعب الزراعى الأصيل فى المنطقة. ويؤكد "كيوانوكا" هذا بقوله إنه مع بداية القرن السادس عشر "كانت بوجندا لا تزال مملكة شاسعة ومفككة، وتوجد

مناطق كثيرة منها تحت السيطرة الفعلية لرؤساء العشائر الذين اعترفوا – أياً كانت عرقيتهم– بهذا الشكل أو ذاك من السلطة العليا لملوك بوجندا" (٣٦).

ومع ذلك فإنه لا يقدم أى دليل على الشطر الأخير من كلامه. بيد أنه يظل من المهم معرفة النقطة التى عندها أصبح ملوك بوجندا ذوى سلطة عليا وسائدة، وليسوا مجرد الرقم الأول بين جماعات متساوية فى مجتمع انقسامى. ويتتبع "كيوانوكو" أصول مملكة بوجندا بعيداً حتى القرن الثالث عشر، ويصر على أن "مجتمع كيجاندا كان لا يزال مترحلاً" بين القرنين الثالث عشر والخامس عشر (٣٧).

وجدير بنا الإشارة إلى أن إقامة مملكة لا تفترض فحسب وجود مجتمع مستقر، كذلك لا يوجد أى سبب واضح لحالة الترحال عند الباجندا. ولما كانت زراعتهم مبنية على أشجار الموز وما أشبه، فلابد أن هذا قد ساعدهم جداً على البقاء داخل منطقة الغابات شبه الاستوائية. كما أن هذه المحاصيل الدائمة قد ضمنت لهم الاستقرار. ويحتمل أن يكون هذا سبب تجاوز الباهيما والبابيتو لهم كما أوضحنا سابقًا. وعلى سبيل الخلاصة يجب ملاحظة أن أهمية بوجندا لا تكمن فى عمرها الزمنى وإنما فى عمرها الاجتماعى. فقد وصلت بوجندا – حسبما نرى– إلى نفس مستوى التطور الذى بلغته بونيورو، وذلك على أيدى سكان زراعيين محليين كانوا موضع استهانة فى أماكن أخرى من إقليم البحيرات. إنه مثال مضاد لا يمكن التقليل من شأن أهميته التاريخية، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار سيادة النظريات القائمة على الجنس فى التأريخ لهذا الإقليم.

وتقدم بوسوجا، الجارة الشرقية لبوجندا، المزيد من التوضيح لهذه الحالة. فكما هو الحال فى بوجندا لا يوجد فى بوسوجا أثر لانقسام السكان بين رعاة مسيطرين وزراع خانعين. ثانياً: من المعترف به بشكل عام وجود علاقة لغوية محددة بين اللوجندا واللوسوجا. بيد أن ما يتم التغاضى عنه عادة بصدد هذه الملاحظة هو وجود اختلاف ملحوظ – لغوياً – بين بوسوجا الشمال الشرقى وبوسوجا الجنوب الغربى. فاللغة المحكية فى الشمال هى اللوباكويو، بينما يتحدث الجنوبيون اللوتينجا. ومما له أهمية أساسية بالنسبة لنا: الطريقة التى نشأ بها هذا الانقسام. فأولاً تنتمى اللوباكويو إلى مجموعة لغات لونيورو الموجودة فى المناطق التى استقر بها الرعاة البابيتو. وحسبما يقول "فولرز Fallers" كان شمال بوسوجا حتى أواسط القرن التاسع عشر – وقت زيارة "سبيك" – يدفع الجزية لبونيورو (٣٨) ليس

هـذا فحسب، بل إن السلالات الحاكمة فى سبع على الأقل من الممالك الشمالية الشرقية فى بوسوجا قد انتمت إلى عشائر ترجع جذورها إلى بابيتو فى بونيورو. وفوق هـذا وذاك يعتبر النشاط الرعوى شائعاً فى الجزء الشمالى من بوسوجا. ويشير كل هـذا إلـى تاريخ من احتلال البابيتو للشمال، وهو ما تؤكده التقاليد الشفاهية التى جمعها إثنوجرافيون من أمثال "فولرز".

وعلى النقيض من هذا، يعتقد أن السلالات الحاكمة فى ممالك الجنوب الغربى كانت من السكان الأصليين، أو جاءت من الجنوب الشرقى مثل الباجندا. وفى الحقيقة أن الباسوجا قد قسموا أنفسهم تقليدياً بين من جاءوا من بونيورو ومن جاءوا من الجنوب الشرقى أو من جزر فى بحيرة فيكتوريا.

وتنشأ هنا ثلاث نقاط جديرة بالمناقشة. أولها أن بوسوجا لم تكن مملكة مكونة من وحدة سياسية واحدة، وإنما تكونت من عدد من الوحدات السياسية المستقلة ذاتياً، وبما يذكرنا ببنية العشيرة أو سلالة النسب فى المجتمعات الانقسامية. ثانياً، إن السكان العاديين نظروا إلى أنفسهم كباسوجا، بغض النظر عن الأصول الخاصة للسلالات الحاكمة، ونفوا بالمطلق أى علاقة لهم بأصول أخرى غير البانتو [٣٩]. ولما كان هذا ليس صحيحاً بالضرورة لهم جميعاً، لا يسعنا إلا استنتاج أن أصول البانتو لم تكن تحتوى على أى مدلولات سلبية. ولا يمثل هذا فى الواقع اندماجاً فقط بين الشعوب المختلفة، وإنما الاندماج أيضاً بين النشاطين الرعوى والزراعى، وفى حدود ما تقتضيه الشروط البيئية. ثالثاً، تعد بوسوجا هى المثل الأول فى إقليم البحيرات والذى يكشف بوضوح التأسيس المتزامن للممالك بواسطة كل من الزراع من السكان المحليين والرعاة الوافدين، ومن ثم خلق ثقافة مشتركة. وإذا كانت بوسوجا الجنوبية قد استطاعت بناء مؤسسات سياسية مركزية فى تزامن مع الشماليين الذين خبروا بعض المدخلات من بونيورو، فلماذا لا يكون بمقدور الباجندا فعل الشىء نفسه؟

ولكى نمضى قدماً بالزعم المتعلق بالتطور التلقائى والمتزامن، يتحتم علينا أن نعود إلى تمحيص حالة بوجندا. فلابد أنها عند نشأتها قد اختلفت بعض الشىء عن الممالك الصغيرة فى جنوب بوسوجا. وقد عرف من الأدلة الأثرية والتاريخية والإثنوجرافية أن مملكة بوجندا الأصلية قد وجدت فى المقاطعات الوسطى الآن مثل بوسيرو وكيادوندو وماوكوتا.

ومــن المحــتمل أنهــا فــى هــذا الوقت من التاريخ كانت تدفع الجزية إلى بونــيورو- كيــتارا، دون أن يــتم احتلالها من جانب سلالات رعوية، وذلك لأن طبيعــتها الأرضــية لم تكن ملاءمة لتربية قطعان الماشية. ولا شك أن بونيورو – كيتارا كانت أقوى ممالك الإقليم خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر. ونظراً لوقوع بوجندا مباشرة على الحدود الجنوبية لبونيورو، لم يكن بمقدور الأولى قبول التهديد من جارتها الكبرى. وليس من قبيل المصادفة أن قام ملوك بوجندا من جميع الــسلالات الحاكمة بالإسراع بعملية توطيد سلطة الدولة المركزية. وقد قاموا بهذا من خلال:

(أ) تــصفية الزعماء الطقسيين التقليديين. ويعتقد أن الملك لوتيبى قد قام قبيل نهايــة القــرن الــسابع عشر بالهجوم على أولئك الزعماء التقليديين وحرق جميع الأضرحة حتى يفسح المجال أمام توطيد سلطته.

(ب) تــصفية الزعامات المبنية على سلالة النسب، وإحلال الرؤساء المعينين رسميًا محلهم.

(ج) تصفية أو إقصاء كل أمراء الدم لإفساح الطريق أمام الملك الجديد.

(د) إحــلال مــبدأ خلافة الأخ (أو حتى ابن الأخ) للأخ محل استخلاف الابن البكر، والابتعاد كلية عن فكرة العشيرة الحاكمة.

(هـ) تركيز كل التجارة فى بوجندا تحت السيطرة المباشرة للملك.

وكانــت بونــيورو، وإمبراطوريتها مترامية الأطراف، تتحكم فى المقاطعات البعــيدة بواســطة أمــراء ملكيــين أو وكلاء للملك. وقد كان ضم بوجندا لكل من بوتمــبالا وجومــبا فى القرن السابع عشر – رغم إرادة بونيورو – بمثابة الإعلان عــن صعود قوة منافسة لا تنتسب إلى سلالات حاكمة فى بونيورو. واستمرت هذه الإلحاقات طوال القرن الثامن عشر، وهو ما يتضح أولاً من سقوط سيسنجو وجزء مــن كــياجوى فــى قبــضة بوجندا، ثم سقوط بودو عند نهاية هذا القرن. وخلال النــصف الأخيــر من القرن الثامن عشر أصبحت بوجندا المملكة الأقوى، وحيث تمكــنت فــى إطــار هذه العملية من إرساء نموذج جديد فى التنظيم السياسى، إذ اتــصفت ببنــية أحاديــة متماسكة تطلبت الاندماج الكامل لكل المناطق المخضعة واســتيعاب سكانها كرعايا. ونتيجة لهذا يمكن القول إن الانقسام الوحيد الذى وجد فــى بوجــندا فــى القــرن التاسع عشر، هو ذلك الذى كان بين الملك، والرؤساء

المعينــين، والرعايا العاديين. وقد اعتمد الباسوجا النموذج نفسه. وجدير بالذكر أن بوسوجا كانت موضع تصارع سياسى بين بوجندا وبونيورو.

ويلاحظ "فولرز" أنه قبل نهاية القرن التاسع عشر بدا كما لو أن جميع ممالك ســوجا مــسيطر عليها من بوجندا وبونيورو، ويرجح أنه لو لم يتدخل البريطانيون لكانت هذه الممالك الصغيرة قد تم ابتلاعها كلية بواسطة جيرانها العمالقة" (٤١).

ومــع ذلــك يجدر بنا التذكير بأن التدخل البريطانى قد فضل نمط بوجندا فى التنظــيم السياسى، ومن ثم حاول البريطانيون إعادة إنتاجه فى جنوب أوغندا. وهو مــا أثار الاضطراب بالطبع بالنسبة لأنماط التنظيم السياسى الأقدم، وإن لم يؤد إلى تقويضـها. لذلك لا يزال علينا واجب البحث الدقيق فى طبيعة أنماط التنظيم السياسى السابقة.

المـــــراجـــع

1-Richards, A.I., East African Chiefs, London, 1959, PP. 27-28.

2-Op. cit., P. 28.

3-Op. cit P. 14.

4-Althusser, L. and Balibar, E., Reading Capital, London, 1970, P. 207.

5-Amin, Samir, Under development and Dependence in Black Africa: Historical Origins, 1972, P. 107.

6-Rey, P.- P., Les Alliances des Classes, Paris, 1973.

7-See Middleton, J. & Tait, D., Tribes Without Rulers, London, 1958.

8-See Kiwanuka, S. , A History of Buganda from the Foundation of the Kingdom to 1900, London, 1971.

9-Karugire, S. , A History of the Kingdom of Nkore in Wesyern Uganda to 1896, Oxford, 1971.

10-Beattie, J., Bunyoro, An African Kingdom, N.Y., 1960, p. 3.

11- Maquet, J., The Premise of Inequality in RwaMia. London, 1961,p. 12.

12-Beattie, j., op. cit. , p 15.

13-See Schapera, I., (ed.). The Bantu-speaking Tribes of South Africa. London , 1937.

14-Richards, op. cit.,pp. 100-1.

15-Maquet, op. cit., p. 12.

16-Maquet, op. cit., p. 89.

17-Richards, op. cit., p. 147.

18-Richards, op. cit., p. 153.

19-Richards, op. cit., pp. 30-100 and Beattie, op. cit.. p......

20-Doombos, M.R., Not All the King's Men. The Hague, 1978, p. 27.

21-Richards, op. cit., p. 147.

22-Richards, op. cit., pp. 100-1.

٢٣- كانت كارو - كارونجي جزءا من دولة كبيرة أسسها أحد المنحدرين من ملوك بونيورو، وهي روهيندا التي استقلت عد وفاته.

24-Richards, op. cit., p. 155.

25-Beattie, op. cit., p. 18.

26-Richards, op. cit., p 178.

27-Richards, op. cit., p. 177.

28-Richards, op. cit., p. 196.

29-see Richards, op. cit., p. 214.

30- Op. cit., p. 43.

31-Karugire, S.R., A Political History of Uganda, Nairobi, 1980, pp. 7,21.

32- Op. cit. p. 43.

33-Kiwanuka, M.S.M., A History of Buganda, London, 1971, p.iii.

34- Op. cit., p. 44.

35- Kiwanuka, M.S.M., op. cit., p. 58.

36- Op.cit.,p.41.

37-Op. cit., p. 2.

38-Richards, A., op. cit., p. 80 i"

39-Fallen, ibid.

40- Kiwanuka, op cit. p. 100.

41- Richards, op cit. p. 81.

الفصل الثالث

أنماط التنظيم السياسى
فى ممالك إقليم البحيرات

كما أوضحنا سلفاً، فإن رؤيتنا لمفهوم "التشكيلة الاجتماعية" تقول بوجود مكونين فيها، هما الواقعة الاقتصادية إلى جانب واقعة السلطة. ويحقق الاثنان تمفصلاً داخل سياق اجتماعى- ثقافى، وهو ما توضحه إثنوجرافيا مجتمعات إقليم البحيرات. وتعتبر أنماط التنظيم السياسى والاقتصادى ملموسة وأكثر تحديداً من التكوينات الاجتماعية، ومن الممكن أن تتسم بالتباين ولكن داخل ذات السياق العام. فعلى سبيل المثال لم تكن الاختلافات التنظيمية بين بوجندا وبونيورو- كيتارا تتعلق بالمبدأ التنظيمى وإنما باختلاف استجابات التكيف، والتى تتفاوت بدرجة أكبر أو أقل عن نموذج واحد فى التنظيم السياسى. ونحاول هنا التفرقة بين نمط إعادة الإنتاج السياسى بالمعنى المجرد – الممالك المركزية على سبيل المثال- ونمط التنظيم السياسى بمعنى الآليات العملياتية مثل تركيب التراتبيات الإدارية فى الممالك المختلفة. وهناك مشكلة بالطبع تتعلق بتحديد عند أية نقطة يمكن أن تؤدى التكيفات العملية المختلفة إلى إحداث تغير نوعى. وهذه إحدى المشكلات التى لابد وأن نواجهها – إن عاجلاً أو آجلاً- لدى الاضطلاع بالتحليل. ولكننا نود الآن التركيز على فكرة الاختلاف بين الأشكال فى سياق اجتماعى- تاريخى معين، وذلك كى نتفادى نقائص نظرية التطور الخطى.

وقد علقنا فى الفصل السابق أهمية كبيرة على ظهور كيتارا كأول عملية للتمركز السياسى فى إقليم البحيرات. ورأينا أنها حفزت الشعوب الأخرى فى الإقليم- من خلال عملية التحدى والاستجابة- على أن تحذو حذوها. بيد أنه من الجلى أنها لم تكن تقلد بونيورو فحسب، وإنما كانت تطبق نموذجها بطريقة محددة وفقاً لما تقتضيه ظروفها الخاصة.

وهـو مـا أفرز التباينات داخل التشابهات العريضة فى اللغة والثقافة، والتى طغـت علـى الاخـتلافات العرقية فى معظم الحالات. ويبدو من السطح أن هذه العملـيات قـد أفرزت "قبائل" المملكة الواحدة، والقبائل "متعددة الممالك"، والممالك الأحادية ذات النظام الطائفى "القبلى". وتعتبر بوجندا أفضل مثال على الفئة الأولى، بيـنما تقـع بوسوجا وبوهايا وبوزينزا وبوها فى الفئة الثانية. أما أنكورى وروالندا وبوروندى فيفترض أنها ملائمة لأن توضع فى الفئة الثالثة. ولكن هذا التصنيف لا يـشمل بونـيورو وتـورو اللتين تشكلتا فى صورة المملكة الموحدة، وإن ظهرت داخلها فواصل بين فئة عليا يمثلها الرعاة، عرفت باسم باهوما أو باهيما، وفئة دنيا للـزراع عـرفت بوجه عام باسم بايرو، وهو الأمر الذى أفرغ المصطلحات عملياً من مدلولاتها الأصلية.

وينطبق هذا بشكل أقوى على "الممالك المتعددة" فى بوهايا وبوزينزا وبورو، حـيث أخذت اصطلاحات باهيندا وباهيما وباتوتسى وبايرو تشير إلى اختلافات فى المكانـة أكثـر ممـا تشير إلى أى شىء آخر. وهو ما يوفر – فى رأينا– أرضية خـصبة لبحث العلاقات بين تصنيف الفئات على أساس المكانة، وتصنيفها عرقياً. ولابـد أن يكون لهذا البحث مردوده على مجمل نظام التصنيف العرقى الذى اعتدنا عليه فى الأدبيات التقليدية.

التشكيلات "متعددة الممالك"

هـناك مصاعب اصطلاحية حقيقية تواجه أى محاولة للتوصيف الدقيق للنظم الـسياسية فـى إقلـيم البحيرات. ويمكن أن نذكر منها فقط اصطلاحات "مملكة"، "دولـة"، "طائفة"، "قبيلة"، "ملك"، "زعيم قبلى"، و"فلاح". ويعتبر كتاب "الزعماء فى شـرق إفـريقيا" East African Chiefs هو الكتاب الوحيد الذى ترد به دراسة مقارنـة للكيانات السياسية فى إقليم البحيرات، كما يقدم الكتاب معلومات قيمة عن الملوك الذين حكموا تلك الممالك، كبيرة كانت أم "صغيرة جداً". ويثور التساؤل عن عـدم الاعـتداد بهـذه العمليات فى الأدبيات الأنثروبولوجية عن بقية شرق إفريقيا ووسطها وجنوبها، فيما عدا استثناءات مثل لوزى وسوازى وزولو؟ (١).

وتأتـى الصعوبة الثانية مع مفهوم "القبائل متعددة الممالك". ومن الواضح أن اصـطلاح "القبـيلة" يستخدم هنا بمعنى ثقافى صرف، وحيث تمثل اللغة المشتركة المحـدد الرئيسى لها. وجدير بالذكر أن المشرعين ومنظرى التطورية الاجتماعية

فـــى القـــرن ١٩ قد استخدموا المصطلح للدلالة على مرحلة أو شكل ما فى التنظيم السياسى.

وعلـــى العكـــس من هذا نزع إثنوجرافيو القرن العشرين إلى استخدامه بشكل تعـــسفى (٢). حتى أن "شابيرا" Schapera قد استخدمه فى رسالته الذائعة "الحكم والـــسياسة فـــى المجتمعات القبلية" (١٩٥٦) كنقطة انطلاق لإعادة تأكيد التعريف التقلـــيدى للقبائل، حين تحدث عنها كــ "...جماعات سياسية منفصلة تزعم كل منها لنفـــسها حقوقًا مطلقة على أرض معينة، وتدير شئونها بشكل مستقل عن السيطرة الخارجية" (٣).

وهـــو ما يعنى بالتأكيد استبعاد الدول التابعة أو دافعة الخراج، وبغض النظر عـــن تنظيمها السياسى. ولكن اهتمامنا فى اللحظة الحالية ينصب على التمييز بين الممالك والقبائل.

"فالقـــبائل"، من الناحية النظرية، تشير إلى أشكال خاصة فى التنظيم السياسى تبنى على أساس القرابة. والزعيم Chief هو أعلى الرجال شأناً فى أعلى سلالات العشيرة، سواء أكانت حقيقية أم مفترضة. وهذا يجعله متقدماً عن الزعماء الآخرين للعـــشائر أو السلالات. ومن ثم فهو لا يعدو أن يكون الأول بين نظرائه primus inter pares فى المجتمع المنقسم.

ولكـــن فكرة العشيرة الملكية أو السلالة الحاكمة تطلبت تراتبية ونفاذاً متمايزاً إلـــى سلع المكانة. ولا يختلف هذا من حيث المبدأ عن المزايا التى يتمتع بها الأكبر سـنًا فـــى بنية السلالة. ويتزاوج هذا أيضًا مع وظيفة إعادة التوزيع فى الجماعات المبنـــية علـــى أســـاس القرابة، وهو ما يجبرنا على التعامل مع المجتمعات القبلية كمجتمعات قبل طبقية.

أى وجـــود صور اللامساواة بين أعضاء لا توجد بينهم علاقة عدائية. ويجب أن نتمـــسك بهذا الموقف على الرغم مما أبداه بعض الكتاب من ضرورة النظر إلى الـــزعماء بحكم السن فى المجتمعات الأفريقية على أنهم يشكلون طبقة مستغلة (٤). بـــيد أن الـــرد على هذه الفكرة يتركز على التطور الدورى للجماعات المحلية (٥)، بمعنـــى أن شـــباب الـــيوم هم زعماء السن فى الغد، وهو ما لن يستطيع المتوفون الأقدم سنًا إيقافه!

ورغـــم أن اصطلاحي "القبيلة" و"المملكة" يستخدمان كمترادفين متداخلين بهذه الدرجـــة أو تلـــك فى الدراسات الخاصة بالمجتمعات الأفريقية فيما قبل الاستعمار،

فمن الواضح أن هناك اختلافات نوعية. أولاً، تبدو الممالك- من الناحية التاريخية- أحدث عهداً من "القبائل". حيث تملك الأولى - من نواحى عدة - استيعاب المجتمعات الانقسامية والقبلية سابقة الوجود فى كيان إجمالى موحد تقع السلطة العليا فيه فى يد رجل واحد لا يكتسب هذه المكانة على أساس القرابة. ويتضح من هذه الرؤية افتراض أن صعود الممالك يمثل من الناحيتين السوسيولوجية والتاريخية إلغاء لأشكال التنظيم السياسى المبنية على القرابة، ومن ثم صعود بيروقراطية الدولة. ولا يمثل مجلس كبار السن وأعضاء السلالة الملكية فى المجتمعات القبلية نوعاً من تلك البيروقراطية، وإنما هو يتمثل مصالح جزئية وشديدة الخصوصية. ولذلك تعد فكرة "القبائل متعددة الممالك" اصطلاحاً حافلاً بالتناقض.

ولكن مؤلفى كتاب "الزعماء فى شرق إفريقيا" الذين ينتمون إلى التقليد الإمبريقى للأنثروبولوجيين، قد اهتموا بوصف عدد من "الممالك الصغيرة" للشعب الواحد. وهناك مع ذلك خطأ من الناحية المفاهيمية للمساواة بين الجماعات اللغوية وأشكال التنظيم السياسى، ودون مراعاة لمستوى تطور المجتمع. فيمكن لأى عدد من الجماعات أن يتعايش فى إطار فئة ثقافية ولغوية واحدة، وهو ما يفتح آفاقاً واسعة للغاية أمام صعود وحدات قبلية متنافسة. ولقد عرفنا من الأنثروبولوجيين عن الاتجاهات "الانقسامية" لدى الزعامات القبلية للبانتو الأبعد جنوباً، حيث يطمح الأبناء المهزومون لزعيم قبلى ما إلى إقامة زعامة قبلية جديدة، أو بالأحرى إنشاء سلالة حاكمة جديدة. وهو نوع من نشر للوحدات السياسية لا يوجد إلا فى ظل نمط التنظيم القبلى، وبشكل مستقل عن التشابهات اللغوية. وهو ليس بالأمر الغريب بالنسبة لإفريقيا. وهناك عند "ماركس" إشارات متكررة إلى "القبائل الجرمانية"، وهو تصنيف لغوى يرتبط بقبائل متعددة. ومن ثم فإن "الممالك المتعددة" لبوسوجا وبوهايا وبوزينزا وبوها ينبغى تعريفها أو تحديدها وفقاً لبنياتها الداخلية. ورغم التنوع بين الباهايا والبازينزا والباها والباسوجا الشماليين فإنهم ينتمون لمجموعة لونيورو اللغوية الواحدة. وبالإضافة إلى ذلك فقد عرفوا بعض التشابهات التاريخية مع بابيتو بونيورو، كما أوضحنا آنفاً. وليس هذا أمراً غير عادى كما قد يبدو لأول وهلة. فلدينا مثال ناطقى الإكزوسا فى جنوب أفريقيا والمنقسمين إلى حوالى خمس عشرة قبيلة أو زعامة قبلية.

ولــم يمـــنع هذا الإثنوجرافيين من الاعتراف بوجود صفات مشتركة بين هذه الكـــيانات علـــى المـــستويين الثقافي واللغوي. وفي الحقيقة أن الاعتراف بالهويات المـــشتركة قـــد مـــضى بعيداً مع قيام الزولو وناطقي السوازي وناطقي الإكسوزا بـــتكوين كيان اجتماعي- اقتصادي معترف به، هو نجوني [٦]. ولن يكون من باب الـــتحايل غيـــر الـــضروري توســـيع تطبـــيق هذا المبدأ على الجماعات في إقليم البحيرات، كما سبق وأوضحنا في مكان سابق من هذه الدراسة.

إن لديـــنا اهـــتمامًا قـــويًا بالتمييز بين الجماعات الثقافية واللغوية وبين أنماط خاصة في التنظيم السياسي ارتبطت بها. فمن الممكن أن تتغير أنماط التنظيم، وهي تتغيـــر بالفعل، بينما يظل السياق اللغوي الثقافي هو نفسه بهذه الدرجة أو تلك. ولما كـــان هـــذا صـــحيحاً تماماً فإن السياق الثقافي- اللغوي الذي يشترك فيه عدد من المجتمعات لا يخبرنا بأي شيء عن عمرها الاجتماعي، وإنما الذي يقوم بهذا فعلاً هـــو التمفصل بين نمط التنظيم السياسي ونمط الإنتاج الاقتصادي. وقد يثور تساؤل علـــى ســـبيل المـــثال عمـــا إذا كـــان التنظيم السياسي متماثلاً في باهايا وبازينزا وباسوجا. ولا يمكننا في هذا الصدد سوى أن نقدم وصفاً موجزاً لبنية هذه الكيانات السياسية.

ويمكـــن القـــول إن بوها قد تكونت من زعامات قبلية Chiefdoms بالمعنى الصارم للكلمة. وقد تكونت كل زعامة من زعيم أو مساعدين (حكام أقسام) وشيوخ قـــرى. وغالـــباً مـــا كان حكام الأقسام يأتون من بين أقارب الزعيم أو من رؤساء العـــشائر والسلالات المستقرة. ولم يشكل أولئك الرسميون بيروقراطية لأنهم كانوا بمـــثابة مناصب مكملة للزعامات الوراثية التي انتمت إلى عشائر وسلالات حاكمة معيـــنة. فعلى سبيل المثال، وحسبما يقول "شيرر" Scherer [٧]، كانت بوها - قبل مجـــيء الباتوتـــسي- مـــسكونة "بسلالات محلية وتحت السيطرة السياسية لرؤساء الـــسلالات". وإلـــى جانب الواجبات الطقسية أشرف هؤلاء على الإنتاج الزراعي والبـــساتين الموزعة. كما قاموا أيضاً بتوزيع حصص الأراضي المروية في وديان الأنهار.

ولكـــن علمـــنا فـــيما بعد كيف فرض الباتوتسي نظامهم السياسي على البنية الـــسلالية للـــسكان الأصـــليين، وكونوا أرستقراطية أو طائفة حاكمة. وتعتبر كلمة "أرســـتقراطية" مـــضللة فـــي هـــذه الحالة، لأن كل ما قام به الباتوتسي هو إحلال عـــشائرهم محل عشائر الباها الحاكمة الأصلية، في نفس الوقت الذي حافظوا على

التنظـيم السياسى المنقسم. وتخبرنا "لافونتين" بأن بعض عشائر الباتوتسى قدمت نفسها "كسلالات ملكية"، ولكنها تعود وتقول: "يبدو أنه كان هناك اتجاه لدى الملوك الوراثيين بأن يعينوا أبناءهم أو إخوتهم كأمراء على المقاطعات، وحيث أصبحت الأخيرة مستقلة بمرور الوقت" (٨).

وعلى الرغم من افتراض أن رؤساء السلالات قد فقدوا سلطتهم، يقر الإثنوجرافيون بأنهم "احتفظوا بحقوقهم فى تخصيص الأرض، وبأداء الطقوس، فى المناطق التى تقيم فيها سلالتهم" (٩). حتى ليتساءل المرء عن أى سلطة بالضبط تلك التى فقدوها.

ولقد كان الفصل فى المنازعات وتحصيل الغرامات منوطاً دائماً بالزعماء القبليين ونوابهم ورؤساء القرى. وحسب العرف كان الزعماء القبليون هم الوحيدون المسموح لهم بتلقى الهدايا من رعاياهم. وجدير بالذكر أن الإثنوجرافيين قد استخدموا مصطلحى "ضريبة" tax و"خراج" tribute دون تفرقة. ويتبين من دراسة المجتمعات الأخرى فى إقليم البحيرات أن فرض الضريبة المنتظمة وتحصيل الخراج قد مثل علامة البداية على صعود طبقة غير منتجة، والابتعاد عن النظام التوزيعى القبلى، وحلول بيروقراطية الدولة محل الحكم القرابى.

وأخيراً، على الرغم من التابوهات المرتبطة بالزواج البينى، لا يوجد دليل على أن الباتوتسى قد شكلوا عموماً طبقة مميزة أو مستغلة. فقد كانت لديهم قطعانهم والمحاصيل المكملة كأى فرد مماثل. ولكنهم، كأى أعضاء فى عشيرة ملكية وسط القبائل الناطقة بالبانتو، قد تمتعوا بالمكانة الاجتماعية ولقوا معاملة مختلفة. وفى هذا الصدد، تعطى كلمة "طائفة" إحساساً أكبر بالتضامن والمصالح المشتركة بين عشائر الباتوتسى. ويبدو أن ما ينطبق على بوها ينطبق بالضبط أيضاً على بوزينزا، على الرغم من الوصف النمطى المطنب الذى قدمته "لافونتين" لمملكة بوزينزا (١٠) ويتضح من تقارير المستكشفين مثل "سبيك"، ومن إخفاق إثنوجرافيين (مثل "تايلر" J.W.Tyler الذى أجرى دراسات ميدانية فى المنطقة) فى رسم لوحة متماسكة للبنية السياسية فى بوزينزا، يتضح أن الأخيرة قد تشكلت من تعددية مربكة فى الوحدات السياسية. حتى أنه عندما وصل البريطانيون إلى المنطقة شرعوا فى دمج عدد من "الممالك" الصغيرة جداً فى وحدات إدارية أكبر، بل إنهم قاموا بتنزيل هذه الوحدات المندمجة إلى مرتبة "زعامات" يحكمها "زعماء قبليون" لا "ملوك".

ويجب أن نوضح هنا، دون أن نتسامح مع الأساليب الاستعمارية البريطانية المتطفلة، أن البريطانيين قد استطاعوا القيام بهذا العمل في ما تسمى "القبائل متعددة الممالك" فقط. وبعبارة أخرى، استفاد البريطانيون من طبيعة الأحوال السائدة وسط هذه الشعوب. وتؤكد "لافونتين" أن "ممالك زينزا كانت تمر قبل مقدم البريطانيين بحالة مستمرة من التفكك وإعادة التركيب، بفعل الحروب بين السلالات المختلفة والتي كانت تتبع بشكل عام وفاة حاكم ما، وبفعل العرف الموروث بتقسيم المملكة بين أبناء وإخوة الحاكم المتوفى، وكذلك مساعي أمراء الدم التي لا تنتهي لإقامة ممالكهم المستقلة" (١١).

وعلى الرغم من إشارات الإثنوجرافيين المبالغ فيها عن "الملوك" و"الحاشية" و"الحجاب"، فمن الجلي أننا نتعامل هنا مع بنيات قبلية وانقسامية أساسها القرابة إلى حد كبير.

ومع ذلك يجب ملاحظة أن هذا كله ليس له علاقة بالطبيعة المركبة للسكان. فكما في بوها، تكون السكان في بوزينزا من الرعاة الوافدين والزراع من السكان المحليين. إلا أن أنماط التراتب الطبقي في بوزينزا كانت أكثر تعقيداً، حيث أتت السلالات الحاكمة أساساً من عشائر الباهيندا الذين يرجعون أصولهم إلى بابيتو بونيورو، وقد كانوا رعاة كما نعرف. أما الباهيندا غير المنتمين للسلالات الحاكمة فقد كانوا يعرفون باسم الباهوما، وهو اصطلاح للمتحدرين من الباتشويزى الذين كانوا ملوكاً مقدسين. وأياً كانت أصول هذه الشعوب، فمن الواضح أنهم قد وصلوا إلى بوزينزا في وقت أصبحت هذه الاصطلاحات تدل على الاختلاف في المكانة. فالباهيندا من خارج السلالات الحاكمة قد صنفوا - كما أسلفنا - في فئة أقل شأناً تسمى "الباهوما"، أما البايرو - أي السكان الأصليين الزراع - فقد جاءوا في قاع الهرم. بيد أن البعض من البايرو قد تمكنوا من صعود السلم الطبقي والحصول على بعض المناصب الوراثية، ومن ثم فإن سلالاتهم وعشائرهم كانت ترقى إلى وضعية "الباهوما". ومعنى هذا أن مصطلح "باهوما" أصبح مختلطاً ليشمل كلاً من: الباهيندا من خارج السلالات الحاكمة، الباتوتسى الرعاة الذين وفدوا من رواندا وبوروندى، وعشائر البايرو التي تم ترقيتها.

ورغم أن الباهيندا خارج السلالات الحاكمة، والباهوما بشكل عام، لم يكونوا حكاماً، نجدهم قد تمتعوا بالهيبة الاجتماعية وعوملوا بتوقير. وقد نظرت كل هذه الشعوب المتنوعة إلى نفسها على أنها بازينزا، تتحدث لغة واحدة ولديها ثقافة

مـشتركة. وتشير "لافونتين" إلى هذا المزيج القبلى الهائل فى زينزا، ولكنها تصل إلـى استنتاج أن "هناك، مع ذلك، تجانسًا ثقافيًا أكبر مما يوحى به هذا العدد الكبير مـن العناصـر المكـونة المختلفة، ذلك أن أعضاء كل القبائل المحيطة (فيما عدا نياموزى وسوكونا) قد تم استيعابهم نسبياً فى مجتمع زينزا".

ومن المثير ملاحظة أن "لافونتين" تستخدم مصطلحى "زعامة قبلية" و"مملكة" دون تفرقة [١٣]. ومن جانبنا نلاحظ أن المبدأ السلالى لا يزال هو الأقوى ولم يتأثر بالتعيينـات الواسـعة فى مناصب إدارية لأشخاص يتم اختيارهم على غير أساس القرابة.

ورغـم وضـع بـوهايا فـى خانـة "القبائل متعددة الممالك"، ورغم تقليص البريطانيين "للممالك الصغيرة جداً" وتوحيدها فى عدد محدود من الزعامات القبلية (ثمانـية)، إلا أنه ينبغى تناول حالة بوهايا بقدر كبير من الحرص. ففى الحقيقة أن تـركيب وتـراتب الـسكان فى بوهايا يتماثلان مع نظيريهما فى بوزينزا. فهناك سـلالات الباهيـندا الحاكمـة، أما الباهيندا خارج الخط المباشر للاستخلاف على العرش فقد حصلوا على مكانة خاصة أسميت "نفورا" حسبما يقول "كورى" Cory. وتدخل عشائر الباهيما فى هذه الفئة "حيث أعطوا مكانة اجتماعية رفيعة، ولكن مع سـلطة سياسية قليلة، ذلك لأنهم فضلوا البقاء مع قطعان ماشيتهم بعيداً عن كل من البلاط الملكى والزراع" [١٤].

وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك العشائر "الممتهنة" حسب "كورى"، ويقصد بها عـشائر البايرو التى رقيت إلى وضعية "نفورا" جزاء الخدمات التى قدمتها للحاكم، والذين تم استيعابهم – فى خضم العملية– فى عشائر العوام الباهيندا والباهيما، كما حـدث فـى بوزينزا. وقد تبدو المقارنة مفيدة هنا، فهناك سمتان رئيسيتان تميزان الممالـك الصغيرة فى بوهايا عن الزعامات القبلية فى بوزينزا وبوها. وهما : نشأة سـلالة حاكمة محددة، وإدخال البيروقراطية الرسمية التى طمست رؤوس العشائر والـسلالات. وتقـول "رينشاردز" و"لافونتين" فيما يختص بنشأة البيروقراطية "إن الـسلطة السياسية كانت فى أيدى فئتين رئيسيتين، الأمراء من سلالة الهيندا، وأتباع ووكلاء الملك مثل الوزراء والقادة العسكريين ورجال البلاط والسفراء" [١٥].

ومن الحقائق المهمة بالنسبة لنا بشكل خاص أن المعينين من قبل الملك كانوا مـن العـوام، وأنهـم كانوا أقرب إلى مركز السلطة من معظم أمراء الدم الذين لم يحـصلوا إلا علـى رئاسات للقرى. ومن الواضح أن هدف تلك التعيينات كان أن

يظل نفوذ الأمراء إلى السلطة المركزية محدوداً. ولا ينطبق هذا على رجال الحاشية وحكام المناطق، والذين كان من حق الملك تعيينهم أو تسريحهم. وبعبارة أخرى فإن مركز السلطة قد تحول بدرجة كبيرة باتجاه المستقلين والمعينين من قبل الملك.

أما التطور الدرامي في بوهايا (وعلى النقيض من بوها وبوزينزا) فقد تمثل في السلطة السيادية للحاكم على الأرض، وحيث كان من حقه إقطاع الأراضي لموظفيه. ومن المفيد هنا اقتباس هذا الجزء من "ريتشاردز" حيث تقول "إن الحكام قد امتلكوا ضياعاً واسعة عاش عليها الحائزون مقابل تقديم خدمات كما حصل أعضاء الأسرة الملكية على امتيازات مماثلة، وإن كانت ضياعهم أصغر حجماً. ومنح الحكام أراضى كإقطاعيات ("نياروبانجا") لأتباعهم مثل رجال الحاشية والإداريين والقادة العسكريين. كما أعطوا الأراضى أيضاً إلى الأمراء بالدم [١٦].

ولا يبدو أن السيطرة الملكية على الأرض كانت مطلقة، حسب "كورى" الذى أخبرنا أن بعض أراضى العشائر قد بقيت، وحيث احتفظ رؤساء العشائر بسلطتهم عليها فيما يتعلق بمسائل التوريث وانتقال الحيازة. ولكن هذا كله كان خاضعاً – من الناحية النظرية– لموافقة الملك الذى احتفظ أيضاً بحق تخصيص أراضى قابلة للتوريث. ونشهد هنا تقسيماً أساسياً بين السكان إلى حائزين يدفعون الضريبة وملاك مميزين، وإن لم يحتفظ الأخيرون – رغم هذا– بحقوق دائمة على الأرض. وبغض النظر عن التفاصيل، كان الطريق مفتوحاً أمام تحقيق التراكم الخاص، وكذا تم عبور الحدود بين التنظيم والاقتصاد القبليين وبين المجتمع الطبقى.

كيف حدث هذا كله داخل حدود هذه الممالك الصغيرة، والتى كانت فى النهاية صغيرة الحجم بحيث تساوى الزعامات القبلية المحلية فى بوها وبوزينزا؟ وفى الحقيقة أن العمليات التاريخية الأكثر تقدماً لمركزة السلطة فى بوهايا يجب أن تفسر فى ضوء وجود إمبراطورية كاراجوى التى أسسها أحد أبناء روهيندا ملك بونيورو. وأياً كانت بالضبط صلات نسبه بملوك بونيورو، فمن الواضح أنه اتبع نفس نمط التنظيم السياسى القائم فى بونيورو. وفى هذا ما يفسر لنا قدرة هذه المملكة على استيعاب الجماعات الأخرى وبناء إمبراطورية أكبر خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر تغطى معظم بوهايا وبوزينزا، بل وربما بوها حسب بعض المصادر [١٧]، وهناك افتراض يقول بأن الذى أدى إلى تفكك كاراجوى هو افتقارها إلى تنظيم عسكرى قوى، والممارسة الخاصة بتعيين الأمراء الملكيين

حكامـــاً علـــى المـــناطق. فكما حدث فى بونيورو، شرع هؤلاء الأمراء عادة فى الاستقلال بعد وفاة الأب. ومن ثم فمع نهاية القرن التاسع عشر كانت كاراجوى قد تفككت إلى عدد من الممالك الصغيرة. ولا يختلف هذا عما حدث فى بونيورو، فيما عدا أن ليس جميع الممالك المنقسمة قد اتخذ صورة مصغرة منها.

والآن، يتحـــتم علينـــا تفـــسير لماذا وجدت هذه التكوينات المتقدمة فى بوهايا ولـــيس فـــى بوزينـــزا وبوها؟ إن الاختلاف النوعى بين بوهايا وبوزينزا – بوها يدعونا إلى استبعاد إمكانية تاريخ مشترك بينهما. فقد انعكس تأثير النموذج السياسى لكاراجـــوى علـــى بـــوهايا فقط، وحيث ساد الشكل الانقسامى للتنظيم السياسى قبل مجيء روهيندا. ولكن مالذى تسبب فى انهيار كارلجوى؟

حـــسب "كيمامـــبو" Kimambo الذى يرفض الفكرة القائلة بإخضاع السكان الأصـــليين عـــن طريق القهر، فإنه من المعتقد أن "سلالة بيتو الملكية فى بونيورو دأبـــت – وإن عبـــثاً – علـــى محاولة فرض السيطرة على دول هيندا. ويقال إن البانـــيورو قامـــوا قرب نهاية القرن الثامن عشر بغزو كارلجوى حين كانت تحت حكـــم نتارى السادس. وربما كانت بوها فى هذه الفترة بمثابة زعامة قبلية قوية، إذ إنه بمساعدة بوها استطاع نتارى صد الغزاة" (١٨).

وتنشأ هنا نقطتان جديرتان بالنقاش. الأولى أن بوزينزا كانت مستقلة وتحالفت مـــع كاراجوى ضد بونيورو. ثانياً، لما كانت كاراجوى قوية بما يكفى للصمود فى وجـــه الهجمات المتكررة من بونيورو، فإن ضعفها العسكرى لا يمكن أن يفسر ما حـــدث لهـــا من تفكك أواخر القرن التاسع عشر. وقد تكون هذه هى الحالة فقط إذا كانـــت الإمـــارات المختلفة التى أنشأها الملك نفسه قد وفرت المقاتلين عند الحاجة. وهـــو مـــا يشير إلى الدور الرئيسى لوجود جيش نظامى فى عملية مركزة سلطة الدولة. ويحتمل أن كان غياب هذا الجيش النظامى هو السبب فى سقوط كاراجوى.

ويجـــب الـــبحث عن دلائل أخرى بشأن تأثير كاراجوى على ممالك بوهايا، ويمكـــن الوصـــول إلـــيها عن طريق تمحيص حالة بوسوجا، المثل الأخير "للقبيلة مـــتعددة الممالك" فى إقليم البحيرات. فمثلها مثل بوهايا، كانت بوسوجا منقسمة إلى عـــدد من الممالك الصغيرة. ومثل بوهايا أيضاً، تمثلت التراتبية السياسية داخل هذه الممالك الصغيرة فى: الملك عند القمة ثم التابعين له على مستوى المناطق والقرى، أى: المعينون من الأفراد العاديين، والأمراء الملكيون. وكما كان فى بوهايا حصل أولـــئك الرسميون على إقطاعيات جمعوا منها الخراج لحسابهم الشخصى وبالنيابة

عـن الملك. ومرة أخرى نلاحظ أن رؤوس العشائر لم يكونوا يظهرون كثيراً فى التنظيم السياسى لهذه الممالك، إلا إذا اختيروا للتعيين من قبل الملك. ومن ثم يتضح أن المـبدأ الـسلالى فى التنظيم السياسى قد أزيح فى بوسوجا – مثلما فى بوهايا- لـصالح المبدأ البيروقراطى مع وضع السلطة المركزية فى يدى ملك لا ينظر إلى نفسه كممثل لمصالح عشائرية أو سلالية.

ومـن الجديـر بالذكر أن مبدأ القرابة كان مستقلاً – من الناحيتين التاريخية والـسوسيولوجية – عـن حجـم الوحدة الاجتماعية. ومع ذلك يمكننا افتراض أن اتجاهات المركزة قد أوجبت استيعاب الوحدات الأكبر والأقوى للوحدات الأصغر، خاصـة إذا كانـوا يحـتلون جمـيعاً مـنطقة واحـدة. ونحن لا نتحدث هنا عن إمبـراطوريات وإنمـا عن بنى أحادية متكاملة. وقد تم هذا فى إقليم البحيرات فى صورتين، هما الممالك التى كان مواطنوها – حسب الأفكار الشائعة- منقسمين إلى أكثر من جماعة عرقية، وثانياً الممالك التى كانت مكونة من جماعة عرقية واحدة. ومـن أمثلة النوع الأول: بونيورو، تورو، أنكورى، رواندا وبوروندى، أما بوجندا فكانـت مـثالاً للنوع الثانى. وسوف نبدأ هنا فى مناقشة الممالك متعددة الأعراق، واضـعين فـى ذهنـنا التركيز على نظم التصنيف الاجتماعى أكثر من التركيب العرقى.

الممالك "متعددة العرقيات"

أوضـحنا سابقاً كيف أن بونيورو كانت نموذجاً يحتذى من جانب بقية ممالك إقليم البحيرات. فهى لم تنجز فحسب عملية مركزة السلطة السياسية فى وقت مبكر، وإنمـا أيـضاً كانـت سـلالاتها الملكية هى التى شرعت فى بناء معظم الممالك الجنوبية.

ومـن ثـم فقـد خلقـوا ما عرف فيما بعد باسم "الممالك متعددة العرقيات". ويـشترك الأنثـروبولوجيون والمؤرخون فى الرأى القائل بأن نشأة بونيورو نفسها تـرجع إلـى وصول بعض الرعاة من الشمال. وبينما لابد أن يؤدى هذا – وبشكل واضـح- إلـى تواجد خليط من الجماعات العرقية، لا يوجد ما يكفى للاعتقاد بأن بناء بونيورو كان من عمل أى جماعة عرقية بعينها. أى أن صعود سلالات ملكية مـثل الباتـشويزى، وبروز بيروقراطية الدولة، ينبغى النظر إليهما كظاهرة طبقية أكثر منها ظاهرة عرقية. ومما له مغزى كبير أن كلمة "بونيورو" لم تكن تشير فى

الأصـــل إلـــى شـــعب مـــا، وإنما إلى صف سياسى من الزعماء القبليين المحليين المـــسئولين فقـــط أمـــام الملك. وقد اعترف فى هذا الوقت بفئتين فقط من الناس: الـــزراع البايـــرو، والـــرعاة الـــباهوما، وهو انقسام لم يكن مساوياً لثنائية الحكام والمحكومين كما يتصور البعض. وحتى برغم تمتع الرعاة الباهوما بمكانة مميزة، فقـــد خضعوا مثل غيرهم للسلطة السياسية لبيروقراطية الدولة. ولخص أحدهم هذا الوضـــع بقـــوله: "وبالنـــسبة للـــسؤال عمن يمكن أن يصبح زعيماً قبلياً فى النظام التقلـــيدى، تكـــون الإجابة الأبسط هى: أولئك الذين يريد الماكوما (الملك) أن يجعل مـــنهم رؤســـاء قبليـــين. فلم تكن الزعامة أو الرئاسة القبلية مقيدة فى طبقة أو فئة معيـــنة، فالبيتو (أعضاء العشيرة الملكية) والهوما والزراع (وإن كانوا عادة من فئة خاصة) كانوا مؤهلين بشكل متساوٍ للحصول على هذه المناصب. والأساس المعتاد للحـــصـــــول عـــــلى هذا التعيين كان نيل ثقة الموكاما عن طريق أداء خدمة أو بذل هبة" (١٩).

مـــن الجلـــى إذن أن المنصب السياسى فى بونيورو كان مستقلاً عن الأصل العرقى، أياً كان هذا الأخير. وفى الحقيقة أنه منذ "اختفاء" الباتشويزى لم يعد ملوك وأمـــراء بونيورو : باهوما بالنسب الأبوى، وإنما بابيتو كما كان الحال فى بوهايا وبـــوها. ومن ثم فقد كان الباهوما من العوام، وكان ما يميزهم فقط هو امتلاك سلع المكانـــة، أى الماشـــية. وهم لم يكونوا بعيدين عن البايرو الذين امتلكوا الماشية فى هذا الوقت ، أو كانوا يعينون أيضاً فى مناصب رسمية.

وبإيجـــاز يمكن القول إن نمط التنظيم السياسى فى بونيورو كان بيروقراطياً إلـــى حد كبير. فإلى جانب سلالة بابيتو الحاكمة بالوراثة، تشكلت البيروقراطية من الـــزعماء القبليين المعينين، والذين اختلفت درجاتهم، فهناك الزعماء القبليون على مـــستوى المنطقة (باكونجو)، وعلى مستوى المراكز (باتونجولى)، وعلى المستوى القروى. وقد حاز الزعماء الأقدم ضياعا على سبيل الإقطاع من الملك (أوموكاما)، وكانـــت لديهم فرصة كبيرة لنقل ملكيتها إلى ورثتهم بتصريح خاص من الملك. أما الـــزعماء الأدنـــى درجة فقد حازوا على ضياع أصغر حجماً، بمنحة من الزعماء القبليـــين على مستوى المنطقة أو من الملك مباشرة. وقد أنيط بكل الزعماء القبليين جمـــع الخـــراج مـــن حائزى الأراضى فى مناطقهم، فضلاً عن جمع المستحقات الأخـــرى مـــن جمـــيع المحكومين. وكان هذا يدفع عادة فى صورة عينية: ماشية، ألـــبان، منـــتجات زراعية... الخ. كذلك كان الزعماء القبليون مسئولين عن تجنيد

الأيـدى العاملة لصالح الأشغال العامة والخدمة العسكرية وصيانة المرافق الملكية. ولـم تكـن هـناك علاقة استغلال مباشرة لحائزى الأرض كأيد عاملة. وقد اتخذ اسـتخلاص القـيمة الاقتـصادية شكلاً سياسياً. ومن ثم لابد من إجراء المزيد من التحلـيل لمـسألة ما إذا كانت قد وجدت طبقة حاكمة أم لا فى بونيورو. ولكننا فى الـوقت نفـسه نلاحـظ أن الانتقال من النمط القرابى إلى النمط البيروقراطى فى التنظيم السياسى قد اكتمل فى بونيورو. ثانياً، تطورت ملكية الأرض – وإن لم يكن بـشكل رسمى– عبر التحويل التدريجى للضياع الرسمية إلى ملكية خاصة وراثية، بل إن فكرة الضياع الرسمية الشاسعة قد عنت تخفيفاً تقدمياً من حقوق تمتع السكان العاديين [٢٠].

وتعتبـر مملكـة تورو (وأصبح اسمها باتورو تحت الحكم البريطانى) وثيقة الـصلة مع بونيورو من الناحية التاريخية، فقد أسسها ابن متمرد لملك بونيورو فى العـام ١٨٣٠. ورغـم وجود اتجاه فى الأدبيات يتعامل مع تورو على أنها صورة مرآوية لبونيورو، فإننا نجد هذا أمراً غير مبرر، حيث توجد بعض التباينات المهمة بـين الاثنتين. أولها أن الصراع بين النمطين القرابى والبيروقراطى لم يجد طريقه إلـى الحل فى تورو بسهولة، على النقيض مما حدث فى بونيورو. كذلك ظل ينظر إلى الملك بوصفه رئيس العشائر الطوطمية والتى كان يتم ترتيبها فى هيراركية لا تتـشابه مـع تلك التى وجدت فى بونيورو. ففى القمة كانت عشيرة بابيتو الملكية، متـبوعة بعـشيرة الأم الملكـة. ثم يأتى الباهيما، فعشائر البايرو، وأخيراً العشائر الأخرى غير الموقرة.

ورغـم أن العـشائر كانـت موزعة على مناطق واسعة، فقد احتفظت بقادة معترف بهم استطاعوا عقد الصلات مع البيروقراطية الحكومية والمجتمع المحلى. وقـد ظهر هؤلاء بقوة فى مسائل الوراثة والتحكيم فى المنازعات واختيار الشباب الـذين يرسـلون إلـى الـبلاط الملكـى. ومـع ذلك فقد استمروا فى التنافس مع البيروقـراطية علـى تخـصيص الأراضى. فلم تكن هناك ضياع للملك والزعماء القبليـين وحـدهم، وإنما حصلت العشائر أو السلالات على ضياع أيضاً. وهو ما يذكرنا ببوجندا إبان المرحلة الانتقالية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر.

وقـد انقـسم المسئولون الإداريون فى تورو – كما فى بونيورو– إلى ثلاث فئات. أولاً كان هناك حكام المناطق (بماسازا) الذين كان لكل منهم حاشيته الخاصة ومـبعوثوه وحرسـه. ثم زعماء المراكز الذين عرفوا باسم (باتونجولى)، وأخيراً

رؤساء الأحياء أو القرى (باكونجا). وكما سنرى فيما بعد، ظهرت نفس التسميات فى بوجندا على الرغم من أنها لم تكن تشير بالضرورة إلى ذات الرتبة. بيد أنه يشيع فى الكتابات التاريخية المعاصرة افتراض عدم وجود تشابهات مباشرة بين تورو وبوجندا. وإذا أخذنا فى الاعتبار حقيقة أننا نتعامل مع حدود سياسية حديثة، وأنه لا توجد حواجز طبيعية كبيرة بين تورو وبوجندا، فإنه من المتصور أن المنطقة كلها فى مرحلة أسبق من التاريخ كانت مسكونة بشعب واحد. وقد جاء التمييز بين الرعاة من غير البانتو والزراع من البانتو كتطور لاحق تغاضى الكثير من المؤرخين عن أهم ما فيه، ألا وهى عملية الاستيعاب والاندماج. فعلى سبيل المثال من الواضح أنه بمجرد صعود ما كانت تعرف باسم كيتارا كقوة فى المنطقة، أخذ الباتورو (بغض النظر عن أصلهم) يدخلون فى إطارها ويبتعدون عن الباجندا. وبعبارة أخرى فإن الانعطافات التاريخية هى التى تحدد العوامل التى ستسود وتلك التى ستتضاءل تأثيرها. فعلى سبيل المثال تشكل معظم البيروقراطية فى بونيورو من البابيتو والباهوما، بينما طغى البابيتو على البيروقراطية فى تورو. وحسبما يقول " تايلور" B.K. Taylor الذى قام بعمل ميدانى فى بوتورو فى الفترة ١٩٥٠-١٩٥٢: "كان معظم الإداريين على مستوى المناطق إما بيتو أو إيرو، ومعنى هذا أنهم لم يكونوا هيما بالتحديد" (٢١).

وليس فى هذا ما يدعو إلى الدهشة. ففى وقت هروب كابيو من بونيورو، تعرضت سلالات الباهوما الحاكمة للاعتداء من قبل البابيتو. ومع ذلك فقد تمتع الباهيما – حتى فى تورو – بالمكانة الاجتماعية الملائمة والثروة : الماشية. وقد انعكست حظوظهم الاجتماعية والسياسية المتغيرة فى الملاحظة التالية التى أوردتها "ريتشاردز": "بسبب التناقص الحالى فى أعداد الماشية، تشكل هجرة الكثير من الهيما، والزيجات بين الإيرو والبيتو والهيما، طبقة صغيرة نسبياً من أناس لا يملكون ماشية و ليست لهم هيئة بدنية مميزة" (٢٢).

وعلى العكس مما حدث للباهيما فى تورو، فإن الباهيما الذين هاجروا إلى أنكورى وإلى مناطق جنوبية أبعد مثل رواندا وبوروندى، قد تمتعوا بسلطة مهيمنة على الزراع المحليين المعروفين كبايرو أو باهوتو. وعلى نقيض التكوينات الاجتماعية ثلاثية الطبقات التى وجدت فى بونيورو وتورو وبوهايا وبوها، نشأ مجتمع من طبقتين حدث خلاف كبير بين الدارسين حول تحديد طبيعته الدقيقة. فاستخدمت لوصفه تعريفات مثل "النظام الطائفى" أو "الأرستقراطية الرعوية" أو

"الإقطاعية". وذلك رغم أن الوضع كان بسيطاً للغاية من زاوية المبادىء التنظيمية المعمول بها. ففي الوقت الذى وقع فيه الاتصال بين الزراع المحليين والرعاة الباهيما الوافدين، لم يكن أى من الطرفين يملك هيئات سياسية مركزية. وإنما امتلكا سلالات أبوية انقسامية متحررة من أى سيطرة خارجية عنها. وليس بالإمكان تحديد تلك النقطة فى الزمن التى عندها ازدادت قوة هذه السلالات وبدأت فى فرض نفسها على غيرها، وقيامها عملياً بتدشين سلالة ملكية، وبالتحديد سلالة باهيندا. ولابد أن التنظيم العسكرى كان عاملاً رئيسياً فى هذا التطور، وهو ما كان متاحاً بالفعل لدى الرعاة. ولا ينبغى أن نتصور أن السلالة القائدة قد نظرت إلى نفسها كسلالة ملكية منذ البداية. ومن خلال الدراسة المتمعنة لنمط التشكل سنجد أن السلالة الصاعدة قد عملت أول الأمر كسلالة عليا أو حامية لغيرها من السلالات. ويعتبر مجتمع الألور أقرب صورة للمقارنة مع حالتنا هذه [٢٣]. وينطوى هذا على أهمية كبيرة لسببين، أولاً: إن هذا لم يكن يعنى التخلى كلياً عن المبدأ القرابى فى التنظيم السياسى. ثانياً: إن الرعاة الأفراد قد ألحقوا أنفسهم بالزعيم القبلى أو القائد للحصول على الحماية العسكرية لأسرهم وقطعانهم من إغارات الآخرين. ولعل هذا يمثل الأطروحة الرئيسية عند "ستيننج" حينما قال: "ربما ينبغى النظر إلى الملوك فى المنطقة على أنهم كانوا فى الأصل رؤساء عشائر رعوية قوية، حيث مكنتهم أعدادهم الكبيرة من حماية مصالحهم الرعوية أولاً، وكذلك الإغارة على ماشية العشائر المجاورة. ولابد أن قوتهم قد اجتذبت إليهم الرعاة المجاورين الذين وجدوا من الأيسر عليهم التحالف مع العشائر القوية، من خلال التصاهر ودفع الخراج، بدلاً من التعرض للأذى على أيديهم. ويكفى القول إن العلاقة الرئيسية بين الهيما والموجابى فى أنكورى كانت العلاقة العسكرية.." [٢٤]

وهو حديث مهم جداً لتفسير عدم ظهور الزراع فى العملية السياسية لبناء الدولة فى أنكورى. فعلى العكس من الموهيما الرعوى- المقاتل، لم يكن لدى الزارع الموبيرو مصلحة مباشرة فى أداء قسم الولاء للملك، حيث إن حقوقه فى الزراعة لم تكن تتعرض لخطر داهم. ثانياً: عندما اكتمل تشكل الدولة لم يكن لدى معظم البايرو المال الضرورى للاحتفاظ بالانتماء للملك، أى الماشية والتنظيم العسكرى. وبالإضافة إلى هذا كان احتكار الباهيما قد اكتمل تأسيسه ولقى التصديق الأيديولوجى عليه. فهل يعنى هذا أن الدولة انتمت إلى الباهيما كما هو سائد فى الكتابات؟ الإجابة على هذا السؤال هى بالقطع "لا".

فقبل كل شيء لا تنتمى الدولة – إذا فهمت على نحو سليم- إلى شعب، وإنما إلى طبقة أو فئة من الحكام محددة اجتماعيًا، أما الشعب العادى فهم الخاضعون لهذا التحكم. وبمجرد أن أرسى روهيندا سيطرته على أرض أنكورى، اتسعت سيادته لتشمل كل أولئك القاطنين بالمنطقة، سواء أكانوا باهيما أم بايرو. أما اللاتساوى فى تقسيم العمل بين الباهيما والبايرو فلم ينبثق من هذا المبدأ. وبالنسبة للادعاء بأن البايرو كانوا خارج العملية فهو يعنى إنكار مساهمتهم فى شئون الدولة فى أنكورى. فهم لم يدفعوا الخراج فقط للملك (فى صورة منتجات زراعية)، وإنما كانوا أيضًا هم الحرفيين الذين اعتمدت عليهم الدولة مثل النحاتين والدباغين والترزية والموسيقيين، وقبل هؤلاء جميعًا: الحدادون الذين صنعوا الرماح وغيرها من الأسلحة. وبالإضافة إلى هذه المهام العملية لعبوا دورًا مهمًا أيضًا فى عملية إعادة الإنتاج الإيديولوجية لسلطة الدولة، وذلك بصفتهم سحرة وكهنة وأطباء وعرافى الملك، وهى عمليات لم تؤمن الرفاه الشخصى فقط للملك وحاشيته وإنما للمملكة كلها. كذلك وفروا قوة العمل اللازمة للصيانة اليومية لمقار الملك وكبار تابعيه. وهذه كلها مساهمة قيمة بالطبع ولا تقل عن مساهمة الآخرين.

وتقوم فرضيتنا الخاصة هنا على أن كلاً من البايرو والرعاة – المقاتلين الباهيما كانوا دعامة لسلطة أنكورى. ولكن من تحكم فى الدولة؟ من المفهوم أن حكم المملكة قد تركز فى أيدى الملك وأقاربه وأقارب زوجته ورؤساء العشائر المهمة الذين لعبوا دور الوسطاء للملك مع المحكومين. أما الوزير الأول (نجازى) والقادة العسكريون (باكونجو) فقد مثلوا التعيينات البيروقراطية الخالصة. وتزاملت البراعة الحربية مع الثراء الممثل فى امتلاك الماشية، إذ إن كبار المحاربين كانوا يحصلون بالطبع على حصة من الغنائم. وبالإضافة إلى هذا كان من حق جميع المسئولين فرض الخراج، والتى تكونت من منتجات زراعية من البايرو، وماشية ومنتجات الألبان من الباهيما. ولم تكن هناك ملكية عامة أو خاصة للأرض، حيث سادت حقوق الانتفاع بالأرض فى ظل النظام السلالى. وكان المنتجون المباشرون – سواء أكانوا رعاة أم زراعاً – يتمتعون بالسيادة على الأرض مقابل أداء خدمات شخصية لحماتهم المختارين وهكذا يتجلى كيف تم تجاوز الحدود بين التنظيمين السلالى والبيروقراطى فى حالة أنكورى.

ومع هذا يظل أمامنا سؤالان مهمان. أولهما: هل يمكن الحديث عن "أرستقراطية" مكونة من الأوموجابى وأقربائه ورؤساء العشائر المختارين والقادة

العسكريين؟ والسؤال الثانى هو: هل وجد هناك أى اختلاف ذى مغزى من الناحية الطبقية بين الرعاة الباهيما العاديين والزراع البايرو؟

وفقاً للشواهد المتاحة، فكل ما يمكننا تأكيده هو أن التشكيلة الاجتماعية لأنكورى قد اتسمت باختلاف فى المكانة سياسياً وأيديولوجياً، ولم يبن على استغلال مباشر لقوة العمل أو على علاقات الملكية. ومع ذلك، ورغم اختلاف المكانة هذا، فإن كلاً من الرعايا الباهيما والبايرو قد عانوا من استخلاص فائض القيمة فى شكل الخراج وغيره من الاستحقاقات المفروضة من قبل الحكام. وإذا تحدثنا من الناحية الرسمية فيقصد بالحكام: الأوموجابى، وأقرباؤه، والقليل من المعنيين ذوى الامتيازات. وإلى جانب هؤلاء وجدت فئة إضافية أوسع تتكون من ملاك الماشية الأثرياء الذين فرضوا علاقة الزبونية السياسية على أغلبية المنتجين. ويمكن الإشارة إلى هؤلاء كأرستقراطية رعوية (تقف إلى جوار الأسرة المالكة وحاشيتها) دون ربط هذا بأحكام مسبقة ذات صبغة عرقية. كما من الواجب ملاحظة أن امتيازات هؤلاء لم تكن مصحوبة بملكية الأرض أو توزيعها على المنتجين المباشرين. إذ إن استئجار والانتفاع بالأرض ظل إلى حد بعيد فى أيدى رؤساء السلالات.

وإذا كانت أنكورى تمثل حالة للتداخل غير المحلول إلى حد ما بين التنظيمين الملكى والسلالى، تبدو الصورة فى بوروندى أصعب بكثير أمام حل المشكلة. ولكن ينبغى فهم هذا فى سياق المساعى التى لا تنتهى من جانب ملوك بوروندى لبناء منظومة للسلطة أكثر مركزية.

تقول التقاليد الشفاهية إن بوروندى تأسست على يد الملك نتارى من بوها، وهو ما يوحى بأنه كان موهيندا وليس موهيما، مثلما كان الحال عموماً فى ممالك الجنوب الغربى. وهناك عاملان يجعلاننا نتشكك فى صدق هذه التقاليد الشفاهية. أولهما أن نتارى هو أيضاً اسم البطل الذى أسس أنكورى. وثانياً: هناك أدلة على أن ملوك رواندا وبوروندى انحدروا من أصل مشترك. فمؤسس السلالة الحاكمة فى رواندا هو موتوتسى الذى يزعم أنه الابن الرابع للبطل الأصلى الذى هبط من السماء. وبغض النظر عن صلابة هذه الرواية، فإنها تقدم لنا منشأ الباتوتسى الذين يتركزون فى إقليم فى بوروندى يدعى "بوتوتسى"، حسبما يشهد أيضاً "لومارشاند" Lemarchand قائلاً: "توجد جمهرة عنصر التوتسى فى بوروندى فى إقليم يسمى بوتوتسى، وحيث يشكلون فيه ما بين ٨٠% و ٥٨% من السكان المحليين" (٢٥).

نشأت السلالات الحاكمة المختلفة في بوروندى من أصل واحد. وعلى الرغم من توافر أدلة على أن مملكة بوروندى قد نمت بحد السيف، وخاصة فى النصف الأول من القرن التاسع عشر أثناء حكم الملك روجامبا (١٧٩٥-١٨٥٢)، تهمنا ملاحظة أن هذا لم يتم فى إطار سياسة القهر أو الفتح كما يظن غالبا. فقد نشأ التوسع جراء المنافسة من الداخل. ويظهر أن هذا البلد منذ البداية - كما فى أنكورى- قد أحتله رعاة مستقلون وسلالات أبوية زراعية. وقد انتظم بعض البلد فى صورة زعامات قبلية محلية. غير أن الزعامة القبلية هنا - على العكس من أنكورى - لم تكن حكرا على المنحدرين من الباهيما، أى الباتوتسي. ولم يتوقف نجاح الباهوتو عند الاحتفاظ بالسلطة فى مناطقهم الأصلية، وإنما أصبحوا مؤهلين أيضا - بفضل هذا النجاح- لتولى المناصب البيروقراطية. وشدد "لومارشاند" على هذه الحقيقة قائلا: "فى الواقع أن من السمات الملحوظة للنظام التقليدى تلك الحصة الكبيرة التى نالها الزعماء الهوتو من مناصب فى السلك الحكومى الملكى (المسمى "إفيفارى"). [٢٦]

ويمكن إرجاع هذا جزئيا إلى العوامل الديموجرافية، وبالذات فى المناطق التى كانت خالية من الباتوتسي. إلا أن السبب الأساسى كان بالتأكيد هو نمط التنظيم السياسى فى بوروندى. فكما ذكرنا سابقا، لم يكن قد حل بعد الصراع بين الملك وممثلى الجماعات القرابية المتضامنة في بوروندى.

ثانيا: كان المبدأ العام فى بوروندى هو توسيع السلطة التنفيذية لجميع الأمراء بالدم (باجانوا). وأدى هذا إلى خصومات لا تتوقف بين الأمراء، وكذلك إضعاف السلطة المركزية. وكان الملك أبعد ما يكون من أن يمثل سلطة سائدة، وإنما هو مجرد الأول بين أنداد. وحول هذه النقطة يذكر "لومارشاند" الملاحظة التالية: "فى بوروندى... حيث كانت البنية العسكرية ضعيفة بشكل واضح، نتج عن التنافس بين الملك والجماعات درجة أكبر من اللاتمركز السياسى. ولم يكن هناك فى بوروندى مايوازى النمط المركزى التراتبى للسلطة الذى وجد فى رواندا. وإنما تفتت السلطة على وحدات سياسية ذات سيادة نسبية، وكل منها تحت سلطة أمير". [٢٧]

وخلال فترة التوسع العسكرى فى القرن التاسع عشر كان الاتجاه السائد هو أن يقوم ملك بوروندى بتعيين أبنائه حكاما على المناطق المستولى عليها حديثا، وهو ما شجع أولئك الأمراء على التمرد مما أفضى إلى قيام عدد كبير من

الإمـــارات دون مـــراعاة الـــتوازن الديموجرافى للبلد. ومن غير المرجح أن كان الأمراء بالدم كثيرى العدد وأقوياء بما يكفى لتولى مسئولية جميع المقاطعات....

وحـــسبما يقول رحالة أوائل فإنهم صادفوا دويلات عديدة "كان يديرها بعض الـــباهوتو غير الخاضعين للباجانوا، والذين عملوا كرؤساء قبليين مستقلين". ورغم أن "لومارشـــاند" يتعامل مع مصطلحى "زعيم قبلى" و"أمير" كنظيرين إدرايين، فمن الواضح أننا هنا نتعامل مع فترة انتقال من الزعامات القبلية إلى السلالات الملكية. ويقـــول حرفيا: "بدت بوروندى، فى أحسن الأحوال، كمجموع فضفاض لزعامات قبلية شبه مستقلة وعنقودية من الإمارات المتقاتلة".

وكـــان لابـــد لهـــذا أن يحدث، لأن الزعماء القبليين والأمراء الملكيين كانوا أحـــرارًا فى تعيين مساعديهم، وفى تعبئة جيوشهم الخاصة فى زمن الحرب، وفى فـــرض الـــضريبة، وأخيرًا إدارة العدالة فيما يتعلق بالفصل فى المنازعات. ورغم الإشـــارة فى بعض الأدبيات إلى وجود "إقطاعيات"، لا يوجد دليل واضح على أن ملـــك أو أمـــراء بوروندى قد أعطوا لأنفسهم حق توزيع الأراضى. ويبدو أن هذا الاصـــطلاح كـــان يشير أساسًا إلى المجال الإدارى وليس إلى الملكية الحكومية أو الخاصة للأرض. فمثلما كان فى أنكورى، يبدو أن النفاذ إلى الأرض فى بوروندى ارتـــبط أساسًا بالانتسابات القرابية. ويمكن للمرء أن يحدس انطباق هذا أيضاً على الـــسلطة، "حـــيث توقفت قوة دعاوى الأمراء فى النهاية على مدى البعد أو القرب السلالى من الأسرة الحاكمة التى يزعم التحدر منها" [٢٨].

وعلـــى النقـــيض مـــن أنكورى أو رواندا التى عرفت كل منهما أسرة ملكية واحـــدة، نجـــد بوروندى قد حكمت تقليديًا بواسطة أربع أسر هى: نتارى، مويزى، مـــوتاجا، موامبوســـتا. وربما كان هؤلاء الأربعة أبناء لملك واحد، ولابد أنه كان هـــناك نظـــام مقر للترتيب بينهم. ولكن فى الحقيقة أن المنحدرين من هذه الأصول الأربعـــة كانـــوا يتصارعون فيما بينهم منذ أوائل القرن التاسع عشر. ومن ثم كان الاتجـــاه السائد هو تفكك الدولة إلى عدة ممالك تنافست فيما بينها لنيل السلطة العليا علـــى المنطقة كلها. ونظراً لضآلة تواجد الباتوتسى على الأرض، وفى ظل غياب جيش نظامى للدولة، فإن كل المتنافسين على السلطة كانوا يجتهدون للحصول على قـــدر من تأييد الرؤساء القبليين للباهوتو وأتباعهم. وفى الواقع، تتوفر أدلة على أن الملك كان قادراً فحسب على الاحتفاظ بقدر من توازن السلطة بينه وبين غيره من المتنافـــسين على العرش، وذلك عن طريق دعم رؤوس الباهوتو الملكيين. وهذا ما

يفسر الحضور القوى لهؤلاء فى البيروقراطية الحكومية. وبالمثل لم يكن هناك أمل أمـــام كـــل من الأمراء المتنافسين فى تحقيق نصر ثابت بدون الحصول على دعم السكان المحليين من الباهوتو. ومن ثم لا شك فى أن الزراع فى حالة بوروندى قد انخـــرطوا فـــى الـــسياسة على كافة المستويات تقريباً. ومع هذا فإن ذلك لا يجيب بشكل قاطع عن سؤال ما إذا كانت بوروندى مملكة "متعددة العرقيات" أم لا؟ ولكن علام يدل كل من اصطلاحى "الباهوتا" و"الباتوتسى"؟

على النقيض من اصطلاح "بايرو" الذى نزعم أنه يدل بالأساس على المكانة، تبين التفاصيل التى أوردها الإثنوجرافيون أن "الباهوتو" اصطلاح يشير إلى السكان الأصليين لما يعرف الآن برواندا وبوروندى. وقد انتظم هذا الشعب، حسب الدلائل التاريخـــية المـــتاحة، فى صورة زعامات قبلية وسلالات أبوية، وذلك وقت ظهور الـــرعاة الباهـــيما علـــى المـــسرح فى القرنين السادس عشر والسابع عشر. وكما أوضـــحنا من قبل فإن بوروندوى - على العكس من أنكورى ورواندا- لم تعرف فى ظل التطورات اللاحقة معاناة الباهوتو كجماعة من تهميش سياسى.

وعلـــى العكس من الممالك لأخرى، لم يكن هناك فى بوروندى ترتيب معترف بـــه للعـــشائر حسب أصلها، فيما عدا الأسر الملكية المذكورة آنفاً. ورغم أن بعض الأدبـــيات تقدم الباتوتسى كجماعة عرقية، نقول إن هذا يتعارض تماماً مع الشواهد التاريخـــية. فالـــرعاة الـــذين هاجروا إلى رواندا وبوروندى كانوا باهيما من حيث الأصل. والسؤال المثير هنا - من الناحيتين التاريخية والإثنوجرافية- هو: عند أية نقطـــة أصـــبح هـــؤلاء باتوتـــسى؟ وإذا كان الباتوتسى ينحدرون فى الحقيقة من موتوتسى فماذا أصبح بقية الباهيما؟

هـــنا نجـــد مـــثالاً واضحاً على كيفية اشتقاق القبائل بشكل مستقل من أصل "عرقـــى". فكمـــا أوضـــحنا سـلفاً، انقسم الباتوتسى فى بوروندى إلى قبائل فرعية (بـــتارى، بيزى، بامبوتسا) كان لهويتها الفردية أسبقية على الأصل العرقى. وهكذا تكـــون سكان بوروندى من: الباتوتسى الملكيين وغير الملكيين، الباهيما، الباهوتو. وفقط كان الباتوتسى الملكيون هم من تمتع بالتمييز والسلطة، بحكم التقليد والمحتد. أمـــا البقـــية فكانوا رعايا عاديين يتحتم عليهم إثبات أنفسهم حتى يمكن تعيينهم فى وظائـــف بالـــسلطة. ويبين المقطع التالى خلاصة ما نريد توصيله: "فى الحقيقة أن الأمـــراء بالـــدم (أو: جانوا) قد حققوا مكانة بارزة فى النظام السياسى ببوروندى. حتى أصبحوا يعرفون كجماعة عرقية منفصلة ذات مكانة أعلى من مكانة التوتسى

العاديين في المجتمع. وإذا كان لنا أن نذكر وجود فئتين متمايزتين من التوتسى (الطائفة الدنيا أو توتسى- هيما، والطائفة العليا أو توتسى- بنياروجورو) فإن الصورة العامة للمجتمع تلوح أكثر تمايزاً وتحديداً مما عليه الحال فى رواندا" (٢٩).

وكما هي العادة، ها هو "لومارشاند" يقدم لنا مثالاً على عدم الحرص فى استخدام مصطلحات مثل "جماعة عرقية" و"طائفة". فما كان للأمراء الباتوتسى أن يشكلوا جماعة عرقية فيما بينهم. ثانياً، لا شك أن "بنياروجورو" (وتعنى حرفيًا "الأناس من أعلى") اصطلاح يدل على تمييز فى المكانة، إلا أنه لا يمكن أن يشير إلى "طائفة"، ذلك لأن المصطلح نفسه قد استخدم للدلالة على جماعات مناظرة وسط الباهوتو والباهيما. بل إن "لومارشاند" نفسه يعترف بهذا حين يقول "إن نفس نمط التصنيف والاصطلاح ينطبق على الهوتو" (٣٠). أخيراً، وعلى الرغم من حقيقة إشارة "لومارشاند" إلى فئة عرقية تدعى "توتسى- هيما"، فمن الواضح أن الباتوتسى فى بوروندى قد طوروا هوية منفصلة عن الباهيما الأصليين. ومرة أخرى نحصل على التأكيد على هذه النقطة من "لومارشاند" حينما يقول "إن معظم المناطق الأخرى كان بها جماعات صغيرة متناثرة من الباتوتسى. فحوالى ثلث البلد مسكون بخليط من الهوتو والهيما دون أى وجود للتوتسى على الإطلاق" (٣١).

بل والأمر الأكثر أهمية لأغراض بحثنا : حقيقة أن الفروق العرقية فى بوروندى أصبحت أقل أهمية فيما يتعلق بمبررات الحصول على المكانة. أى أن الترتيب كان يتم على أسس أخرى، ويعد توضيح "لومارشاند" لهذا بالغ الأهمية حينما يقول "إن هذا التنوع الأكبر فى مكانة الجماعات، من الأمير إلى الرعية العادى، هو أحد الأسباب الرئيسية لكون المجتمع البوروندى فى الماضى خاليًا بشكل نسبى من التوترات العرقية، ذلك أن درجات التفاوت الاجتماعى داخل فئة التوتسى كانت فى بعض الحالات أوسع بكثير مما بين التوتسى والهوتو، كما كانت المسافة بين كل منهما والأسر الأميرية متساوية" (٣٢).

ومن الصعب تحديد ما إذا كان التمايز الاجتماعى الملحوظ فى بوروندى، والمتجاوز للفئات العرقية، قد أدى بالفعل إلى نشوء مجتمع طبقى. فالملك والأمراء ومساعدوهم كانوا يتلقون الخراج والاستحقاقات من المنتجين المباشرين، الرعاة والزراع. وكان الوصول إلى موارد الأرض يتحدد سياسياً، أى أن الدومينات الإدارية كانت القاعدة العامة. وفى حالة الزعماء القبليين المحليين ذوى الاستقلال الذاتى، كما فى حالة المواطنين العاديين، كانت السلالة الأبوية هى نقطة المرجعية.

ولقد أدت القوة السياسية للسلالات الأبوية مع التنافس الحامى بين الأمراء إلى وضع حد على ما يمكن أن يفرضه ويستخلصه الرؤساء المحليون من السكان فى نطاقهم الإدارى. كذلك تسبب تفتت السلطة السياسية فى بوروندى فى تقليص أهمية علاقة الزبونية السياسية المعتادة إلى أدنى حد. فأصبح أمام الأفراد فرص واضحة لتحويل ولاءاتهم. ونتيجة لهذا عاشت الأغلبية الساحقة من السكان الهوتو فى جماعة صغيرة مكتفية بذاتها ومحصنة من الالتزامات التعاقدية، وحسبما يقول "لومارشاند" فإنه "إذا كانت الزبونية السياسية قد خدمت الهوتو فى شيء على الإطلاق، فقد كانت بالأساس كطريق للحراك الاجتماعى، وليس كأداة للسيطرة على التوتسى" (٣٣).

ورغم حقيقة أنه لا علاقات الملكية ولا علاقات العمل يمكن أن تسوغ انقسام المجتمع البوروندى إلى طبقات، فإنه من غير المنكور أن مصطلح "بنياروجورو" كان يشير إلى فئة مميزة ومحددة فى المجتمع، تتشكل من الأسرة الملكية والأمراء والبيروقراطية الناشئة من الزعماء القبليين ووكلائهم. فقد عاش كل هؤلاء – جزئياً أو كلياً– على الإيرادات المحصلة من السكان. ومع هذا فإنهم لم يكونوا قد وصلوا بعد إلى الاستقلال من السلالات الأبوية.

وتعتبر رواندا وثيقة الصلة بحالة بوروندى، مع قدر من الاختلاف. فهناك ما يكفى من الأسباب للاعتقاد بأن الملوك الذين أسسوا بوروندى قد هاجروا إليها من رواندا، وكانوا فى الحقيقة من نسل موتوتسى. كذلك يعتبر الباهوتو على جانبى الحدود شعباً واحداً. ويعتبر من التفاصيل الإثنوجرافية المثيرة "اختفاء" الباهيما كفئة عرقية من رواندا. فلا تشير أى من الدراسات التى أجريت على رواندا إلى الباهيما كعنصر مكون لسكانها. بيد أنه من المعروف أن الرعاة الباهيما قد هاجروا من بونيورو ومضوا فى الاتجاه الجنوبى الغربى إلى أنكورى ورواندا وبوروندى. وإذا كان للفئات العرقية كتصنيف أهمية ما، فلابد أن تكون فى رواندا وليس فى بوروندى، وحيث ينبغى علينا البحث فى مسألة الباهيما. ومما يحدونا أكثر إلى القيام بذلك : قرب رواندا من أنكورى، فضلاً عن أسبقية وجودها تاريخياً. وهو ما يضيف قوة إلى زعمنا بشأن الطبيعة الاستعارية للفئات العرقية. فالباتوتسى، المنحدرون من نسل موتوتسى، والذين تمتعوا بالهيمنة السياسية فى رواندا لمدة أربعة قرون تقريبًا، وجاء منهم جميع السلالات الحاكمة، قد طمسوا الباهيما كفئة

ذات مكانـــة. ومـــنذ ذلــك الــوقت انقسم سكان رواندا إلى جماعات ثلاث كبرى: باتوتسى، باهوتو، وباتوا.

وعلى العكس من بوروندى، عرفت رواندا بنية سياسية عالية التمركز. فعلى قمة التراتبية وقف الملك (موامى) الذى كان يقدس باعتبار أنه قد هبط من السماء، ومـــن ثـــم اعتبر جسده مطهراً مقدساً. أما أمه، الملكة الأم (أموجابيكازى: مؤنث أوموجابـــى) فكانـــت –كمـــا فى حالة أنكورى– الشخصية الثانية الأهم فى البلاط الملكـــى، حـــيث كانت بمثابة كبير مستشارى الملك. وبالإضافة إلى هذا كان للملك مجلـــس للـــزعماء القبليين لعب دوراً استشارياً أيضاً. ولعب أفضل مستشاريه دور رئـــيس الـــوزراء. وكان الملك هو الذى يعين ويعزل جميع الرؤساء القبليين. وقد تكونوا من زعماء على الأرض وزعماء على الماشية. وحسبما هو متوقع فقد جاء الـــنوع الأول مـــن الباهوتو الذين استأثروا بالتعامل مع الفلاحين، أما النوع الثانى فكـــان مـــن الباتوتسى وتخصص فى التعامل مع الرعاة. وكانت الوظيفة الرئيسية للـــزعماء القبليـــين هى جمع الخراج وغيره من الاستحقاقات من السكان فى نطاق اختصاصهم. وقد اتخذ هذا صورة عينية، أى الماشية ومنتجات الألبان من الرعاة، والمنتجات الزراعية من الزراع، وبخاصة الموز اللازم لصناعة الجعة والتى كانت موضع طلب خاص لدى سادة الباتوتسى.

وجديـــر بالذكر أن الخراج وغيره من الاستحقاقات لم تكن تطلب من الأفراد وإنمـــا مـــن الـــسلالات أو رؤساء الأسر. يقول "ماكويت" عن هذا: "وقد أدت هذه الطـــريقة فى الوصول إلى الفرد عن طريق الجماعة القرابية أو الأسرية إلى زيادة أهمية مبدأ التضامن القرابى" (٣٤). وهى نقطة سوف نعود إليها عاجلاً.

أمـــا الوظيفة المهمة الثانية للزعماء القبليين فقد كانت تسوية المنازعات على الأرض والماشـــية. ومـــع ذلـــك فبينما كان الزعماء القبليون المختصون بالأرض يفصلون فى قضايا الأرض، فإن الزعماء المختصين بالرعاة لم يكونوا يفصلون فى مـــنازعات الماشـــية حيث كان هذا من اختصاص الزعيم الخاص بالجيش، ويرجع السبب الرئيسى فى هذا إلى أن الجيش كان المنوط بالإغارة على ماشية الجماعات المجاورة وحماية الماشية الوطنية.

وعلـــى النقـــيض من بوروندى ومعظم الممالك فى إقليم البحيرات، كان لدى رواندا جيش نظامى. فحسب "ماكويت" "كان كل رعية سواء رواندا أو هوتو أو توا

منتسباً إلى جيش. غير أن التجنيد لم يكن على أساس فردى، وإنما على أساس السلالات الأبوية... أى أن الناس لم يدخلوا الجيش كأفراد وإنما كسلالات" (٣٥).

وفى هذا ما يؤكد على تجاوز المبدأين السلالى والبيروقراطى فى نمط التنظيم السياسى فى رواندا، على الرغم من الدرجة العالية فى مركزة السلطة السياسية. وقد كان "ماكويت" على وعى بهذا حينما قال: "فى ظل الحياة الصعبة والخطرة هذه كان بإمكان الفرد الهوتو الاعتماد على حماية سيده، وقائد جيشه، والزعيم القبلى الإدارى، فى حالة عدم استطاعته أو عدم رغبته فى طلب العون من سلالته" (٣٦).

ولهذا السبب لم يجد "ماكويت" تناقضاً بين قاعدتى القرابة والمجال فى التنظيم السياسى والعسكرى الرواندى. ومع هذا فإنه يعود ليناقض نفسه حينما يقول "إن الوظائف المختلفة للبنية العسكرية فى رواندا كانت مربحة للحكام أساساً، حيث أسهمت فى حماية مواقع السلطة لأولئك القابضين عليها. فمن خلال هذه البنية، ضمن الملك الحصول على كمية مهمة من السلع... ماشية أكثر... وسيطرة أكثر اكتمالاً على مرءوسيه من الزعماء القبليين" (٣٧).

وعلى العكس من هذا، فإن الميزة الوحيدة التى تمتع بها المقاتلون كانت حق جمع الأسلاب بشكل فردى بعد أن يكون الجيش قد انتهى من غارته. ثانياً، على الرغم من أن انتماء الجميع للجيش قد يوحى بعدم التفرقة وبتكامل سياسى أكبر مما كان فى أنكورى، إلا أن الباتوتسى كانوا المقاتلين وحدهم فى حقيقة الأمر. حيث اقتصر دور الباهوتو والباتوا فى تطويق الماشية أثناء الغارات، أو حمل الإمدادات للمقاتلين. ولما كانت الغنائم تقسم بين القادة السياسيين والعسكريين وحدهم، فإن المقاتلين كانوا الوحيدين الذين يحق لهم التطلع إلى الحصول على أى رأس ماشية. ومن ثم يتضح أنه على الرغم من خضوع جميع المواطنين للخراج والاستحقاقات، بدا أن هناك سعى قصدى لحرمان غير الباتوتسى بوجه عام من الحصول على الماشية. فيشير "ماكويت" إلى أن الماشية كانت رمزاً للمكانة الاجتماعية، وأداة للسلطة، ومن ثم فإن التوزيع غير المقيد لها يقوض موقع نخبة الباتوتسى الحاكمة، خاصة وأن "التوتسى الذى لا يملك ماشية استمر كتوتسى وإن كان فقيراً جداً ينزلق بشكل خطير إلى أسفل السلم الاجتماعى، بينما كان الهوتو الذى يملك ماشية قريباً جداً من الجماعة الأرستقراطية، حتى ليمكنه أن يتزوج فتاة توتسية" (٣٨).

علــى الــرغم مــن اســتخدام التصنيفات والاصطلاحات العرقية بكثرة فى الأدبــيات، فــإن هذا يوضح فى حالة رواندا تفاعل عمليات الفرز الطبقى. ويظل العمل الصعب – مع هذا– هو تحديد هذه العمليات بشكل لا لبس فيه.

ومــثلما كــان الحال فى الممالك الرعوية الأخرى بالإقليم، لم تعرف رواندا ملكــية الأرض، وإن عرفت نوعاً من السيطرة السياسية عليها. وتمتع الملك بسلطة مباشرة على جميع البلد، رغم أن هذا لم يؤد بالضرورة إلى إيقاف الزعماء القبليين مــن الهوتو عن النظر إلى أنفسهم كممثلين مهمين للسلالات المحلية. ومع ذلك فقد احتفظ الملك لنفسه بحق تخصيص الضياع الحكومية على الزعماء القبليين المعينين من جانبه، والذين يحق لهم تحصيل الخراج وغيره من الاستحقاقات من السكان فى المــناطق التــى يشرفون عليها. وبينما عمل الزعماء المتخصصون فى الأراضى على حل المنازعات بشأنها، لا يوجد أى دليل على أنهم كان لهم دور فى تخصيص هذه الأراضى على الزراع.

ويبدو أن هذا الدور كان متروكاً فى معظم الحالات لرؤساء السلالات الأبوية. وقــد كــان هؤلاء بمثابة الوكلاء للزعماء القبليين، وربما للملك نفسه. وفى الوقت الــذى لا يمكــن وصفهم بكبار ملاك، فلابد أنهم قد مارسوا نفوذاً سياسياً كبيراً فى تخــصيص المــوارد، سواء أكانت أراضى للفلاحة أم للرعى. ثانياً، كان تخويلهم بتكلــيف المستفيدين بالعمل إلى ما يصل ليومين كل أسبوع بمثابة نوع من السيطرة علــى عملية العمل، أى أن المستفيدين كانوا يتعرضون للاستغلال كقوة عمل أكثر منهم كرعايا.

وهكذا فنحن مواجهون بوضع يوجد فيه استغلال عام ولكنه لم يتبلور بعد إلى علاقات عمل قابلة للتحديد. ثانياً، إن النخبة الحاكمة المستغلة لم تكن قد وجدت آلية بعــد لإعــادة إنــتاج نفسها كطبقة. ولما كانت الماشية أكثر أهمية من الأرض فى روانــدا، وكانــت موضــعاً للتملك والتراكم على أساس فردى، تمكن كبار ملاك القطعــان مــن إعادة إنتاج أنفسهم بشكل متواصل. وفوق هذا، فإنهم بفضل ثروتهم مــن رؤوس الماشية كانوا مؤهلين لتولى المناصب العليا، فضلا عن غير ذلك من المــزايا الاجتماعــية. ولديــنا هــنا مــا يكفــى من الأسباب للحديث عن فئة من الأرســتقراطية الرعوية، وليس عن "أرستقراطية باتوتسى"، إذ إن أغلبية الباتوتسى لــم يكونوا أثرياء ولا بمنأى عن الاستغلال من جانب الدولة والبيروقراطية. ولكن هــل نحن بصدد الحديث عن تعظيم قيمة الانتفاع أم عن أى شىء آخر؟ إن الإجابة

علـــى هـــذا السؤال ستكون محل مناقشة مستفيضة لنمط (أنماط) الإنتاج فى مجمل ممالك إقليم البحيرات.

الممالك "ذات العرقية الواحدة"

ولا يـــدخل فـــى هذه الفئة من ممالك إقليم البحيرات سوى مملكة واحدة هى بوجـــندا. وقد تساعد طبيعة هذه المملكة فى حل بعض المسائل السابق إثارتها. فقد اتـــسمت بدرجة عالية من المركزة، مثلها فى هذا مثل رواندا، إلا أنها على العكس من الأخيرة وغيرها من الممالك الأحادية سابقة الذكر، كانت مسكونة بشعب واحد هـــو الباجندا (جدير الذكر أن مصطلح "أورجندا" يعنى فى روتورو "العشائر"). وقد كان مجتمعاً زراعياً بامتياز وليس لديه تقاليد رعوية، وحيث كانت الأرض هى أهم أصـــل إنتاجى. وكغيرها من الممالك الأخرى كان ملك بوجندا (الكاباكا) فى البداية هـــو الأول بين أنداد متساوين من رؤساء السلالات الأبوية أو العشائر (باتاكا). بيد أنـــه مـــع منتـــصف القـــرن التاسع عشر فرض الملك نفسه على رؤساء العشائر الآخـــرين ونصب نفسه "ساباتاكا" (أى رئيس جميع رؤساء العشائر) وحارساً على جمـــيع أراضـــى العشائر والسلالات وصاحب الحق الوحيد فى توزيع الأراضى. وهذا أمر غير مسبوق فى أفريقيا السوداء، باستثناء السودان وإثيوبيا. وهو بالتأكيد موقـــف فريد فى إقليم البحيرات. وبعد أن فرض الملك سيطرته على كل الأراضى فى بوجندا، أصبح فى وضع يسمح له بإدارتها بالطريقة التى تروم له.

وقد فعل هذا عن طريق تعيين الزعماء القبليين الذين عرفوا باسم "باكونجو". وكـــان نطـــاق الأراضـــى الذى يديره الواحد من هؤلاء أكبر بكثير من نظيره فى بونـــيورو والذى عرف أيضاً بالاسم نفسه. وقد منح الملك لأولئك الزعماء ضياعاً رســـمية كبيرة، بالضبط كما فى بونيورو، ولكن أحداً منهم لم يكن قادراً على تملك أرضه حتى جاء التدخل البريطانى. وقد عين كل زعيم قبلى مساعديه الذين عرفوا باسم "باتونجولى" بعد موافقة الكاباكا. وقد عملوا على جمع الضرائب والرسوم من المقيمـــين فـــى نطاقهم الإدارى، وتحويل هذه الإيرادات إلى كبار الزعماء القبليين (بماسازا) الذين كانوا يحتفظون لأنفسهم بثلث الحصيلة ويرسلون الباقى إلى الملك. وبالإضافة إلى هذا كان هناك رؤساء للقرى يعد عملهم بمثابة الشرطة المحلية.

كـــان لهـــذه البنية السياسية الناشئة نتائج بعيدة المدى. حيث أصبح المواطنون العاديون موضع إشراف وثيق، كما علقت حقوقهم فى الأرض خارج البيروقراطية

الرسـمية، وبـات علـيهم أن ينظروا إلى الزعماء القبليين كالحماة الذين يمكن أن يمـنحوهم أو يحـرموهم من الأراضى الصالحة للزراعة. وهكذا صار من السهل نـسبياً علـى فرد الباجندا الحصول على الأرض طالما هو مستعد لإعلان الولاء لـزعيم قبلى معين. وهو ما وسع علاقة الزبونية السياسية لتشمل جميع المواطنين العاديـين. وبالمقابـل حصل الزعماء القبليون على وضعهم هذا كحماة من خلال الحامـى الأكبر (كاباكا) الذى عينهم فى مناصبهم. أما إذا قام بعزلهم فإنهم يفقدون كـل شىء ويعودون إلى وضعية المواطن العادى. وليس وحدهم الزعماء المقالون هـم الذين يتحولون إلى "فلاحين" عاديين، بل إن الأمراء من غير ذوى الدم الملكى كان يشار إليهم باسم "الأمراء الفلاحين"، بمعنى أنه على الرغم من تمتعهم بالمكانة والمـزايا الاجتماعـية، لا يصبحون جزءًا من العائلة الملكية. وهنا نلاحظ اختلافاً لملـوك بوجـندا عن جميع حكام الناطقين بالبانتو، حيث انتمى كل فرد إلى سلالة أبـوية، بينما احتفظ الملوك بالانتماء إلى السلالة الأموية. وكان المنطق وراء هذا هـو "منع أى عشيرة منفردة من أن تصبح قوية جدًا". ونتيجة لهذا فإن صعود ملك جديـد إلـى العرش كان يعنى إزاحة أمراء الدم. وكان معنى هذا عمليًا أن جميع العـشائر مؤهلة لتبوء المواقع الملكية انطلاقًا من انتماء أم ولى العهد. ولا شك أن بوجـندا قـد قطعت بهذا شوطًا بعيداً فى إبطال عمل المبدأ القرابى كأساس للتنظيم السياسى.

ورغـم هـذا فمـن الواضح أن بوجندا قد أخفقت فى تطوير الملكية الخاصة لـلأرض حتـى قدوم البريطانيين. فلم يكن من حق البيروقراطية الحكومية توريث الأراضـى المقطعـة لها. وفى ظل عدم وجود أصول إنتاجية قابلة للتوريث سوى رؤوس الماشـية، لـم يكن بإمكان الزعماء القبليين المعينين بيروقراطياً أن يعيدوا إنـتاج أنفـسهم بمجرد تركهم للمنصب. بل إن حتى الملوك الذين لم يشكلوا سلالة ملكية كانت فرصهم ضعيفة لتحقيق تراكم فى الملكية من خلال تحدر سلالى معين. ومما زاد الأمر سوءًا حقيقة أن الخراج قد اتخذ شكل سلع قابلة للهلاك والتلف مثل الموز الأخضر والجعة والسمك والثياب، أضف هذا أن من يسمون "الفلاحين" كانوا يجبـرون علـى أداء خـدمات شخصية لحماتهم، فضلاً عن الخدمات العامة مثل الاشـتراك فـى الحمـلات الحربية، وتعبيد الطرق العامة وصيانة مرافق الزعماء القبليـين والملـك، وإلا اسـتخدم الأخيرون ضدهم الحق فى إزاحتهم من الأرض (كوسنجوكا).

ونتيجة لهذا فقد تعرضوا للاستغلال - مثل نظرائهم فى إقليم البحيرات - ليس كقوة عمل فقط، وإنما بالأساس كرعايا خاضعين. وإذا كان يشار إلى جميع الزعماء القبليين بلقب "موامى" (أى: سيدى) فإن هذا لم يكن يدل على "قنانة معممة" من النوع الذى عرف فى الشرق. وإنما رمز إلى علاقات يومية مشخصنة. ومما أخر عملية التبلور إلى طبقات حقيقة إمكانية تعيين كل المواطنين العاديين فى مناصب عامة، وكذلك إنزال الرؤساء القبليين إلى مرتبة الأفراد العاديين.

ومن ثم، إذا كانت بوجندا قد حققت تقدماً فى نمط التنظيم السياسى، فإنها لم تلحق هذا بتقدم مماثل فى تنظيم عملية العمل وعلاقات الملكية. ومن ثم ربما نتساءل عما إذا كان الرؤساء القبليون فى بوجندا غير المقيدين بالتزامات قرابية، كانوا على وشك توطيد أنفسهم كطبقة وبطريقة تتجاوز حدود الرعوية. ويبدو أن تراكم الأرض فى أيدى الأفراد فى المجتمعات الزراعية كان مختلفاً عن تراكم الماشية فى أيدى الأفراد أو الأسر فى المجتمعات الرعوية، بسبب عملية العمل نفسها وإمكانات تحويل القيمة.

المـــــراجــــع:

١- رغم أن لدينا شبيها هو "شاكا" الذى أسس مملكة ، ومع هذا لم يعترف به نفسه كملك.

2- Archie Mafeje, The Ideology of Tribalism. JMAS, 1971, pp. 253-61.

3- Schapera, Government and Politics in Tribal Societies, London, 1956, p. 203.

4-Meillassoux , C., "From Reproduction to Reproduction", Economy and Society, Vol. 1, No. (Feb., 1972).

5-See Goody, J. (ed.) The Developmental Cycle in Domestic Groups; Cambridge Papers in Social Anthropology, University Press, Cambridge, 1968.

6-See NJ. van Warmelo in : W.D. Hammond-Tooke (ed.), The Bantu-speaking Peoples of Southern Africa. London, 1974; pp. 60-68.

7-Richards, A. op. cit., pp. 213-14).

8-Richards, A., op. cit., p. 215.

9-Op. cit., p. 214.

10- Richards, A., op. cit., pp. 199-201.

11- Richards, A., op. cit., p. 197.

12-Richards, A., op. dt. p. 196.

13-Op.cit., pp. 196-98.

14-Richards, A., op. cit., p. 176.

15-Richards, A., op. cit.. p. 180.

16-Op. cit., p. 179.

17-Kimambo, I.N., "The Interior before 1800', A History of Tanzania, Nairobi, 1969, and Katoke, I., Karagwe: A Pre-Colonial State, 1971 and The Karagwe Kingdom, Nairobi, 1975.

18-Kimambo, op. cit., pp. 21-22.

19-Richards, op. cit., p. 104.

20-Enquiry into Land Tenure and the Kibanja System in Bunyoro, 1931, compiled by J.G. Rubie and H.B. Thomas, Entebbe, 1932.

21-Richards, op. cit., p. 135.

22-Op. cit., p. 132.

23-See Southhall, A.W., Alur Society. Cambridge University Press, Cambridge, 1956.

24- Richards, A., op. cit., p. 152.

25- Lemarchand, Rwanda and Burundi, 1970, p. 25.

26-Lemarchand, op. cit., p. 28.

27-Lemarchand, op. cit., p. 22.

28-Lemarchand, op. cit, p. 22.

29-Lemarehand, op. cit, pp. 23-24.

30-Op. cit., fn. p. 24.

31-Op. cit., p. 25 emphasis added.

32-Lemarchand, op. cit, p. 24.

33-Lemarchand, op. cit., p. 40.

34-Maquel, J. op. cit., p. 107.

35-Op.cit.,p. 110.

36-Op.cit.,p.158-9.

37-Op.cit.,p. 123.

38-Maquet. J. op. cit., p. 120.

الفصل الرابع

الطابع الاجتماعى والاقتصادى للممالك في إقليم البحيرات

تتعثـر الدراسات التاريخية والمعاصرة لأنماط الإنتاج الاجتماعى فى أفريقيا بسبب شح المعلومات الضرورية للتحليل. ولعل السبب الرئيسى فى اتسام أغلب الدراسات المنجزة فى الإقليم بالجزئية هو تقسيم الانفصال بين النظم المعرفية المختلفة، أو ربما طمس البصيرة الذى تمارسه الأيديولوجيا. وفيما يتعلق بالتفسير الأخير، نتذكر أن مفهوم "أنماط الإنتاج" هو مفهوم ماركسى، وأن الماركسيين أنفسهم وافدون جدد على أفريقيا. أما العلماء الليبراليون فهم الأقدم فى القارة، ولا يؤمنون بمقاربة الاقتصاد السياسى، ويفضلون عليها دراسة جوانب ظاهرة معينة (أى الدراسات على مستوى الميكرو). وينطبق هذا بشكل خاص على الاقتصاديين الذين تكفيهم دراسة العمليات الإنتاجية دون إيلاء اهتمام للمؤسسات الاجتماعية والسياسية التى تتجسد من خلالها هذه العمليات. وقد يشمل هذا الإهمال مؤسسات مهمة مثل ملكية الأرض التى تتحول عندهم إلى ترديد نمطى لمقولة "المشترك القروى" والذى يعتبرونه عائقاً فى طريق التنمية. وبالمثل نظر الإداريون وأصحاب المصالح الزراعية الاستعماريون إلى أنظمة الأرض القائمة بأعين متحاملة ونية مضمرة لاقتلاعها وإبدالها بنظم أخرى تحقق أغراضهم.

وقد اهتم القليل جداً من المؤرخين الأفارقة بقضايا مثل الهجرات البشرية، وتطور الدول والإمبراطوريات، والتجارة الخارجية. أما نظم تملك الأرض وأنماط الإنتاج والتبادل المحليين فنادراً ما أثارت اهتمامهم. وإن وجدت استثناءات تضمنت أنثروبولوجيين وبعض القانونيين مثل "ميك" C.K. Meek و"ألوت" A.Allot، وإن عاب الاثنين اعتمادهما لمقاربات شكلية ورسمية للغاية. ومن ثم لم يكن غريباً أن تتسم محصلة عملهما بطابع مثالى لحقوق الأرض، وإهمال ديناميات استخدامها والنتائج الاقتصادية المترتبة على هذا.

وعندما انخرط الأنثروبولوجيون فى درس هذه المسألة، حصروها فى شروط واصطلاحات القرابة، الأمر الذى كان - من طرق عدة - بمثابة إعادة الإنتاج للأيديولوجيات المحلية. وكان الشيء الناقص فى مختلف الدراسات هو البيانات النظامية عن الشروط الاجتماعية والتقنية للإنتاج المادى فى المجتمعات التقليدية، وهى البيانات التى كان لها أهمية حاسمة فى فهم المجتمعات الزراعية وتحولاتها فى أوربا.

فعلى سبيل المثال عرفنا أن البايرو الزراع، والباهيما /الباتوتسى الرعاة، قد تبادلون السلع فيما بينهم. كما علمنا أنه فى بعض الممالك وجدت حالات مارس فيها البايرو والباهيما/ الباتوتسى/ الباهيندا كلاً من الزراعة والرعى، ودون استغلال أحد لقوة عمل الآخر، أو الاعتماد على حماية سيد أعلى. فهل يمثل هذا نشأة نمط الإنتاج السلعى الصغير وتغير الشروط الاجتماعية والتقنية للإنتاج وإعادة الإنتاج؟ أم إعادة تأكيد على الأشكال الأسرية للإنتاج الاقتصادى فى ظل شروط لا يسمح له بمقتضاها نمط التنظيم الاجتماعى بالإبقاء على نفسه؟ أم أنه ببساطة تمفصل لأنماط إنتاج مختلفة فى ظل شروط النمو اللامتساوى؟ ولا يمكن الإجابة عن هذه الأسئلة دون دراسات تاريخية مفصلة للسجلات المحلية فى الفترة الاستعمارية مع الاستفادة من التقاليد الشفاهية.

لقد وصف الأنثروبولوجيون وعلماء السياسة والمؤرخون ممالك إقليم البحيرات بأنها "إقطاعية" إلى حد كبير، وذلك استناداً إلى السمات الخاصة لبنيتها الفوقية: الحكم الملكى، البيروقراطية وتوزيع الملك للأراضى على مساعديه، أو علاقات الزبائنية السياسية. وكما أوضح "جودى" Goody فى دراسته النقدية المثيرة بعنوان "التكنولوجيا والتقاليد والدولة فى أفريقيا" [1]، فإن أى درجة من المركزة السياسية تنطوى على انسحاب جزء من قوة العمل من الإنتاج الأولى إلى أنشطة إدارية لتحقيق بعض القيمة الاقتصادية عن طريق التراتبية السياسية. ولكن هذا ليس كافياً، إذ تبقى هناك سمات خاصة مثل حيازة الأرض بتبعية التخصيص، ونمط إدارة الأرض، والتدابير المالية، ... تحتاج إلى بحث متأنٍ قبل اتخاذ قرار بشأن ما إذا كنا نتعامل مع إقطاع أم لا.

وهذا هو ما يسميه "جودى" Goody بالمقاربة الاقتصادية إلى الإقطاع، على عكس المقاربة السياسية أو البنية الفوقية المذكورة سابقاً. ومع هذا، وكما حذرنا فى الفصل السابق، فإن الفصم بين المقاربتين أمر غير جدلى بالمرة.

يتلخص اهتمامنا فى الفصل الحالى فى تحديد أنماط الإنتاج المختلفة فى ممالك إقليم البحيرات، وبأدق صورة ممكنة، من حيث علاقات الإنتاج والحصول على وسائل الإنتاج، أما بالنسبة لأنماط التنظيم السياسى فمن السهل تعميمها، كالممالك على سبيل المثال.

وتعتبر مسألة الأرض واستخدامها هى المسألة الرئيسية فى أى دراسة للمجتمعات الزراعية. ولكن المفاهيم الخاصة بحيازة الأرض فى أفريقيا لا تزال تنوء تحت الأفكار الأوربية، وبما يؤدى إلى تصورات مضللة. وكم نحتاج إلى تحدى هذه المفاهيم الأوربية عن طريق إبراز خصوصية النظم الاجتماعية الأفريقية، بدون الوقوع فى أسر الشوفينية، وبهدف إدراك منطق التطور الأفريقى أو حتى غيابه.

تعتبر المجتمعات الإفريقية مجتمعات زراعية بامتياز، وحيث تمثل دراسة مسألة الأرض واستخداماتها الأساس لفهم هذه المجتمعات. وقد استخدم اصطلاح "حيازة الأرض" عادة للإشارة إلى هذا المركب، وهو يرتبط ارتباطاً قوياً فى التشريع الغربى بأفكار الملكية، فردية كانت أم جماعية. ولكن نتيجة لغياب الملكية الفردية للأرض فى أفريقيا، استخلص معظم الأوربيين الذين عملوا فى إفريقيا نتيجة مبسطة فحواها أن ما رأوه هو ملكية "المشترك القروى" للأرض. وبعبارة أخرى فإنهم لم يتخلوا عن فكرة الملكية، ولكنهم أقروا بكونها غير فردية. وكما قال "بوست" Post فى ورقته المعنونة "إرساء الطابع الفلاحى فى إفريقيا" (٢): "يبدو أن حقوق استخدام الأرض فى أفريقيا أكثر أهمية من حقوق الملكية. ولعله بإجراء المزيد من البحث والتأمل فى هذه النقطة، سوف يتضح لنا أن حتى الصيغة التى قدمها "بوست" لم تقطع الشوط إلى مداه. وإنه لمن المناسب جداً فى هذا الصدد أن نتوقف كلية عن الحديث عن ملكية الأرض فى أفريقيا ما قبل الاستعمار، وأن نركز أكثر على النتائج النظرية والعملية لأولوية حقوق الاستخدام أو الانتفاع. ولقد دأبنا فى الماضى على التفكير بأن قواعد الحيازة هى التى تحدد الاستخدام، وليس العكس. ومن الواضح من زاوية التحليل المادى الجدلى أن الاستخدام هو الذى يمنح القيمة لأى شىء طبيعى، وأنه من طبيعة المجتمع أن يصوغ القواعد وينظم استخدام الموارد أو التملك الاجتماعى للطبيعة. ومن ثم فإن التعويل على الحيازة لن يفيد، لأنه يعتمد على حالة العلاقة بين الإنسان والطبيعة. إذ أن صائدى

الحيوانات وجامعي الثمار البرية، والذين يتعاملون مع الطبيعة كمادة للعمل، نادراً ما تتجلى عندهم حاجة اجتماعية إلى التملك.

ولقد مثل ظهور الممالك مرحلة متقدمة تماماً فى تنظيم الموارد، بما فيها الموارد البشرية. وكانت ممالك إقليم البحيرات تمر بمراحل مختلفة فى هذه العملية. ففى بوجندا كان الكاباكات (الملوك) يديرون المملكة مع "الباتاكات" (رؤساء العشائر) كقيمين محليين على الأرض، واحتكروا بشكل مطلق توزيع الأراضى. وكما يقول المثل الشائع فإن الكاباكا "قد التهم البلد". وتشكلت منظومة حيازة الأرض من ضياع ملكية ورسمية يتم منحها للزعماء القبليين - الذين يعينهم الكاباكا - ومرؤوسيهم. أما المواطنون العاديون فيسمح لهم فقط بالنفاذ إلى الأرض بعد الموافقة على التماسات يقدمونها إلى الزعماء القبليين، مع احتفاظ أولئك الزعماء بحق إخراجهم من الأرض. ثانياً، إن علاقات الإنتاج بين الطرفين لم تكن على شاكلة العلاقة بين السيد والقن. فقد كانت الخدمات المطلوبة مقابل الانتفاع بالأرض خدمات عامة وليست لشخص الزعيم القبلى، مثل الخدمات العسكرية والعمل فى أشغال عامة كتشييد الطرق والجسور وصيانة وإصلاح مقار الزعماء القبليين. أما بالنسبة للاستهلاك اليومي للأخيرين فقد اعتمدوا على عمل الزوجات والمحظيات والغلمان والرقيق المأسورين فى الغارات الحربية على الدول المجاورة. أما الشكل الوحيد لاستخلاص القيمة الاقتصادية من فلاحى بوجندا فقد تمثلت فى الخراج والاستحقاقات (بوسولو ونفوجو)، حيث تمثل الهدف من جمعها فى زيادة موارد الدولة وضمان مستوى أعلى نوعياً لمعيشة الزعماء القبليين. بيد أنه من الجدير بالذكر أن هذه الضرائب قد أرست علاقة زبائنية سياسية بين الطرفين. فقد كان الكاباكا هو الحامى للزعماء القبليين، وكان الأخيرون هم الحماة لمساعديهم والحاصلين على الأرض منهم. وبدون الانحراف عن المبدأ العام، فإن ما ينطوى على أهمية نظرية كبيرة هو حقيقة أن السلع التى كانت تمرر عبر هذه التراتبيات للتبعية هى من نوع السلع القابل للتلف مثل "موينجى" (الجعة المستخلصة من الموز) واللحوم والأسماك والنباتات. ولجتمع هذا مع حقيقة أن النطاقات الإدارية للزعماء لم تكن قابلة للتوريث، ومن ثم فإن الأراضى كانت تعاد إلى الكاباكا فى حالتى الوفاة والعزل، وهو ما يجعل من الصعب الحديث عن أرستقراطية أو طبقة حاكمة ذات صلة بعلاقات الملكية فى بوجندا. كما لا يمكننا الحديث عن نخبة حاكمة على أساس التوظيف. فمثلما كان الزعيم القبلى الذى فقد

الاعتبار والتأييد يتحول إلى وضعية الفلاح (موكوبى) بعد عزله، كان من الممكن ترقية الفلاحين الناجحين سياسياً إلى وضعية الزعامة. وهكذا فإن نتائج هذه الانحرافات عن النموذج الكلاسيكى بالغة الأهمية وتتطلب التشديد على قيمة تتبع الظاهرة نفسها عبر عدد من المجتمعات التى تنتمى إلى نوع واحد مثل تلك الموجودة فى إقليم البحيرات.

وقد وجد فى بوسوجا الجنوبية نمط فى التطور مماثل لنمط بوجندا. وعلى الرغم من هذا فإن الحقيقة المستمرة حتى وقت مجيء المستعمر هى أن بوسوجا ظلت تحكم بملوك لم يتمكنوا من التخلص نهائياً من منافسة رؤساء السلالات على توزيع الأرض. ولكن مبدأ النطاقات الإدارية للزعماء القبليين كان قد ترسخ بقوة مثلما حدث فى بوجندا. وعلى النقيض من بوسوجا وبوجندا اللتين كانتا زراعيتين بشكل كامل، نجد أن النشاط الرعوى كان نمط الإنتاج المهيمن فى بقية ممالك إقليم البحيرات. ومما يزيد الأمور تعقيداً – من زاوية حيازة الأرض– أن هذا قد ارتبط بممارسة أغلبية السكان للزراعة، وهم من أطلق عليهم "البايرو". وعلى الرغم من الإشارة المتكررة فى الأدبيات لقيام الملك فى كل من بونيورو وتورو بمنح الزعماء القبليين أو حكام المراكز قطعاً من الأرض، لا يوجد أى دليل على أن الملك (أوموكاما) قد "التهم" البلد كلها فى بوجندا. بل على العكس هناك مؤشرات على أن مبدأ حقوق الانتفاع تحت الرقابة السلالية قد استمر خارج الضياع الرسمية.

وحتى داخل هذه النطاقات الإدارية، من الواضح أن موضوع السيطرة لم يكن الأرض وإنما البشر والماشية، حيث يتجلى دور الماشية كسلعة للمكانة الاجتماعية. ولكن هذه الماشية كانت تتطلب الحماية من غارات الآخرين، وهو ما وفت به العلاقة الزبائنية. ومن ثم فإن أولئك الذين سعوا إلى توطيد أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية ألحقوا أنفسهم كتابعين لملاك الماشية الأثرياء أو الزعماء القبليين. وجدير بالذكر هنا أن جميع كبار ملاك الماشية – سواء أكانوا زعماء قبليين أم لا – قد تمتعوا بمكانة اجتماعية سامية وعرفوا باسم باهوما، أى "فئة أرستقراطية" خاصة. وقد دحضنا فى الفصل السابق الادعاء بأنهم مثلوا طبقة.

وعلى العكس من الأرض فى بوجندا، بقيت الماشية فى بونيورو ومواقع أخرى فى إقليم البحيرات أصلاً أسرياً قابلاً للتوريث. كما ظلت مصدراً للتراكم غير المحدود بالنسبة للأفراد ذوى المكانة. وقد جمع الزعماء القبليون (مثلهم مثل

الأوموكاما) الخراج من المزارعين لديهم. ومن ثم فإنه "من أول الأعمال التى كان يقــــوم بهــــا الــزعماء القبليون بمجرد تعيينهم : الحصول على أرض ذات خراج"(٣).

وإلى جانب الضرائب والخراج، حصّل الزعماء القبليون فى بونيورو وتورو استحقاقات علـى الـزواج والدفن والرعى والتوالى على الأرض، ولم يكن هذا محـصوراً فقـط فـى صورة سلع قابلة للتلف كما كان فى بوجندا، حيث امتد إلى العنـصر الأبـرز، أى الماشية. وحسب "بيتى" فإن منصب الزعامة القبلية "لم يكن مجـرد منصب إدارى حكومى، وإنما كان بمثابة تملك خاص وشخصى (حتى وإن كان مشروطاً) يقارب أى ملكية خاصة أخرى ارتبطت بالتوريث" (٤).

وحـسب اعـتقاد "بيتـى" فـإن قسمًا كبيرًا من أراضى بونيورو المأهولة قد اعتبـرت بمثابة ملكية خاصة بحكم الأمر الواقع، حتى مع احتفاظ الأوموكاما بحق تثبـيت أو رفـض الاستخلاف على الضياع الحكومية. ومن ثم نشأت فى بونيورو طـبقة "مالكة" قادرة على إعادة إنتاج نفسها، وهو ما لا يمكن الحديث عن مثيل له فى بوجندا. والسؤال الآن هو ما إذا كانت هذه الطبقة قد مثلت أرستقراطية زراعية أم لا.

إنها فى اعتقاد "بيتى" تمثل أرستقراطية "إقطاعية". وفى الحقيقة لا يمكن إنكار أن الكثير من أراضى بونيورو قد أديرت على أساس إقطاعى دائم بهذه الدرجة أو تلـك. ومن الواضح أيضاً أن الزعماء القبليين وغيرهم من الحماة الباهوما قد تلقوا الخدمات والقيم الاقتصادية من عملائهم. ولكن الأخيرين كانوا يقومون بهذا كتابعين للحكـم الملكى أكثر منهم كحائزين. كما لم يروا فى أنفسهم طبقة عاملة وإنما أتباعاً أو عملاء موالين يؤدون خدمات عامة أو خاصة للزعيم أو الحامى، دون أن يفقدوا اسـتقلالهم الذاتـى كمنتجين. ومرة أخرى، هناك إشارة عند "بيتى" إلى هذه الطبقة كبايـرو "فلاحـين" يماثلون بالضبط الباكوبى فى بوجندا. ولكن بدون استئجار أو حقـوق اسـتخدام مـستقل، وذلـك على العكس من المنتجين الذين ظلوا فى إطار المـنظومة السلالية. ومن ثم يبدو أنه بينما كانت علاقات الملكية فى بونيورو ذات علاقـة عرضية بالنظام الإقطاعى، لم تتمش علاقات الإنتاج معه. فماذا إذن يمكن أن نطلق على أولئك الزراع؟ وهل يمكن أن ينظر للتقسيم بين الزراعة والرعى – وحيث ارتبط كل نشاط منهما بطبقات محددة فى بونيورو – على أنه تجاور لنمطى

الإنتاج الاثنين، أم كنمطى وجود متداخلين؟ يكفى القول إنه على الرغم من اختلاف البنية الفوقية لصالح بوجندا، جاءت عمليات التبلور الطبقى فى بونيورو أكثر تقدماً.

وحتى على مستوى قوى الإنتاج يبدو أن بونيورو - كيتارا كان لها قصب السبق عن بوجندا. وينبغى التذكير بأن أول ورشة لصهر الحديد بإقليم البحيرات قد ظهرت فيها. وبالطبع فإن إنتاج الحديد الخام والأدوات الزراعية مثل الفؤوس والمناجل بمختلف الأحجام، قد مثل خطوة هامة فى التطور، ناهيك عن سبك الأسلحة الحديدية التى ساعدت بونيورو بالتأكيد على بناء امبراطوريتها الواسعة.

أضف إلى هذا أن اكتشاف ركائز الملح فى بونيورو قد أدى إلى ازدهار تجارتها وامتدادها إلى مناطق بعيدة. ولم يكن تطور هذه الأسواق المبكرة - المزودة بالسلع المنتجة محلياً- من الظواهر المعتادة وقتذاك فى الإقليم. وفى كل من بونيورو وبوجندا كان المنتجون المتخصصون خاضعين لسيطرة الملك وزعمائه القبليين، ومن ثم ظلت مكانتهم الاجتماعية منخفضة بشكل عام. وبينما لا يتوفر دليل فى بونيورو - كما فى بوجندا - على معاناة المنتجين من جباية مرهقة، فإنه من الجلى وجود استغلال كثيف للعمل فى بونيورو عنه فى بوجندا. ولكن الهدف الرئيسى فى بوجندا كان توفير المرافق أو المنافع للزعماء القبليين والباهوما بوجه عام، ما لم نكن ننظر إلى الماشية باعتبارها صورة للاستثمار فى اقتصاد شبه رعوى.

وفى الحقيقة أن التساؤل عما إذا كانت الماشية - فى هذه الظروف - تمثل رأسمالاً أم شيئاً آخر، سوف يتم استيضاحه جراء القيام بتحليل الاقتصادات التى يسودها النشاط الرعوى فى الممالك الجنوبية الغربية، وبالتحديد أنكورى ورواندا وبوروندى.

ففى الممالك الثلاث الأخيرة وجد تقسيم أكثر حدة بين الرعاة والزراع، عما وجد فى بونيورو وبوهايا وبوزينزا. ويفسر هذا بالمسعى الواعى من جانب الرعاة السائدين لقصر وصول الزراع إلى الماشية على الرؤوس غير المنتجة. وقد تدعم هذا بفعل أيديولوجية تقوم بتفرقة متعصبة بين ما يفترض أنها جماعات عرقية منفصلة عن بعضها، وبالتحديد بين الباهيما والبايرو. وأخذ هذا منحى أكثر وضوحاً فى نظام الزواج شبه اللحمى، وحيث لم يكن يسمح للرجال البايرو بالسكنى إلى نساء الباهيما، بينما دأب السادة الباهيما (ومنهم الملوك) على الاحتفاظ بجوارى من البايرو. وهو ما أدى إلى نشأة وضع يسمح لبعض البايرو بتحسين

مكانـــتهم عن طريق أمهاتهم تلك، ومن ثم أصبحت مشاركتهم فى النشاط الرعوى أكثر إمكانية. بيد أن الذى يتصل أكثر بمناقشتنا هنا هو حقيقة أن نمطى الوجود قد سادا في وقت واحد، بغض النظر عن المنخرطين في كل منهما.

ثانـــياً، لا شـــك أن أحـــد هـــذين النمطـــين كان خاضعاً للآخر، ومن ثم فإن المشتركين في النمط الأول كان من نصيبهم مرتبة دنيا، وبالتحديد البايرو، أى غير الرعاة. وقد أصبح هذا بمثابة أرضية واضحة لاستبعادهم من السلطة السياسية، فى رواندا وأنكورى على الأقل. ولكن لا يجوز أن نخلط هذا بالتصنيفات العرقية أو بأنمـــاط الإنتاج المنفصلة، كما فعل "بونتى" Bonte فى دراسته الألتوسيرية المنهج "النظرية الماركسية والتحليل الأنثروبولوجى" [٥].

ولقـــد ســـبق وأن رفـــضنا بالفعـــل تلك النظرية التى تضع البايرو فى مقابل الباهـــيما، باعتبارها طرحاً إيديولوجياً يستهدف التبرير قبل التفسير. وفى رأينا أن التفـــسير الحقيقى يكمن فى علاقات الإنتاج والملكية. بيد أن هذا ليس دليلاً فى حد ذاتـــه حسبما ظن عدد من الماركسيين. فأولاً بالنسبة لمسألة حقوق الملكية لا يبدو أنهـــا كانـــت القـــضية الرئيسية فيما يتعلق بالأرض، فلا البايرو ولا السادة – أى الباهـــيما/ الباتوتسي– سعوا إلى الارتكاز على ادعاء دائم بملكية شخصية للأرض. وإنما كان التشديد فى كلا الجانبين على حقوق الانتفاع. بل إن حتى الأوموجابى أو الأوموامـــى (الذين اعتبروا المملكة بأكملها تحت أقدامهم) لم يكن ادعاؤهم بالنسبة لـــلأرض كمـــورد أهم من ادعائهم بالنسبة للماشية التى كانت تابعة للأسر منفردة. غيـــر أننا نجد نصاً مثيراً عند "ماكويت" – وهو أحد المقتنعين بوجود الإقطاع فى رواندا – يلاحظ فيه أن "كل مرج، سواء أكان أرضًا منزرعة أم منطقة غابية، كان للملـــك حـــق عليه يماثل حقوق سيد الدومينيون فى القانون الرومانى، أى نوع من الملكية العامة تحتفظ به الدولة على الأراضى الواقعة فى نطاق حدودها" [٦].

ومعنـــى هـــذا أن حق الملك على الأرض كان أعلى من أى حق آخر. ولكن "ماكويت" يستنتج أن "الملك – فى حقيقة الأمر– نادراً ما كان يستخدم حقوقه، اللهم إلا إذا أراد معاقبة شخص ما أدين بالعصيان أو جريمة ما أخرى" [٧].

وبالمثل كان للملك حق كلى على الماشية فى رواندا، إلا أنه حسب "ماكويت" كان يستخدم هذا الامتياز "ضد الزعماء الذين يتورطون فى دسائس ضده". ومن ثم فـــإن الفكرة القائلة بأن الأوموجابى أو الأومامى قد "امتلك" كل الأراضى والماشية فى مملكته ينبغى النظر إليها كتعبير عن هيمنة الدولة على سائر أراضيها وشعبها.

وفـــي هذا ما يتناقض تناقضاً حاداً مع ما رأيناه في بوجندا وبونيورو حيث وجدت سيطرة ملكية ملموسة على الأرض وملكيتها.

بـــيد أن ملــوك بـــاى أنكـــورى وواتوتـــسى – مـــثلهم مثل الملوك الباجندا والبانيورو– قد سلموا إقطاعيات إلى الزعماء القبليين والأنصار السياسيين الموالين لهـــم. وقد خول لهؤلاء حق جمع الخراج من رعاياهم فى صورة منتجات حيوانية، بل وأحياناً رؤوس ماشية، من الرعاة الباهيما، وكذلك الحصول على الجعة وغيرها مـــن المنتجات الزراعية من البايرو أو الباهوتو. وبالإضافة إلى هذا سمح لهم بأخذ حصة من الحصيلة. وقد كانت المناصب السياسية فى بونيورو بالتعيين من الناحية النظـــرية، ولكـــن كان من الممكن توريثها من الناحية العملية شرط الحصول على مـــوافقة الحاكم. ولم يكن لهذا نتاج على ملكية الأرض، إذ إن القاعدة العامة كانت حقـــوق الانتفاع لأغراض الزراعة والتى انحصرت فى رؤوس الأسر. وفى شمال روانـــدا كان ينظر إلى الأرض على أنها تنتمى إلى السلالات الأبوية، بالرغم من هيمـــنة الأوموامى سابق الحديث عنها. وهكذا نجد أنفسنا مواجهين بوضع تنحصر فيه الملكية فى الماشية فقط. بل إن هذا الحق نفسه قد تأثر بحقوق الانتفاع الراسخة والتـــى تعتبر ممارسة شائعة بين الرعاة فى أفريقيا. ويمكن للمرء أن يلاحظ وقوع هـــذه الحقـــوق فى حيز علاقات الإنتاج. وأولاً وقبل كل شىء دعونا نذكر أنه فى الـــوقت الـــذى تمتع الباهيما والباتوتسى بالمكانة الاجتماعية بسبب انتمائهم للحكام، فـــإن هذا لم يقتض بالضرورة عمليات مختلفة للعمل فى كل من الزراعة والرعى. ففـــى الـــزراعة، اعتمد البايرو والباهوتو على عملهم الخاص فى زراعتهم، ولكن اشـــترك معهم سادتهم الرعاة فى منتجات عملهم، وذلك عن طريق الخراج وغيره من الاستحقاقات. ومع ذلك فقد حافظوا على استقلالهم الذاتى كمنتجين فى ظل نظام الانتفاع. وينطبق الشيء نفسه على الرعايا العاديين من الرعاة الباهيما/ الباتوتسى، حـــيث كانـــت لهم حرية الوصول إلى الكلأ اللازم لرعى قطعانهم طالما ظلوا على ولائهم للملك والزعيم المحلى فى المنطقة التى يعيشون فيها، واتخذ التعبير عن هذا الـــولاء صـــورة الخـــراج وغيـــره. وكان هناك تبادل طوعى للمنتجات الزراعية والحيوانـــية بـــين الـــزراع وأصحاب القطعان. وهو ما يمكن الإشارة إليه كعلاقة تعايـــشية لا تـــنطوى على قسر أو استغلال. بيد أنه لا يمكن قول الشيء نفسه عن العلاقـــة بـــين الحكـــام والمنتجـــين، حيث كان الملك ومعاونوه يستخلصون القيمة الاقتـــصادية من المنتجين فى صورة الخراج وغيره من الاستحقاقات. وتشكل هذا

فـــى هيـــئة الماشية واللبن الطازج فى حالة الرعاة. أما الزراع فقد كانوا يسلمون حصـــصاً محـــددة رســـمياً مـــن إنتاجهم. وفوق هذا وذاك، كان البايرو والباهوتو خاضـــعين للعمـــل الإجـــبارى الـــذى كان محدوداً – مثل بوجندا وبونيورو– فى الأشـــغال العامـــة مـــثل تشييد الطرق والجسور وبناء مقار الزعماء القبليين ونقل الإمـــدادات أثناء الحملات الحربية. أما الباهيما والباتوتسى من الرعايا العاديين فقد كانـــوا خاضـــعين للخـــدمات الحربية فقط، وهو أمر يتسق مع مكانتهم الاجتماعية العامـــة ومع عادة الإغارة للحصول على رؤوس الماشية، والتى كانت متأصلة بين الرعاة.

وفـــى أنكورى وروانـدا وبوروندى وجدت طبقة غير منتجة، إلى جانب الملك والـــزعماء القبليين، وتمثلت فى ملاك الماشية الأثرياء الذين اعتمدوا على خدمات أولـــئك الـــذين كانوا فى حاجة إلى الماشية أو الحماية. وقد تمثل الأخيرون بشكل أساســـى فـــى الـــزراع، وإن لم يكن حصرياً. ونحن نشير هنا إلى علاقة الزبائنية السياسية المعروفة جيداً بين التابع والمتبوع، والتى شهدت تطوراً كبيراً فى الممالك الـــرعوية، وحـــيث بدأت فى بونيورو خارج بيروقراطية الحكم. وهى علاقة تتسم بدرجـــة عالـــية مـــن اللامساواة، وطبقت فى الوقت نفسه على الانتفاع برؤوس الماشـــية. وهو ما يتضح أكثر فى التعبير الدرامى المختزل على لسان من هم فى محل الزبائن فى رواندا: "امنحنى الحليب، اجعلنى غنياً، كن أبى!".

وإذا قبل الحامى هذا الطلب فإنه يفرض على المحمى أن يضع لديه بعضاً من رؤوس الماشـــية التي يظل للأخير حقوق كاملة على حليبها ومواليدها الذكور. أما المواليـــد الإنـــاث فتظل فى ملكية الحامى، فيما تعتبر طريقة مؤكدة لمنع أى تراكم لهذه الرؤوس لدى المحمى. وبالإضافة إلى هذا يتوقع من الحامى أن يوفر الحماية الـــسياسية ومساعدة المحمىّ فى أوقات الشدة وفى الاحتفالات الطقسية مثل الزواج والمـــآتم، وكذلك عند وقوع جرائم أو صراعات دموية أو أى مأزق آخر. وأخيراً تقتـــضى هـــذه العلاقة من الحامى أن يهتم بالمصالح العامة للمحمىّ ولأسرته بعد وفاتـــه إذا لم يكن بين أفراد العائلة من يستطيع استئناف دور المتوفى. وكانت هذه بمـــثابة علاقـــة أبـــوية عملت كبديل عن علاقات القرابة المعتادة، ولكنها طمست التناقضات الطبقية ولعبت دورًا مهمًا فى إعادة إنتاج السلطة السياسية.

كذلك شكلت هذه العلاقة استغلالاً مباشراً لقوة العمل عند المحمىّ. فإلى جانب العـــناية بقطعان الحامى يومين أو ثلاثة كل أسبوع أو العمل فى الحقل عدداً مماثل

مـــن الأيـــام لإنـــتاج السلع الزراعية للحامى، يتحتم على المحمىّ أن يقضى الجزء الأكبـــر مـــن وقـــته فـــى أداء أعمـــال خدمية للحامى مثل مصاحبته فى رحلاته، والاشـــتراك فى أعمال للبلاط الملكى أو مقر الزعيم القبلى، خاصة إصلاح المقار وصـــيانتها، أو حتى الخدمة على قرعة الجعة حينما يكون سيده يسكر. وكما رأينا فـــإن الـــسياسة المالـــية للممالـــك الـــرعوية استهدفت بشكل أساسى توفير السلع الاســـتهلاكية والخـــدمات الشخـــصية للملـــك والبيروقراطية وأرستقراطية رعوية صـــغيرة. ومـــن الخطـــأ الجسيم التحدث عن أرستقراطية باهيما أو باتوتسى، لأن أغلبـــية هـــؤلاء لـــم يكونوا من السادة الذين يمتلكون قطعان ماشية، وإن كانوا قد تمكـــنوا مـــن تكوين قطعان متواضعة من الماشية لمصلحتهم الخاصة جداً. صحيح أنهـــم قد أعفوا من بعض العمل على سبيل الضريبة بسبب من مكانتهم الاجتماعية، إلا أن معظمهم لم يكن لديه ما يقدمه للبلاط من سلع أو خدمات. وقد استمر بعضهم فى ارتياد حياتهم الرعوية عبر الحدود بحثاً عن الكلأ.

ورغـــم اعتقاد كتاب مثل "لومارشند" بأن المحميين فى رواندا وبوروندى (بل وحتـــى فـــى أنكورى) لم يجدوا مفراً من هذه العلاقة الزبائنية حيث لم يوجد بديل لهـــذا، فإنـــه لا يوجد ما يكفى من الأدلة للقبول بهذا الرأى. فلم يكن هناك استيلاء على الأرض من جانب الأوموجابى أو الأوموحامى فى أنكورى ورواندا/ بوروندى علـــى العكس من بوجندا، كما لم توجد أصلاً ملكية للأرض فى هذه الممالك، ومن ثم فلم يكن هناك نزع لملكية مفترضة عند الزراع أو الرعاة، المنتجين المباشرين. ولكـــن طالما أن الملك كان يتمتع بالهيمنة على مجمل الأرض فى مملكته، والشيء نفـــسه بالنسبة لحكامه المعينين على نطاقات جغرافية محددة، فقد خضع المنتجون للـــسيطرة السياسية، ليسوا كأقنان كادحين وإنما كرعايا. ويتسق مع هذا أنهم كانوا ملـــزمين بدفـــع الخراج والعمل الإجبارى، وفيما عدا هذا لم يكونوا ملزمين بشيء أمام أى شخص آخر.

وفى تصورنا أن علاقة الزبائنية السياسية (الحامى/المحمى أو المتبوع/التابع) قـــد نشأت كترتيب شخصى عكس الافتقار إلى التمثيل السياسى للطبقات الخاضعة. ولا يـــوجد أى دلـــيل على أن المحميين فى أنكورى ورواندا وبوروندى قد حصلوا من حماتهم على قيمة أكبر مما أعطوا. فكانت الميزة التى حصلوا عليها فى بوجندا هى الوصول إلى الأرض التى كانت بعيدة عن متناولهم.

ومـــرة أخرى نقول: لا يبدو أنه كان هناك إقطاع فى الماشية فى الممالك التى نـــتحدث عنها. فالحكام والزعماء القبليين لم يتلقوا أية ماشية من الملك بعد تعيينهم فـــى مناصبهم، بل إنهم هم الذين أعطوا رؤوس الماشية للملك على سبيل الخراج، فـــى مـــا يوضـــح قـــيام علاقـــة زبائنية أخرى بينهم وبين الملك. ولهذا فإن فكرة "الأرســـتقراطية الإقطاعية" ينبغى نبذها تماماً عند الحديث عن هذه الممالك، ويلزم الـــبحث عـــن مفهوم أكثر ملاءمة. فأولئك الذين امتلكوا قطعاناً كبيرة من الماشية، وتمتعوا بالمكانة والسلطة، وطلبوا من الآخرين أن يقدموا لهم الخدمات والولاء، لا يمكـــن الإشارة إليهم على نحو دقيق بأنهم أرستقراطية رعوية. كما يجب أن نتذكر أن التـــراكم فـــى الماشية فى الممالك الإقطاعية لم يكن نتيجة الاستغلال المتواصل لقـــوة العمـــل، وإنما كان عملية طبيعية أعطت ميزة سياسية لعدد قليل من الأفراد. وظلـــت التكنولوجـــيا بدائـــية وجماعـــية، وكانـــت الشروط التقنية لإعادة الإنتاج الاجتماعـــية غيـــر قابلـــة للتمييـــز بيـــنها وبين الشروط المماثلة التى وجدت فى المجـــتمعات القبلية. فلم توجد أسواق، وسادت القيمة الانتفاعية أو الاستخدامية، بيد أن بقـــية الـــرعاة على أكثريتهم – ومثلهم كمثل الزراع – قد شكلوا طبقة المنتجين الخاضـــعين لسيطرة أرستقراطية رعوية. ويستنتج من هذا أن الزراعة والرعى لم يكونا فقط نشاطين مكملين أحدهما للآخر، وإنما اندمجا أيضاً فى نمط واحد للإنتاج يـــستهدف تلبية احتياجات هذه الأرستقراطية الرعوية. ولما كان الباهيما والباتوتسى قـــد أعفوا من أدوار معينة لأسباب أيديولوجية، كان معنى هذا إخضاع أعداد أكبر مـــن الـــزراع للقـــيام بخدمات أكثر فى كل من الزراعة وتربية الدواب. وهذا هو المنطق النهائى الذى تكشف عنه الخبرة التاريخية فى بوهايا وبوزينزا وبوها حيث اجتمع النشاطان الرعوى والزراعى تحت هيمنة قبضة واحدة.

ولا يوجد أى دليل على تشكل أرستقراطية رعوية فى بوزينزا وبوها، وحيث هاجـــر إليهما بعض الرعاة الباتوتسى الرحالة قادمين من رواندا وبوروندى. وإنما تـــوجد فقـــط علامـــات على تطور اقتصاد مختلط ضم الباتوتسى/ الباهيما وكذلك البايرو. فقد وجد – كما شرحنا فى الفصل السابق – اقتصاد قبلى استمرت فيه سيادة المـــبدأ السلالى. وقد نال المنتجون الأفراد فرصة الحصول على الأرض والماشية عن طريق سلالتهم الصغرى. بيد أنه كما فى كل تنظيم قبلى، وجدت تراتبية معينة بين مختلف العشائر والسلالات، وداخل كل منها. فعند القمة كانت عشائر الباهيندا الحاكمـــة، أمـــا العـــشائر من الباهيندا العاديين والباتوتسى والعشائر المختلطة فقد

تمتعت بمكانة اجتماعية أقل درجة، ولكنها أعلى من بقية السكان والتى تشكلت أساساً من عشائر البايرو. ولا يبدو أن اختلافات المكانة هذه لم تكن مهمة فيما يتعلق بالنفاذ إلى الأرض. فقد كانت سيطرة الزعماء القبليين تمتد فقط إلى مناطقهم وحيث صرح لهم بالحصول على الهبات العادية التى لا يمكن الإشارة إليها كخراج على النحو الدقيق. ويجب صرف الذهن عن أى ادعاء مضاد، حيث لم يكن الزعيم يقف موقف الحامى أو السيد من المواطنين العاديين. فقد كان فقط الأول بين أنداد، وفى ظل النظام القبلى لإعادة التوزيع كان يتوقع منه أن يعطى أكثر مما يأخذ. وإن فشل فى هذا فإنه قد يفقد منصبه لصالح أحد المنافسين من سلالته.

وعلى النقيض من هذا، نجد الملك فى بوهايا قد فرض هيمنته على معظم الأراضى، واحتفظ لنفسه بحق منح الإقطاعيات (نياروبانجا) للزعماء المعينين من قبله، وكذلك للأمراء الملكيين الذين يراد إبعادهم عمداً عن السلطة. ومن ثم أصبح جميع الفلاحين والرعاة القاطنين فى هذه الأراضى أقناناً لدى صاحب الإقطاعية، وملزمين بالتالى أن يؤدوا له الخراج والعمل الإجبارى.

وقد لوحظ فى بوهايا وبونيورو – على العكس من بوجندا – أن الخدمات الشخصية كانت مطلوبة منهم أكثر من الخدمات العامة. ورغم أن الأراضى المقطعة لم تكن – من الناحية النظرية – قابلة للتوريث، كان يتم توريثها عملياً بموافقة الملك (أوموكاما). وفى الحقيقة أنه كان من حق الملك منح أرض قابلة للتوريث (وهو عمل عرف باسم كوى هونجا). وربما لم تكن الالتزامات المفروضة شاقة، كما أصبح تملك المنتجين المباشرين للأرض والقيمة الاقتصادية من حقائق الحياة. ومع ذلك لم يصبح هذا النظام شاملاً، كجميع الممالك الأخرى (فيما عدا بوجندا). حيث بقيت بعض الأراضى تحت السيطرة الفعلية لرؤساء السلالات وطبقاً لحقوق الانتفاع العرفية. ويمكن استنتاج وجود قدر من الإقطاع فى بوهايا وبونيورو، وحيث وجدت "أرستقراطية زراعية" نامية. هذا على مستوى علاقات الملكية، أما على مستوى علاقات الإنتاج فقد ظلت – كما فى جميع مناطق إقليم البحيرات – محل هيمنة علاقات الزبائنية التى كانت مدلولاتها سياسية أكثر منها اقتصادية. وربما يتوجب علينا هنا التفرقة بين استغلال الرعايا واستغلال قوة العمل. وقد يشير هذا إلى أنماط إنتاجية مختلفة وأنواع مختلفة للقيمة. وهنا لا يصبح مصطلح "القيمة الاقتصادية" غير ذى جدوى فقط، وإنما ينطوى على تصور خاطىء أيضاً لأننا لا نستطيع تحديد ما هو فائض وما هو ليس كذلك.

الإنتاج المادى وتنظيم العمل

يدخل البشر فى علاقات إنتاجية بهدف إنتاج سلع محددة. وبينما يبقى لاختيار هذه السلع أمراً خاصاً بكل مجتمع، يتأثر هذا الاختيار بالشروط البيئية، على الأقل فى الاقتصادات الطبيعية. أما تفاصيل ما كان الأفارقة ينتجونه لأنفسهم فهى غير معروفة أو تؤخذ على عواهنها من جانب معظم العلماء الاجتماعيين، باستثناء علماء الجغرافيا والزراعة والاقتصاد. وفى حالة الفرعين المعرفيين الأخيرين يلاحظ الميل إلى تجاهل المحاصيل التقليدية لصالح المحاصيل ذات القيمة التجارية. بيد أنه مع وقوع الأزمات الأخيرة فى الزراعة الإفريقية، بدأ الباحثون وصناع السياسات يسألون أنفسهم عن مكمن الخطأ وراء ذلك. وهناك ضعف خاص فى هذه المنطقة بالنسبة للعلوم الاجتماعية الإنسانية (مثل التاريخ والأنثروبولوجيا) التى ينبغى عليها أن تقدم الخلفية الضرورية فى هذا الصدد. ويرجع السبب الرئيسى فى هذا إلى معالجة هذا الموضوع كميدان تقنى بحت. بينما أضحى تقسيم المعرفة إلى فروع منعزلة تماماً عن بعضها شأنا من الماضى، وبخاصة فى البلدان المتخلفة حيث تحتل المسألة الزراعية مكانة متقدمة. ورغم أن تحليلنا لعلاقات الإنتاج فى إقليم البحيرات كان ملموساً إلى حد بعيد، فإنه لم يفض إلى بحث دءوب فيما كان الناس هناك ينتجون بالفعل.

ينقسم إقليم البحيرات إلى منطقتين رئيسيتين من الناحية الإيكولوجية: منطقة الغابات المطيرة على شواطىء البحيرات حيث تنمو الزراعات الشجرية والحشائش الطويلة، ومنطقة السافانا أو الأعشاب القصيرة الملائمة لتربية الماشية وزراعة الحبوب. ويتشابه الطقس فى المنطقتين، حيث يوجد فصلان مطيران (أحدهما طويل والآخر قصير) وفصلان جافان. وهو ما يسمح بزراعة محصولين فى العام الواحد. ويعتبر الموز هو المحصول السائد فى مزارع منطقة الغابات المطيرة، ولما كان من المحاصيل الدائمة فإنه قد سمح بالزراعة المستقرة منذ عصور بعيدة. وهو ما يعنى أيضاً عملاً سهلاً نسبيًا للمنتجين، وحيث توفر هذه الزراعة إنتاجاً كبيراً (ما بين ٤-٦ أطنان للفدان الواحد فى العام)، كما تظل الشجرة قادرة على الإنتاج لأكثر من ثلاثين عامًا. كذلك تستخدم أوراقها كسماد. وليست هناك حاجة إلى البذور، لأن إعادة الإنتاج تتم عن طريق التلقيح النباتى. ويبلغ حجم بستان الموز ثلاثة فدادين فى المتوسط، ويقال إن امرأة واحدة تكفى للعناية ببستان من هذا الحجم. وقد كانت زراعة الموز مسئولية خاصة للنساء، مع بعض الاستثناءات.

أمـــا فـــى مـــنطقة الأعشاب القصيرة فقد كان الدخن الصغير هو المحصول المهـــيمن. وهو على النقيض من الموز يعطى إنتاجية خفيفة الوزن (ما بين ٩٠٠-١٠٠٠ رطـــل مـــن الحب للفدان سنويًا). كما يتطلب زراعة أكثر كثافة (بين ٥-٨ أشـــخاص للفدان)، وهناك صعوبة فى تخزينه كما أنه أكثر عرضة لهجوم السوس. ومـــن الواضح أن الدخن يتطلب كمية كبيرة من قوة العمل، ومن ثم كان لا بد من تغييـــره مـــستقبلاً بحـــبوب تعطى محاصيل أثقل عن نفس كمية العمل، مثل الذرة الـــصفراء. وفـــى الحقـــيقة أن هـــذا العمـــل قد انطوى على مخاطر إنهاك التربة الاســـتوائية الخفـــيفة، وهـــو ما أصبحنا نعرفه جيداً الآن. ورغم اشتراك الرجال والنـــساء معًا فى زراعة الحبوب، يبدو أن العبء الأكبر قد وقع على كاهل النساء. وكمـــا أوضـــحنا سابقًا فإن الرجال فى إقليم البحيرات قد احتاجوا عادة إلى تركيز جهدهم فى خدمة حماتهم ورعى القطعان والالتحاق بالحملات الحربية. وربما كان هـــذا التقـــسيم للعمـــل هو الذى أدى بالتحديد إلى الانفصال بين المحاصيل النقدية ومحاصـــيل الـــبقاء خلال الحقبة الاستعمارية. حيث كان مطلوبًا من الرجال خدمة أســـيادهم الجـــدد فى القطاع الحديث، بينما ظلت النساء منتجات بلا منازع للطعام، وهو عامل كانت له نتائجه المهمة فى المستقبل.

هذا وقد زرع فى الإقليم عدد آخر من المحاصيل المكملة مثل المنيهوت الذى كـــان ينتج من ٣ إلى ٦ أطنان للفدان سنويًا، وهو نبات سريع التكيف مع الظروف المناخـــية. كذلك كانت البطاطا الحلوة بالرغم من ضعف تكيفها وحيث كانت تعطى من ٢ إلى ٦ أطنان للفدان سنويًا. أما الفول السودانى فقد كانت شائعًا ويعطى إنتاجًا جـــيدًا فـــى التربية الاستوائية الخفيفة (من ٦٠٠ إلى ٨٠٠ رطل للفدان فى السنة). كذلك زرعت محاصيل أخرى بكميات قليلة مثل السمسم واليقطين والباميا والبصل وحتـــى الـــزنجبيل. وكان أداء معظم هذه المحاصيل جيداً فى الإقليم، وخاصة فى المناطق الأكثر رطوبة حول البحيرات. وقد استهدفنا من استعراض هذه المحاصيل المـــتعددة تبيان أن فكرة الثقافة الأحادية غريبة تماماً عن الفلاحين الأفارقة. وثانياً توضيح عدم صحة الاتهام المعتاد من جانب السلطات الاستعمارية - ومن خلفوها مـــن سلطات وطنية - لفلاحى إفريقيا بأنهم محافظون تاريخياً. ففى عصور ما قبل الاســـتعمار اســـتوعب إقليم البحيرات زراعة عدد من المحاصيل الواردة إليه من خارجـــه، مثل ثمار الفاكهة والبطاطا الحلوة والبازلاء والفول والذرة التى وصلت إلى أوغندا فى ستينيات القرن التاسع عشر.

وبالنسبة لمنطقة الأعشاب القصيرة كانت تربية الماشية هى النشاط الأقوى، لكون الزراعة أقل أمناً هناك، ومن ثم يجب النظر إلى الرعى كنشاط مكمل للزراعة وليس كمنافس لها. وإذا صح أن إدخال الماشية إلى هذه المنطقة قد تم بشكل عرضى، فمن المؤكد أن اعتماد تربيتها كنشاط رئيسى لم يكن كذلك. ولابد أن الماشية قد وفرت لهذه المنطقة فرصة جديدة لتنويع الإنتاج. وفى وسط وجنوبى إفريقيا حيث توطن ناطقون آخرون بالبانتو، ووجدت ظروف إيكولوجية مشابهة، أصبحت القاعدة العامة هى تبلور خليط من الرعى والزراعة فى الأراضى الجافة. وفى هاتين المنطقتين أيضاً، وعلى العكس من الممالك الرعوية فى إقليم البحيرات، اجتمع النشاطان فى يدى المنتج الواحد. ومن ثم فإن ملكية الماشية فى أعداد غير كبيرة لم تكن علامة على التميز هناك مثلما كان الحال وسط الباهوما أو الباهيما أو الباتوتسى. بيد أنه من الجدير بالملاحظة أن القيمة الاقتصادية للماشية عند كل هذه الشعوب لم تكن تتمثل أساساً فى اللحم، وإنما فى المنتجات اللبنية، وفى إعادة الإنتاج الاجتماعى للجماعات السلالية. فكانت الماشية تقايض بالنساء فى المجتمعات التى كانت تسمح بالزواج خارج العشيرة. ومن المعروف أن الماشية طويلة القرون التى اشتهر بها إقليم البحيرات كانت قليلة اللحم، ولم يكن إنتاجها من الحليب يتجاوز ١,٥ لتر يومياً، غير أن جودة المنتج كانت تعوض نقص كميته، وهو ما لم يكن من المضمون استمراره بلا نهاية بسبب شدة الضغط السكانى على الأرض.

ولم يكن الوضع فى الزراعة أفضل حالاً. حيث كان المستوى التكنولوجى شديد التدنى، إلى حد أن الأدوات الرئيسية فى الإنتاج كانت الفؤوس والمعازق. ولما كانت التربة الغرينية فى منطقة المزارع على شواطىء البحيرات يصل عمقها إلى أربعة عشر قدماً، فإن هذا لم يجعل تغيير الزراعة أمراً ضرورياً، أياً كانت درجة كثافة هذه الزراعة. أما فى منطقة الأعشاب القصيرة الأقل خصوبة فقد كانت الزراعة المتغيرة والتوسع الأفقى الممارسة السائدة، مع استخدام نفس التكنولوجيا. وبعبارة أخرى: كان من الممكن زيادة أو الاحتفاظ بحجم الإنتاج، دون زيادة إنتاجية العمل. وقد اعتمد المنتجون إلى حد كبير على كرم الطبيعة، سواء من حيث خصوبة الأرض فى بعض الحالات، أو وفرتها فى حالات أخرى. ونادراً ما عرف أسلوب التناوب المحصولى، ولم يكن المحراث قد اعتمد بعد كأداة إنتاج (رغم أنه كان قد وصل إلى إثيوبيا والسودان)، بل لم يعرف استخدام الحيوانات فى

الـزراعة رغـم وجـود أعداد هائلة من الثيران. كذلك على الرغم من حقيقة نمو القطـن البـرى فى أجزاء كثيرة من الإقليم، لم يوجد نشاط للغزل أو النسج، اللهم سـوى بعض الأعمال اليدوية البسيطة للنساء. وقد استخدمت جلود الحيوانات كمادة رئيسية فى الكساء.

إن مستوى المعرفة فى مجتمع ما يعكس مستوى تطوره الاجتماعى. وسوف يكـون مـن قبيل اللغو الفارغ افتراض أن فشل شعوب إقليم البحيرات فى تبنى ما أصـبح معرفة عامة فى أماكن أخرى قد جاء نتيجة جهل أو غباء. وفى الحقيقة أن كـتابات الكـشافة وتقاريـر المـستعمرين تمتلـىء بالمديح لشعوب مثل الباجندا والباتوتـسى على ذكائهم وبصيرتهم السياسية. وإذا نحينا الانطباعات الذاتية جانباً، يمكنـنا الإشـارة إلـى أنه على العكس مما حدث مع المحراث والعجلة، فإن تبنى محاصـيل معيـنة من آسيا والعالم الجديد وأوربا قد تم بسرعة مثلما سبق وأن تم تبنـى تـربية الماشية. ولابد أن هذا كله قد تطابق مع الاحتياجات المتصورة. فقد ظلت التكنولوجيات محصورة فى حدود هذه الاحتياجات، وذلك على الرغم من بدء عـصر الحديد فى بونيورو ثم بوجندا فيما بعد. وحصر الحرفيون أنفسهم فى صنع المعـازق والـرماح والمـدى ودبـغ الجلود والملابس المصنوعة منها والزوارق الخشبية فى بوجندا. ورغم امتلاء قصور الملوك بالرياش الأرستقراطى، فقد كانت نفسها مبانى بدائية مصنوعة من الأخشاب والإجص وأسقف من الأغصان.

وهـذا كله أمر متوقع. فممالك إقليم البحيرات كانت مجتمعات فتية، رغم أنها تطـورت بـسرعة كبيـرة فعلاً قياساً على سياقها. وينطبق هذا بشكل خاص على بوجـندا. ولكـن حتـى فـى حالتها لم يكن لديها الكثير لتعرضه علينا، فيما عدا بيروقراطيتها وتنظيمها العسكرى. وقد جاء السجل أكثر ضعفاً بالنسبة للملوك الذين اعـتمد بقـاؤهم علـى الحليب والزبد، مثل أوموجابى فى أنكورى، وأومواى فى روانـدا أو بوروندى. ولكن النقطة التى يجب التشديد عليها، هى أنهم لم يكن لديهم سـبب يدعو إلى الصراع، فالأراضى وفيرة، وقطعان الماشية تتواجد بأعداد هائلة، فـضلاً عـن وفرة الإمدادات من الزراعة. وفى ظل ظروف كهذه لا تتواجد حتى الحاجـة إلى تكثيف استغلال قوة العمل. فقبل أن يفكر حكام ممالك إقليم البحيرات فـى إدخال المحراث وما أشبه من أجل زيادة الإنتاج، ربما فكروا أولاً فى تحويل الـرعايا دافعـى الخراج إلى أقنان. وبدلاً من هذا قاموا بالإغارة على الجيران من أجـل زيادة القيمة الاقتصادية، وهو ما وصفه مؤرخون ماركسيون مثل "كوكرى-

فيدروفيتش" Coquery-Vidrovitch ومؤرخون ليبراليون مثل "ريجلى" Wrigly الذى وصف اقتصاد بوجندا "كاقتصاد للنهب وليس للإنتاج".

غيـــر أن الوضــــع السياسى والشروط المادية الموضوعية فى الإقليم قد تدعو إلى غير هذا الافتراض. فبوجندا وغيرها من ممالك الإقليم لم يكن بوسعها أن تغير علـــى جيـــرانها بحـــثاً عن القيمة الإضافية بأكثر مما فعل الرعاة حينما كانت كل جماعة منهم تغير على الأخرى. ولما كانت كل ممالك البحيرات عند هذه المرحلة مهـــتمة بقيمة الانتفاع، فلم يكن هناك شىء تأمل فى الحصول عليه من جيرانها لم يكـــن موجـــوداً بالفعـــل لـــديها أو يمكـــنها الحصول عليه من الداخل. فالأسرى والأسيرات للذين يبدون كأصل رئيسى كان يتم تحويلهم إلى مرافقين أو خدم منزل ويـــستوعبون سريعاً فى السكان المحليين. أما البقية من السلع القابلة للتلف فلم تكن تـــضيف الكثيـــر إلى المعروض المحلى. ومن ثم نستخلص أن هذه الغارات كانت تـــنفذ أساســـاً مـــن أجل توسيع النفوذ على الأرض والهيمنة السياسية على الممالك الأضعف. وبمجرد أن يتم تحقيق هذا الهدف تتوقف الغارات، ولكنها تلزم بالخراج الـــذى لا يختلف عما يتم جمعه محلياً. وبعبارة أخرى فإن التراكم والتحول كان لا يـــزال يمـــثل مـــشكلة هذه المجتمعات. واتخذت هذه المشكلة طابعاً أكثر حدة فى الممالـــك الـــرعوية التـــى انهـــارت ببساطة تحت تأثير الرأسمالية، وحيث نحيت أرســـتقراطيتها جانـــباً باعتـــبارها من رموز الظلامية. ويشهد على هذا التغيرات الدرامـــية التـــى وقعـــت فـــى رواندا وبوروندى وأنكورى فى أواخر الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين.

يعـــتقد الكثيـــرون أن تطور الأسواق يسهل عملية تراكم وتحويل القيم، وهو اعـــتقاد سليم ولكنه ليس حتمياً. إذ يبدو أن الغرض من الإنتاج هو العامل المحدد. فـــإذا كـــان الغرض الأولى هو تعظيم قيمة الانتفاع، قد لا يحدث تطور إلى ما هو أعلـــى بعد تحقق مستوى معين من التراكم. وربما كان هذا هو السبب وراء نظرة المؤرخـــين الاقتصاديين والنظريين الماركسيين إلى التجارة البعيدة بوصفها المفتاح إلـــى المشكلة. وبغض النظر عن عدد من المشابهات التاريخية فى أوربا والشرق، لا يـــبدو هذا حتميا حسبما يدلل تاريخ ممالك إقليم البحيرات. فلم تكن هناك أسواق فـــى معظمهـــا، وإنما وجدت عمليات المقايضة البسيطة. ومع ذلك فإن بونيورو قد طورت – كما أسلفنا – أسواقًا مبكرة تاجرت فى الملح والأدوات الحديدية البسيطة والجلـــود المدبوغة وتبعتها فى هذا بوجندا وبوسوجا فى أواخر القرن التاسع عشر.

وهو ما يشرحه "كيوانوكا" Kiwanuka بقوله: "اعتاد شعب كياجوى على التجارة مع سكان جزر بوفوما وبوجايا ولواجى وكومى، فى الماعز والأسماك والأغنام والثياب الجلدية والأغذية المجففة، بل وحتى الماشية. وقد اتسعت أسواقهم من بوكونجا حتى بولونجوجانى، وكانت محل شهرة عظيمة اجتذبت إليها جموعاً كبيرة. وقد تاجر الباسوجا مع الساميا فى الشرق، والباجيسو فى الشمال، والبانيارا والبورولى فى الشمال الغربى، وبالطبع أيضاً مع شعب كياجوى الشرقية" (٩).

ولابد لنا من مقاومة إغراء المضى قدمًا فى تفصيل ما أنجز عند هذه النقطة من التاريخ. فعلى الرغم من القوة السياسية والعسكرية التى توفرت لمملكة بوجندا، فإنها لم تتقدم كثيرًا – فى الحقيقة – فى مجال تطور القوى الإنتاجية، كما لم يتحقق مستوى من التراكم يسمح بفتح آفاق جيدة أمام هذا التطور. فهى فى هذا الصدد كانت متأخرة مثل غيرها من ممالك إقليم البحيرات. ومن الواجب الاعتراف بأن الأسواق الصغيرة التى وجدت فى عدد قليل من هذه الممالك لم يؤد إلى تحقيق مستوى مهم من التراكم، ولا إلى تكثيف قوى الإنتاج، حيث استمرت قيمة الانتفاع فى الهيمنة على كل عملية الإنتاج.

ويبقى التساؤل عما إذا كانت التجارة مع المناطق البعيدة قد لعبت دورها الكلاسيكى المعروف فى إقليم البحيرات أيضاً. ورغم أن هذا النوع من التجارة لم يكن قد بدأ فى الإقليم حتى أواسط القرن التاسع عشر، هناك أدلة على أن بعض السلع الغريبة قد وصلت إلى الإقليم عن طريق كاراجوى فى أواخر القرن الثامن عشر. وقد تضمنت حسبما يقول توماس وسكوت Tomas and Scott الأقداح والأطباق والملابس القطنية والأسلاك النحاسية والأصداف.

وظلت التجارة عشوائية حتى العام ١٨٤٠ حينما نقل سلطان عمان "سيد بن سعيد" عاصمته إلى زنزبار بالاتفاق مع البريطانيين. ومنذ هذا الوقت بدأت القوافل ترحل بانتظام من زنزبار إلى موشى وأروشا، ثم إلى تابورا وأوجيجى، ومن ثم شمالاً إلى ممالك إقليم البحيرات. وقد استفادت بوزينزا بالأساس من هذه التجارة، لأنها كانت تقع على الطريق المباشر نحو الشمال. ولكن بوجندا وبونجورو كانتا المملكتين اللتين تنافستا على السيطرة على هذه التجارة البعيدة. ومع ذلك فإن ما يهمنا بشكل خاص أيضاً هنا هو طبيعة التبادل التجارى نفسه. ويبدو أن كل ما جاء من زنزبار كان الأسلحة النارية والقطن وأنواع عديدة من الخردوات. ومقابل هذا

اشـــترى التجار العرب العاج والرقيق. وقد وجد ملك بوجندا أن هناك من الدواعى الاســـتراتيجية ما يحتم عليه التحكم فى هذه التجارة. ويوضح "كيوانوكا" هذا بقوله: "فـــى الـــثلث الأخير من القرن التاسع عشر، بدأ الباجندا يسلحون قوافلهم التجارية الذاهبة إلى أماكن بعيدة على الساحل الشرقى، حيث كان العاج هو السلعة الرئيسية، إلـــى جانب بعض الرقيق" (١٠). ويمضى قائلاً إنه يعتقد أن "تأمين الطريق التجارى إلى الجنوب الغربى عبر بودو وكيزيبا، والذى كان يربط بوجندا بشكل غير مباشر مع الشرق، كان مصاحباً للتطورات ذاتها" (١١).

كـــان كـــل من العاج والرقيق بمثابة موارد مهدرة، وليسا – قبل أى شيء– مقياســـاً للقـــدرة الإنتاجـــية في بوجندا. كذلك لم تكن البنادق والملابس والخردوات المـــشتراة مقابل السلعتين السابقتين تمثل استثماراً تكنولوجياً كبيراً. فملوك بونيورو الذين احتكروا تجارة البنادق والعاج لم يظهروا أى استثمار ذى بال فى التكنولوجيا أو الإنـــتاج. وحتـــى السلاح فقد انتهى به الأمر للاستخدام فى الحروب الأهلية، أو القتال لمصلحة الإمبريالية البريطانية.

ويلاحظ "توماس وسكوت" على هذه الفترة أن "التجارة فى حقيقة الأمر كانت تتمـــثل أساســـا فـــى التهـــريب الفظ للعاج، و كان من عناصرها المهمة : الرقيق والبارود والبنادق" (١٢).

إن الـــتجارة البعـــيدة، مـــثلها مـــثل التجارة قريبة النطاق، لم تؤد إلى تراكم رأســـمالى، ولا إلـــى اســـتثمار تكنولوجى، أو زيادة الإنتاج بالاعتماد على تقنيات حديـــثة. بـــل علـــى العكـــس أدت إلى استنزاف القوى البشرية الموجودة بدلاً من الاستفادة منها. وإن الأمر الذى يجب أن نضعه فى أذهاننا فيما يتعلق بوقتنا الحالى هـــو عـــدم حدوث تحول عن قيمة الانتفاع. وقد كان لهذا نتائج نظرية عميقة، كما سنلاحظ فى الفصل القادم.

يكفى القول إن الإمبريالية البريطانية تعاملت مع الوضع بأساليب أوامرية من أجـــل حفز التجارة. ومن أمثلة هذا إعلان المفوض البريطانى فى أوغندا فى جريدة "زنـــزبار جازيـــت" بتاريخ ٤ أكتوبر ١٨٨٩ ما يلى: "إن المنتجات الإنجليزية من ملابـــس، ونظـــارات زهيدة الثمن، ومعاطف، ومدى، ومقصات، ومعدات حديدية مطلـــية، وساعات رخيصة، وعقود خرز، وأدوات نحاسية، وبطاطين ملونة، وحلى رخيـــصة، وطـــرابيش وعـــباءات عربية.. سوف تجد أسواقاً جاهزة فى المحمية الأوغندية" (١٣).

وبعبارة أخرى فإن مجتمعات إقليم البحيرات أخذت تتحول إلى أسواق للمصنوعات البريطانية، وقبل أن تكتشف قدرتها الخاصة على إنتاج سلع قابلة للتبادل. وقد اعترف متحدث رسمى بريطانى هو اللورد لوجارد بأن الزحف الأوروبى على أفريقيا جاء نتيجة التنافس التجارى المتزايد، والذى جعل البلدان المتحضرة تدرك الضرورة الحيوية لتأمين الحقول المتبقية اللازمة للاستثمار والتوسع الصناعى. ويمضى قائلاً: "من الضرورى إدراك أنه من أجل مصالحنا الخاصة... تولينا مسئولياتنا فى شرق أفريقيا. وهى تكمن فى دعم نمو تجارة بلدنا، وإيجاد منافذ جديدة لمنتجاتنا وطاقتنا الزائدة (بما فيها الفائض السكانى)..." (١٤).

ومن الصعب تصور أن ممالك إقليم البحيرات كانت مستعدة لمواجهة هجوم كهذا. فرغم أن قادتها قاوموا التغلغل الاستعمارى على قدر طاقتهم، كان من السهل على البريطانيين التهامها فى النهاية، بسبب التفتت السياسى للتشكيل الاجتماعى فى الإقليم. ونتيجة لهذا استسلم بعض أولئك القادة وتحولوا إلى مساندة البريطانيين ضد جيرانهم. فمثلاً انضمت بوجندا إلى جانب القوات البريطانية فى حربها ضد كباريجا ملك بونيورو الذى حارب حتى النهاية المريرة. وبعد هذا لم يستلزم الأمر سوى بضعة أشهر حتى يتمكن البريطانيون (والبلجيكيون فى الجنوب الغربى) من السيطرة على اقتصاديات الإقليم وإدماجها فى النظام الرأسمالى. وقد تم هذا عن طريق إدخال زراعة المحاصيل النقدية بهذه الدرجة أو تلك من الإلزام، وذلك فى أوائل القرن العشرين. ومن أمثلتها القطن المستقدم من أمريكا والبن المجلوب من أكثر من مكان.

وكان معنى هذا إزاحة قيمة الانتفاع الأصلية التى شكلت اقتصاديات الإقليم، لتحل محلها القيمة التبادلية. وقد استطاع الزراع التكيف بسرعة مع التشديد على زراعة المحاصيل النقدية. أما بالنسبة للرعاة فقد كان معنى هذا ابتعادهم التام ليس فقط عن سبلهم التقليدية فى جلب الرزق، وإنما طريقتهم فى الحياة كلها. وهو الوضع الذى قاوموه بشدة، ولكن عبثاً فى نهاية الأمر فقد تمزقت سطوتهم التقليدية على كل الممالك. ومع تراجع القيمة الانتفاعية عانى من الإهمال إنتاجهم القائم على البقاء. ولا يمكن للمرء هنا ألا يلحظ التوازى بين حالتى الرعى وزراعة البقاء. وقد يبدو أن الماشية تمثل بالنسبة للنشاط الرعوى أداة إنتاج أهم بكثير مما تمثله الأرض فى ظل نظام الانتفاع. ومن ثم فإن كلاً من الرعاة وزراع محاصيل البقاء قد عانوا فى ظل الرأسمالية، بسبب عدم قدرتهم أو انعدام رغبتهم فى تحويل

أدوات إنـــتاجهم إلـــى أدوات رأسمالية، والتى يمكن أن تجلب لهم قيمة مضافة إن كانـــوا محظوظـــين، ولكن الاحتمال الأرجح عكس هذا نظراً لضعف قدرتهم على المنافسة الاقتصادية.

ومـــن ثـــم هناك منطق يكمن خلف النزعة المحافظة عند طبقة المنتجين هذه. وهو بالضبط المنطق الذى تريد الرأسمالية تدميره، حسب النظرية الكلاسيكية سواء أكانـــت ماركـــسية أم غيـــر ماركـــسية. وهذا يعيدنا إلى أطروحة سمير أمين عن الرأســـمالية كمـــرحلة ضرورية، لكونها الطريق الوحيدة التى يمكن أن تتطور من خلالها قوى الإنتاج فى الاقتصادات التى لا تزال تسود فيها قيمة الانتفاع. غير أن التجربة الاشتراكية الصينية – التى يحتفى لها سمير أمين نفسه– ربما تلقى الشكوك حـــول هـــذا الفـــرض النظـــرى. ثانيًا: سيكون من الصعب عليه تبرير استنزاف الفلاحين من قبل رأس المال، وخاصة فى العالم الثالث.

ومع ذلك يظل السؤال الجوهرى هو ما إذا كانت الشروط التكنولوجية للتطور ترتبط ارتباطًا لا ينفصم بأنماط إنتاجية معينة أو مراحل تاريخية خاصة. وقد كانت هـــذه هـــى الحالـــة فى ظل الرأسمالية. ولكن هل هذا أمر محتوم؟ إن العلاقة بين الاقتـــصاد والـــسياسة والإيديولوجـــيا تـــستحق منا أكبر اهتمام ممكن، خاصة فى المجـــتمعات التـــى تمر بمرحلة الانتقال. ويتضح من تاريخ ممالك إقليم البحيرات وجود تباين معين فى الطريقة التى تتم بها الأشياء، كما يفيد أن وجود أنماط الإنتاج لا يـــشترط اكـــتمالها تماماً. أم يا ترى نحن مواجهون بقدر انتشار أنماط للإنتاج؟ نأمل الإجابة عن بعض هذه الأسئلة فى الفصل التالى.

المــــــراجــــــع:

1-Goody, J., Technology, Tradition and the State in Africa, London, 1971.

2-Post, Peasantization in Western Africa, 1972.

3-Beattie, 1961, p. 39.

4-Op. cit., P. 36.

5-Bonte, P., Marxist Theory and Anthropological Analysis in Kahn and Liobera, 1981.

6-Maquet, J., The Premise of Inequality in Rwanda, London, 1961, P. 90.

7-Ibid.

8-See Konczacki, Z.A. & J.M. (eds.), An Economic History of Black Africa, London, 1977, PP. 41-51.

9-Kiwanuka, Op., P. 151.

10-Kiwanuka, Op. cit., P 151.

11-Ibid.

12-Thomas and Scott, Uganda, London, 1935, P. 343.

13-Thomas and Scott, Op. cit., P 343.

14-Lugard, F.D., The Rise of Our East African Empire, London, 1893, P. 391. As quoted in Karugire, Op. cit., P. 53.



الفصل الخامس*

نمط الإنتاج الخراجى فى منطقة البحيرات
تفكير حول فروض

يبدو أن ثمة تسليما بإرجاع أصول أى مجتمع للاقتصاد، فلكى يعيش الناس عليهم أن يرتبوا لأنفسهم ما يحتاجونه من مواد وخدمات.

أما إذا كان ذلك فى التحليل النهائى حتمياً لكل وجود اجتماعى فإنه يظل مسألة مما يختلف حولها الليبراليون والماركسيون دون تسامح.

ويبدو أن سبب مثل هذا الاستقطاب إنما يرجع لأسباب أيديولوجية أكثر منها علمية، فالاقتصاديون البرجوازيون بقوا لأكثر من مئتي عام يعاملون النمو الاقتصادى كمؤشر فوق النقد على التنمية الاجتماعية، ولو لم يكن الأمر كذلك لما كان هناك اقتصاد فاعل ولما أصبح تصنيف المجتمعات وفق حجم مجمل الإنتاج القومى أو الدخل الفردى هى النقطة البارزة فى نظرية التنمية الحديثة.

ويعطى الاقتصاديون البرجوازيون – ليس أقل من الماركسيين – أولوية للعامل الاقتصادى ومع ذلك فالاختلاف بينهما يكمن فى الطريقة التى يتم بها ذلك مفاهيمياً، فقد أظهر المنظرون البرجوازيون أن المصلحة الذاتية الاقتصادية بل وحب اكتساب المال هو العامل الدافع من خلف التنمية. بينما يرجع الاقتصاديون الماركسيون التنمية إلى القوى المادية غير المشخصنة.

أتاح ذلك للماركسيين أن يفكوا ألغاز النظم الاجتماعية ويصنفوها وفق بعض المبادىء المجردة مثل "نمط الإنتاج". ومثل تيولوجيا الطبيعة عند الاقتصاديين البرجوازيين، أصبح لمفاهيم مثل "نمط الإنتاج" حضور على مستوى عالمى، وفى

---

*ترجمة حلمى شعراوى

السنوات الأخيرة تعرض هذا الحضور لاختبارات عصيبة بمواجهته بالحقائق التاريخية فى مناطق من خارج أوربا.

وفى أفريقيا بدا الميل أولاً للبحث عن نمط إنتاج أفريقى [١] (كوكرى- فيدروفيتش) Vidrovitc–Coquery واستهدف ذلك بوجه خاص محاولة مبكرة لبعض المؤرخين الماركسيين مثل سوريه كانال Canale–Suret [٢] لتطبيق ما يسمى بنمط الإنتاج الأسيوى على أفريقيا، وأصبح ثمة اهتمام غامض بخصائص التشكيلات الاجتماعية الأفريقية.

وكان مياسو Meillassoux أول من أجرى دراسات محددة عن المشكلة بتقديم أفكار جديدة مثل "مجتمعات الاكتفاء الذاتى الزراعية، ونمط الإنتاج العائلى [٣]. وفى مناقشات وبحوث لاحقة أثبتت فكرته أنها تشتمل على بذور التطور فى المستقبل كما سيتضح فيما بعد. ومع ذلك بقيت المناظرات غير حاسمة حتى دخلها سمير أمين بقوة أوائل السبعينيات، وقد عارض "أمين" بوضوح فكرة مد نمط الإنتاج الآسيوى أو "الإقطاع" على استقامته إلى أفريقيا، فقد تمسك بأن الأول "نتاج التمركز الأوربى حول الذات" وليس له مصداقيته التاريخية أو العلمية، وبالمثل رأى أن "الإقطاعية" أبعد من أن تكون عالمية لخصوصيتها فى أوربا. وفى أحسن الأحوال فإنها مرحلة غير مكتملة من نمط أعم للإنتاج هو نمط الإنتاج الخراجى Tributary والذى سعى إلى أن يستبدل به كلاً من "الإقطاعية" ونمط الإنتاج الآسيوى.

وهذه الأفكار هى التى عبر عنها تماماً فى كتابه "الطبقة والأمة تاريخياً وفى الأزمة الراهنة" (٤) ومن المثير أن نختبر مفهومه عن التشكيلات الاجتماعية لمنطقة البحيرات خاصة وأن سمير أمين أشار إليها بنفسه (بوغندا- رواندا).

وقبل أن نبحر فى الموضوع، فربما تسمح الفرصة أن نسجل هنا أن الأنثروبولوجيين الذين كانوا يعملون فى المنطقة - ومنذ مرحلة مبكرة - قد سلموا جدلاً بوجود "الإقطاعية" بين أبناء منطقة البحيرات، وأن بداية الستينيات أصبح البعض منهم يشك، مثل "سمير أمين" فى هذه المقولة. ويعود هذا إلى ثلاث نقاط أساسية فى المقارنة: تبعية ملكية الأرض بين القن Vassal و(المالك) - الاستقلال الذاتى بالأرض لدى لوردات الإقطاع داخل الدولة - ثم تنظيم الإنتاج الزراعى. وفى النقاط الثلاث تختلف التشكيلات الاجتماعية فى منطقة البحيرات تماماً عنها فى المجتمعات الإقطاعية الأوربية.

ففـــى أوربـــا الإقطاعـــية كانت علاقات الناس بالأرض واحدة من المحددات الأساســـية للوضع السياسى والاجتماعى، فحقوق ملكية الإقطاعى للأرض أو عدم ملكيـــته تحدد مدى دوام علاقاته بأقنانه وعبيده، وليس ذلك الحال فى ممالك منطقة البحيـــرات حتـــى فى بنيورو وبوهايا، التى تبدو أكثر شبهاً بالإقطاع، فالمستأجرين ليـــسوا مـــسترقين كما أن الإقطاعيات لم تكن من حيث المبدأ تتوارث ومعنى ذلك غـــياب علاقـــات الـــتملك فى الأرض، ثانياً: أن توزع الاستقلال الذاتى للوردات حائزى الأرض والتى يتميز بها الإقطاع الأوروبى، لم توجد فى نظام ممالك منطقة البحيـــرات على العكس من ذلك. ثالثاً: فى الإقطاع الأوروبى كان نمط الإمارة فى إدارة المقاطعة مصدراً هاماً فى الثراء الخاص، بينما فى ممالك منطقة البحيرات لا تـــوجد فكـــرة الأراضـــى المملـــوكة للوردات والتى تؤكد العمل بالسخرة للأجراء المـــسترقين وبـــدلاً مـــنها يعـــتمد آمرو المقاطعات على عمل زوجاتهم وعبيدهم المنزليين فى الإنتاج الضرورى.

وأمـــام هذه الأمور وغيرها من الاختلافات أكد جودى Goody بعدها بعشر سنوات فى كتاباته ما نصه:

"يـــبدو أن هناك القليل الذى يمكن تبنيه من وجهة النظر التى ترى المجتمعات الأفريقية كإقطاعيات، وذلك على أساس توفر معيار أوسع سياسيًا كان أو اقتصادياً. أولاً: هـــناك الغمـــوض الحالـــى والدائم للمصطلح نفسه ثم هناك بعد ذلك الإشارة الأولـــية دائماً لحقبة خاصة من التاريخ الأوربى فإذا استعمل كاتب أداة تحليلية من هـــذا النوع فإنه سوف يستهدف دائماً تركيز مجمل التحليل حول الموقف الغربى – فالـــصعوبات هـــنا أكثر وضوحاً منها فى كتابات أولئك الذين ينظرون إلى تطور المجتمع الإنسانى بلغة المراحل التى استعملت على نطاق واسع فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر (٥).

لـــم يكـــن "جودى" هو الوحيد أو حتى أول من عبّر عن مثل هذه المغالطات. وفى الفصل الأخير من كتابه "رؤساء القبائل فى شرقى أفريقيا" لاحظ شيلفر E.M. Chilver وهو الخبير فى تاريخ العصور الوسطى ما يلى:-

"إن المؤرخين، بوصفهم كُتاب سيرة حياة المجتمعات، لا يميلون إلى استعمال مـــصطلحات صادرة عن ثقافة ما أو حقبة معينة، لوصف مجتمعات أخرى. وكما آمـــل أن أكـــون وضـــحت فإن التناظرات غالباً ما تكون مجحفة بالمثال مثلما هى لنظيـــره، "فالإقطاع"، وبعد خمسمائة عام من ممارسته قد تم تشويهه بما لا يجعلنا

نقابلـــه بطـــرق أخـــرى لتنظيم العلاقات السياسية. فالمجتمعات البانتوية فى منطقة البحيـــرات عليها أن تشتق من خصائصها إذا ما قُدمت وقد انفصلت عن المشاعر التـــى تحـــيط بهـــا، لكن ربما تخدم التشابهات والتناقضات بعض الأغراض إذا ما ترســـخت، على أساس أن ممالك منطقة البحيرات ودول الإقطاع الأوروبى تختلف الـــواحدة عن الأخرى فى بنيتها السياسية، وإن الولايات الممنوحة لبعض المالكين لمكافأتهم أو للحفاظ عليها ليست مقطوعة لهم ولكن لإدارتها فقط" (٦).

فإذا كان هناك خطر من تجاوز ذلك فقد حذر "جودى" منه؛ قائلاً:-

"إذا تـــصورنا أنـــه يمكن تحقيق مكسب ولو محدود بالتفكير فى تطبيق مفهوم الإقطاعـــية على المجتمعات الأفريقية فإن ذلك يعنى عدم الاعتراض على الدراسة المقارنـــة التـــى تتـــضمن المجتمعات الأوربية أم استعادة من الدراسات الأوربية للعصور الوسطى فى دراسة المجتمعات الأفريقية (٧) . ومع ذلك فإن "جودى" عبّر منهجياً عن بعض ما يفضله فى هذا المجال كالآتى:-

"حـــيث أحـــسن نـــادل Nadel وماكـــى Maquet بأنهما مضطران لوصف المجـــتمعات التـــى درســـوها "بالإقطاعـــية" فإن كلاً من سميث Smith، وفولرز Fallers وميـــر Mair، قدموا تحليلاتهم دون إيراد المفهوم إطلاقا. ويبدو المدخل الثانـــى هنا أفضل من الناحية الإجرائية فهو أبسط، ويقلل من أثر الانحياز الغربى الذى لا يمكن تجنبه، كما يساعد فى تجنب افتراضات مثل أنه أينما نجد نظام القنانة Vassalage (مـــثلاً) فلابـــد أن نجد المؤسسات الأخرى المرتبطة بها مثل أوربا العـــصور الوســـطى، إنهـــا حقاً تلك الترابطات الافتراضية التى يجب أن تختبرها الدراسات المقارنة لا أن تفترضها (٨).

ولـــيس مـــصادفة أن إشـــارات "جـــودى" حـــول هذه النقطة بالتحديد خاصة بالأنثـــروبولوجيين. وبقدر ما كانت أفريقيا موضـــع الاهتمام، كان الأنثروبولوجيون أساســـاً هـــم الذين حاولوا عقد المقارنات بين الأشكال السياسية الأفريقية وتلك فى الإقطـــاع الأوربـــى بينما اتجه مؤرخو أوربا فى العصور الوسطى بشكل أكثر إلى الـــشرق لا الجـــنوب، أى إلـــى الشرق الأوسط ومعظم آسيا. وليس ذلك عن جهل بأفـــريقيا الـــسوداء أو باعتبارات المقارنة. ومهما كانت الأسباب الحقيقية فإن ذلك يـــشير فى التقاليد البريطانية إلى ثنائية حادة بين المؤرخين والأنثروبولوجيين، كما يكـــشـــف عن نقص معين وهو أن الأنثروبولوجيين البريطانيين كانوا بوجه عام لا تاريخيـــين Ahistorical ويمكن أن يقال نفس الشيء على المدرسة الفرنسية إذا

مــا اســتبعدنا منها أعمال سوريه كانال. وكانت تحليلاته المقارنة عن نمط الإنتاج الآسيوى أكثر منها عن الإقطاع الأوربى. وهو أمر معروف كما يبدو ذلك فى نص كوكــرى فيدروفيــتش : "إن سورى كانال يعيد اكتشاف نمط الإنتاج الآسيوى فى أفــريقيا قبل الاستعمار بالجمع بين ثلاث مراحل للتطور: من الجماعة البدائية إلى البنية الوسطية للنمط الأبوى القبلى فى المجتمعات المسماه بالقديمة (أو الأثرية، أو مجــتمعات اللادولــة، أو المجتمعات المنشطرة) حيث الوحدة الأساسية هى الأسرة الممــتدة (القرابية) وانتهاء بالمجتمع الطبقى الواضح التمايز حيث تظهر إلى جانب الأبوية القروية أرستقراطية ذات امتيازات تحدد تشكيل الدولة [٩].

ورغم أن كوكرى فيدروفيتش تحاول أن تبدو مختلفة معه فإنها تنتهى إلى أن مفهــوم ســورى كانــال العام فى هذا المشروع يبدو مقبولاً [١٠] لكنها ترفض أن تــصدق علــى ذلــك قائلــة: "إنه ما دامت بنية وتطور المجتمعات الأفريقية قبل الاستعمار تبدو فريدة فإنها إذن تختلف أساسًا عن مجتمعاتنا الغربية [١١].

"وإذا كانت خطيئة سورى كانال أنه مد نمط الإنتاج الآسيوى إلى أفريقيا فإنه لا يمكــن اتهامه بعدم معرفة الفرق الأساسى بين المجتمعات الأفريقية والأوربية، وعــلاوة علــى ذلك- ففى هذه المرحلة من بحثنا فإننا إذا ما وضعنا جانباً خمسة عــشر عامــا مــضت على كتابة هذا الموضوع، فلا يمكن أن يكون تفرد الأبنية الاجتماعية الأفريقية موضوعاً للجزم بل هو للبحث والتقصى.

انــنا نــستفيد من مقارنات سورى كانال المحددة مع الإقطاع الأوربى والتى وســعت مجــال المقارنات مع أجزاء أخرى من العالم الثالث، ولم تقلل المناظرات التــى قــادت فــى أغلبها إلى رفض نمط الإنتاج الآسيوى كبنية نظرية، من أهمية مساهمته. فإذا ما حُلت القضية الأساسية بشأن نمط الإنتاج بإحلال صفة "الخراجى" محل "الآسيوى" فإن ذلك لم يستتبع تغيرات حقيقية بالنسبة لأفريقيا، بل أولاً وأساساً فى مفهوم "الإقطاعية".

ويظــل الــسؤال الرئيــسى مطروحاً، بصرف النظر عن تناقل نمط الإنتاج الآســيوى. وهو هل يمكن تعميم نمط إنتاجى على أفريقيا قبل الاستعمار؟ هنا تتأكد مسألة التفرد أو التنوع مقابل التعميم أو الوحدة (رغم تنوع الأشكال).

ورغم محاولات بعض الكتاب مثل سمير أمين، أن يجعلوا هذه القضية مسألة نظــرية صــرفة فإنهــا تبدو أيضاً إمبيريقية خاصة بالنسبة لأفريقيا حيث لا زالت معــرفتنا بهــا ناقصة، ولو لم يكن الأمر كذلك لما بدا عمل "مياسو" عن أفريقيا ذا

أهمـــية منهجية ونظرية كبيرة. فعمل "مياسّو" - على نقيض عمل "جوديليه" الواسع المعرفة – يركز على خصوصية التشكيلات الاجتماعية المحلية فى أفريقيا وتعتبر مقالته (١٢) عن الجورو Guro فى ساحل العاج علامة فى هذا الصدد، وذلك لثلاثة أسباب:

أولاً: أنهـــا اســـتعملت المنهجية الماركسية دون مبالغات، أو تحميل الدراسة بالأرثوذكـــسية العامية، وعلى العكس من ذلك اعتمدت على اللغة المحلية عن مثل "النسب" Lineage (أو القرابة) والأكبر والأصغر والتبادل الأمومى.

ثانـــياً: ومـــن ذلـــك حاولـــت "صـــياغة نظـــرية عامة لنمط الإنتاج -Self Sustaining فـــى أفريقيا ما قبل الرأسمالية أو ما أصبح يشار إليه بعد ذلك بنمط الإنتاج القرابى أو العائلى عند "دوبريه" و"وربى" (١٣).

ثالثاً: شد الانتباه لتمييز ممكن بين التبادل الذى هو سبب للإنتاج والتبادل الذى هـــو نتـــيجة للإنـــتاج. وفى إشارة مباشرة ومقدرة للأفكار الجديدة "لمياسو" تقول كوكرى فيدروفيتش:

فى هذا الصدد فإن المقال النظرى "لمياسو" حول الجماعة المعيشية فى القرية والمبتكرة من عدة وجوه، تجعل الانتقال من الأعمال السابقة للمدرسة الفرنسية إلى دراسة التبادل الذى هو الظاهرة المرئية الأساسية والمظهر المباشر لحياة العلاقات، وهو يهتم بالتبادل لأنه يعكس التنظيم الداخلى للمجتمع وكنتيجة لتنظيم الإنتاج وليس ســـببًا لـــه وهـــو يشرح غياب التبادل Exchange بالمعنى الاقتصادى للكلمة بين أعـــضاء المجتمع القرابى، بمفهوم آخر للتبادل Reciprocity وإعادة التوزيع وفق أهمية الروابط القرابية (١٤).

وبالمـــثل يعترف كل من "دوبرى" "وربى" بأهمية إسهامات "مياسو" ويبديان قناعـــتهما "بـــأن المجتمع القرابى Lineage، بإجلائه حقيقة أن المكان الذى يحتله التـــبادل مـــثل مكانته فى المجتمع الرأسمالى، أو مكانة الشأن السياسى فى المجتمع اليونانـــى القديم يجب أن يفسر بدور التبادل فى إعادة إنتاج شروط الإنتاج أى عند مستوى آخر غير ما هو كائن فى التبادل نفسه (١٥).

وقد تبدو المسألة خالية من التناقض، لكن سمير أمين يحمل فى كتاب أخير له بـــشكل خاص على هؤلاء المنظرين الذين "يستعملون مقولة التنوع فى التشكيلات لنفـــى المبدأ الموحد (لنمط الإنتاج)" ويعلن أنه: بقدر ما يؤكد التمايز المفاهيمى فإنه يعارض المقولات التى تقوم على التنوع فى الواقع المباشر (١٦) وأكثر من ذلك فإن

"أمين" يتهم مياسو بأنه يرفض إقامة تمييز جذرى بين علاقات التعاون وبين السيطرة وعلاقات الاستغلال فإنه بلا شك يخلط بين نمط الإنتاج الفلاحى ونمط الإنتاج المنزلى (١٧).

وفى هجوم أكثر حدة على الأنثروبولوجيين البنيويين الفرنسيين، يزعم "أمين" أنه بتوضيح الأساس الاقتصادى كمحدد حاكم فى المثل الأخير، فإن بعض الأنثروبولوجيين الماركسيين قد أزالوا الغموض عن زملائهم البنيويين خاصة "موريس جوديليه" وذلك بمحاولتهم تناول القرابة كجزء من البنية التحتية والبنية الفوقية فى نفس الوقت (١٨).

ورغم ضم "مياسو" إلى قائمة هؤلاء الأنثروبولوجيين إلا أن "سمير أمين" قد اهتم بالإشارة إلى أن: "لا يستنتج من ذلك أن الأنثروبولوجيا الاقتصادية هى التى علمتنا كيف أن سيطرة وظائف المجال غير الاقتصادى فى المجتمع الذى تجرى فيه عملية التشكيل الطبقى القائم قامت على ما يسميه "آلان مارى Alain Marie" أيديولوجية الأسرة أو (القرابة) (١٩).

وبتصميم سمير أمين على هذا الموقف المزدوج من الأنثروبولوجيا وبمقابلته بين تناقض سيطرة الأديان المحلية أو أيديولوجية القرابة فى التشكيلات الجماعية Communal سيطرة دين الدولة فى التشكيلات الخراجية، فإنه يستنتج أنها ليست الأنثروبولوجيا ولكنه تاريخ المجتمعات العظيمة السابقة على الرأسمالية هو الذى يمكن أن يعلمنا كثيراً عن سيادة البنية الفوقية (٢٠).

لكن ماذا عن الشعوب الأفريقية السابقة على الرأسمالية وليست "عظيمة على هذا النحو" والتى لا نعرف تاريخها ولكن وجودها نفسه هو الذى يعتبر نقطة انطلاق المدرسة الأنثروبولوجية الماركسية الفرنسية ممن تعلو مصداقيتهم على الخطأ؟ يبدو أن كلاً من مفهوم "أمين" عن الأنثروبولوجيا، والخط الفاصل بين أشكال المعرفة يقوم على مفارقة تاريخية Anachronic وربما تقوم دراستنا لمنطقة البحيرات بإلقاء الضوء على هذه النقطة. وسوف تكون سلسلة فروض سمير أمين عن نمط الإنتاج الخرلجى أساساً مناسباً للاختبار.

ورغم أن الإشارات الهشة "للإقطاعية" فى أفريقيا ما زالت تظهر فى بعض الأدبيات خاصة اليسارية، فإن بحوثاً جادة من قبل عدد محدود من الباحثين الذين أشرنا إليهم تظهر عدم علمية مثل هذه التشبيهات. إن انتشار المعلومات المبسطة هو الذى يؤدى إلى ذلك، وقد يكون الحديث عن نمط إنتاج أفريقى مثل كوكرى

فيدروفنتش هو بحث فيما لا طائل وراءه لكن البديل أيضاً ليس جذاباً. وسوف يكون فــى تعــدد أنماط الإنتاج الأفريقى بدون شك تقليلاً من قيمة النظرية، لكن ما هى النظرية؟ إن هناك نظريات قائمة أو تصنيفات تاريخية يمكن أن تكون عالمية.

ومهمـا كـان نـزوعنا الفكـرى، فإنــه لا يمكن تجاهلها، إنه يمكن تحديها بمواجهــتها بحقائــق تاريخــية جديــدة يتم تجاوزها حتى الآن لأسباب سياسية أو أيديولوجــية، ولكن بنهج الإزالة كما فعلنا أو بالتحويل الجذرى يمكننا الوصول إلى توازن أفضل فى التاريخ الإنسانى بكل تعقيداته.

وفــى هذا الصدد تبدو أعمال سمير أمين ذات أهمية. لقد اقترح إزالة واضحة لمفاهــيم الإقطــاع ونمــط الإنتاج الآسيوى وهى العملية التى ما زالت تجرى فى الدراســات الأفريقية. ومن الناحية الإجرائية فإن منهجه قلب تلك المفاهيم ودمجها فــيما قدمه كمقولة تاريخية عالمية باسم نمط الإنتاج الخراجى، وحجته فى ذلك أن المفهومــين الــسابقين عليه يعتبران بشكل أساسى كمفاهيم "مركزية إثنية" Ethno Centric. وقــد لا نحتاج هنا لإثارة الجدل حول هذه الفرضية ولكننا نشير إلى أن الاشــتقاقات عــن نمــط الإنتاج الخراجى كانت سلبية، ولا يعنى ذلك أن تنويعات المفهوم كلها سلبية. وخلافاً لنمط الإنتاج الآسيوى فإن نمط الإنتاج الخراجى لسمير أمــين يتوفــر له أساس أقوى، فالعلاقات الخراجية يمكن أن تكون قادرة نظرياً أن تــصبح عالمــية. وهــى مــسألة لا يــستطيع سمير أمين التحدث عنها وإنما هى الاستخلاص المنطقى القائم على الحقائق.

ويبقــى ذلــك فرضــاً أمام أفريقيا السوداء التى لم تتوفر عنها بعد الدراسات الكافــية تاريخياً، ويتطلب الأمر دراسات متسقة فى المناطق والأقاليم على نحو ما نفعــل فــى هذا الكتاب لأن الدراسات الكونية بدون تحقيقات مدققة تفقد مصداقيتها النظــرية والسياسية وهذا يجب أن يكون بديهياً، فإذا لم يكن فيه اصطناعاً، فهو من أجــل الثنائية الدائمة، بين الخصوصية والعالمية، وحتى فى أسوأ الأحوال، بل هى معادلة سوء الفهم بين النوعى واللانظرى.

لقــد جــاء ســمير أمــين فى مواجهة نظرية المراحل الخمس بنظريته عن المــراحل الثلاث: Three Stage Theory يعرض سمير أمين على بساط البحث نظريته ذات المراحل الثلاث وهى:

١-الجماعية، ٢-الخراجية، ٣-الرأسمالية، وهو ينادى فيقول الآتى:

لديـنا الآن تعـريفات عامـة ومجـردة للأشـكال الثلاثة للملكية الجماعية (لـلأرض)- الخراجية (للأرض)- الرأسمالية (لوسائل الإنتاج أكثر منها للأرض) ويـؤكد ذلـك على مضمون الملكية كضابط اجتماعى أكثر منها أشكالاً قانونية أو أيديولوجية (٢٢) الخراجية.

ورغـم ذلـك فإن لنا رأياً آخر حول النمط الأول، لكن نمط الإنتاج الخراجى وهـو مـا يعنينا هنا فى ممالك منطقة البحيرات ووفق التخطيطة السابقة.. تقع فى الـنمط الخراجـى، ويعرف سمير أمين ذلك جيداً وقبل أن نصدر أى حكم فى هذا الشأن علينا أن نعرف أساس هذا التصنيف، وفى أسلوب مميز يرسم لنا سمير أمين ذلك، ووفقاً له فهذه هى الملامح التشخيصية "لنمط الإنتاج الخراجى":-

أولاً: ثمـة طبقة مستغلة تستخلص فائض الإنتاج بوسائل غير اقتصادية وذلك مقابـل قيام مجموعة مسيطرة Dominant Group بنفس الفعل بهدف الاستعمال الجماعـى وفق نمط الإنتاج الجماعى السائد. ويتضمن النمط الأخير اعتراضاً على افتـراض "مياسـو" و"دوبـرى" و"ريى"، بأن الكبار فى المجتمع القرابى هم الذين يشكلون الطبقة المستغلة، وعليه لا يستطيع المرء إلا أن يتفق مع سمير أمين.

ثانياً: يقوم التنظيم الأساسى للإنتاج على قيمة الاستعمال Use Value وليس علـى قـيمة التـبادل. وهذا اقتصاد طبيعى لا يمثل فيه النقل، مهما كانت طبيعته، تبادلا للبضاعة. ويعتقد سمير أمين أن خطأ عدد من الكتاب فى فهم "الإقطاعية" هو فـشلهم فـى تحديد هذا التمييز مثل موريس دوب Maurice Dobb، وكوهاشيرو Kohachiro، وتاكاهاشـى Takahashi، ورودنـى Rodney وهليتون Hilton .... الخ، ولتأكيد فكرته يقول أمين:

"يخـضع التـبادل فى التشكيلات الخراجية للقانون الأساسى للنمط الخراجى (مثل: قيمة الاستعمال) كما أن ملكية الأرض تخضع للقانون الأساسى لنمط الإنتاج الرأسمالى فى التشكيلات الرأسمالية (٢٣).

ثالـثاً: يتميـز نمط الإنتاج الخراجى بسيادة البنية الفوقية، ولتأكيد هذه النقطة يـشير أمـين إلـى الـدور الأيديولوجـى للأديان الكبرى مثل المسيحية والإسلام والهندوسـية والـبوذية والكونفوشيوسية فى التشكيلات الاجتماعية الخراجية، وينبه أمين:

"مـــن الجدير بالتذكير أن هذه السيطرة تساعد على استخلاص الفائض، بينما أيديولوجــية القرابة فى النمط الجماعى – وحيث تسود الأيديولوجيا أيضاً- تساعد على إعادة إنتاج علاقات التعاون والسيطرة.. وليس الاستغلال [٢٤].

ولــذا يــرى ســمير أمين أن دين الدولة – مقابل الأديان المحلية – هو سمة جوهـــرية فـــى التـــشكيلات الاجتماعـــية الخراجية، بل وأكثر من ذلك فإن سيادة أيديولوجية الطبقة الحاكمة تخفف من حدة الصراع الطبقى.

رابعـــاً: وفـــق كاتبنا "سمير أمين" فإن إحدى دعائم نمط الإنتاج الخراجى هى "مظاهـــر الاســـتقرار وحتـــى الجمود" ويفترض أن تصدق هذه السمة على جميع التـــشكيلات الخراجية بما فيها الإقطاع الأوربى، بل وتعتبر إحدى نتائج سيادة قيمة الاستعمال، ومع ذلك يرى سمير أمين أن ذلك مضلل لأنه:

"فـــى الحقـــيقة، أن كـــل المجـــتمعات الخـــراجية ســـواء فـــى مـــصر/الـــصين/اليابان/الهند/ جنوب آسيا/ الشرق العربى والفارسى، شمال أفريقيا والـــسودان...، وكذا المنطقة المتوسطية وأوروبا الإقطاعية، هذه المجتمعات حققت تقـــدماً كبيراً فى تطوير قواها الإنتاجية [٢٥]. إن أفريقيا جنوب الصحراء غائبة هنا بـــشكل واضـــح، وقد لا يكون ذلك بالصدفة حيث يلاحظ أمين كرد فعل لملاحظة "مياســـو" عن مستوى قوى الإنتاج "إن المتأفرقين Africanists ينسون بسهولة أن مجـــتمعات جنوب الصحراء التى يدرسونها، لم تعرف المحراث أو اللغة المكتوبة (مـــا عـــدا إثيوبيا والسودان) [٢٦]. وهذه النقطة حساسة بالنسبة لدراستنا ولتعريف أمين "لنمط الإنتاج الخراجى، وسنعود إليها فى اللحظة المناسبة.

وعـــند هـــذه الـــنقطة مـــن عرضـــنا، تكفى الإشارة أنه بالنسبة لأى "تشكيل اجتماعى" فإن "الاستقرار" أو "الجمود"، لا يمكن أن يكون وسيلة تعريف.. لذا يؤكد لنا سمير أمين أنها مجرد مظاهر حتى فى نمط الإنتاج الخراجى. وعندها يرشح أن المـــشكلة الحقيقـــية هى فى تعريف القوى الدينامية فى نمط الإنتاج الخراجى. وقد نفكـــر أن الطلـــب المتزايد للخراج هو القوة الغالبة وراء كل من الصراع الطبقى وتطـــور القوى المادية. ولكن سمير أمين فى نص آخر متماسك يعتمد كثيراً على التـــشبيهات والاســـتعارات، ويحررنا أمين بكل ما فى الكلمة من معنى من الوهم عندما يعلن:

"إن ســـعى الطبقة الخراجية لفائض أكبر ليس بالتأكيد قانوناً اقتصادياً متوارثاً شبيهاً بالجرى الرأسمالى وراء الربح [٢٧].

ثم يقول فى جملة محددة:

إن السعى لزيادة الخراج أو حتى الاحتفاظ به هو الذى يجبر الطبقة الخراجية من خلال كفاح الفلاحين، على تحسين أساليب الإنتاج (٢٨).

فكـيف إذن لا يكون السعى لفائض أكبر قانوناً اقتصادياً متوارثاً؟ بعد عرض قـصير عـن دور علاقـات الإنتاج وما يمكن أن يصدمنا للحظة، يصل أمين إلى استنتاجه النهائى الفضفاض قائلاً:

"ومـع ذلـك فإن الدينامية التى تميز آلية تطور قوى الإنتاج فى نمط الإنتاج الخـــراجــى تقــع فى منطقة Area تتضمن القاعدة والبنية الفوقية فى وقت واحد (٢٩).... (ولم يحدد لنا ماهية المنطقة).

هــذا النوع من الضبابية وعدم التحديد هو الذى يساعد بعض معارضى سمير أمــين من أمثال جودلييه Godelier، الذى يستطيع على الأقل أن يشير إلى البنى الأسرية Family، والتى تباعد فى نظرهم المسافة بين البنى الفوقية والتحتية، لكننا نعرف أن سمير أمين يهتم بالطبقة والصراع الطبقى، لذا يطرح هذه التساؤلات:-

"كـيف إذن يجــرى الصراع الطبقى فى أنماط الإنتاج الخراجى وكيف يؤدى بالـضرورة إلـى الرأسمالية؟" وهو يقدم إجابة أخرى ذات قيمة على هذا التساؤل فيقول:-

إن الـصراع الطبقى بين المنتجين والفلاحين ومستغليهم الخراجيين يمتد على طول تاريخ التشكيلات الخراجية (٣١). وبعد اللف والدوران وبدون قدر من الشواهد يختتم:-

"علـى أى حـال إن الـصراع الطبقـى فى النمط الخراجى هو أيضاً القوة المحـركة للـتاريخ، لأن التناقض هو الذى يقود إلى تجاوز هذا النمط بالتوافق مع الـضرورة الموضوعية لنمو القوى الإنتاجية (٣٢) كيف يصدق ذلك؟ وهل علينا أن نـسلم به كإيمان؟ وتتعقد المشكلة حين يقال لنا وبنفس الخطاب أن فى نمط الإنتاج الخراجى:

"لا تناضـل الطبقة المستغلة عموماً من أجل التصفية الشاملة للاستغلال، بل فقـط مـن أجـل بقائها فى إطار حدود "معقولة" هى ضرورية لإعادة إنتاج حياة اقتـصادية على مستوى من التطور فى القوى الإنتاجية يمكن معه استعمال الإنتاج الفائض بشكل جماعى (٣٣).

ويبدو أن سيطرة قيمة الاستعمال فى المجتمعات. قبل الرأسمالية له دلالته لكل من تطور قوى الإنتاج والصراع الطبقى، والتى هى مختلفة تماماً عما يرتبط تاريخياً بنمط الإنتاج الرأسمالى، ومع ذلك يوضح سمير أمين بعناية:

"إن هذا الفرق يمنعنا من التخطيط أو النقل الميكانيكى لوظائف ومدركات الصراع الطبقى من النمط الرأسمالى إلى نمط الإنتاج الخراجى [٣٤]"..

ويعتقد سمير أمين أن كل نصر يحققه الفلاحون على الطبقة الخراجية المستغلة يكون لصالح ولادة طبقة ثالثة مثل البرجوازية، ومن ثم يفتح الطريق للرأسمالية، وهذا الاعتقاد يلقى بالشك على تنازلات فلماذا هذه هى الحالة بالضرورة؟ وهل يؤكد النظير الأوربى نفسه هنا مرة أخرى؟ هل نملك دليلاً على ذلك فى مصر أو فى نضالات الفلاحين فى أية لحظة ضد الفراعنة؟ وهل تعزى التحولات التى تجرى فى مرحلة متأخرة إلى نشوء قوى أخرى؟

إن ما يبدو هنا هو ضرورة توفر شروط الصراع الطبقى وليس نتائجه. وهذا الأخير مشروط بعدد من العوامل بما فيها الخراجية، على نحو ما يكشف التاريخ الحديث، وعندئذ فقط يمكن أن تكون هناك نظرية حول الشروط المادية الضرورية للصراع الطبقى فى مختلف أنماط الإنتاج.

ولبناء هذه النظرية يصبح التحديد الواضح لأنماط الإنتاج نفسها شرطاً ضرورياً، ومن ثم فنتبين بعمق طبيعة أنماط الإنتاج الأفريقية من بين أنماط الإنتاج الأخرى، وقد يؤدى ذلك لاكتشافات جديدة أو على الأقل تعديل التعريفات الكلاسيكية. وهنا تبدو الأهمية الفائقة للعمل الرائد لسمير أمين حول أنماط الإنتاج.

فى هذا العمل تبدو ممالك البحيرات مرشحة لتطبيق نمط الإنتاج الخراجى لدى سمير أمين. ووعياً بحقيقة أن المفاهيم المجردة لا تقف على قدم المساواة فى علاقتها مع الواقع، يمكننا أن نستفيد من تطبيق خطته التحليلية عليها مع جهد لفصل الغث عن السمين.

أولاً: قلنا من قبل أن النمط (الخراجى) موجود فيها جميعاً، وهذا يتطابق مع ما يسلم به سمير أمين حول استخلاص الفائض بوسائل غير اقتصادية فى التشكيلات الخراجية. أما ما يبدو غير واضح بدرجة كافية فهو تمييزه بين "الطبقة المستغلة" و"المجموعة المسيطرة"، مثلما فى المجتمعات الطبقية وغير الطبقية بالتتابع، فبينما قد تكون الرابطة مؤكدة بين الموقع الوظيفى والحصول على الخراج، فإنه مما ليس مؤكداً فى منطقة البحيرات ما إذا كان المستفيدون من

الخــراج يــشكلون طبقة؟ ويبدو لنا أن هذه القضية لا يمكن أن تتضح، دون إثارة مسألة علاقات الملكية وعلاقات العمل، وهى التى – وفقاً للنظرية- أنماط الإنتاج. أشــار ســمير أمــين فى مخططه للملكية الخراجية فى الأرض [٣٥] مقابل الملكية الجماعية. وفى رأينا أن من الخطر المفاهيمى الحديث عن الملكية فى الأرض بأى معنى للكلمة فى أى تشكيلات اجتماعية جماعية فى أفريقيا جنوب الصحراء.

فهــنا يكــون لأعضاء الجماعة فقط حق الاستعمال وتبقى الأرض أداة للعمل فقط. وتصبح أهمية هذه الملاحظة واضحة عندما ننظر إلى ما يجب أن تكون عليه "الملكية الخراجية" فى الأرض فى ممالك البحيرات.

وكمــا ســنرى ففى الممالك الرعوية مثل أنكورى ورواندا وبوروندى لا نجد شاهداً على الملكية فى الأرض بل مجالات إدارية يقوم فى إطارها المسئول الملتزم Office- holders بجمــع الخــراج. وبالمــثل فى الممالك الزراعية فى بوجندا وبوســوجا Busoga فرغم تطبيق نفس المبدأ نظرياً، فهناك شاهد على أن إقطاعية المــسئول تتحول تدريجياً إلى إقطاعية شخصية أو خاصة. وبالنظر لمجمل الوضع يمكــن الحديث عن مجتمعات فى مرحلة انتقال علاقات من اللاملكية إلى علاقات الملكــية، أمــا أن يكــون دعم السلطة قد استمر وأن إعادة الإنتاج الاجتماعى قد اســتقرت لأكثر من أربعة قرون دون تطور فى علاقات الملكية، فإن هذا لا ينفى أنها فى المرحلة الانتقالية. إن نقص علاقات الملكية هنا لا لبس فيه ولكنه لا يعنى عــدم تمييــزها عن التشكيلات الاجتماعية الجماعية. وليس ذلك بأدهش من تطور "الــزراعة الرأســمالية" فى معظم مناطق أفريقيا جنوب الصحراء، دون أن ترتبط بالضرورة بحقوق الملكية الفردية فى الأرض. ويمكن قول نفس الشيء على تطور الصناعة فى ظل رأسمالية الدولة. ويبدو أن السيطرة على الموارد والعمل يمكن أن تــتخذ أشــكالاً مختلفة عن الملكية، وأن تخصيص القيمة لا يقوم فقط على الملكية الخاصة.

وقــد جرى العُرف، أن يكون الخط الثانى فى تعيين الحدود بين أنماط الإنتاج هــو علاقات العمل. وتتخذ هذه العلاقات ثلاثة أشكال متميزة ومتزامنة فى ممالك منطقة البحيرات:-

أولاً: هناك الإنتاج الأسرى الأساسى، الذى يطبق على جميع الأسر، بما فيها الملــك (يتحمل زوجاته وخدمه وموظفوه المحليون أو عبيده المسئولية) ويقع الفرق الرئيــسى فى دور النوع؛ ففى حالة الإنتاج الزراعى مع بعض الاستثناء مثلما هو

قـــائم بين الباهوتو Bahutu، تتحمل المرأة العبء الأكبر، وفى الرعويات تقتصر العـــناية بالحيوانات حصرًا على الذكور؛ أما قطعان ماشية الأسرة فلم يكن أعضاء الأســـرة بالضرورة هم المسئولون عن رعايتها، ففى الغالب يرعاها أتباع أو خدم من أسر ذات أصول متواضعة. وهذا يؤدى بنا مباشرة إلى النوع الثانى من العمل: ونقصد منه ما يتم بالوكالة (أو الزبونية) Clientage: فعلى نحو ما ذكرنا من قبل فـــإن علاقـــات السيد بالوكيل (أو الزبون) كانت عامة فى ممالك منطقة البحيرات، فهـــى صـــلة شخصية وحرة، تتم بين شخص ذى ثروة ومن طبقة مرموقة، يتلقى الخـــدمات من قبل شخص ذى أصول متواضعة، وذلك فى مقابل الحماية السياسية والـــدعم المـــادى فى أوقات الحاجة، وتبدو هذه الخدمة غير ذات أهمية، لأنها تبدو مـــن دراستنا وفى التحليل النهائى أن نتاج عمل هذا الزبون قد تكون له قيمة أكبر ممـــا تلقاه، فهو لم يعمل فقط بإنتاجية وافرة فى الحقول أو بين قطعان ماشية السيد فحـــسب، وذلك لعدة أيام فى الأسبوع (الحد الأقصى ثلاثة فى منطقة البحيرات) بل إنـــه كـــان مـــضطراً أيضاً أن يقدم هدايا منتظمة لسيده، وهذا عادة ما يأخذ شكل الإنـــتاج خـــلال الفـــصل هنا كان يوجد حتماً استخلاص لقيمة اقتصادية دون نزع للملكية أو ممارسة العبودية.

إن هـــذا يشير إلى أهمية السيطرة السياسية على علاقات الملكية. وهذه نقطة حـــساسة، وإن كـــان قد ألقى عليها الضوء جيداً من قبل فى معالجات العمل، فهى تكمـــن ضـــمنياً فـــى العلاقـــات الخراجية. ففى كل ممالك منطقة البحيرات عامل المـــسئولون الملتـــزمون أتـــباعهم وأولئك المقيمين فى "مقاطعتهم" كأقنان، مدينين بالخـــراج الذى كانوا يتشاركون فيه مع من هم أرفع مقاماً وبنسب متصاعدة، ففى كل منطقة البحيرات يتخذ ذلك شكل السلع الاستهلاكية الهالكة، فيما عدا الماشية.

ثانـــياً: إن هذا لا يشمل أية خدمات شخصية، ربما لأن ذلك لم يكن ضرورياً، لأن المـــسئول الملتـــزم Office-Holder كان لديه زبائنه الشخصيون، وفى هذا الـــصدد فـــإن الأقـــنان من دافعى الخراج لم يكونوا يعملون كمستأجرين حتى فى بـــوجاندا حـــيث الحصول الحر على الأرض كانت تستأثر به حاشية الملك، وتبقى الخدمـــة العامـــة بما فيها الخدمة العسكرية هى الشكل الوحيد للعمل المطلوب من الأتباع السياسيين. وبالإضافة لمستحقات العمل، يدفع العامة الخراج وهو نسبة ثابتة مـــن إنتاجهم. وفى بعض الحالات فالمستحقات واجبة الأداء تفرض فى أمور مثل الإرث والزواج والمدافن.

ويعتبر الخراج والمستحقات واجبة الأداء هى الفئة الثالثة من إجراءات العمل، وما يميزها عن الاثنين السابقين أنها جزء من السياسة الضريبية لكل مملكة وتؤمن مستوى أعلى للحياة بين المسئولين، ولما كانت معظم البضائع المقدمة قابلة للفساد، وأن مسئولى المقاطعات لا يورثون بالأساس، فإن الطريق نحو التراكم الخاص مغلق جزئياً، فيما عدا فى حالة الماشية وهنا فمن المنطقى أن نستخلص أنه بينما كانت علاقات العمل بمعناها الدقيق مطلوبة بين أبناء منطقة البحيرات فإن الاستغلال كان عاماً. وهذا يعنى الانتقال من علاقات السيطرة التى لا تزال تلح بأشكال متواترة إلى علاقات الاستغلال، التى لم تقترب رغم ذلك بأى شكل من مثل مفهوم ماركس "عن العبودية المعممة".

إننا هنا نخطو على أرضية غادرة، لأننا نحاول أن نصنف أمرا ما زال فى دور التكوين ومع ذلك فهو مطلوب فى دراسة محددة مثل دراستنا. فمن الجلى أنه على خلاف التنظيم القرابى والذى يكون فيه للصغار فرص متساوية ليصبحوا كباراً، ففى ممالك البحيرات لا يملك أى فرد فرصة أن يصبح موظفاً أو مسئول مقاطعة.

ثانياً: ما إن يحدث ذلك، فإن البيروقراطية الحاكمة تعمل للبحث عن آليات من أجل أبدية سيطرتها. وفى الممالك الرعوية كان احتكار الماشية طريقاً وحيداً لتنفيذ ذلك.

وكما يتضح فى حالات بانيورو وبوهايا كان مسئولو المقاطعات يقومون بالبحث دائماً عن فرص لنقل مسئولية المقاطعات لورثتهم. لكن هذه الممارسة لم تكن عامة تماماً، فى أى من الممالك. وينال ذلك من مقولة سمير أمين الأولى لأن أولئك المسئولين عن جمع الخراج ليسوا هم أنفسم ذوى العلاقة بالملكية أو العمل. ففى غياب علاقات الملكية أو علاقات عمل محددة – لا يمكن أن تنتهى كأمر واقع– إلى أن متلقى الخراج فى ممالك البحيرات "يشكلون طبقة مستغلة".

إنهم كانوا فعلاً "مستغلين"، لكن من أى نوع، وهو السؤال الذى يجب الإجابة عليه بطريقة علمية، وليست أيديولوجية. إننا نلاحظ فى الوقت نفسه أن مصدر قوتهم الكبرى كانت "السيطرة السياسية"، والتى كان افتقادها مع ذلك للتأسيس جعل من الصعب علينا – اعتبارها– كطبقة مالكة بالمعنى التقليدى. وفى مقولة سمير أمين الثانية أنه "فى التشكيلات الخراجية يقوم التنظيم الأساسى للإنتاج على القيمة الاستعمالية، وليس التبادل، كما أنه فى هذه المجتمعات يخضع التبادل للقانون

الأساســي للــنمط الخراجي. وتعتبر المقولتان مؤكدتين وكما ذكر مبكراً، فالإنتاج وجميع التجارة المحلية منها وتجارة المسافات البعيدة، تخضع تماماً لنفس المبدأ أى القــيمة الاستعمالية فى التشكيلات الاجتماعية فى منطقة البحيرات، ونتيجة لذلك لم ينــشأ أى رأســمال تجارى من أى نوع فى المنطقة. لكن ماذا عن "الأثر التفكيكى" المقترح، لتجارة المسافات البعيدة على التكوينات ما قبل الرأسمالية والذى أكد عليه الكثير من الكتاب الماركسيين ومن بينهم سمير أمين وكوكرى فيدروفيتش؟

ورغــــم اعتقــاد كوكرى فيدروفيتش أن "الإنتاج عقيم رغم أنه تأسس على الحــرب والتجارة" (٣٦) إلا أنها كانت تعتقد أيضاً "أن تجارة المسافات البعيدة تلعب دوراً حاســماً فى تدعيم الدولة في أفريقيا الاستوائية" وهذا ليس صحيحاً فى ممالك البحيرات، ليس لأنها تشكلت تماماً قبل وقت طويل من بدء التجارة فحسب، بل إن غالبيــتها، خاصــة الــرعوية منها، لم تنخرط فى عملية التجارة كنقيض للمقايضة وذلــك حتــى العصر الاستعمارى. ويبدو أن قوى الإنتاج الحقيقية يمكن أن تكون عــاملا داخلــيا فقــط فى الاقتصاد، حيث رأينا أن اشتراك الممالك مثل بوجاندا، بونيورو وبوزنزا فى تجارة المسافات البعيدة فى القرن التاسع عشر لم تؤد إلى أية فــروق ذات وزن فــى مــستوى تنميــتها للقوى المادية إذا ما قورنت بغيرها من الممالــك فــى المنطقة. وهذا فى حد ذاته لا يدحض نظريات التراكم عامة، بل قد يلقــى الــشكوك علــيها. والمقــولة الثالثة التى قدمها سمير أمين أن نمط الإنتاج الخراجــى يتميز بسيطرة البنى الفوقية. ولدعم وجهة النظر هذه يستحضر الأديان الكبــرى فــى الــشرق والمسيحية التى يسرت "انتزاع الفائض" ووطدت علاقات الاستغلال.

وبــناء على ذلك يقدم دين الدولة كسمة اساسية للتشكيلات الخراجية. وهنا لا يمكن أن يكون هناك شك أن البناء الفوقى كان سائداً بوجه خاص فى ممالك منطقة البحيــرات. أما الأمر غير الواضح هنا فهو ما إذا كانت هناك أديان لهذه الدول أم لا. الــسؤال هــو مـــا إذا كانت الطقوس الملكية والاحتفالات مثل الاحتفال بميلاد القمر، وطقوس حلب الألبان، وإيحاءات عظام الفك، وعقيدة "اللوبالى" Lubale فى بوجــندا، وكــل هذه لا ترجع إلى بقية الشعب، بل بالأحرى إلى السمات الخرافية للملك، فهل يجب أن تعتبر كدين للدولة؟

المــسألة مــركبة باعتبار أن عقيدة السلف تسود على كل المستويات فى هذه المجــتمعات. وكمـــا سيُذكر، فأيديولوجيا القرابة قد تساعد فى إعادة إنتاج علاقات

السيطرة وليس علاقات الاستغلال. ونحن نميل للاعتقاد أنه فى ممالك البحيرات، ليس هناك فصل واضح بين الاثنتين، ومع ذلك فإن مبدأ القرابة بدا يختفى ويرجعنا ذلك إلى مسألة السيادة السياسية فى مقابل الاستغلال الطبقى أو علاقات العمل. ويكفى القول هنا أن ممالك البحيرات لم تكن كافية كمعيار سمير أمين عن الأديان، لكن رغم أن هذا ربما يبدو كوجهة نظر إمبيريقية بل جامدة لكن هناك أسباباً نظرية لها، سوف ترد فى الفصل التالى.

ولقد رفضنا من قبل مقولة سمير أمين الرابعة حول "الجمود والاستقرار" على أسس نظرية ومنطقية وليس ذلك لنقول أن المجتمعات فى مرحلة معينة حتى لا يمكن وصفها بهذه الألفاظ، لكن لأن هذه الأوصاف لا يمكن أن تقدم كمقولات نظرية، وعلى سبيل المثال فإن القول بجمود ممالك البحيرات استناداً إلى نمطها فى الإنتاج، من الصعب جداً أن يدوم. فالاختلافات النسبية قائمة بينها. وإذ تكشف التشكيلات الرعوية السائدة مثلما هو فى الأنكور Ankore ورواندا Rwanda وبوروندى Burundi عن مظاهر للجمود وقدر من التدهور بين ملوكهم "المقدسين"، فإن التشكيلات الزراعية السائدة بين بوجندا وبوزوجا، بوهايا، ولوها، تبدى دينامية سياسية عالية، حيث يتدافع المسئولون الملتزمون للمناصب بينما يتجه الحكام للقضاء على عائد التنظيم القرابى. ومع ذلك كانت حميتهم فى المجال الاقتصادى فعالة. وبكلمات أخرى فقد عبأوا "الفلاحين" بشدة لأهداف عسكرية وسياسية أكثر منها من أجل الإنتاج. فإذا لم ينطبق الأمر على حالة بونيورو التى تملك ملكية رعوية، إلا أنه من الممكن أن نجمل القضية فى التفرقة بين الرعوية والزراعة. ومع ذلك فحتى بونيورو ليست كافية تماماً كأساس لبرهان مضاد مقابل مثل هذا الإجراء، حيث يلجأ حكامها إلى الاعتماد أكثر وأكثر على الزراعة بعد فقدان قطعانهم معتمدين على إقطاعيات الأرض لمدهم بأسباب الحياة.

إن التمييز بين هذين الشكلين من مورد الرزق جدير بالمتابعة لسببين أساسيين:-

الأول: الاقتصاديات الرعوية الخالصة - وكما لوحظ قبلا- لم ترتبط عبر التاريخ بمستوى عال من تطور القوى المادية. وحتى كآليات للعمل فإن حقيقة أن الماشية تستهلك مباشرة، ربما يكون لها دلالة نظرية، وهذا على النقيض من الأرض التى لا يمكن أن تستهلك سوى من خلال زراعة محاصيل ذات تنوع كبير، كما كان الحال فى الممالك الزراعية.

ثانيـاً: عـندما دخلت الرأسمالية منطقة البحيرات، انحسرت النخبة الرعوية تمامـاً، بيـنما انتعـشت النخب الزراعية أكثر من أى وقت مضى. ويقال هنا إن إصـرار الـرعويين علـى الأشـكال العتيقة للإنتاج هو الذى ربما يشار إليه – موضـوعياً– وصـفة "عتـيقة" هى الكلمة المناسبة للاستعمال هنا، وليست مجرد اسـتمرار لنمط إنتاج على مدى فترة طويلة من الزمن. وبكلمات أخرى، علينا أن نتأمل المسألة فى ضوء السؤال عن مدى كون نمط الإنتاج عتيقا أو خارج عصره حتى يمكننا الحديث، قبل أن نقرر عما إذا كان النمط مجمداً أم لا.

لابـد مـن النظـر إلـى معالجة كوكرى فيدروفيتش لهذا الموضوع كتطور لتعمـيمات سـمير أمـين الكاسحة عن "الجمود Stagnation" وفى مقالها الشهير "بحث عن نمط إنتاج أفريقى" أوردت الملاحظات التالية:

"فـى الواقـع يبدو أن هذا النوع من التفكير (لماذا لم تتطور أفريقيا؟) بداية سـيئة. إنهـا تقلل من التكنولوجيا لتصبح هى القوة المحركة لبديل تنموى للجمود. لكـن المستوى الضعيف لقوى الإنتاج ورغم أنه الدليل الواضح تماماً على الجمود إلا أنـه ليس بالضرورة هو السبب فيه: ففى أفريقيا السوداء كان هناك على الدوام فـائض زراعـى محـتمل. أما سبب عدم استغلاله فربما يرجع إلى حتمية البيئة الطبيعـية أو جهل الإنسان بأقل مما يرجع إلى الاختيار الاقتصادى الناتج عن كل المكـونات الاجتماعـية [٣٨]. فكـرة "الاختـيار الاقتـصادى" هنا – جديرة تماماً بالمناقـشة. فهى تغنينا تماماً عن الحجج النمطية عن الجهل وكل الشواهد تشير إلى أن الأفارقة عرفوا المحراث والعجلة ومع ذلك لم يتبنوا استعمالها.. لماذا؟ تفترض كوكرى فيدروفيتش أن بنية الطلب لها صلة بذلك.

وإنهـا بحق لفكرة رأسمالية شريرة أن البشر لديهم دافع طبيعى للقيام بالتراكم مـن أجل التراكم أو يتخلوا عما يفعلوه لتبنى تقنية جديدة من أجل التقدم نحو ماذا؟ فـى مجـتمعاتهم ألا يمكـن أن يكونوا مكتفين بما لديهم وبالتالى يركزون طاقاتهم للمحافظـة على ما لديهم من كميات، ألا يمكن أن يكون ذلك هو الدليل الأكبر على سـيادة القـيمة الاسـتعمالية؟ إن الإجابة على هذه الأسئلة تستدعى أن نراعى أن المحافظة على ما لديهم من كميات تتطلب ألا ينظر إليها بثبات، إذ إن الطلب على البضائع أو مستوى الإنتاج قد يتزايد وفقاً لتغير الظروف الاجتماعية أو الفيزيقية.

وفى ممالك البحيرات يبقى الإمداد بالإنتاج الرعوى أو الزراعى مناسباً وغير متغيـر بـشكل مقـبول. إن سخاء الطبيعة عند الابخندا يجعل إنتاج أبقارهم وفيرًا

بحيث يكفى الحاجات من اللبن والزبد لاستهلاك سادة باتوتسي Batutsi وباهيما Bahima، وإن بساتين الموز تكفى الحاجات الاستهلاكية للجميع بالاستثناء. وقد استمر هذا الوضع حتى منتصف القرن التاسع عشر، ما لم يكن إلى ما بعد ذلك. وحتى التجارة البعيدة مع زنجبار لم يكن لها أثر تفكيكى Dissolving Effect، ورغم تعميمها الزائد، فإن الدفع بحجة كوكرى فيدروفيش يتطابق مع ملاحظتنا. وهذه هى الكيفية التى لخصت بها وجهة نظرها:

"يبدو لنا أن أحد القوى المحركة فى تاريخ شعوب أفريقيا السوداء يكمن فى التفاعل الديالكتيكى للعلاقات بين المستويات الاجتماعية الاقتصادية، التى تبدو متنوعة العناصر داخل الكلية الاجتماعية نفسها (تعايش هياكل جمهور العشيرة مع النظام القائم فى الإقليم مع الاكتفاء الذاتى للأسرة وتجارة المسافات البعيدة) وفى كل لحظة تتوافق هذه القوة مع مرحلة معين من تطور العلاقات التى تحكم هذه العناصر والتى هى متناقضة. ومن ثم تولد بإلحاح الصراع وعدم التوازن [٣٩].

وهذا هو ما تشير إليه كـ "نمط إنتاج أفريقى" وتقاوم أية محاولة لتصنيفه تحت نمط الإنتاج الآسيوى (أو نسخة معدلة منه) بسبب أن الشيء الوحيد المشترك بين هذين النظامين هو وجود مجتمعات القرية المكتفية ذاتياً، لكن (النمط الآسيوى) فى الأول: يتوفر فيه الاستبداد والاستغلال المباشر من خلال العبودية المعممة أما الآخر (النمط الأفريقى).. فالبيروقراطية المفروضة من أعلى تتداخل فقط بطريقة غير مباشرة فى المجتمع ولا ترى حاجة لتوحيدها فى نمط واحد رغم اختلافهما من وجوه عديدة [٤٠].

أما اعتراضها النهائى والذى تواجه به سمير أمين فى حديثه الذى لا يتوقف عن نمط الإنتاج الخراجى فهو قولها:

"ومع ذلك، يبدو أن من المبالغة النظر إلى القوة الدافعة للتطور فى المجتمعات الأفريقية فقط من خلال مساهمة القوى الإنتاجية ذات الاكتفاء الذاتى ويكشف هذا التأكيد كمحاولة لإعادة اكتشاف ثنائية المستغِل / المستغَل داخل المجتمع الأفريقى المنغلق على الذات، يكشف عن نقص فى ملاحظة الوقائع الحقيقية [٤١]..

من الأهمية أن نكرر هنا أن الإلحاح على الوقائع الحقيقة، أى القيام بدراسات ملموسة تدفعه الرغبة فى الوصول إلى تعميمات من مصادر وثيقة. إن بحث كوكرى عن نمط واحد للإنتاج الأفريقى قد يقف فى وجه وصفتها هى، مثل محاولة سمير أمين تعميم كل مميزات نمط الإنتاج الخراجى فى العالم لتطبيقها على

أفـريقيا. إن مقارنة "كوكرى" على سبيل المثال ما بين ممالك غرب أفريقيا ومملكة الـزولو Zulu فـى جنوب أفريقيا لهو انتهاك كبير للحقائق مثل تلك المقارنة التى عقدها سمير أمين بين الأديان الكبرى فى الشرق والأديان ما قبل الإسلام فى بعض ممالـك جنوب الصحراء. وفى هذا الصدد يشك المرء أنه حتى المقارنة بين ممالك مـا بعـد الإسلام فى غرب أفريقيا وبين شرق ووسط وجنوب أفريقيا ربما تخفى فروقاً أساسية. فعلى سبيل المثال كانت التجارة فى غرب أفريقيا عامة أكثر ومن ثم فعملـية التـراكم متقدمة كثيراً والعلاقات الطبقية متبلورة بدرجة أكثر منها فى أى مكان آخر فى أفريقيا السوداء. تضمنت علاقات العمل فى غرب أفريقيا مثلاً تجارة الـرقيق التى انتهكت كل علاقات القرابة أو شبه القرابة فى السيطرة وحولتها إلى علاقات استغلال طبقى دون جدال.

يجب أن يُحذرنا ذلك من اعتقاد كوكرى فيدروفيتش فى التعايش بين جماعات "البنـى العـشائرية" وجماعات أسر الاكتفاء الذاتى والنظم الإقليمية المفروضة أو البيروقراطيات فى أفريقيا. وهذا الوصف لا يناسب كل أفريقيا السوداء، مهما كانت أهميته.

لـم يكـن البحث عن ثنائية المستغِل والمستغَل فى أفريقيا السوداء عبثاً. ومع ذلـك فالـسؤال هـو: هل كان الرق وتجارة المسافات البعيدة هى "عامل التفكك" Dissolving Factor فـى كـل الممالك العظمى فى غرب أفريقيا؟ فقد استعملت ممالك موسى Mossi من قبل كتاب مثل سورى كانال لإثبات أن تجارة المسافات البعـيدة لـم تكـن شـرطاً ضرورياً لظهور الممالك فى أفريقيا. وربما يكون هذا صـحيحاً بالنـسبة للعديد من الممالك فى أفريقيا السوداء كما يظهر فى دول منطقة البحيرات.

وتبقـى مسألة الرق: كان ملوك موسى Mossi قراصنة رقيق شرهين. فهل يفكك هذا علاقات القرابة ويحول علاقات السيادة المحلية إلى علاقات استغلال؟ إذا كانـت الإجابـة بنعم فنحن أمام مشكلة حيث لا تجارة المسافات البعيدة ولا تجارة الرقيق تبدو عاملاً ضرورياً فى تطور العديد من الممالك الكبرى الأفريقية. وحتى فـى غرب أفريقيا فلا يبدو أن الاستغلال الطبقى كان يقوم على ملكية الأرض، ولا يـستتبع إزالـة شاملة للسيطرة على الأرض عبر جماعات القرابة وتدمير اقتصاد الأسر المعيشية بين المواطنين الأحرار.

إن الـــنقطة التى تدفع إليها هنا هى: إذا أخذنا فى الاعتبار كل الاختلافات بين مخـــتلف مـــناطق أفريقيا فهل يمكن أن نفترض أن هذه التناقضات فى نمط الإنتاج الخراجـــى فـــى أفـــريقيا يمكن أن تحل فقط عن طريق تنمية الملكية الخاصة فى الأرض مثلما حدث فى أوروبا؟ وهل يمكن أن ننتهى إلى أن إلحاح علاقات القرابة واقتصاد الأسر المعيشية فى ممالك البحيرات كان ظاهرة انتقالية؟

وفـــى دراســـاته عن أفريقيا، كان ج. بالانديبه G. Balandier دائماً مشدوداً إلـــى الـــتداخل بـــين القرابة والدولة فى السياسات الأفريقية. وكان يراها كخاصية مميـــزة. ومـــضت كوكـــرى فيدروفيـــتش أبعد من ذلك ربما تأثرا به فنظرت إلى الظاهـــرة كمـــصدر لــــ "عـــدم التوازن والصراع". وقد حدث هذا عند الباجندة Baganda حـــيث كانت العشائر محرومة من كل حقوقها فى الأرض، مما جرى صـــراعاً بين الكاباكا وقادة العشائر، مما أدى إلى حالة من عدم التوازن فيما يقرب مـــن خمسين عاماً. وفى مكان آخر من منطقة الممالك بالبحيرات أصلحت الملكية المركـــزية الحاكمـــة بـــين العشائر والقرابات بالسماح لهم باحتلال الأرض، بينما أخضعتهم لمطلب البيروقراطية فى الإقليم، قصارى القول فإن هذه الملكيات وجدت طـــريقاً آخـــر لتحقـــيق نفـــس الأهداف مثل ملوك الباجندا. وهذا يستدعى للذاكرة افتراضات جوديليه Godelier المبكرة التى تقول إن هناك طريقاً آخر وشكلا آخر لنمط الإنتاج تتم من خلاله سيطرة الإقليم واستغلالها للجماعة دون تدخل مباشر مع شروط الإنتاج بل عن طريق استغلال الفائض فى العمل والإنتاج [٤٢].

ويبقى صراع المصالح، ولكن لا معنى لتصور أنه يؤدى إلى عدم التوازن ما دامت الأرض متوفرة والطلبات على المنتجين ليست شاقة. وهذا ما يبدو أنه حدث فى كل ممالك البحيرات حتى منتصف القرن التاسع عشر.

إن التـــنوعات الإقليمية المشار إليها آنفاً يمكن أن تدعم أكثر من قضية. وفى نفـــس الـــوقت فى تذكر أن أفريقيا قارة كبيرة وأنها متطورة بصورة غير متكافئة ويمكنـــنا أن نأمـــل فقـــط مـــن خـــلال دراســـات إقليمـــية منهجية، لا تفرق بين الأنثروبولوجيا الاجتماعية والتطور التاريخى الاقتصادى- ببناء القواعد الضرورية للاستبعاد دون أن نجعل النظريات نسبية.

وقصارى القول، إن الإلحاح على الخصوصية الإقليمية لا يجب أن يختلط مع الـــرغبة فـــى بـــناء فئات تصنيفية تكون قادرة على عرض بيانات إمبريقية فقط. والـــنقطة الرئيـــسية هى أنه عند التعميم لابد أن نكون واعين بالاختلاف فى الكيف

لتتوفر لنا فرص لتوليد مفاهيم ونظريات جديدة. فمثلاً الصراع الظاهر بين التنظيم القرابى والإقليمى فى أفريقيا جنوب الصحراء يمكن إيضاحه بمقارنة دقيقة بين ممالك السافانا فى غرب أفريقيا حيث أصبح الإسلام والرقيق عوامل حاسمة، وبين ممالك أخرى حيث كان التطور أكثر ذاتية مثلما هو الحال فى منطقة البحيرات. ويمكن أن يتم ذلك دون افتراض أى نمو رأس بين الممالك الأفريقية ودون اعتبار للمتغيرات المتداخلة. وبالمثل فإن المقارنة بين التشكيلات الاجتماعية الخراجية فى أفريقيا والمناطق الأخرى يمكن إجراؤها دون افتراض أن ظهور العلاقات الخراجية يعنى اختفاء اقتصاد الأسر المعيشية أو حقوق الانتفاع بالأرض فى أفريقيا مقابل نظام الرق المعمم. وبالمثل من الأهمية يمكن عمل تحليل مقارن للمفاهيم الأفريقية عن "حقوق الملكية" دون أن يستهدف ذلك الوصول لمفاهيم الملكية البرجوازية أو الرأسمالية.

وفى الفصل التالى سيكون الهدف هو الوصول إلى تصنيف لممالك منطقة البحيرات، آخذين فى اعتبارنا مختلف الوسائط المذكورة للتو. أما الفكرة المتضمنة فهى أن ذلك يتكرر فى الكثير من التشكيلات الاجتماعية الأفريقية وهو ما يستحق إعادة التفكير

المـــــراجـــــع:

1-Coquery-Vidrovitch, C., Research on an African Mode of Production in Seddon (ed.), 1978 (first published in French in 1969).

2-Suret-Canale, J., Les Societies Traditionelles en Afrique Tropicale et Ie Concept de Mode de Production Asiatique, 1964.

3-Meillassoux, C., La Phenomene Economlque dans Ie Societes Traditionalles d'Aulosubsistence, 1960; Anthropologie Economique des Gouro de Cote d'Ivoire. The Hague, 1964; and From Reproduction to Production, Economy and Society, 1972.

4-Amin, Samir, Classes and Nation Historically and in the Current Crisis, N.Y., 1980.

5-Goody, J., Technology, Tradition and the State in Africa, London, 1971, p. 13.

6 - Richards, op. cit., p. 391.

7-Goody, op. dt.. p. 14.

8- Op. dt., p. 9.

9- Coqueiy-Vidrovitch, C., in Seddon,(ed.)op.cit.,p.263.

10-Ibid.

11-Ibid.

12-Meillassoux, C., The Economy in Agricultural Self-Sustaining Societies: *A* Preliminary Analysis, 1978, (first published in French in 1960).

13- Dupre, G. and Rey, P.P., Lineage Mode of Production, 1968 in French and 1973 in English in Seddon.

14-Coquery-Vidrovitch, C.,in Seddon(ed.),op.cit.,p.263.

15- Dupre, G., and Rey, P.P., in Seddon, op. cit., p. 188.

16- Amin.S., op. cit. ,p. 50.

17- Op. cit., pp. 42-43.

18- Op. cit., p. 37

19- Ibid.

20- Op.cit.,p.52.

٢١- لـــيس واضـــحا تمامـــا على أى أساس يتم استبعاد الأرض كوسيلة للإنتاج فى التشكيلة الرأسمالية.

22- Amin, op. cit., pp. 49-50.

23- Op. cit., p. 52.

24-Ibid.

25-Op. cit., p. 54.

26-Op. cit., p. 42.

27-Op. cit, p. 55. Cf Marx: "Where use-value predominates, no boundless, thirst for surplus labour arises from the nature of production". Capital, Vol. 1, p. 260.

28-Ibid.

29-Amin, S., op. cit., p. 54.

30-Ibid.

31-Ibid.

32-Op. cit., p. 55.

33-Op. cit., p. 53.

34-Ibid.

٣٥- يظهـــر فـــي النص الأصلى : "خراج (الأرض)" في ما يمكن أن يقرأ "الملكية الخراجية في الأرض".

36- Op.cit.,p.284.

37- cf Beattie.op.dt.p.l.

38- Seddon.op.cit ,p.264.

39-Seddon, op. cit., p. 276.

40- Ibid.

41- Ibid.

42-Godelier, M., Perspectives in Marxist Anthropology. Cambridge, 1977 (first published in French in 1973).

الفصل السادس

إعادة النظر في أنماط الإنتاج في إفريقيا

إن إعـــادة النظر في أنماط الإنتاج في أفريقيا قد تواجه بادعاءات وإغراءات عديـــدة، ولكن المؤكد أنها تنطوي علي اهتمام جاد، وحتي صراع مضن من أجل فهم الحاضر كتاريخ. وعندئذ يشكل الذات ــ الموضوع تاريخ أفريقيا، وكجزء من الـــتاريخ العالمـــي. وكمـــا يتضح من الفصول الأربعة السابقة فإن هذا العمل يثير مـــشكلات اصـــطلاحية ومفهومية عديدة. وإذا تم التعامل مع هذا الجهد بقسوة فقد ينظـــر إلـــيه كنـــتاج عقل مشوش. ولكنه يظل من حيث الجوهر يمثل الرغبة في تـــصور التاريخ العالمي بطريقة خلاقة وليس علي نحو اختزالي كما يحدث كثيراً. وهذا يجذب أنظارنا حتماً إلي خصوصية حالات تاريخية. ولكن التاريخ، كما نعلم، يتجلـــي بصور عديدة في العصور المختلفة. ومن ثم فإن دعوتنا إلي إعادة التفكير فـــي أنماط الإنتاج في أفريقيا تبدو مبررة تماماً. بين أن هذا يقود غالباً، كما يعرف أي باحـــث راديكالـــي، إلـــي استخدام غير مألوف لمصطلحات ومفاهيم معينة مما يـــصبح مـــصدراً للتـــشوش والخلاف. ولعل صراعنا المتواصل مع المصطلحات والمفاهـــيم فـــي الفـــصول الأربعة السابقة خير شاهد علي هذا. وبالتالي ننوي في الفـــصل الحالي بذل الجهد من أجل حل بعض المشكلات الاصطلاحية والمفهومية البادية.

كان اصطلاح "القبيلة" هو أول اصطلاح أخضعناه لإعادة الفحص النقدية. وقد ســـبق أن قمـــنا بالفعـــل بجزء من هذا العمل في دراسة أسبق بعنوان "أيديولوجيا القبلـــية"[1]، والذي جاء كرد فعل علي سوء استخدام مصطلح "القبلية" في الدراسات الأفـــريقية، وخاصة الإغراء المتمثل في اختزال التناقضات بين الأفارقة المحدثين فـــي "القبلـــية". وعلـــي الرغم من قوة هذا الاتجاه في وسائل الإعلام الجماهيرية،

وإعـادة اكتشاف "القبلية" في أفريقيا علي أيدي بعض القادمين المتأخرين إليها من أمـريكا اللاتينيـية، وكـذلك بعض القائمين بالدراسات الميدانية، هناك - مع ذلك- توافـق عـام وسط العلماء الأفارقة وبعض المستفرقين علي أن اصطلاح "القبلية" يمـثل انعكاسـاً إيديولوجياً أكثر منه دليلاً علي وجود ملموس ما في أفريقيا. ومن المؤسـف أن البعض قد نظر إلي دراستنا السابقة علي أنها تعني إنكاراً تاماً لوجود القـبائل فـي أفـريقيا. رغم أن جوهر طرحنا في المقالة الأولي - كما في العمل الحالـي - هـو أن الفكرة القائلة بأن جميع المجتمعات الأفريقية كانت "قبائل"، قد جاءت نتيجة الإرث الاستعماري في القارة. كما كانت الورقة السابقة معنية - علي العكس من العمل الحالي - بكشف زيف هذه الفكرة عن طريق الإشارة إلي حالات مناقضة لها.

وقد اتخذ هذا الجهد صورة أكثر إيجابية في عملنا الحالي، أي محاولة التمييز بـين الأشـكال المخـتلفة للتنظيم الاجتماعي انطلاقاً من التحديد الدقيق للتشكيلات الاجتماعية المختلفة. وفي الحقيقة أن أحد مزاعمنا الرئيسية في هذه الدراسة هو أن مـا صـنف كـ "قبائل" في إقليم البحيرات يمثل - بعد البحث المدقق - خليطاً من قـبائل وممالـك تمـر بمراحل مختلفة. كما زعمنا أيضاً أن الفاعلين في المراحل المخـتلفة هم شعوب واحدة. وبهذا المعني فإن مصطلح "القبيلة" لا يشير إلي شعب وإنمـا إلي شكل خاص في التنظيم السياسي والاجتماعي. ونحن نتوخي الحذر هنا، كمـا فـي النص كله، إزاء اشتمال التنظيم الاقتصادي. ويرجع السبب الرئيسي في هـذا إلـي أنه علي الرغم من اعتيادنا الحديث عن "الاقتصاد القبلي" فإن هذا يمثل تـصوراً مـضللاً لأنه من المعروف تاريخياً أن القبائل الأفريقية قد اتسمت بنقص الانـدماج الاقتـصادي علي المستوي القبلي. ومن ثم كان الملمح الأعم هو اقتصاد الأسرة المعيشية.

ومـن الناحـية الإمبـريقية نحن نعرف فقط قطعان وحقول الأسرة. وهو ما يتـناقض بـشكل حـاد مـع اقتصاديات القرية الآسيوية، أو الاتجاه نحو الاندماج الاقتـصادي في التشكيلات الاجتماعية الخراجية. ومن الاعتبارات المهمة هنا أننا نجـد التـشكيلات الاجتماعية في أفريقيا المعاصرة مفتتة ومجمعة علي نحو غير متـساوٍ بـشكل عـام. ومن الناحية النظرية، لا يخلو من دلالة إشارة الاقتصاديين البـرجوازيين والماركـسيين علي السواء إلي المجتمعات القبلية كمجتمعات بدون "نظـام اقتـصادي". ويمكـن أن نـستخلص الاسـتنتاج نفسه من نظرية "مياسو"

Meillassoux عـن نمط الإنتاج السلالي، وبما يشدد علي غياب الطبقات في هذا النوع من المجتمعات المفتتة أو المتسمة بالصدوع الرأسية. ومن ثم فإن الشائع في سياق اقتصاد الأسر المعيشية هو الحق في النفاذ، وليس الحق في الملكية، أو القيمة خـارج السلالة. ونزعم أن وضعية الزعيم في هذا النسق تنطوي علي تأكيد لعلاقة سياسية أكثر منها علاقة اقتصادية.

أمـا غـياب أي علاقات ملكية معترف بها في المجتمعات الأفريقية التقليدية، فـربما يكـون النقطة الأصعب في تمثل النظريات الأوربية الكلاسيكية، ماركسية كانت أم غير ماركسية. فقد أدي هذا إلي عدد من التصورات الخاطئة والتشويهات الفعلية، علي الأقل من زاوية تفسير الظواهر الاجتماعية المماثلة لغيرها في أماكن أخري من العالم. وقد اتخذ هذا في أوربا خاصة شكل الطبقة والملكية. وفيما يتعلق بالثانـية فإنه من السهل إثبات عدم إمكانية تطبيق هذا المفهوم من الناحية القانونية علـي معظم أفريقيا السوداء. وكما أوضحنا في حالة مجتمعات إقليم البحيرات كان المبدأ الأعلي هو "حق الاستخدام" أو الانتفاع المستخلص من العضوية في الجماعة المحلية. ولا ينقل هذا الملكية إلي الجماعة المحلية.

إن المشترك الإفريقي التقليدي لم يتصور أو يدرك الأرض من زاوية الملكية وإنمـا مـن زاويـة ضـمان حقوق الاستخدام. وكان هذا يتم من خلال الوحدات الأسـرية، وحـسب مـدي الضغط السكاني ونوع الاستخدام للأنماط المختلفة من التـربة. ولا غـرو أن حقـيقة كـون الأسـر المنفردة وحدات للإنتاج إلي جانب التخـصيص، وإمكانـية حـيازتها لقطـع الأرض بـشكل دائم طالما ظلت تحت الاسـتخدام، تلقـي بظـلال مـن الـشك علـى افتراض الاقتصاديين الليبراليين والماركسيين معاً بأن ما تسمي حيازة المشترك للأرض قد وقفت في طريق تطور القـوي الماديـة فـي أفريقيا. ومن الجدير بالذكر أن الإنتاج الرأسمالي قد بدأ في أفـريقيا السوداء منذ إدخال المحاصيل النقدية، دون إجراء أية تغييرات مهمة علي نظم حيازة الأرض، وإن حدثت تغييرات أكثر علي استخدامها. كما يجب أن نتذكر حقـيقة أن الإنـتاج الشرقي قد زاد وأدخلت تجديدات تكنولوجية كبيرة عليه، عبر فتـرة طـويلة جداً من الزمن، ودون حدوث تطور لحقوق الملكية الفردية. ويمكن قـول الشئ نفسه عن الإمبراطوريات ما قبل الكولومبية في أمريكا اللاتينية. وفي ضوء هذا كله لابد أن تبقي حقوق الملكية الفردية – كشرط ضروري للتطور– من خواص اللاهوت الطبيعي الأوربي.

وســوف يكــون من الحماقة القفز من المناقشة السابقة إلي استنتاج أن غياب حقــوق الملكــية فــي المجتمعات الإفريقية التقليدية يعني بالمثل غياب الاستغلال والــسيطرة. إذ إن هــذا أبعــد ما يكون عن الحقيقة في ضوء ما أوضحته دراستنا لمجــتمعات إقلــيم البحيــرات. غيــر أن المشكلة تظل هي كيفية تصور عمليات الاســتغلال والــسيطرة في هذا النوع من المجتمعات. وقد ميز بعض الكتاب مثل "سمير أمين" بين علاقات السيطرة وعلاقات الاستغلال. وهي تفرقة لا تعول كثيراً علــي جــوانب اللامساواة الاجتماعية، مثلما تعول علي حضور أو غياب العلاقات الطبقــية. ووفقــاً لــتلك الــرؤية تتسم التشكيلات الاجتماعية القبلية أو المشتركية بهيراركيات القرابة - بديلاً عن الطبقات- والتي تنطوي مع ذلك علي وظيفة إعادة الــتوزيع. ومن ثم فإن السيطرة لاترتبط بالضرورة بالاستغلال في هذه الحالة. وقد خالــف هذا الرأي كتاب آخرون مثل "ري" Rey و "دوبريه" Dupré اللذين اعتقدا باســتغلال الكبار للنساء والشباب، ومن ثم فقد شكل الكبار طبقة. ومع ذلك، وكما ذكــرنا مــن قبل، فإن أطروحتهما قد دحضتها حقيقة أن الكبار ليسوا ملاكاً، وإنما مجــرد حمــاة للأبوية - الأموية، وأنهم ملزمون بتسليم سلطتهم إلي الشباب حينما يحين الوقت. ومن البديهي ألا علاقة لهذا بالطبقية.

إلا أن هناك مسألتين مهمتين تبرزان هنا. الأولي تتعلق بالتساؤل عما إذا كان اســتغلال "كهــذا" يقتــضي ويفــضي بالضرورة إلي وجود طبقات في المجتمع. والتساؤل الثاني عما إذا كان وجود الطبقات في أي مجتمع مشروط بوجود علاقات ملكــية؟ إن الشواهد من إقليم البحيرات ومن أماكن أخري تبين أن وجود الاستغلال أمر ممكن تماماً رغم عدم وجود طبقات محددة. ويجد بعض الماركسيين الجامدين أو غيــر الناضــجين أنه من الصعب عليهم الموافقة علي هذا لأن "التحليل الطبقي" يمــثل بالنــسبة لهم البداية والنهاية للمادية الجدلية والتاريخية. ويبدو استغلال فئات اجتماعــية مــثل النــساء والــشباب والجماعات العرقية الأخري أمراً عصياً علي تفسيرهم المادي، اللهم إلا إذا نزعوا عن هذه الفئات هوياتها الخاصة. ويزداد الأمر سوءاً لدي تناول ما وصفت بــ "مجتمعات ما قبل الرأسمالية"، حيث عوملت خارج مــدي رؤية المادية الجدلية وكمخلفات لا يناسبها إلا العمل الأنثروبولوجي. ويرجع الفضل في الحقيقة إلي المدرسة الأنثروبولوجية الفرنسية التي بينت كيف أن المادية الجدلية كإبستمولوجيا ليست محدودة بالمجتمعات الطبقية.

ومــع ذلــك تظل مشكلة أن التصنيفات التحليلية المرتبطة بالمادية التاريخية

تفتــرض مسبقاً وجود الطبقات. ويشير بعث الاقتصاد السياسي في دراسات التنمية إلي حاجة محسوسة إلي تفهم مجمل الوجود الإنساني خارج حدود التاريخ الأوربي الحديث. وهو ما يستدعي حتماً مراجعة جادة للتصنيفات القائمة.

توصــلنا فــي الفــصول السابقة إلي استنتاج وجود استغلال عام للمواطنين العاديــين في إقليم البحيرات، ولكننا لم نستطع الإجابة بشكل قاطع عما إذا كان هذا يعــد استغلالاً طبقياً في جميع الحالات. وكان السبب الرئيسي وراء هذا النقص هو الغــياب العام لعلاقات الملكية في الأرض، الأصل الانتاجي الأكثر أهمية في جميع المجــتمعات الــزراعية. وكــان السبب الثاني هو الحالة المتخلفة لعلاقات العمل، فالحائــزين والمحميــين فــى إطــار علاقة الزبونية كانوا موضع استغلال بسبب خــضوعهم الــسياسي ولــيس لكــونهم عمالاً. واتخذ هذا الاستغلال شكل الخراج والتسخير في الخدمات العامة، أما الخدمات الشخصية فكانت محدودة جداً. وهو ما قادنــا إلي استنتاج أن الاستغلال كان يتم في إقليم البحيرات من خلال وسائل غير اقتــصادية. وهــو مــا يعنــي غياب المعيارين الرئيسيين في المجتمعات الطبقية الأوربــية، ألا وهما علاقات الملكية وعلاقات العمل، لنجد أنفسنا أمام فئات سائدة وفــئات خاضــعة قــد يمكــنها إعــادة إنتاج نفسها عن طريق الوسائل السياسية والأيديولوجــية فقط. أما امتلاك قطعان كبيرة من الماشية في إقليم البحيرات ككل، والاحــتفاظ بالضياع الحكومية عبر الأجيال في بوهايا وبونيورو، فقد ظلا إلي حد كبير وظيفة مرتبطة بوضعية سياسية.

ودعــونا نقــر مــنذ البداية بأن هذه "الوضعية" أو المكانة تمثل مفهوماً غير ماركــسي. فهو مستقي بشكل أساسي من عمل "ماكس فيبر" Max Weber الذي كــان مــن خــصوم الماركسية. وهذا لا يعني في حد ذاته حرمان المفهوم من أي مــرجعية ملموســة. ومع ذلك تتجلي المشكلة المعرفية في أن "فيبر" قد وجه نقده "لماركس" من موضع مثالي شديد الصرامة. ومن ثم فإن كل من يتبني مفهومه هذا يعــرض نفــسه للاتهــام بالانتقائــية. فــرغم اعتراف "فيبر" بأهمية الطبقات في المجتمعات الحديثة، كان شديد الاهتمام بالتفرقة بين المجتمعات "المبنية علي أساس طبقــي" حيث يتم توزيع السلع والخدمات على أساس "الملكية" و "علاقات السوق"، وبــين المجــتمعات "المبنــية علي أساس مكانة الجماعات" حيث يتم توزيع السلع والخــدمات وفــق "الرتبة" أو "الوضعية". ومن ثم فقد نظر إلي "الطبقة" و "جماعة المكانة" كفئتين متعارضتين تمثلان – تاريخيا – الخط الفاصل بين المجتمع الأبوي

التقليدي والمجتمع الرأسمالي الحديث. ونظراً لغياب مفاهيم ماركسية واضحة للتعامل مع مجتمعات ما قبل الرأسمالية، تجد مقاربة "فيبر" مبرراً منطقياً. وفوق هذا، ليس هناك أسوأ من التخندق وراء لغة الاقتصاد السياسي في الدراسات التنموية، أو العودة إلي الادعاءات الدورية للأنثروبولوجيين الماركسيين الفرنسيين، لدي التعامل مع المجتمعات السلالية.

وقبل هذا يستلزم الأمر – رغم ماركس – التأمل في سؤال ما إذا كان العامل الاقتصادي سيظل العامل الرئيسي بالنسبة للتطورات المستقبلية، وقبل العامل السياسي– الإيديولوجي (أو: النظام الأخلاقي – الثقافي حسب تعبير "فيبر"). وبعبارة أخري: إذا كانت الرأسمالية حتمية فكيف نفسر الإعراض عنها في بعض أجزاء العالم الثالث؟ وما هي المفاهيم الماركسية الملائمة لتفسير القومية والبعث الديني في هذه المجتمعات؟ إن انصهار العناصر الرأسمالية وما قبل الرأسمالية معاً في هذه المجتمعات يجعل من الملح أن نبحث عن مفاهيم جديدة أو أن نتبني مفاهيم قديمة. فعلي سبيل المثال يتضح من دراسة إقليم البحيرات ومجتمعات أفريقية أخري أن العلاقات الطبقية لا يمكن حصرها في علاقات الملكية. وبالمثل لا يمكن تقييد الاستغلال في حدود علاقات العمل وحدها. بينما يمكن للسيطرة السياسية والأيديولوجية أن تكون فعالة في ظل توفر شروط معينة. منها مثلاً رأسمالية الدولة والاشتراكية البيروقراطية وما تسمي "الطبقة" الإدارية في المجتمعات الرأسمالية المتطورة. ولكن ما يهمنا الآن هو التعامل مع المشكلات النظرية التي برزت جراء دراستنا لممالك إقليم البحيرات.

وقد وصفت هذه الممالك بأنها "قبلية" أو "متعددة القبائل" (أي منقسمة إلي عدد من الجماعات "العرقية") أو "إقطاعية". ويعتبر الاصطلاح الأخير هو الوحيد الذي ينطوي علي دلالات طبقية. وقد كان الاعتقاد العام أن الباهوما في بونيورو، والباهيما في أنكوري، والباتوتسي في رواندا وبوروندي، والباهايا في بوكوبا... قد شكلوا "أرستقراطيات إقطاعية". ولكن كما أوضحنا في الفصلين الرابع والخامس، لم تعرف أي من تلك الممالك شيئاً من السمات التي اتصف بها الإقطاع في أوربا. ومن ثم يبدو من قبيل اللغو الإصرار علي تسميتها مجتمعات "إقطاعية". وهو الرأي الذي يشاركنا فيه عدد متزايد من الباحثين. ومن بينهم "سمير أمين" حينما قدم مقولة نظرية بديلة أسماها "نمط الإنتاج الخراجي"، وهي أطروحة جديرة بالنقاش في السياق الخاص بممالك إقليم البحيرات، نظراً لسيادة مبدأ الخراج فيها.

ولعل هذا كان من أهم أسباب رفضنا للفكرة الأنثروبولوجية القائلة بأن ممالك إقليم البحيرات كانت عبارة عن "قبائل". وتقول الأدلة المتاحة بأن الخراج قد أدي - ضمن عوامل أخري - إلي نشأة وصعود بيروقراطية غير منتجة. وقد كان لهذا نتائج بعيدة المدي، وخاصة علي مسألتي العرقية والطبقة. وتمثلت مقاربتنا للمسألة في افتراض أن الإثنوجرافيا بشكل عام ليس لديها ما تقدمه مع الأصول الجنسية والعرقية، ولكنها تستطيع أن تقدم ما هو أكثر مع توليد المعاني الاجتماعية ونظم التصنيف الطبقي في سياقات تاريخية معينة. ومن المعروف أن الشعب الواحد يمكن أن ينتج إثنوجرافيات مختلفة عبر الزمن. وبالمثل فإن الشعوب المكونة من جماعات ذات أصول مختلفة وتعيش جنباً إلي جنب يمكن أن تنتج الإثنوجرافيات نفسها. وقد أيدنا بقوة في فصول أخري أن هذه التمايزات التي وجدت في إقليم البحيرات بين البايرو/ الباهوما، البايرو/ الباهيندا، الباتوتسي/ الباهوتو، لم تكن طبيعية، وإنما تمت بفعل نظم التصنيف الاجتماعي. وقد أوضحنا أنه من قبيل التزييف الأنثروبولوجي القبول بإمكانية وجود قبيلة واحدة تسمي "بايرو"، حيث كان هؤلاء منتشرين في سائر أنحاء إقليم البحيرات. ومن المفهوم والمقبول أكثر من الناحية السوسيولوجية القول بأن "البايرو" في بونيورو وأنكوري وبوهايا وبوها وبوزينزا، كانوا في المقام الأول بانيورو وباني أنكوري وباهايا وباها وبازينزا علي التوالي، ثم في المقام الثاني كونهم "بايرو" . ذلك لأن "الموبيرو" المرتقين اجتماعيا وسياسياً قد توقفوا عن أن يكونوا شيئاً واحداً - من الناحية الاجتماعية - في جميع الممالك المذكورة. وبالمثل، كما شاهدنا في بوهايا وبوها وبوزينزا ورواندا وبوروندي، نجد أن الباهيندا أو الباتوتسي الأقل درجة أو خارج السلالة الملكية قد كونوا فئات وسيطة أشير إليها بأسماء مختلفة مثل باتاري وبيزي وباتاجا.. إلخ في بوروندي، أو باسم نفورا في بوهايا والممالك المجاورة لها. أضف إلي هذا أن عملية الصعود والهبوط الاجتماعي لفئات محددة من الناس قد سهلت الزواج بين أعضاء الفئة الاجتماعية الواحدة بغض النظر عن الأصول الحقيقية. وهذا ما يجعل من الصعب جداً الحديث بأي درجة من الجدية عن الطائفة في مثل هذه الظروف.

وقد حرصنا عند وصف عمليات الحراك الاجتماعي والتمايز الاجتماعي المشار إليهما من قبل، علي الامتناع عن استخدام مفهوم "الطبقة". وبدلاً من ذلك فضلنا مفهوم "فئة المكانة". وليس في هذا نوع من المراوغة كما يظن بعض

الماركـــسيين، وإنما محاولة لتجنب تشويهات غير ضرورية، حتي نتمكن من بحث ورؤيـــة الواقـــع الإفريقي علي نحو اكثر وضوحاً قبل أن نقيد أنفسنا باستخدام تلك المفاهيم. وبينما نؤكد حقيقة أن الحركة إلي أعلي وأسفل علي السلم الاجتماعي في ممالك إقليم البحيرات كانت مرتبطة باكتساب ميزة أو فقد ميزة، سيكون من الخطأ افتراض أن هذا يمكن ترجمته علي الفور علي أساس الملكية الفردية. ومن الجدير بالتذكيـــر أن تخـــصيص القيمة في هذه المجتمعات كان أمراً فوق – اقتصادي، أي سياســـياً وإيديولوجـــياً. وفـــوق هذا فإن القيمة المخصصة كانت في جميع الحالات "قـــيمة استخدامية" وحيث كانت كل الاختلافات في الكم وليس في الكيف. وبعبارة أخـــري، كلما ارتفعت رتبة المرء كلما زاد نفاذه إلي المنافع ذاتها. فربما كان لدي ملـــك روانـــدا نفاذ أكبر إلي الزبد والحليب والموز – الجعة، ومهما كان استهلاكه كبيـــراً فـــإن هناك نقطة لم يكن يستهلك أكثر بعدها. وفي الحقيقة أن اعتدال ملوك الباتوتـــسي، وازدراءهـــم للـــشراهة الاستهلاكية، قد أثر في الطلب المحتمل علي المنافع. وربما كان هذا مثالاً متطرفاً، ولكن الدلائل العامة في إقليم البحيرات تقول بأن حكام الإقليم لم يكونوا مبالغين في مطالبهم الاقتصادية. وعلي العكس تماماً مما حـــدث فـــي الشرق، لم يكن هناك تقريباً أي ضغط يمارس علي المنتجين في إقليم البحيـــرات كي يكثفوا إنتاجهم. وبالمقابل ربما أسهم هذا في بطء التقدم التكنولوجي بالإقلـــيم. وفي هذا الصدد، كان تأكيد "سمير أمين" بأن الطلب المتزايد علي الخراج والمـــنافع لايمكـــن استخدامة كتفسير للتجديد التكنولوجي في المجتمعات الخراجية، ويجـــب التعامل معه كتخمين لا مبرر له. ويشك المرء في أن رخاء مصر القديمة وبـــلاد الـــرافدين واليابان والصين وبالي وجاوه وتايلند قد عكس فقط الاستخلاص المتزايد للقيمة من المنتجين، وإنما عكس أيضاً تكثيف الإنتاج والعوامل التكنولوجية التـــي لعـــبت فـــيها الدولة دوراً مهماً. وفي ظل هذه الشروط ارتبطت الرتبة بنمط مختلف في الحياة والرفاه المادي. فأولئك الذين كانوا في موقع المسئولية عن النظام اتـــسموا بالقـــدرة علي إعادة إنتاج أنفسهم اجتماعيا علي نحو مستدام، وكونوا طبقة مميزة في نهاية المطاف.

هـــذا وقـــد ســـاد اقتـــصاد الأســـرة المعيـــشية في إقليم البحيرات. فأعضاء البيروقراطية لم يكونوا أقل من المواطنين العاديين في الاعتماد الكبير علي أسرهم مـــن أجل تحقيق الكفاف. أما الفائض الذي حصلوا عليه في شكل الخراج، فلم يكن قـــابلاً للتحويل إلي سلع للرفاهية أو سلع معمرة، ربما فيما عدا الماشية. وقد قلص

هــذان العاملان من إمكانيات تطوير نمط حياة مميز قابل للاستمرار بغض النظر عن المصائر السياسية الفردية. فعندما كان الزعيم في موجندا يفقد رتبته كان يعود بالتالــي إلـــي وضعية الفلاح "موكوبي"[٢] وبالمثل فإن الموتوتوسي أو الموهيما ذو الــرتبة العالــية عــندما يفقد قطعانه لا يتبقي لديه شئ، ومن ثم يسقط في غياهب النــسيان. ومـــن ناحية أخري فإن الموهوتو أو الموبرو الذي يكتسب قطعاناً كبيرة تــتحقق لـــه الــصدارة السياسية والاجتماعية. وربما يوضح هذا كله مدي هشاشة القاعــدة الاقتــصادية القائمة علي اقتصاد الأسرة المعيشية، وضعف البيروقراطية التـــي تعمل كأفراد في ظل غياب طبقة متبلورة تكون قادرة علي إعادة إنتاج نفسها بـــلا حدود. وربما شهدت بوهايا وبونيورو بدايات هذه الطبقة بسبب تنامي الملكية علي الأرض من جانب بعض الأسر.

وتعـــود بـــنا المناقشة في الفقرة السابقة إلي مسألة استخدام مصطلح "جماعة المكانة" بدلاً من اصطلاحات أخري عند التعامل مع الطابع الاجتماعي لممالك إقليم البحيرات. وقد استخدم "ماكس فيبر" هذا المصطلح للإشارة إلي أولئك الذين يحتلون رتــبة اجتماعـــية ويتمتعون بذات المكانة الاجتماعية في المجتمعات التراثية. ولا تــشتمل هذه المجتمعات عند "فيبر" علي الإقطاع، لأن القيمة كانت تخصص حسب الرتبة والمكانة، فعلي سبيل المثال كان الزعماء في مواجهة العامة، أو "البايرو" في مـــواجهة "الباهـــيما". ومن المهم توضيح أن هذا – في الحالات السابقة – لم يكن ظاهـــرة لجماعـــة، وإنمـــا كان مسألة فئات اجتماعية كبيرة لأناس لم يتداخلوا مع بعـــضهم بالـــضرورة، وقـــد اختلفت إلي أبعد الحدود مواقعهم الفردية وعضويتهم للجماعـــة. فعلي سبيل المثال عنت كلمة "بايرو" فئة مقيمة من غير الرعاة يمكن أن يكونـــوا زراعاً أو خدماً عاديين. أما ذلك الجزء منهم الذي استطاع الحصول علي ماشـــية فقـــد دخل في فئة مختلفة وتمتع بمزايا الرعاة بما فيها أهلية شغل المواقع الرســـمية والزواج من الفئة العليا. وقد تغيرت مكانتهم وتصنيفهم الاجتماعي عملياً كمـــا يـــشهد بهذا مصطلح "نفورا" في بوهايا أو "بانياروجورو" في بوروندي. وفي الاتجـــاه المعـــاكس نجـــد أن الهابطين اجتماعياً من الباهيندا والباتوتسي في بوهايا وبوها وبوزينزا كانوا يحصلون علي تصنيف جديد بطريقة يصبح من غير الممكن معهـــا تمييزهم عن بعض البايرو، بل إنهم حتي يمارسون الزراعة. وفي بوروندي حـــصل الباهيـــندا غيـــر الملكيين (غير المنحدرين من موتوتسي) علي اسم "قبلي" مختلف. وفي رأينا أن هذا يبدد الأوهام عن كون العرقية فئة اجتماعية محددة.

ومـــن ناحـــية أخري، كان هناك إغراء كبير من جانب اليسار الراديكالي في شرق إفريقيا بوضع علامة "الطبقة" مسبقاً علي عملية التمايز التي سبق لنا وصفها. فعلـــي ســـبيل المثال تم تقديم "البايرو" - ككتلة واحدة - باعتبارهم "طبقة فلاحية مـــستغلة (بفـــتح الغـــين)، والباهيما والباتوتسي أو الباهيما "أرستقراطية إقطاعية" مستغلة (بكسر الغين)، وهلم جرا. وكما هو واضح من تحليلنا فإن هذه الفئات كانت هلامـــية وشديدة السيولة، حيث كانت مواقع الأفراد والجماعات تتغير علي الدوام، ولديـــنا المثل الأوضح علي هذا في بوجندا حيث كانت المواقع تتغير بين الزعماء والفلاحين المسمين "باكوبي" أثناء القرن التاسع عشر. وفي هذا الزمن كانت الحدود بين الممالك شديدة السيولة هي الأخري. وكان الاستعمار - البريطاني والبلجيكي- هو من وضع نهاية لهذه الدينامية، وسعي إلي إرساء وضعية الديمومة علي الفئات الاجتماعـــية القائمة. وتم النظر إلي الملوك وأتباعهم عبر عدسات إقطاعية، وثبتت أوضـــاعهم علي هذا الأساس وجري تنزيل الممالك الصغيرة إلي وضعية أصغر. أمـــا الملـــوك الأقوياء، مثل كباريجا في بونيورو، فقد تمت إزاحتهم، وأحل محلهم ملـــوك مطـــيعون قبلوا تلقي الأوامر من الحكومة الاستعمارية، كما تحول الخراج التقلـــيدي إلي ضرائب لزيادة الإيرادات التي يدفع منها للملوك المتبقين والمسئولين. وفي بعض الحالات، مثل بوجندا، أعطي للزعماء - كملكية خاصة - الأرض التي كانت واقعة في نطاقاتهم الإدارية الأصلية. وهكذا جري خلق علاقات الملكية التي لم تكن موجودة من قبل. وبالمثل تمت خصخصة الضياع الملكية.

ومـــن السهل أن ننطلق من الخلفيات السابقة إلي افتراض وجود الإقطاع في إقليم البحيرات قبل قدوم المستعمر. ولكن إذا أردنا أن نتفهم التشوهات التي أدخلتها الرأســـمالية الاســـتعمارية علـــي أتم وجه، وحتي نتمكن من تذليلها، فلابد أولاً من تحقـــيق فهم أعمق للتشكيلات الإفريقية قبل الاستعمار. كذلك ليس من غير المبرر أن تتكون لدينا رغبة نظرية في بناء منظورات أفريقيا خاصة لما تم تصويره علي أنـــه تـــاريخ عالمـــي. فمـــثلاً يمكن وصف ممالك إقليم البحيرات بأنها "تشكيلات خـــراجية" ولكـــن هذا يمكن أن ينزلق بسهولة إلي نوع من الاستخفاف ما لم نعط اهـــتماماً كافـــياً للـــتغلب علـــي جوانب عدم اتساق معينة أو قصور مفاهيمي في النظـــريات القائمـــة. ولاشـــك أن تمـــسكنا بسيادة جماعات المكانة في ممالك إقليم البحيرات يخدم في تحقيق هدفين. فهو أولاً يبين أن هذه الجماعات تبتعد خطوة عن المجـــتمعات القبلية أو المفتتة حيث ترتبط المكانة في الأخيرة برابطة القرابة. وقد

اتسعت ممالك إقليم البحيرات لتشمل جملة "قبائل" داخل ما كان – موضوعياً- تشكيلة اجتماعية واحدة. ومن الناحية المفهومية، كان وجود قبائل داخل تشكيلة اجتماعية غير قبلية بالمعني الصارم بمثابة شذوذ ينطوي علي تناقض مع المصطلح.

وإن الاعتراف بأن مصطلح "القبلية" قد استخدم علي سبيل الاستعارة للدلالة علي شيئ ما آخر، كان تحاشياً لهذا التناقض الظاهر. ثانياً، إن اكتشاف جماعات المكانة غير القبلية قد مهد الطريق أمام مزيد من البحث في طبيعتها الدقيقة.

وكما رأينا فقد سمحت بالحراك السياسي والاقتصادي، حيث أمكن للأفراد – بغض النظر عن تصنيفهم الفئوي – أن يحققوا الترقي، أو علي العكس يتعرضون للتدهور كما سبق وأوضحنا. والفارق الأساسي بين هذا وبين المجتمع الطبقي هو أن الترقي في الأخير اعتمد علي الملكية أكثر من "الخدمة". فعملياً كان كل ذكر بالغ في إقليم البحيرات تابعاً لزعيم محدد، وكان الموالون يكافئون مادياً وسياسياً. وقد أصبحت علاقة الزبونية هذه الوسيلة الأولي للنشاط السياسي في ممالك إقليم البحيرات. وفي الواقع أن فرضيتنا هنا أنه مع ذهاب المجتمع القبلي تحل علاقة الزبونية السياسية تدريجياً محل السياسة القائمة علي القرابة غير أنها، وفي تناقض حاد مع علاقات القرابة، سمحت بالاستغلال، حيث كان للزعماء أو الحماة أن يحصلوا علي خدمات المحميين طائعين، أو أن يحصلوا علي ما شاءوا من ممتلكاتهم. ومن جانبهم يجب علي المحميين أو التابعين أن يتسامحوا مع كل هذا طالما أنه تتاح أمامهم فرص لرفع مقامهم، إلي حد أن يصبحوا هم أنفسهم حماة في يوم ما. وهو ما أفسح المجال أمام نشأة تراتبية قائمة علي المكانة قمتها الملك نفسه.

وبعد أن أوضحنا النقلة من علاقات القرابة إلي الزبونية السياسية، وبعد أن حددنا جوهر السلطة السياسية في ممالك إقليم البحيرات، نحاول فيما يلي إحالة هذا كله علي الواقعة الاقتصادية حتي نتمكن من التوصل إلي تشخيص سليم لمجمل التشكيلة الاجتماعية. وقد شددنا من قبل علي غياب علاقات الملكية في ممالك إقليم البحيرات. ولا نقصد من هذا إنكار وجود علاقات استغلال في الإقليم. وينطوي "الاستغلال" كمصطلح علي مدلولات إيديولوجية قوية تجعل الليبراليين يجفلون منه. ومن الناحية الأخري، غالباً ما يستخدم الماركسيون هذا المصطلح كسلاح أيديولوجي في مواجهة خصومهم. ويري البعض تناقضاً منطقياً بين إدانة

الماركسيين للاستغلال من الناحية الأخلاقية، وبين اقتناعهم من الناحية النظرية بكونه شرطاً ضرورياً لتحقيق التطور. ونتيجة لهذا حاول عدد من الماركسيين البرهنة بشتي الطرق علي وجود "الطبقات" حتي في مجتمعات لم تعرفها علي الإطلاق. ورغم أن كتاباً آخرين مثل سمير أمين لم يقعوا في هذه السقطة، إلا أنهم رأوا في غياب علاقات الملكية في نظم المشتركات الأفريقية عائقاً أمام التطور، وأن الرأسمالية تمثل حالة ضرورية لتكثيف العوامل التكنولوجية، ومن ثم يمكن اتهامهم بإسباغ الفضيلة علي ما ينبغي عليهم نبذه أيديولوجيا. وبالطبع فإن الاستغلال ليس بحاجة إلي ربطه بالطبقة.

اتخذ الاستغلال في ممالك إقليم البحيرات شكل الخراج والخدمة. وكان الخراج يدفع إلي الدولة من قبل جميع الرعايا الذين كانوا رجالاً أحراراً ومنتجين ذوي سيادة. وقد مر هذا عبر تراتبية موظفي الدولة بدءاً من المستوي المحلي وانتهاء بالقصر الملكي. وكان كل من أولئك الموظفين مخول بالحصول علي حصة ثابتة من الخراج، وبالإضافة إلي هذا كان جميع المواطنين قابلين للاستدعاء في الخدمات العامة مثل الخدمات الحربية، وبناء الجسور والطرق، وصيانة المباني الرسمية وأماكن إقامة المسئولين، بما فيها القصور الملكية التي لم تعدو أن تكون نسخة كبيرة من ذات الأكواخ التي يعيش فيها المواطنون العاديون. وهي جميعاً بعيدة كل البعد عن الأعباء المرهقة التي وقعت علي كاهل نظرائهم في أوربا وآسيا. وبالإضافة إلي هذا وذلك كانت هناك علاقة الزبونية السياسية التي اتسمت بالطابع "الشخصي" والطوعي. فكان المحمي يقدم الهدايا والخدمات لحاميه في مواسم منتظمة مقابل الحصول علي الحماية السياسية، والمساعدة أيضاً في أوقات الشدة.

وكما هو معروف يتلقي الزعيم في المجتمعات الأفريقية القبلية الهدايا من رعاياه كعلامة علي الولاء، وفي المقابل يتوقع منه أن يسدي لهم المساعدة عند الحاجة، وهو ما مثل علاقة عامة خاضعة لسلطة المجتمع المحلي. وعلي العكس من هذا فإن ما يحدث في إطار علاقة الزبونية يعتبر أمراً فردياً وشخصياً ولا يخضع لأي سلطة خارج طرفيها. ومن ناحية أخري فإن الخراج كان عاماً، إلا أنه لم يكن ثنائياً ولا خاضعاً لسلطة مجتمع محلي. فقد كان امتيازاً للسلطة السياسية. ومن ثم فإنه علي الرغم من وجود بعض أوجه الشبه الواضحة، لا يوجد وجه لمقارنة حقيقية بين أشكال اكتساب واستخدام القيمة في المجتمعات القبلية وبينها في

النظم الخراجية القائمة علي علاقات الزبونية السياسية. ولا يعتبر الخراج وعلاقات الزبونية تراتبيين فقط، وإنما هما أيضاً "غير توزيعيين" من حيث الطبيعة. فقد كان الملوك وموظفوهم في مجتمعات إقليم البحيرات غير خاضعين لأي التزام بضخ ما حصلوا عليه من الرعايا مرة ثانية في المجتمع. ثانياً، لم تكن هناك أي سلطة علي مستوي الجماعة المحلية علي تحديد كم ما يمكن أن يحصلوا عليه من رعاياهم. وهو ما وفر إمكانية ليس فقط لرفع مستوي معيشة مسئولي الدولة، وإنما لتحقيق التراكم الخاص أيضاً. وكما أوضحنا من قبل ففي الوقت الذي لم تكن علاقات الزبونية جزءاً من السياسة المالية للدولة، فإنها خلقت الفرص أيضا أمام تحقيق التراكم الخاص.

وتكامل هذا الأسلوب في استخلاص وتراكم القيمة مع الأسلوب السياسي الأكثر مباشرة الذي استخدمته الدولة. فقد كان من الملائم للملك أن يختار بعض الحماة ليدخلهم في البيروقراطية، نظراً لقوة تأثيرهم محلياً، أو علي الأقل في حدود أتباعهم. وفي الوقت نفسهم يحولهم الملك إلي زبائن سياسيين له ومن ثم يستفيد هو الآخر من التراكم الذي يحققونه. بيد أن بعض الزعماء المتنفذين وذوي القاعدة المستقلة في السلطة كانوا يمثلون تهديداً للملك. ومن الطريف ملاحظة أن الملوك في إقليم البحيرات قد قاوموا تطور الضياع الخاصة في أيدي كبار الزعماء، وذلك عن طريق جعلها غير قابلة من حيث المبدأ للتوريث، إلا بعد الحصول علي ترخيص من الملك بهذا. وفي هذا السياق لم تكن حيازة الزعماء الطموحين للأصول كافية في حد ذاتها. فلو كانوا قد حصلوا علي فرصة إعادة إنتاج أنفسهم بشكل مستقل عن الملك، لكان ضرر كبير قد حاق بقدرة الدولة علي جمع أكبر قدر ممكن من الخراج من مواطنيها. ولكن كما حدث في ظل الإقطاع الأوربي احتفظ الزعماء بشكل متزايد بالحق في التحكم في قوة عمل أولئك المقيمين علي أرض ضياعهم الخاصة، ويؤدي هذا بنا إلي النتيجة المنطقية وهي عدم الانسجام بين الاكتساب العام للقيمة في صورة الخراج، وبين الاكتساب الخاص لها في صورة ما يدفعه المحميون أو التابعون إلي حماتهم كأفراد. فالأخير يعني الاتجاه نحو تقويض سلطة الدولة وتقليص قدرتها علي استخلاص الخراج باعتبار هذا يمثل أساس سياستها المالية العامة. ومن ناحية أخري يبدو أن الأفراد في ممالك إقليم البحيرات قد دخلوا في علاقات الزبونية السياسية هذه لتخفيف الآثار الاستبدادية للدولة الخراجية، أو لتعويض خسارة الحقوق التي تمتعوا بها في ظل النظام القبلي. وربما

لـم يكـن خطـأ ماركس هو في الإشارة إلي "الاستبداد" في الشرق، وإنما في أنه قصره فقط علي هذا الجزء من العالم.

ولكـن هـل قـام الحماة بتخفيف آثار الدولة الخراجية عمن كانوا يحمونهم بالفعـل؟ الإجابـة هي: "نعم". فحينما كان الأفراد يمرون بأوضـاع موئسة اقتصادياً واجتماعـياً وسياسياً، كانوا يتوقعون الحصول علي مساعدة حماتهم، وغالباً ما كان هذا في مقابل استمرار استغلالهم في الظروف العادية. ومع ذلك فإن جميع الزبائن (المحميـين) قد دخلوا هذا العلاقة متوقعين أن تتحسن أحوالهم يوماً ما بالشكل الذي يـسمح لهم بالاستقلال، والتحول هم أنفسهم إلي حماة جدد. وفي الواقع لم يكن أي حـام يتوقع أن يفقد زبائنه، كما أنه لا يكترث بمساعدتهم إلي حد أن يصبحوا أكبر مـنه. وبعـبارة أخري فقد حرص أولئك الحماة علي أن يكون صافي تدفق السلع والخـدمات في صالحهم علي الدوام. ومن ثم فإن العلاقة بين الطرفين لم تكن أقل عدائية من تلك التي بين الدولة الخراجية ورعاياها. ومن الجلي في الحقيقة: أنه لما كان الحماة تابعين للدولة الخراجية فقد كان عليهم القيام بخدمتها. فمن خلال الإيهام بـضرورة حماية الأفراد الضعفاء من أنيابها، كانوا يعملون لمصلحتها. ومن خلال شخـصنة علاقـات الاستغلال حجبوا علي نحو فعال الانقسامات الطبقية المحتملة. كمـا أن الدولـة لم تكن مضطرة دائماً في الممارسة العملية إلي مواجهة السكان، وإنما مارست التحكم الضروري من خلال الحماة الذين كانوا تحت طائلة عقابها إن لـزم الأمـر. وبالمثل، بدلاً من أن يقوم الملك – حامي الحماة – بفرض التزامات مباشـرة علي المنتجين، احتفظ لنفسه بحق انتزاع القيمة مما يحصله أولئك الحماه. وهكذا فإن تراتبية العلاقات الإدارية كانت الأوضح في هذه الظروف من العلاقات الطبقية المفترضة.

ومـرة أخـري، نوضح أننا نتحرك علي أرض زلقي تماماً. فمن ناحية نحن نعتـرف بأن الاستغلال كان عاماً في ممالك إقليم البحيرات، ومن ناحية أخري لا نـتقدم بشكل ميكانيكي نحو توصيف جميع المستغلين (بكسر الغين) كطبقة. ومعني هـذا أن درايـة إثنوجرافية وتاريخية أعمق يمكن أن تمنحنا ثقة أكبر إزاء طغيان مفاهيم معينة. فعلي سبيل المثال يفترض مفهوم "الاستغلال الطبقي" وجود الطبقات، أي فهمه علي أساس الملكية وعلاقات العمل. ولكن الملكية الخاصة – كما أوضحنا سـابقاً – لم توجد بشكل واضح في إقليم البحيرات، ولم يتم إدخالها هناك قبل نهاية القـرن التاسع عشر في غالبية الحالات. وللسبب نفسه غابت علاقات العمل، حيث

كانــت الــسيادة لاقتصاد الأسرة المعيشية علي المستوي المحلي أما علي المستوي العــام وغيــر المحلــي فقد كانت السيادة للعلاقات السياسية، أي القيمة في صورة الخراج وانتزاع الإتاوة من طالبي الحماية باستخدام الوسائل السياسية والأيديولوجية وحدهما. ومن ثم هناك خيار منطقي بين التخلي عن اعتبار الملكية وعلاقات العمل شــرطاً ضرورياً لتعريف "الطبقات"، وبين استنتاج أن ممالك إقليم البحيرات مثلت مجتمعات "قبل طبقية" حتي اتصلت بالرأسمالية الأوربية.

وبالنــسبة للبديل الأول، من الممكن – تاريخياً – إثبات أن التمايز الاجتماعي الملحــوظ، خــارج أوربــا، لم يرتبط بالضرورة بالملكية والاستغلال المباشر لقوة العمــل. فقد وجدت بدونهما "سيطرة سياسية" علي الموارد والبشر أيضاً في أجزاء كثيــرة من العالم. وبالأحري فإننا لن نفقد الكثير إذا تعاملنا بشكل نسبي مع المفهوم الروماني للملكية والمفهوم الاقتصادوي أو البرجوازي للعمل.

أمــا الــبديل الثاني فلا يعدو التمسك بالدوجما القائلة بشرط الملكية وعلاقات العمــل، وعندئذ سنكون بصدد تجسيد مفاهيم مجردة وليس تحليلاً تاريخياً. وكنا قد قطعــنا شــوطاً بعيداً في توضيح أن ممالك إقليم البحيرات مرت بالمرحلة القبلية، والتــي أقــررنا بأنهــا مثلت مجتمعاً لا طبقي. كما رأينا كيف أنها اتسمت بعلاقات الخــراج والزبونية السياسية، والتي لا تتناسب مع تعريف الطبقة، ما لم يتم التعامل مــع كافة أشكال الاستغلال علي أنها متطابقة. فمن الممكن جداً افتراض أن جميع الحمــاة فــي ممالــك إقليم البحيرات قد استغلوا المحميين. ولكن تظل المشكلة أن الجمــيع – فــيما عدا الملك والأمراء والأميرات الملكيين – كانوا زبائن فعليين أو محتملين. ويتبقي الفارق في الدرجة، حيث وجد زبائن فقراء وأغنياء، وكذلك حماة أقوياء وأقل قوة.

ومــن الواضــح أن جمــيع الحماة لم يشكلوا طبقة. فبينما كان الصغار منهم مقــضي عليهم بمكانة منخفضة، كان الكبار (أي "رجال الملك" في الدرجات العليا مــن البيروقراطية) يعتبرون أنفسهم ورثة محتملين للضياع الحكومية، علي الأقل. ومــع أواســط القرن التاسع عشر حقق بعضهم هذا الحلم، كما يشهد علي هذا نشأة أرســتقراطية من الملاك في ممالك مثل بوهايا وبونيورو. وبينما يمكن قول الشئ نفسه عن الممالك الرعوية، وبالذات تلك التي شكل فيها "رجال الملك" أرستقراطية رعوية – أو طمحوا في أن يصبحوا كذلك – عن طريق تكديس ثروات من رؤوس الماشية. وعلي العكس من ملاك الأراضي لم يكن بإمكان كبار ملاك الماشية الأمل

فـي إعـادة إنـتاج أنفسهم بدون مناصرة الملك. وكانت قطعان الماشية المملوكة للموظفـين الرسميين تزيد عن طريق الغارات والخراج بسرعة أكبر من معدلات زيادتهـا بطريق التربية وحدها. وأصبح عدم شعور الأرستقراطية الرعوية بالأمان أكثـر وضوحاً مع مجيء الاستعمار، حيث تعرضت تلك الآليات في إعادة الإنتاج الاجتماعـي لـصعوبات جذرية. ويمكن أن نستخلص من هذا أن علاقات الزبونية الـسياسية قـد عملـت بالتناسـب مع علاقة الخراج، وأن تطور الملكية الخاصة والفرص الفردية لإعادة إنتاج الذات قد تعارض جوهريا مع النظام القائم ككل.

ويمكـن القول دون مغالاة إن ممالك إقليم البحيرات ظلت حتي القرن التاسع عـشر مـنظمة علـي أسـاس مـبدأ "الخـراج" حيث تحددت العلاقة بين الحكام والمحكومـين بطـريقة الحصول علي الخراج واستخدامه. وقد دفع المحكومون – سـواء كانوا حماة أم محميين في إطار علاقة الزبونية – بالخراج إلي الدولة. ومن المهم القول إن أعضاء الأسرة المالكة ورؤساء المناطق (أي "باماسازا" أو "بامي") هـم فقـط الـذين أعفوا من دفع الخراج، فلم يكن هناك لبس في كونهم جزءاً من "الحكـام". فقد كان نمطهم الخاص في إعادة إنتاج أنفسهم "سياسياً" بامتياز، أي أن الـسيطرة علـي البـشر كـان لها الأسبقية عن السيطرة المباشرة علي الموارد الإنتاجـية. ولاشـك أن أي محاولة من جانب الأفراد حائزي المناصب لتغيير هذا الوضـع كـان ينظـر إليها علي أنها تخريب للنظام يؤدي حتماً إلي تدمير السلطة الـسياسية أو الدولـة، مثلما حدث للإمارات الإقطاعية في أوربا. ومن ثم لا مجال للدهـشة إزاء عـدم رغـبة أي ملك في إقليم البحيرات في التساهل بتسليم سلطته النهائـية علي جميع الأراضي في نطاق مملكته. والأمر المحير في الحقيقة هو أن "سـمير أمـين" فـي مشروعة النظري لا يعتبر الإقطاع الأوربي مختلفاً عن نمط الإنـتاج الخراجـي، حتـي لـو كان "غير مكتمل". فعلي مستوي علاقات الملكية والعمـل، أو نمـط اكتـساب القيمة، هناك تناقض محدد ما بين الإقطاع والنمط الخراجـي فـي اكتساب القيمة، وهو ما يدعونا إلي رفض توسيع المفهوم لتطبيقه علـي أفريقيا جنوب الصحراء بشكل خاص. ثانياً: إن المادة العلمية المجموعة من إقليم البحيرات تشير بقوة إلي أن علاقات الخراج كانت سابقة تاريخيا على أي من علاقـات الملكـية التي نشأت في الإقليم خلال القرن التاسع عشر. وأخيراً، كيف نفسر إقحام فكرة الإقطاع المبني علي علاقات الملكية الخاصة في الأرض، إقحامها علـي التشكيلات الاجتماعية القبلية أو الخراجية التي عرفت بالسيطرة العامة علي

الأرض؟.

يـبدو من المقبول منطقياً افتراض أن التعاقب بدأ من التشكيلات الخراجية، ثم إلـي خصخـصة الأرض بواسـطة النخبة السياسية الناشئة، وهو افتراض حقيقي بالنـسبة للممالك الزراعية في إقليم البحيرات. وفوق هذا جري تأكيد ما هو تقليدي وسـط الماركـسيين أن "المجـتمعات الطبقية" ليست فقط مرحلة تاريخية تالية من التطور، وإنما هي بالضرورة أيضاً تحسين علي المجتمعات "ما قبل الطبقية"، ومن ثم لا يمكن إنكار هذه الميزة في الإقطاع الأوربي مقارنة بالتشكيلات الخراجية كما يفعل "سمير أمين" في دراسته[٣]. وهنا يلوح أن من أسباب تضارب الآراء صعوبة الفصل في الواقع بين عناصر البنائين الفوقي والتحتي. فعلي سبيل المثال، هل كان الإقطـاع الأوربـي "غير مكتمل" بسبب غياب السلطة السياسية الممركزة أم بسبب نقص تطور القوي المادية، مقارنة بالتشكيلات الخراجية "غير المكتملة"؟ وإذا أردنا الإجابـة عن أسئلة من هذا النوع في سياق ممالك إقليم البحيرات، ستنشأ منظورات متـصارعة ربما تجبرنا علي العودة إلي الأصول. فمثلاً، إلي جانب مشكلة الملكية وعلاقـات الإنـتاج، مـا هـي طبيعة القيمة والنتائج التاريخية المترتبة عنها علي المجـتمعات موضـع المناقشة؟ ما هي العلاقة بين أشكال القيمة وعمليات التطور؟ وهل تعتبر قيم معينة شرطاً ضرورياً للتطور؟

إن ممالـك إقليم البحيرات كان يهيمن عليها دون شك قبل نهاية القرن التاسع عـشر القـيمة الاستعمالية للأصول والتي تستخلص عموماً بوسائل سياسية. وكان "الخـراج" هـو الأسـلوب المهـيمن في هذا الشأن. ولم يكن هذا منسجماً فقط مع الـسيطرة العامـة علي موارد الأرض، وإنما أشار أيضاً إلي التحول من العلاقات الاقتـصادية القبلية التبادلية إلي علاقة استخلاصية بين الحكام والرعايا. وفي رأينا أن علاقـة الـزبونية - التـي كانت استخلاصية تماماً - لم تكن هي التي حددت الـنظام. وإنما علي العكس كانت نتيجة للنظام، بل وربما كانت متعارضة معه، إذا أخـذنا في الاعتبار أن الحماة الأقوياء كان من المحتمل في النهاية أن يؤثروا علي الـسلطة المطلقة للملك، وأن يتدخلوا في مبدأ الخراج سعياً وراء التملك الخاص أو الفـردي للقـيمة. ويكمن التناقض السياسي في حقيقة أن الملك حتي يوطد سلطته ويـتغلب علـي سلطة القادة العشائريين والسلاليين لم يكن بحاجة إلي حماة محليين أقـوياء بقـدر احتياجه إلي زبائن فعالين في صورة بيروقراطية حكومية، وتعتبر بوجـندا أوضـح مـثال علي هذا. ولكن مع أفول سطوة القادة العشائريين أضحي

المحكومـــون بدون أي تمثيل في البنية الجديدة. ومن ثم فقد لاءمت علاقة الزبونية (بـــين الحامـــي/المتـــبوع والمحمي/ الزبون التابع) كلا الطرفين، فبالنسبة للرئيس الحامـــي كلما حصل علي سلطة سياسية أكبر علي زبائنه كما ازداد غني. وجدير بالذكـــر مع ذلك أن هذه الرفاهية كانت مشروطة - في النظام الخراجي - بموالاة الملـــك. وتـــنطوي الملاحظة الأخيرة علي أهمية بالغة - من الناحيتين الاقتصادية والـــسياسية - للطبيعة الخراجية للعلاقات الاجتماعية في المجتمعات محل الدرس. فقـــد كـــان اســـتخلاص القيمة موضع تحكم سياسي، وليس لمصلحة الناس كما في المجتمعات القبلية، أو لمصلحة أفراد كما في المجتمعات الإقطاعية، وإنما لمصلحة الحكـــام الذين كانت الدولة تجسيداً لهم. ولكن هل شكل المتحكمون في سلطة الدولة "طبقة واضحة"؟ في رأيي أنهم لم يشكلوا هذه الطبقة. والسبب الأساسي في هذا أن آلـــيات إعادة الإنتاج الاجتماعي كانت متخلفة نسبياً. فأولاً كانت القدرة علي زيادة إيـــرادات الدولة مقيدة بغياب آليات تحويل الخراج (الذي تكون أساساً من سلع قابلة للتلف) إلي منافع أو قيم أخري. ثانياً، لم يكن هناك قيد التداول أية أحجار كريمة أو معـــادن نفيـــسة. فلـــم يتم استخدام أصداف الكوري سوي في أواخر القرن التاسع عـــشر، وظل أثرها هامشياً. ويرجع سبب هذا وذاك إلي غياب الأسواق، فيما عدا بونـــيورو حيث وجدت تجارة محدودة قبل وصول العرب في أواسط القرن التاسع عشر. بل وحتي عندما وصلت قوافلهم إلي بوجندا وبونيورو في النصف الثاني من القـــرن التاســـع عشر، لم يكن لدي حكام المملكتين سلع خاصة ليعرضوها للتبادل، ســـوي العـــاج والـــرقيق. وجاء هذا محصلة طبيعية للانخفاض الشديد في مستوي الـــتطور التكنولوجي. كما أدي غياب الأبجدية المكتوبة إلي استمرار التدريب غير الرســـمي، وتولـــي أناس غير متخصصين علي الإطلاق لمناصب إدارية. ولا تعد المهـــارات السياسية الطبيعية كافية في حد ذاتها لإنتاج شعور الولاء. وسواء اتفق القـــارئ مع رأينا أم لا، فإن أوجه القصور المختلفة هذه تعد بمثابة تحذير كاف من عـــدم اســـتطاعتنا الاستدلال علي الطبقية من مجرد استخلاص القيمة. فالأهم من الناحية التشخيصية هو طريقة الحصول علي القيمة واستخدامها، أي عمليات إعادة الإنـــتاج والإنـــتاج. وحتي نصل إلي هذه النقطة نستطيع فحسب التفكير في طبقات تمر بعملية نشوء.

وبالإمكان تلخيص استنتاجاتنا الرئيسية في النقاط الآتية:-

(أ) لمـــا كانـــت ممالك إقليم البحيرات قد تخلت خلال الـــ ٣٠٠ سنة الماضية

عــن القرابة كأساس للتنظيم السياسي، ومن ثم أزيحت العلاقات الاقتصادية التبادلية بــين أبناء القرابة، لتحل محلها علاقات الاستخلاص بين الحكام والمحكومين، فإنها من ثم تكون قد توقفت نهائياً عن أن تكون "قبائل". وبالتالي فإن أية تسمية قبلية يتم إلحاقهـــا بــشعوب هــذه الممالك يجب التعامل معها كتصنيفات "جماعات المكانة" الأيديولوجية والتي تخضع للتشكيل حسب اختلاف الظروف. وقد ضربنا أمثلة علي هــذا بالبايــرو والباهيندا والباتوتسي. وإذا أشير إلي هذا التكوين علي أنه "قبلية"، وبخاصـــة فــي السياق الحديث، ينبغي الاعتراف بأن هذا لا علاقة له بوجود قبائل بالمعني الاجتماعي – التاريخي.

(ب) نظــراً لأنه لم تكن هناك ملكية أو تصرف فردي في حقوق الملكية علي الأرض، ولا علاقــة ريعــية بــين السيد مالك الأرض والقن، ولا نشأ كبار ملاك مــستقلين سياســيا للحفــاظ علي توازن السلطة في التشكيلة الاجتماعية، لا يمكن وصـــف ممالـــك إقليم البحيرات بأنها كانت "إقطاعية". فقد كان السائد وجود سلطة سياسية ممركزة واحتفاظ الملك بملكية جميع الأراضي.

(ج) اعــتماداً علي عدد محدد من المبادئ الرئيسية، وبغض النظر عن بعض التوصــيفات الأخري، نستطيع القول إن ممالك إقليم البحيرات قد مرت في تطورها الخـــاص بنمط الانتاج الخراجي. وقد تم هذا بسرعات مختلفة، إلا أنه اتسم بالآليات المميزة ذاتها في جميع الممالك. ومن بينها "الخراج" باعتباره المبدأ التنظيمي الذي يحــدد كـــلاً مـــن العلاقـــات الاقتصادية والسياسية في المجتمع، أي باعتباره آلية لاســتخلاص القيمة الاقتصادية من المحكومين، وكذا استدامة الحفاظ علي علاقات الـــسيطرة الـــسياسية. والـــسمة الثانـــية هي غياب علاقات الملكية، ومن ثم غياب علاقـــات العمـــل المـــصاحبة لهـــا. ثالثا سيطرة القيمة الاستخدامية التي تتفق مع الخصيـــصة الثانية، ولكنها لا تمنع تحويل المنافع من شكل لآخر بأية وسيلة كانت. هـــناك أيـــضاً خصائص أخري شخصها "سمير أمين"، منها علي سبيل المثال: دين الدولـــة الرسمي، سيطرة البناء الفوقي، النزوع نحو "الجمود"، والنزعة "التوسعية" كاســتجابة تعويــضية "للخسائر" الداخلية في الخراج مثلاً. ومن المهم توضيح أن أيديولوجــية الدولـــة لـــم تتخذ شكل الدين بالضرورة. كما أن السياسات "التوسعية" ليــست أكثر ارتباطاً بنمط الإنتاج الخراجي من أي نمط آخر من زاوية "الخسائر" المعرفة بشكل ذاتي. أما سيطرة "البنية الفوقية" فهي واضحة في فكرة أن تخصيص القيمة في التشكيلات الخراجية أمر يتحدد سياسياً. وكلمة "سياسي" هي أكثر دقة من

كلمــــة "بــناء فوقي" التي يمكن أن تضم أيضاً مسائل ثقافية ربما تكون منبتة الصلة بتخصيص القيمة. كذلك يعتبر اصطلاح "الجمود" نسبيا للغاية ويصعب تحديده.

(د) إن الأفكـــار الـــسابقة تبدو كافية أيضاً للابتعاد عن مفهوم "الإقطاع" لدي الحــديث عــن نمـــط الإنتاج الخراجي في إقليم البحيرات. ولعل السمة المشتركة الوحـــيدة بـــين الاثنين هي سيادة القيمة الاستخدامية. ورغم أنها سمة مهمة، فيجب وزنها علي ضوء عامل آخر أساسي، ألا وهو الملكية الخاصة للأرض والاستغلال المباشـــر للعمـــل المربوط بها. وقد نستطيع تجاهل السمتين الأخيرتين فقط إذا قبلنا الافتراض الجذري الذي سبق الحديث عنه بأن الملكية الخاصة ليست ضرورية ولا حتمية للتحصّل الفردي علي القيمة. ففي أفريقيا هناك إنتاج رأسمالي يتم في أراض خاضـــعة لنظم الحيازة العرفية، ولدينا بالمثل رأسمالية الدولة التي عملت كحاضنة لجنين البرجوازية. ويمكن قول الشئ نفسه عن التكسب الفردي في ظل الاشتراكية البيروقراطية في معظم بلدان أوربا الشرقية، أو ما يطلق عليها "طبقة المديرين" في أوربـــا الغربية. ويبدو أن الشئ الأساسي هو "السيطرة الفعالة" علي وسائل الإنتاج. أمـــا الملكية فهي فقط أحد العناصر، وقد لا يكون العنصر الأهم دائما. لنفكر مثلاً فـــي الفـــلاح الكلاسيكي الذي يمتلك بعض الأرض ولكن قد لا تكون له أية سلطة فعالة علي ناتج عمله.

(هــ) نلاحظ أن "سمير أمين" لا يزال حتي الوقت الحالي يصنف نمط الإنتاج الخراجـــي كإقطـــاع، مع افتراض أنه "غير مكتمل"، ويرجع هذا إلي تفتت السلطة الـــسياسية. وهـــذا يعنـــي إعطاء الأولوية لسمات البنية الفوقية علي عوامل البنية التحتـــية مـــثل ملكية وسائل الإنتاج والاكتساب الخاص للقيمة، وهو بالطبع إجراء غير ماركسي بالمرة. فإذا ارتضينا مقولة "سمير أمين" القائلة بأن الرأسمالية مرحلة ضـــرورية فـــي الـــتطور، وأن أفريقيا السوداء قد عانت من الجمود أساساً بسبب استمرار نظام حيازة الأرض الذي عرفته، والذي أعاق الاستثمار الفردي، سيتعين علينـــا إذن فـــي هذا الصدد أن نأخذ - علي علاتها - فكرة أن الإقطاع أقرب إلي الرأســـمالية من أنماط الإنتاج الخراجية. وعندئذ كيف نتعامل مع وصفها بـــ "غير الكاملـــة" و "المتخلفة"؟ وهل أدي فرض أنظمة الحكم الملكية المطلقة في أوربا إلي اكـــتمالها ومن ثم منحها فرصة أطول في الحياة؟ إن أفضل طريقة للخروج من هذا التـــشوش هـــي القـــبول بالإقطاع كنمط محدد في الإنتاج يمكن التعامل معه ليس بالـــضرورة كـــسابق علي الرأسمالية، طالما أن الرأسمالية نفسها لا تعامل كشرط

ضـــروري للتطور باتجاه أي نظام آخر، مثل الاشتراكية. ففي المجتمعات الحديثة يمكـــن اعتـــبار العلـــوم والتكنولوجيا ملكية مشترك، ولكن من يقف بوجه هذا في الحقيقة هي الرأسمالية الاحتكارية.

(و) فـــيما يـــتعلق بالمسألة المناقشة في النقطة السابقة، قد يكون من المناسب أكثر التفكير في أنماط إنتاج في حالة انتقال وليس عدم اكتمال. أما السؤال عن متي تـــصبح أنمـــاط الإنتاج مكتملة؟ فيمكن أن تكون إجابته: "عندما تصبح قادرة علي إعـــادة إنتاج نفسها بشكل لا نهائي". ولكن لما كان كل نمط إنتاجي عرضة للتفسخ بـــسبب تناقـــضاته الداخلـــية فلن يكون هناك اكتمال. بيد أنه من الناحية المفهومية هـــناك، ولابـــد أن يكون هناك، اكتمال، لأن المفاهيم غير المكتملة تكون غامضة بحكـــم الظروف. ولقد ضمنّا ممالك إقليم البحيرات في فئة أنماط الإنتاج الخراجية لأنهـــا تفي بخصائص مفهوم محدد بصرامة: علاقات الخراج، التخصيص السياسي للقـــيمة، غـــياب علاقات الملكية، وسيادة القيمة الاستخدامية. وبينما انطوت علاقة الخـــراج علـــي عدائية واستغلال محددين، لم يؤد هذا بالضرورة إلي تحول الحكام والمحكومين مباشرة إلي طبقات متمايزة عن بعضها البعض، حيث كان من الممكن فـــي بوجندا مثلاً أن يتحول "زعيم" اليوم إلي "فلاح" الغد. وعلينا البحث عن أسباب هـــذه السيولة، حيث بدا هذا كتخلف نسبي في آلية إعادة الإنتاج والإنتاج. ويستنتج مـــن هـــذا أن الطبقات في ممالك إقليم البحيرات كانت لا تزال تمر بعملية التكون. وفـــي الموضـــوع نفـــسه لا يمكـــن اتهام أي من ممالك إقليم البحيرات بالتفسخ أو الجمـــود. فمن معالم الحيوية في هذه المجتمعات ذلك النضال المتواصل من جانب البيروقراطية لتدعيم سيطرتها علي جماعات القرابة، ومحاولات الزعماء الرئيسيين اكتـــساب اســـتغلال أكبـــر عن الملك. ومن المهم ألا نخلط بين تلك الدينامية وبين مـــستوي تطور القوي المادية والاجتماعية وإذا قورنت ممالك إقليم البحيرات حتي القـــرن التاسع عشر بتشكيلات خراجية أخري، يمكن اعتبار الأولي متخلفة، خاصة بالنـــسبة للممالك الرعوية. وكما أوضحنا سابقاً، فقد انعكس هذا بالسالب علي قدرتها علـــي مقاومـــة إثر الانقطاعات الناجمة عن مجيء الاستعمار، وكذلك علي النخبة الاســـتغلالية التي يمكنها الاستفادة من هذا كما حدث في أماكن أخري. وهي مسألة نـــنوي بحثها في الفصل القادم عن طريق دراسة حالة خاصة، بالتحديد حالة مملكة بوجندا مع مجيء المستعمر.

(ز) مـــن المـــتوقع أن يكون مستوي تطور القوي المادية والاجتماعية محدداً

لمستوي معيشة أفراد المجتمع. ولكننا نعرف من الخبرة التاريخية أنه من النادر تماماً أن يتقاسم أفراد المجتمع فوائد التطور بشكل متساو. فغالباً ما يميل توزيع السلع والخدمات إلي محاباة الجماعات المسيطرة سياسياً، وهو ما حدث بالفعل في ممالك إقليم البحيرات. أي أن قدرة هذه الجماعات علي الأخذ أكثر مما تنتج فعلياً، يشار إليها عادة كاستخلاص "للفائض الاقتصادي" أو "فائض القيمة". وقد تحاشينا في هذا الكتاب استخدام أي من المصطلحين، واستعملنا بدلاً من ذلك مصطلح "القيمة الاقتصادية". فمن الناحية النظرية لا يتصور استخدام مصطلح "فائض القيمة" خارج علاقات إنتاج محددة بدقة، وهو الشئ الذي نزعم عدم توصلنا إليه في ممالك إقليم البحيرات. ومرة أخري نؤكد أنه من الناحية النظرية تستطيع جميع المجتمعات أن تنتج إجمالاً ما يزيد عن حاجتها المباشرة، ومن ثم يمكن الإشارة إلي وجود "فائض اقتصادي". ولكن إذا قصّر الإنتاج إجمالا عن إشباع الحاجات الاستهلاكية للفئات المتميزة وغير المتميزة لن تكون هناك طريقة كي نحدد بشكل موضوعي ما إذا كانت القيمة المستخلصة من غير المميزين تعتبر "فائضاً" أم لا. فبالنسبة للراعي العادي: ما الذي يمكن أن يعتبر "ماشية فائضة" ؟ فعندما تجبره الدولة الخراجية علي أن يقدم عدداً من رؤوس الماشية يصبح كل ما نعرفه هنا أنه قد تعرض لاستخلاص "القيمة الاقتصادية" منه. ونستخلص من هذه الفكرة أن جميع المنتجين في ممالك إقليم البحيرات قد عانوا من استخلاص القيمة الاقتصادية منهم، وذلك دون أن نضطر إلي إرباك أنفسنا بفكرة تعسفية ومشكوك فيها في هذه الحالة عن "الفائض الاقتصادي". وهو أمر بالغ الأهمية، لأن حكومات أفريقية كثيرة قد نجحت في الظروف الحديثة في دفع الفلاحين إلي ما تحت مستوي البقاء عن طريق الإصرار الذي يثير السخرية علي استخلاص ما اعتبرته "فائضا".

(ح) فيما يختص بمفهومنا المقترح عن "التشكيلة الاجتماعية" قد يكون من قبيل العارض أن واقعة السلطة السياسية والواقعة الاقتصادية قد تمفصلتا في ممالك إقليم البحيرات عبر العلاقة الخراجية، وليس عبر تعايش نمطين في الإنتاج – أي النشاط الرعوي والزراعة "الفلاحية". وفي هذا الصدد يبدو أننا نقف علي أرضية صلبة، لأسباب منطقية وإمبريقية. ففي وصف تشكيلات اجتماعية بأنها "كوميونية" أو "خراجية" أو "رأسمالية" لا يوجد أدني افتراض بأنها تتكون من أكثر من نمط واحد من أنماط الإنتاج. وما توضحه هذه المصطلحات في الخطاب العادي هو أنماط التنظيم الاقتصادي والسياسي. ومن هنا كان إلحاحنا علي أن مفهوم "التشكيلة

الاجتماعـــية" يشير إلي التمفصل بين واقعتي السلطة والاقتصاد. وهو ما مكننا لدي الـــتعامل مـــع ممالك إقليم البحيرات، من أن نضع بوجندا (المتسمة بنمط واحد في الإنـــتاج: الزراعة) في نفس الفئة مع ممالك جمعت بين نمطين في الإنتاج: النشاط الـــرعوي والزراعة "الفلاحية". وفي رأينا أن نمط التنظيم الخراجي قد طغي علي هـــذه الاخـــتلافات الـــبادية. فسواء كان المنتجون في هذه الممالك رعاة أم زراعاً، نجدهم قد خضعوا لهذا المبدأ الواحد. ثانياً، إن كل الإنتاج – عن طريق الزراعة أو تـــربية الماشية – قد استهدف تحقيق البقاء. وبقدر ما يعتبر هذا حقيقياً بقدر اللبس فـــي عدم القدرة علي تحديد ما إذا كان الزراع "شبه فلاحين" أكثر من كونهم رعاة. وإذا كـــان كل من الرعاة والزراع قد مثلوا "أنماط وجود" مختلفة فإن هذا لا يعني بالـــضرورة تمثيلهم لأنماط إنتاج مختلفة. وهناك عاملان حاسمان في تأييد طرحنا هـــذا، أولهمـــا قابلـــية الـــتداخل والتحول بين نمطي الوجود هذين حسب الظروف الفردية، وثانيهما الجمع بين النمطين في ذات اليد في بعض ممالك إقليم البحيرات. ومن ثم فإن الاستخلاص الحتمي من هذا هو أن لا الزراعة ولا الرعي يعتبر نمط إنتاج، وإنما الراجح أن ينطوي كل منهما علي أكثر من نمط إنتاج، مثل الجمع بين النمطين السلالي والخراجي في ممالك إقليم البحيرات

(ط) واتـــساقاً مع ما سبق يمكن المضـــي قدماً إلي استنتاج أن مفهوم "تمفصل أنمـــاط الإنـــتاج" هو مفهوم مضلل بالضرورة لأنه يتعامل مع تعايش أنماط الإنتاج كخصيـــصة لجمـــيع التشكيلات الاجتماعية، ومن ثم يقلص إلي أدني حد التعارض الجدلي الراجح بين أنماط الإنتاج المختلفة، كما سنوضح فيما بعد. ثانياً، يمكن لهذا أن يقودنا إلي التعامل مع كل نمط وجود كنمط للإنتاج، لأنه تركيبي وليس تحليلياً. فهـــو يمثل كليات مركبة ومجردة كأنماط الإنتاج باعتبارها عناصر مكونة للتشكيلة الاجتماعية. ومن خلال التركيز علي الواقعة الاقتصادية وواقعة السلطة – وكلتاهما ملموســـتان – يمكنـــنا توضيح أن الرعي والزراعة قد تعايشا معاً في ممالك إقليم البحيـــرات، لـــيس كنمطي إنتاج متمايزين، وإنما كنمطي وجود يمثلان نمط إنتاج واحد، هو نمط الإنتاج الخراجي. ويجب أن نتذكر أن الأرض في نمط الإنتاج هذا ليست وسيلة إنتاج بقدر ما هي أداة إنتاج. ومع ذلك نظل أمام مشكلة ما إذا كان من الممكن المضاهاة المباشرة بين الماشية والأرض المزروعة؟

والآن يلـــوح من المعقول استنتاج أن الرعي هو طريقة الحصول، ليس علي الأرض نفـــسها كما يقترح بعض الكتاب[٤]، وإنما علي مظاهرها مثل الكلأ والماء.

ولما كانت القيمة المكتسبة تعود إلي جماعة معترف بها، مثل السلالات، يمكن النظر إلي الماشية كملكية عائلية، وكذلك الأمر بالنسبة للمحصول عند الزراع. وعلي النقيض من افتراض "بونتي" الماركسي الكلاسيكي فإن العمل الجماعي أو المجمّع لا يعني بالضرورة اقتسام القيمة. وإن التفاوت البادي بين العمل الجماعي - وخاصة بسبب التباين الكبير بين أحجام قطعان الماشية المملوكة للأسر - وتملك قيمته، قد يفضي إلي استغلال الأسر الأقل حظوظاً. ولكن هذه الاحتمالية تتناقص نظريا مع الممارسة السائدة وسط الرعاة الأفارقة والتي تقضي بـ "إعارة الماشية" إلي الأسر المحتاجة داخل الجماعة، بهدف مساعدتها علي البقاء، أو استخدام هذه "الإعارة" للبدء من جديد. وهو ما يعني تعويض الأسر محل الاستغلال، بهدف الحفاظ علي درجة معينة من التوازن الديموجرافي بين الماشية والبشر أو قوة العمل في ظروف تقلص فرص العيش. غير أن هذا لا يعني تصفية اللامساواة القائمة بين السلالات المختلفة، وهي الوحدات الأولي للانتساب في أفريقيا السوداء. وعندما تتحول اللامساواة الضمنية إلي علاقات الزبونية السياسية كما وسط الرعاة في إقليم البحيرات، يمكن استنتاج أن الطابع المؤسسي قد أدخل علي علاقات الاستغلال. جدير بالذكر أن هذه العلاقات الاجتماعية - مثلها مثل الخراج - في هذه التشكيلات الاجتماعية قد تم فرضها باستخدام وسائل غير اقتصادية (كما حدث في بوجندا أو شرق إثيوبيا[٥]) لا يصبح "الخراج هو التعبير الأنسب عنها، وإنما "الريع".

وتكمن أهمية هذه الملاحظة في حقيقة أن آليات تحقيق التكامل بين أنماط الوجود أو الإنتاج المختلفة تشي بتحولات كيفية يمكن أن تؤثر في الانتقال من نمط إنتاج إلي آخر. ومن ثم فإن السؤال هو ما إذا كان بمستطاعنا الحديث عن تفكك أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالي وإدخال نمط الإنتاج الرأسمالي، بدون الإشارة إلي آليات خاصة في هذا الصدد. وأينما ذهبنا في ممالك إقليم البحيرات سنجد أنه قد أنجز تكامل نمطي الوجود الرعوي والزراعي بوسائل فوق - اقتصادية، مما أدي إلي تأسيس نمط الإنتاج الخراجي الذي سادت فيه القيمة الاستخدامية، إلا أنه في ظروف الاستعمار لا يبدو أن الوسائل نفسها قد دشنت نمط الإنتاج الرأسمالي الذي تسوده القيمة التبادلية. ففي الفترة الاستعمارية اعتمد الزراع إنتاج المحاصيل النقدية، بينما رفض الرعاة بقوة تحويل ماشيتهم إلي وسائل إنتاج[٦]. فهل كانت الحاجة الموضوعية إلي رسملة كل من الأرض والماشية في وقت واحد هو ما

جعل من الأصعب علي الرعاة - أكثر من الزراع - القيام بالتحول الضروري؟ أم أنه من الخطأ المساواة بين نمطي الوجود هذين في ظل شروط معينة؟ وهذه مشكلة أخـري تـستحق المـزيد من الدراسة، وإعطاء عناية خاصة لعملية إعادة الإنتاج الاجتماعـي للجماعـات المحلية أو الأسر المعيشية في ظل الاستعمار الرأسمالي، وهو ما قام به "مياسو"، وما سنقوم به نحن في دراسة منفصلة.

(ي) أمـا الدرس المنهجي الأخير الذي يمكن استخلاصة من دراستنا، فهو أن المعـرفة الإثنوجـرافية التفصيلية تساعدنا في الابتعاد عن التفسيرات الميكانيكية. فبدلاً من فتح الباب علي مصراعيه أمام النسبية والخصوصية، تمكننا هذه المعرفة مـن سـبر أغـوار ما يمكن أن يشد أذهاننا من الوهلة الأولي، ومن خلال المواد الكثيـرة المختلفة نصبح في موقف يسمح لنا باكتشاف المشتركات التي لا تلوح من أول نظـرة. فمثلاً اكتشفنا أن الأسماء القبلية قد استخدمت ليس للإشارة إلي قبائل، وإنمـا إلـي توصـيف فـئات المكانـة فـي التشكيلات غير القبلية، مثل البايرو والباتوتسي.

وفـوق هذا أوضح التفصيل الإثنوجرافي، وعلي العكس من القول الشائع بأن الـرعاة هم مؤسسو ممالك إقليم البحيرات، أوضح أن هذا العمل لا يمكن أن ينسب إلي أي من الرعاة أو الزراع علي حدة. وبالمثل يعلمنا التفصيل الإثنوجرافي أنه لا يجوز معاملة النشاطين الرعوي والزراعي منفصلين. فقد كانت هذه الممالك نتيجة تراكب ديناميكي لعناصر اجتماعية منبثقة من كل من التقاليد وأنماط الوجود السائدة التي عملت كبدائل متحكم فيها سياسياً.

ونتـيجة لهـذا لم يكن الصعود السياسي مرتبطاً أو قاصراً علي حملة أي من التقالـيد. وهي اكتشافات تمكننا من توليد أفكار موضوعية جديدة، وامتلاك منظور سـليم للتـشابكات التاريخية والإثنوجرافية للمجتمعات الإفريقية. وهذه هي أفضل مـساهمة يمكن أن يضطلع بها العلماء الاجتماعيون الأفارقة لدي بناء نظرية عامة للتطور الاجتماعي.

إن تأكـيد أو دحـض النظـريات يجـب أن ينبنـي علي الواقعين التاريخي والاجتماعـي للأقالـيم المخـتلفة فـي العالم، وبحيث يمكن استلهامها في صياغة استراتيجيات إقليمية للعمل الاجتماعي والتنمية.

المـــــراجـــــع:

1-See Mafeje, A., The Ideology of Tribalism, JMAS, 9,2 (1971) PP. 253-61.

٢- فـــى لغـــة لـــوجاندا لا يدل لفظ "موكوبى" على مهنة بقدر مايدل على وضعية، وبالتحديد :الشخص الذى ليست له مكانة خاصة.

3-Samir Amin, Class and Nation Historically and in the Current Crisis, N.Y., 1980.

4-For Example, Bonte in Kahn and Llobera, op. cit., PP. 23-32.

5-cf Crummey in Crummey, D., and Stewart, C.C, (eds.) Modes of Production in Africa: the Precolonial Era, 1981.

6-cf Rigby, P., Persistent Pastoralists, London, 1985.

الفصل السابع

الإرث الاستعماري
وأزمة التشكيلات الاجتماعية الأفريقية
(حالة بوجندا)

دخلت ممالك إقليم البحيرات نمط الإنتاج الخراجي، بشكل واضح كما ذكرنا من قبل. وقد اختلفت كل مملكة عن الأخري في سرعة التقدم نحو التحقق الكامل لهذا النمط، وبالتحديد كان السبق للممالك الزراعية عن الممالك الرعوية لأسباب سبق أن شرحناها. وكما هو معروف فإن القرن التاسع عشر لم يشرف علي نهايته إلا وكان الجميع قد سقط ضحية للتدخل الاستعماري، وبغض النظر عن تفاوت مستويات التطور بين المجتمعات المختلفة. وهنا ينشأ التساؤل عما إذا كانت البني الداخلية لهذه الممالك عاملاً مؤثراً في التطورات اللاحقة. وقد عرفت الأدبيات الراديكالية مجادلات بشأن عمليات تفكك أو استمرار أنماط الإنتاج الأفريقية في ظل حكم الرأسمالية الاستعمارية. وقد أشير إليها أساسا باسم "قطاع البقاء" ووظائفه في إعادة التوزيع. غير أنه يتضح من دراستنا أن هذا المصطلح لا يشير إلي أي نمط إنتاجي خاص. وربما يمكن افتراض أنه يشير إلي المجتمعات القبلية حيث ساد فيها نمط الإنتاج السلالي. ولكن هذا لا يقول أي شئ عن التشكيلات الاجتماعية الأفريقية التي مرت بالمرحلة القبلية. ولعله من الأهمية النظرية بمكان أن نكتشف ما الذي اضمحل وما الذي بقي في التشكيلات الاجتماعية غير القبلية.

من الواضح في الممالك الخراجية في إقليم البحيرات أن رؤساء العشائر والسلالات قد فقدوا سيطرتهم لصالح المراكز الملكية في خضم عملية إعادة الإنتاج الاجتماعي. ولقد اهتمت الملكيات المطلقة في إقليم البحيرات بنفس ما اهتم المستعمرون، أي استخلاص القيمة الاقتصادية. وبينما أثبت الاحتفاظ

بالبيروقـــراطيات جـــدواه، فـــإن اســـتمرار ســـلطتهما شكل تناقضاً مع الرأسمالية الاســـتعمارية، ثم مع الحكومات الأفريقية البرجوازية الصغيرة في المستقبل. ولعل هـــذا يـــؤيد اللاتناسب الاجتماعي أكثر من التكامل حسبما تري نظريات التمفصل. وتعد حالة مملكة بوجندا مثالية لاختبار صحة هذه الفكرة.

تعتبر بوجندا أكثر ممالك إقليم البحيرات حظاً من حيث الدراسة المفصلة. فقد حـــازت علي قدر كبير من الاهتمام لأنها كانت وقت الغزو الاستعماري من أقوي ممالـــك الإقلـــيم، وربما أكثرها تقدما، وخاصة من حيث تنظيمها السياسي وبنيتها الإدارية. وكما سنفصل فيما بعد، ألغي ملك بوجندا في منتصف القرن التاسع عشر مبدأ وراثة الرئاسات القبلية وأحل محلها البيروقراطية المعينة المسئولة أمام الكاباكا وحـــده. وبالإضـــافة إلـــي هذا أعفي رؤساء العشائر من دورهم كممثلين محليين وأوصـــياء علي الأرض. وبدلاً من هذا احتكر الكاباكا لنفسه حق توزيع الأرض، ومـــن ثم فقد ارتبطت حيازة الأرض بالتعيينات السياسية، ومعني هذا استمرار عدم قابلية الضياع الرسمية للتوريث وبقاء ملكيتها للملك، وهكذا نستطيع أن نتحدث عن علاقـــة حيازة تابعة بين الملك ومرؤوسيه. ولكنها كانت علاقة سياسية، كما لم تكن هناك بالطبع علاقة عمل بين الطرفين، وإنما كوّن هؤلاء المرؤوسون بيروقراطية لا تنـــتج قيمة مباشرة. أما النمط الثاني للحيازة التابعة فكان بين الرؤساء المحليين وزبائنهم، فمع القضاء علي أرض العشيرة أصبح بإمكان الأفراد العاديين النفاذ إلي الأرض بطـــريقة واحـــدة، عبـــر رؤســـائهم، أي أنهم فوق كونهم زبائن أصبحوا مـــستأجرين مـــن الرؤساء، مثلما كان الحال في بوكوبا وبونيورو أيضاً، غير أن "الباســـينزي" كما كانوا يسمون في بوجندا خاصة لم يكونوا مستأجرين عاملين، أو كانـــوا مقيدين بملاكهم ("بامي"). ومعني هذا أن علاقة الإجارة، وإن اتخذت شكلاً تابعاً، لم تكن "إقطاعية" وإن ظلت استغلالية.

يـــستهدف الفـــصل الحالـــي التحديد بأكبر قدر ممكن من الدقة أثر الرأسمالية الاســـتعمارية علـــي نمـــط الإنتاج الخراجي في بوجندا، وعلي العلاقات السياسية والاقتـــصادية الخاصـــة المذكـــورة في الفقرة السابقة. وكما هو معروف جيداً فإن السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر كانت سنوات للفوضي الشاملة في بوجندا، بـــسبب التدخل الاستعماري البريطاني أساساً. ويمكن تخمين أن أول مؤسسة عانت مـــن الاســـتعمار فـــي الممالك المركزية كانت المؤسسة الملكية "الكاباكية" نفسها. فخلال الفترة من ١٨٧٧ إلي ١٨٩٤ أجبرت بوجندا علي تغيير ملكها أربع مرات،

وجاء الضغط من اتجاهين، أولهما البريطانيون الذين أرادوا ملوكاً كاملي الانصياع حتي يؤمنوا من خلالهم السيطرة الاستعمارية التامة، وثانيهما الأجنحة المختلفة وسط الرؤساء المحليين (مسلمين وكاثوليك وبروتستانت) الذين سعوا إلي عقد التحالفات مع كل من اعتبروه حامياً قوياً. ومع الخسائر المهولة التي ألحقتها المدافع الحديثة بالجيوش المحلية، لا يصبح من الصعب تحديد من هو أقوي الحماة، كذلك كان للرؤساء مصالح مؤكدة في تقليص سلطات الكاباكا، حيث منحته "سيطرته" علي جميع أراضي بوجندا ميزة لا تباري. وفي كل مرة حدث فيها فراغ في السلطة جراء عزل الملك أو الثورة عليه أو موته، كان كبار الرؤساء يتآمرون من أجل تقسيم الأراضي فيما بينهم، وفي الحقيقة أنهم حينما حصلوا علي الوصاية علي الملك الصبي "داودي تشوا"، فاوضوا حكومة الحماية البريطانية باسمهم شخصياً. وكانت المحصلة هي توقيع "اتفاقية أوغندا" سيئة الصيت عام ١٩٠٠ التي حصل بمقتضاها ٤٠٨٥ رئيس محلي علي تخصيص مباشر لضياع خاصة مساحتها ٨٤٣٠ ميل مربع، بالإضافة إلي ضياع عامة مساحتها ٥٧٣ ميل مربع، استعيد منها ٣٥٠ ميلاً مربعاً فيما بعد للكاباكا بمقتضي قانون حيازة الأراضي الصادر عام ١٩٠٨. وقد شكلت هذه الضياع حوالي نصف إجمالي مساحة الأراضي في بوجندا. وسعياً من الرؤساء وراء توطيد سلطتهم اتفقوا مع السير "هاري جونستون" علي تحويل الاجتماعات التقليدية التي كان يعقدها الكاباكا مع رؤسائه وحاشيته المقربين، إلي مجلس نظامي سمي "لوكيكو" يحضره جميع الرؤساء وثلاثة علي الأقل من أعيان كل منطقة. واستهدف هذا الإجراء تقليص قدرة الكاباكا علي التعامل كيفما شاء مع الروساء الأفراد.

ورغم أن كتاباً مثل "جورجنسن" Jorgensen يعتقدون أن هذه الأحداث شكلت "بداية الثورة البرجوازية في بوجندا التي أطاحت بالملكية المطلقة وأحلت محلها ملكية دستورية، وحولت الأرض إلي سلعة"[1]، فقد ثبت زيف هذه المزاعم تماما. فعلي سبيل المثال لا يعتبر القتال بين رؤساء الباجندا علي الأرض دليلاً علي "فهمهم البرجوازي لحيازة الأرض"[2]، ولا دليلا علي حقيقة أن "حيازة الأرض وحقوق استغلالها - وليس حيازة المنصب السياسي - كانت قاعدة السلطة الاقتصادية والسياسية في بوجندا" [3].

ولعل الحكمة القائلة أن "الرئيس لا يحكم الأرض وإنما يحكم علي الناس" تتطابق تماماً مع مقتضيات إعادة الإنتاج الاجتماعي في إطار نمط الإنتاج

الخراجـــي. فـــلا يمكن أن يوجد حماة بدون زبائن سياسيين، كما لا يمكن أن يكون خـــراج بـــدون إنتاج، ومن ثم فإنه حتي القرن التاسع عشر لم يكن بمقدور رئيس محلي في ممالك إقليم البحيرات أن يصبح ثرياً أو قوياً سياسياً دون تبعية قوية، فقد احـــتاج كـــل منهم - كما أوضحنا في الفصول السابقة - إلي الأرض كأداة إنتاج وكـــنطاق لـــنفوذ سياســـي. كـــان الرؤساء الباجندا علي وعي تام بهذا، مثلهم مثل نظـــرائهم فـــي بقية ممالك إقليم البحيرات، ومن ثم فحينما حصلوا علي الفرصة - بمقتضي اتفاقية أوغندا - اختاروا لأنفسهم المناطق الأكثر كثافة سكانية في بوجندا، بيد أنهم لم تكن لديهم النية المباشرة لتحويل حائزيهم الكثيرين إلي حائزين عاملين، وإنمـــا نظروا إليهم كـــ "بوسولا" و "إنفوجو" أي حائزين يدفعون الإيجار والعشور. وبالإضـــافة إلـــي هذا اعتبروهم أتباعهم الموالين أو "باساجا بانجي" (رجالي). ولم يكن هناك أي شئ "برجوازي" في مفهومهم لحيازة الأرض، أو في علاقات الإنتاج التي أقاموها.

بيد أن الشئ الذي طاف بمخيلة الرؤساء الباجندا دائما، وحتي في أيام ما قبل الاســـتعمار، كـــان الحـــيازة المـــستقلة عن الكاباكا. وكما لاحظنا في حالة بوهايا وبونـــيورو وغيرها من ممالك إقليم البحيرات فقد كان هناك توجه بالفعل نحو جعل الـــضياع خاصـــة وقابلة للتوريث، وبالذات وسط حكام المناطق "باكونجو". أما في بوجـــندا فقـــد كـــان أغلـــب الكاباكـــا مستعدين للتنازل عن ضياع خاصة صغيرة "أوبويسنجيزي" للأفراد كمكافأة لهم علي أداء خدمات خاصة. ولم يكن البريطانيون هم الذين خلقوا من الأصل الميل نحو امتلاك الضياع الخاصة وسط كبار الرؤساء فـــي ممالك إقليم البحيرات. وقد دفعت هذه العملية قدماً وعلي نحو متسارع الجمع بين التصورات البريطانية المغرضة وانتهازية الرؤساء الباجندا البروتستانت بشكل خـــاص. وكـــان الأكثر عرضة لهذا التوجه نظام الضياع الرسمية في ممالك إقليم البحيـــرات، وبـــسبب ديناميات الداخلية الخاصة. ومن ثم ينبثق السؤال: ما هو نوع الـــتحول الـــذي جـــسده هـــذا؟ أو ما هو نوع نمط الإنتاج الذي نشأ جراءه؟ ومن اســـتنتاجاتنا في الفصل السابق فإن الإقطاع - كنمط إنتاج - يبعد خطوة عن نمط الإنـــتاج الخراجـــي، وذلـــك تأسيـــساً علي حقيقة اتسام الإقطاع "بالملكية الخاصة للأرض و"العمل المربوط". وفوق هذا لوحظ أنه قد اتصف تاريخياً بنمط مفتت في التنظـــيم السياسي. وقد يستخدم هذا كله كمؤشرات لتوضيح نوع التحول الذي وقع في بوجندا عند نهاية القرن، دون افتراض أنه كان بالضرورة إقطاعياً أو رأسمالياً.

ويبدو أنه لأسباب عملية ونظرية لا يزال من المناسب التمسك بالتفرقة التي أجراها "إرنستو لاكلو" Ernesto Laclau عام ١٩٧١ بين الاشتراك في "منظومة رأسمالية" والاشتراك في "نمط إنتاج رأسمالي".

ففي الأدبيات التي تناولت الانتقال في بوجندا منذ بداية القرن العشرين، ساد الافتراض بأن بوجندا ما قبل الاستعمار كانت "إقطاعية" وأن ملاك الأراضي في بوجندا بعد الاستعمار كانوا "رأسماليين". ويصدق هذا بشكل خاص عل الأدبيات ذات الأرضية اليسارية، وهو ما أوضحته اقتباسات سابقة من عمل "جورجنسن". وكذلك فإن "مامداني" Mamdani – وهو ماركسي معروف – يخصص قسماً بعنوان "نمط الإنتاج الاقطاعي" يقول تحته: "ضاع الاستقلال من هذا النوع في أوغندا مع تدمير الدولة الإقطاعية. ولكن بينما كانت وحدة (الطبقة) تتقوض، كان قسم من السادة الإقطاعيين يعيد تشكيل نفسه كملاك أراض خاضعين للدولة المستعمرة. ووقعت هذه العملية، بغض النظر عن قانونيتها من عدمها، مع سيادة النمط الإقطاعي في جنوب أوغندا. وبينما كانت الطبقة الحاكمة في بوجندا هي الأكثر قوة قبل قدوم الاستعمار، حافظت طبقة ملاك الأرضي علي قدر من الاستقلال الذاتي عن الدولة المستعمرة حتي مجئ المرحلة الثانية من الرأسمالية الاستعمارية، أي مرحلة الهيمنة الشاملة"[٤].

ويعتبر هذا الاقتباس أشمل توضيح لما نريد أن نبينه. وهناك مجادلات أخري حول نفسي القضايا بين "مامداني" ومخالفيه، خاصة "نابوديري" Nabudere [٥]. وقد تركز معظم النقاش حول ما تسمي الرأسمالية في أوغندا، تركزعلي رأس المال التجاري والمالي، وليس علي الإنتاج في القطاع الزراعي الذي لا يزال يمثل القطاع الأكبر في الاقتصاد الوطني. وإن كان هذا قد تسبب في حرمان المتحاورين الرئيسيين من فرصة اختبار صحة فروضهم الخاصة، بل وحتي من تحديد الخصوصيات والتشابهات بين أنماط الإنتاج الإفريقية. من الناحية الظاهرية، يبدو أن الاستعمار البريطاني قد جعل بوجندا أقرب إلي نمط الإنتاج الإقطاعي منه إلى النظام المحلي الذي ساد في ظل الملكيات المطلقة. وقد فعل الاستعمار هذا عن طريق منح أراض للرؤساء يستطيعون الاحتفاظ بها بشكل مستقل عن الكاباكا. ولم يكتف البريطانيون بتصور بوجندا كمجتمع "إقطاعي"، وإنما اهتموا أيضاً بتأسيس "أرستقراطية مالكة للأرض" علي سبيل موازنة قوة الكاباكا الذي مثل البؤرة الأكثر ترجيحاً للتصدي لتدخلهم. وقبل الرؤساء علاقة الزبونية السياسية مع البريطانيين

الــذين دعمــوا ســلطتهم عن طريق منحهم سيطرة مستقلة علي الأرض، وحقوقاً تمثيلــية رسمية في "اللوكيكو". إلا أنه لا يوجد دليل علي أنهم أرادوا دولة مفتتة أو غيــر مركــزية، بل لعل جزءا من قوتهم في التعامل مع البريطانيين، وأخيراً مع حكومة "ميلتون أوبوتي" الوطنية، ينبثق من حقيقة أن بوجندا كانت مملكة مركزية، ومــن ثــم لــم يكن باستطاعتهم الاستغناء عن الكاباكية، وقد ثبت هذا أيضاً حينما واجهوا تحدياً من داخل بوجندا تمثل في البرجوازية الصغيرة المتعلمة الصاعدة في "منجو" (عاصمة حكومة بوجندا الفيدرالية).

وفــيما يختص بعلاقات العمل فقد رحب الرؤساء - كملاك أرض - بالفكرة البــريطانية بإخضاع الحائزين لشهر عمل إجباري "كاسانفو" كل عام في ضياعهم الخاصــة، بــدلا مــن الخــدمات العامــة التقلــيدية. غير أنهم لم يستطيعوا، ولا البــريطانيون، الإبقاء علي هذا النظام، حيث ألغي عام ١٩٢١ بسبب الاحتجاجات المتواصــلة مــن جانب الخاضعين له، بل وحتي بعض التحفظات السياسية وسط الرؤساء. إن وضعية الحائزين دافعي المستحقات هي ما اعتاد عليه الحماة والزبائن فــي الــنظام الخراجي. وقد كان من الضروري الإبقاء عليها مع بعض التعديلات التي لم تقض علي التناقضات الكامنة بقدر ما أخرجتها إلي العلن. وقد احتاج ملاك الأرض إلــي العمالــة المنتظمة حتي يتمكنوا من زراعة المحاصيل النقدية، وهو الشرط الذي لم يكن من الممكن تلبيته عن طريق الحائزين دافعي المستحقات. ومن الطرق التي استخدمت لحل هذه المشكلة إدخال نظام الحائزين - العاملين الذين أتوا بوجه عام من رواندا. فقد قام هؤلاء بالعمل في أرض الملاك مقابل الحصول علي قطعــة أرض تكفي لسد احتياجاتهم من أجل البقاء. فأصبحوا عمالة مربوطة، ليس لأنهــم لــم يملكوا حق الانتقال وإنما لأنهم لم تكن لديهم أية وسيلة أخري للنفاذ إلي الأرض، فــضلاً عــن أن كــونهم وافــدين جعل قدرتهم التفاوضية أقل بكثير من نظــرائهم الباجندا. وتعتبر علاقة الحائزين - العاملين هذه ذات طابع إقطاعي أكثر منه رأسمالي. ومع هذا لا نستطيع أن نتشدد تماما في رأينا لأن الدفع العيني - في وضــع أصبحت العلاقات السلعية عامة فيه - يمكن أن ينظر إليه أيضاً كشكل من أشــكال الأجور. وفي الحقيقة أنه بمرور الزمن أخذ حتي الحائزين - العاملين من البانــياروان‍دا يطالبون بالحصول علي بعض المدفوعات النقدية مقابل عملهم، فضلاً عن وجود منافسة بين ملاك الأراض علي العمالة المتاحة. ومع ذلك كله يزعم أن العناصــر الإقطاعية في بوجندا؛ وبالتحديد: الضياع الخاصة، بمعزل عن المنصب

العام، والحيازة التابعة للمنتجين، والعمل شبه المربوط، كانت نتيجة للتدخل الاستعماري البريطاني. واستمر هذا حتي عام ١٩٢٨ علي الأقل، حينما أصدرت الحكومة المستعمرة "قانون بوسولو ونفوجو". ولا يجب أن ندهش لأن الشئ نفسه حدث مع التشكيلات الخراجية في أمريكا اللاتينية والهند عند بداية العهد الاستعماري. ونظرا للشروط التاريخية السائدة في بوجندا، ربما جاءت التغيرات أكثر سرعة من النماذج الأسبق.

وقد أشار "مامداني إلي المشكلة ذاتها حينما كتب" بينما كان الرؤساء حتي ١٩٢٨ ملاكًا وأوضاعهم وراثية.. أصبحوا بعد هذا العام بدون سلطة فعالة علي أي من أرضهم أو مناصبهم. وقبل ١٩٢٨ كانوا طبقة ملاك، ولكنهم بعده أصبحوا بيروقراطية وسيطة[٦]، أو طبقة متعاونة تعتمد علي الدولة المستعمرة.

إن طرح "مامداني" لا يتسم فقط بعدم الدقة، وإنما يفتقر أيضا إلي تفهم الديناميات المتفاعلة في الواقع. فمنذ أواسط القرن التاسع عشر لم يعد لدي الرؤساء "الساكونجو" المعينين من قبل الملك أية أوضاع وراثية. ومن ثم فلم يكن لديهم في أي مرحلة تحكم في أوضاعهم، حيث وقع هذا بأكمله في يد الكاباكا وحده. ولكنهم بعد عام ١٩٢٨ كانوا يسيطرون علي "أرضهم" مثلما كان الحال منذ العام ١٩٠٠. والسبب أن جميع كبار الرؤساء ("سازا" و "جومبولولا") كان يتم اختيارهم حصرياً من بين طبقة ملاك الأرض. وقد كان من المستحيل، لأسباب سياسية وأيديولوجية، أن يصبح المرء من الأعيان أو الرؤساء في بوجندا "بدون الأرض" ("إيتاكا").

ففي ظل هذه الشروط لم يكن بإمكان المرء غير المالك للأرض أن يأمل في نيل الاحترام والنفوذ السياسي الضروري. ومن ثم فإن جزءاً كبيراً من السطوة التي تمتع بها الرؤساء الباجندا قد نبع من السيطرة السياسية التي مارسوها علي السكان المحليين المقيمين علي أراضيهم. وفي الواقع أنه بعد اتفاقية ١٩٠٠ أصبح الرؤساء المحليون بيروقراطية وسيطة للدولة المستعمرة، وبالتحديد طبقة متعاونة وتابعة. بيد أن هذا لم يقض "فعليا" علي سلطتهم السياسية الخاصة، حيث يتجلي هذا في سيادتهم علي "اللوكيكو" طوال الفترة الاستعمارية، وعلي "كاباكا يكا" التقليدية من أواخر خمسينيات القرن العشرين حتي عام ١٩٦٦ حينما أطاح "أوبوتي" بحكم الكاباكا. كما يتجلي في سيطرتهم الفعالة في ريف بوجندا، علي الرغم من المساعي المستمرة من جانب النخبة البرجوازية في حكومة بوجندا المركزية للإطاحة بهم. ومع ذلك لا ينبغي المبالغة في تبعيتهم وتماهيهم مع الحكومة المستعمرة. فخلال

الفتـــرة مـــن ١٩٥٢ حتي ١٩٦٢ خاضوا معركة شرسة في مقاومة هذه الحكومة، الأمـــر الـــذي انتهي بعقد صفقة علي حسابهم مع البرجوازية الصغيرة الناشئة في أوغـــندا. وقـــد أدي هذا إلي عدد من الأزمات الدستورية والسياسية المعروفة. ولم يكـــن تـــشككهم فـــي الحكومة الاستعمارية والبرجوازية الصغيرة المحلية محض خـــرافة، فقـــد بـــنوا موقفهم هذا انطلاقاً من مصالحهم الطبقية الموضوعية. وعلي النقـــيض مـــن تـــصور "مامداني" فإن عضويتهم في البيروقراطية منحتهم أفضل الفـــرص لحمايـــة مـــصالحهم الطبقية. وهي المصالح التي تشاركوا فيها مع ملاك آخـــرين لـــم يكونوا رؤساء محليين بالضرورة ولكنهم تمتعوا مع ذلك بسلطة كبيرة في نطاقاتهم.

ومـــن هنا كان استنتاجنا أن طبقة الملاك في بوجندا - والتي خلقها الاستعمار البريطانـــي - قـــد صمدت رغم كل المحاولات التي بذلتها الدولة الاستعمارية من ١٩٢٨ حتـــي ١٩٦٢، وحكـــم البرجوازية الصغيرة الذي تبعها منذ ١٩٦٣ لتحطيم هـــذه الطبقة. ومن الملامح الرئيسية في هذا الصدد، والذي ربما كان من مشكلات الـــتطور، أنـــه بيـــنما كانت هذه الطبقة مهمتة بالمشاركة في المنظومة الرأسمالية الاســـتعمارية، إلا أنها كانت من حيث الجوهر "معادية للرأسمالية" ولعل هذا يذكرنا بـــ "هاسيندادوس" و "لاتيفوندستاس" أمريكا اللاتينية الذين مثلوا قوة محافظة كبيرة غالـــباً مـــا وصـــفت في الأدبيات بأنها "إقطاعية" حتي جاء العمل النقدي لكل من "رودلفـــو ستافيهاجن"(٧) Rudolfo Stavehagen و"جوندر فرانك"(٨) Gunder Frank. ومـــن هنا كان السؤال عما إذا كان ما اعتبر "أرستقراطية ملاك الأراض" فـــي بوجـــندا هم مؤخرة نمط الإنتاج الخراجي أم مقدمة نمط الإنتاج "الرأسمالي". ونذكر هنا ما كتبه "هاري جونستون" الذي صاغ اتفاقية ١٩٠٠ حين قال "إن مسعي عملـــياً لإرساء أساس سليم لأوليجاركية حاكمة - تحت الإرشاد البريطاني - يمكن أن يحقق لبوجندا ما حققته أرستقراطية الملاك من استقرار للحكم في إنجلترا"(٩).

ورغـــم أوهـــام "جونستون" الواضحة هذه، فإنه من الجدير بالتسجيل أيضاً أن الأرســـتقراطية الإقطاعـــية لمـــلاك الأراضـــي في إنجلترا لم تكن بحال مصدراً للاستقرار السياسي والنمو، بل كانت في الحقيقة عقبة في طريق كل منهما. وربما حـــدث الـــشئ نفسه في بوجندا. فإذا كان الرؤساء - ملاك الأراض في بوجندا قد أظهـــروا حماســـاً كبيراً للمساهمة في عملية إدخال زراعة القطن بإصدار الأوامر للحائـــزين عندهم بزراعته في الأراضي التي حصلوا عليها حديثاً، نجد أن الأمور

قد تغيرت كثيراً في العام ١٩١٦.

فحسب "ريجلي" Wrigley انزلق إنتاج القطن من أيدي كبار الملاك وأصبح شأن المنتجين الصغار المبعثرين الذين يعتمدون علي قطع الأرض الصغيرة الممنوحة لهم. ومع منتصف العشرينيات نجح الرؤساء في تحويل أنفسهم إلي مزارعين مؤجرين. ولم يقف الأمر عند تحصيل الإيجار وإنما المطالبة أيضا بالعشور علي كل محصول نقدي. وبدلاً من الخراج التقليدي المتواضع نسبياً أصبحت مطالب الرؤساء أكبر بكثير، وحيث تيسر لهم تشريع ذلك عبر "اللوكيكو". وفي الوقت نفسه تزايد القلق عند الإدارة الاستعمارية من أن تؤدي هذه المساعي إلي إحباط الإنتاج. وبقدوم العام ١٩٢٥ انقلب التيار علي الملاك حيث أصبحوا يوصفون بـ "الطفيليين" أو "البلوتوقراطية"، وبعبارة أخري فإنهم لم يعودوا يخدمون مصالح الرأسمالية الاستعمارية بما فيه الكفاية، وبات من الضروري استبدال طبقة أخري بهم. ولاح أن المنتجين الفلاحين هم الذين يمكن أن يشكلوا أساس الإنتاج الزراعي في المحمية. فصدر "قانون باسولو وإنفوجو" عام ١٩٢٨ والذي استهدف علي وجه الخصوص تثبيت حقوق أولئك المنتجين، وتخفيف مطالبات كبار الملاك منهم. وكان الأثر الأكبر لهذا القانون هو منح حائزي الأرض حقوقاً دائماً وقابلة للتوريث. وهي بالتأكيد خطوة مهمة جداً، إذا وضعنا في الاعتبار حقيقة أن ما يصل إلي ٤٠% من أراضي جنوب بوجندا ينطبق عليها هذا. كذلك تم استبدال العمل الإجباري لمصلحة كبار الملاك بدفع نقدي قيمته عشرة شلنات، منها ١،٥ شلن جعل للحكومة. وأخيراً حددت العشور أو الخراج علي المحاصيل النقدية (القطن والبن) بأربعة شلنات للمساحة من فدان حتي ثلاثة فدادين. وهو ما يعني تقويض فكرة "جونسون" عن الأرستقراطية.

ولكن هذا لم ينجح تماماً، حيث بدأ كبار الملاك يتوجهون نحو إنتاج البن بدلا من القطن، بفعل عاملين أساسيين: إذ إن البن يتطلب قطعاً من الأرض أكبر مما في حوزة المستأجرين، كما أن انهيار منظومة العمل الإجباري وتزايد الثقة في مقدرة السكان الوطنيين علي زراعة المحاصيل النقدية جعل الإدارة الاستعمارية لا تري ضرورة في إبقاء منظومة الزراعة في أوغندا في أيدي الأجانب كما هو الحال في كينيا. وهكذا فإن ملاك الأرض في بوجندا قد أمنوا المنافسة غير العادلة من جانب الأوربيين والآسيويين. ورغم أنه لم يحظر علي الحائزين زراعة البن، إلا أنها في الحقيقة ارتبطت ارتباطاً قوياً بكبار الملاك، علي النقيض من اعتقاد

"مامدانــي" بأنهــا "نمت بشكل هيمن علي المزارع الفلاحية". وفي مقابلات أجريت أواخــر الــستينيات حدد مستجوبون من الباجندا بدون لبس أن القطن هو محصول صغار المنتجين، والبن محصول كبار المنتجين. وهناك أسباب منطقية وراء تقسيم العمــل هــذا. وكنا قد أشرنا تواً إلي مسألة حجم الأرض المطلوب لكل محصول. وثانــياً، فإنه حتي عام ١٩٣٨ كان سعر البن أقل من سعر القطن. ثالثاً، إن القطن الــذي يعتبر محصولاً كثيف العمالة، وفي ظل الشروط التقنية السائدة في بوجندا، كــان مــن الأفضل زراعته في مزارع الإنتاج صغير الحجم المعتمدة علي العمل العائلــي، ولــيس فــي مزارع الإنتاج الكبيرة المعتمدة علي العمل المأجور. وكما أوضح "ريجلي" فإن البن يعتبر "محصول الرجل الكسول" لأنه لا يحتاج إلي عناية كبيــرة، كــذلك كان المناخ مثالياً لزراعته في جنوب غربي بوجندا. كما كان البن يوفر علي كبار الملاك مراقبة العمالة عن كثب، فضلاً عن تكلفتها، فيما عدا موسم الحــصاد. وعــندما ارتفعــت أسعار البن بشكل كبير في أواخر الثلاثينيات، اندفع هــؤلاء نحــو التوسع الأفقي في زراعته. ولم يكن بإمكان معظم صغار الحائزين الوفاء بهذا أو ذاك.

ولاشــك أن كبار الملاك قد أسهموا بدرجة كبيرة في إدخال وإنتاج المحاصيل الــنقدية فــي بوجــندا، ولكــنهم مع ذلك لم يصبحوا الطبقة الاقتصادية القائدة كما خططــت الدولة الرأسمالية الاستعمارية. حيث أفسدوا النظام جراء سعيهم المستمر وراء أســاليب غير رأسمالية من أجل تحقيق القيمة. وكان الريع والخراج من أكثر هذه الصور شيوعاً من أجل تحقيق القيمة. أما الأسلوب الثاني فكان استخدام العمال الــوافدين كحائزين – عمال، بدلاً من استخدام عمالة مأجورة دائمة. وفي الحالات التــي كانــت تــستخدم فيها عمالة منتظمة كان ينظر إليهم كزبائن/أتباع أو كخدم/ عمالــة وضيعة ينتجون القليل جداً من فائض القيمة. وبالنسبة للأسلوب الثالث الذي طور أساساً بعد الحرب العالمية الثانية فهو "كوبانجيز" (المزارعة أو المشاركة في المحصول). وعادة ما كانت الأرض تؤجر إلي بوجنديين شماليين لمدة موسم واحد يعــودون بعــده إلي مواطنهم دون استثمار أي شئ في الأرض. وهو ما دعا أحد المفوضــين الزراعيين إلي القول بأن الأرض في ظل هذا النظام "لاتزرع بقدر ما تعامــل كمنجم". أما الأسلوب الرابع فهو فرض رسوم لدخول الأرض ("تكوكو" – دجاجــة) علــي كــل زارع جديد، ورغم أنها غير قانونية إلا أنها قد انتشرت مع احــتدام المنافــسة بــين الفلاحــين المستأجرين علي الأرض. ومن خلال كل هذه

الترتيبات ازداد غنى كبار الملاك، ولكنه لم يحدث ثورة رأسمالية في الزراعة. فمن الناحية التكنولوجية ظل هؤلاء علي ذات المستوي المتأخر لصغار المنتجين، وبدلاً من إعادة الاستثمار في الزراعة كان جل همهم هو تمويل مستويات استهلاكية أعلي ومراكمة الثروة المالية لورثتهم. ومن نتائج هذا أنه أثناء مسح ميداني أجراه الكاتب مع "دافيد هوجام" David Hougham عام ١٩٦٦ عرفنا أن ٢٠% فقط من الأراضي التي بحوزة كبار الملاك هي التي كانت تزرع فعليا.

ورغم هذا، كانت هناك عمليات تفتيت تقدمي للضياع الكبيرة، وحيث وجد مشترون أكثر يرغبون في دفع ثمن عال في الأرض الزراعية. وقد نشأ بعض هؤلاء من وسط الحائزين المستقرين الذين استطاعوا مراكمة أموال جراء زراعة المحاصيل النقدية، استخدموها في شراء الأراضي. أي أن طرق التراكم الرأسمالي اللازم لشراء الأرض الزراعية كانت كثيرة ومتنوعة. وفي الدراسة الميدانية سابقة الذكر كانت الطرق الأكثر وروداً في إجابات المبحوثين هي: التجارة الصغيرة وخاصة في السلع الزراعية، النقل، محال التجزئة بالقري، ومحطات الوقود. وكان للتوظف في البيروقراطية أكثر ظهوراً بكثير من التوظف في التجارة والصناعة كمصدر لتحقيق التراكم الرأسمالي. وقد رحب كثير من الباجندا بفكرة التقاعد والتفرغ للزراعة، أو العمل في المزرعة أثناء العطلات الرسمية. ومن ثم يمكن القول إنه من الخطأ سوسيولوجيا محاولة التمييز بين "الموظفين الحكوميين" و"التجار" و"الكولاك" كما فعل "مامداني" في دراسته [١٠]، فقد كان هناك تداخل كبير بين هذه الفئات في بوجندا. فالتجار استثمروا في الأرض، واستثمر الكولاك والتجار في تعليم أطفالهم، كما استثمرت البيروقراطية الناشئة في كل من الأرض والتعليم. وهو ما أكمل الدائرة وكشف عن تبلور طبقة واحدة في حد ذاتها، هي البرجوازية الصغيرة الأفريقية. فكانت الطبقة التي شكلت التحدي سياسياً واجتماعية لأوليجاركية الأرض في بوجندا. وأصبح أفرادها يعرفون في الزراعة باسم "الفلاحين التقدميين"، حيث امتلكوا مساحات معقولة من الأرض تتراوح بين ١٥ و ٤٥ فداناً. ولهذا السبب بالتحديد فضلوا زراعة كل الأرض المتاحة لديهم علي أساس الربح. ودفعهم طموحهم إلي تعظيم الجهد الشخصي واستخدام أساليب إنتاج أكثر كثافة، مثل تنويع المحاصيل، والمبيدات الحشرية، والأسمدة الطبيعية، واستزراع البذور. ولكن الوسائل الميكانيكية أو استخدام الحيوانات في العمل الزراعي والأسمدة الصناعية كانت نادرة حتي وسطهم، وذلك لعدد من الأسباب

الوجيهة. منها مثلاً عدم ملاءمة طبيعة الأرض في جنوب بوجندا للأساليب الميكانيكية، فضلاً عن التربة الغرينية الخصبة التي يصل عمقها إلي ١٤ قدماً.

غني عن القول أن أولئك الفلاحين كانوا مفضلين عند الإدارة الاستعمارية، وحصلوا منها علي كل صور التشجيع، مثل القروض والمدخلات والإرشاد التقني. وتأسس لهذا الغرض خصيصاً "بنك الائتمان والادخار لتجار وفلاحي بوجندا" عام ١٩٥٠. ولكن الإدارة الاستعمارية حرصت عن عمد علي استبعادهم من عمليتي التسويق والمعالجة الصناعية، فقد كان هذا محجوزاً للشركات البريطانية والآسيوية، وحيث كانت المعاملة غير متكافئة بينها وبين الفلاحين. وقد كان المنتجون علي وعي كامل بهذا، فشكلوا عام ١٩٤١ "اتحاد الفلاحين الأفارقة في بوجندا"، والذي استهدف منه الكولاك أو "الفلاحون التقدميون" الدفاع عن مصالحهم الاقتصادية والسياسية. فطالبوا بالحق في تسويق منتجاتهم من خلال تعاونيات خاصة بهم، وأيضا الحق في إنشاء المحالج ومصانع تجهيز البن. وكان هذا وذاك موضع نضال اقتصادي من جانبهم ضد الدولة الاستعمارية. أما من الناحية السياسية فقد ناضلوا علي جبهتين : الأولي ضد هيمنة كبار الملاك علي مجالس المقاطعات و"اللوكيكو". وقد تم التعبير عن هذا الانقسام في بعض الأوقات كانقسام بين الكاثوليك والبروتستانت، حيث كانت الغالبية الساحقة لمتلقي الائتمان والدعم المالي عام ١٩٠٠ من الرؤساء الكاثوليك، وفي الواقع كان هذا صراعاً بين المصالح البرجوازية الصغيرة ومصالح الأوليجاركية التقليدية. وفيما بعد أخذ هذا الصراع مظهر الانقسام بين الحزبين الرئيسيين في بوجندا وهما "الحزب الديمقراطي" و "كاباكايكا" علي التوالي. ولكن الأمر المؤكد أن البرجوازية الصغيرة كانت في حالة صعود علي المستويين الإقليمي والوطني.

ومن المفهوم أن ينشأ عن العرض السابق تشكيلة اجتماعية مشوهة إلي حد بعيد. فعلي سبيل المثال كان كبار الملاك طبقة معترفاً بها، بفضل الضياع الفردية الشاسعة التي منحها لهم البريطانيون. بيد أن الأمر الأساسي بالنسبة لهم أنهم لم يكونوا برجوازيين في الموقف السياسي والاقتصادي، كما لم يكونوا في الوقت نفسه ممثلين لنمط الإنتاج الخراجي. ومما زاد تأكيد الشق الأخير ذلك الفصل المتمحور حول العرقية الذي أجراه البريطانيون بين الأرض والمنصب. وفي الوقت نفسه فإن الحائزين الذين عرف بعضهم كـ "فلاحين تقدميين" كانوا معاقين بفعل وضعيتهم التابعة. فلم يكونوا فلاحين أحراراً، ومن ثم كان الطريق مسدوداً

أمـــام تحولهم إلي برجوازية زراعية، وذلك علي الرغم من أن التطورات الجارية بـــدت في ظاهرها لصالح الملكية الخاصة. ورغم أن معظم المصنفين كـــ "فلاحين تقدميـــين" في دراستنا عام ١٩٨٦ كانوا حائزين، فإن بعضهم قد اشتروا في الوقت نفـــسه كمـــيات محدودة من الأراضي. ورغم أنهم استفادوا من العمل العائلي، فقد لعـــب العمـــل المأجـــور أيضاً دوراً رئيسياً عندهم. وأخيراً فإن معظم إنتاجهم كان يـــستهدف تحقيق الربح. وقد كان هذا من الوضوح إلي حد جعل البعض في بوجندا يـــصفهم بالرأســـمالية "باســـاجا باجاجا". وهو توصيف صحيح، ولكن بالنظر إلي نمطهـــم الاســـتثماري وحجـــم عملياتهم يجب وصفهم بـــ "الرأسماليين الصغار" أو البرجوازية الصغيرة.

ومـــن الناحـــية الاقتـــصادية، كانت هذه الطبقة ضعيفة. فلم يكونوا فقط أقلية ضـــئيلة وسط المنتجين الريفيين (حوالي ٥%)، وإنما أيضاً لم يمثلوا نوعاً واضحاً مـــن رأس المـــال، حـــيث تراوحوا بين الزراعة والتجارة والبيروقراطية. أما فيما يـــتعلق بعملـــيات التراكم فقد اعتصرتهم الإمبريالية من خلال التبادل اللامتكافيء ورأس المـــال المالي. ومن ناحية ملكية الأرض كانوا محاطين بكبار الملاك الذين نظـــروا إلـــيهم كمحدثي نعمة مبتدئين. وفي الحقيقة أن صراعاً مستمراً دار بينهم وكـــبار المـــلاك علـــي الـــسيطرة السياسية. وقد كان ممثلوهم في حكومة بوجندا صريحين جداً في التعبير عن هذا الصراع، حيث ورد في الدراسة المذكورة القول بـــأن "الطريق الوحيد لهزيمة الرؤساء المحليين هو مواصلة الضغط عليهم حتي لا تمتد جذورهم، وأن نفرض عليهم التقاعد المبكر". وكان هذا تفكيرا محملاً بالأماني لأن الرؤســـاء وزملاءهـــم من كبار الملاك قد امتلكوا معظم الأراضي في بوجندا، وهـــو مـــا عبـــر عنه أحد الرؤساء بقوله "نحن متجذرون في الأرض ولن نسمح للموظفين والبوابين أن يتحكموا فينا".

مـــن الواضح إذن أن كبار الملاك والفلاحين التجاريين يمثلون مصالح طبقية متعارضـــة. غيـــر أن الأهم هو حقيقة أن أياً منهما لا يمكن توصيفه علي أنه يمثل "نمـــط الإنتاج الرأسمالي"، علي الرغم من اشتراكهم في المنظومة الرأسمالية. وهو أمـــر مهم فيما يتعلق بالرد علي أولئك الذين يتحدثون بسهولة عن "ثورة برجوازية" حـــدثت في بوجندا، أو أوغندا بوجه عام. فالذي يمكن أن يكون قد حدث بالفعل هو "ثـــورة" بـــرجوازية صـــغيرة، إذا تـــساهلنا ومنحنا الطبقة الاجتماعية القائدة صفة البـــرجوازية الصغيرة. أما عن البروليتاريا والفلاحين فهو موضوع يستحق المزيد

من البحث.

بعد العام ١٩٢٨ اعتبر الفلاحون بمثابة أساس الاقتصاد الزراعي. وفي الحقيقة أنهم قد اشتركوا بنشاط في إنتاج المحاصيل النقدية، في وقت لم يهجروا إنتاج محاصيل البقاء. وكانت حصتهم في إجمالي الإنتاج الزراعي هي الأعلي نتيجة كبر عددهم وعملهم الشاق. غير أن قطع الأرض التي كانت بحوزتهم ظلت صغيرة بوجه عام، حوالي ٣ أفدنة في المتوسط، أما المدخلات التكنولوجية فكانت معدومة تقريباً عندهم، كما كانت قدرتهم محدودة علي تدبير القروض اللازمة لتطوير زراعاتهم نتيجة لعدم امتلاكهم سند ملكية للأرض التي يزرعونها يمكن تقديمه كضمان للبنك. وسيطرت البرجوازية الصغيرة علي التعاونيات التي كانت تستغلهم بلا رحمة إذا اضطروا للجوء إليها طلباً للعون. كما أرهقتهم الضرائب سواء من جانب الدولة الاستعمارية أم دولة البرجوازية الصغيرة بعد الاستقلال، وخاصة من خلال السيطرة علي عمليات التسويق. وبمرور الزمن أصابهم اليأس والقنوط، وحيث أخذت علائم الركود تخيم علي الزراعة. ولعل هذا كان سبب نشوء فكرة "الفلاحين التقدميين" التي أدخلت في الخمسينيات. فقد كان متوقعاً لهم أن يحلوا محل الفلاحين الذين وصلوا إلي نقطة العدم. ومن المثير للسخرية أن تعرض الفلاحين للاستغلال والإهمال من جانب الدولة الاستعمارية والحكومات البرجوازية الصغيرة بعد الاستقلال، ولجشع الفلاحين التجاريين، قد أدي إلي بعث ثقة الفلاحين في كبار الملاك. فقد استغلهم الأخيرون مثلما فعلت معهم كل الأطراف الأخري، إلا أنهم منحوهم قدراً من الأمن أو الحماية في سياق علاقة الزبونية السياسية التقليدية. فحينما كان الفرد منهم يقع في ضائقة كان يتحول إلي حاميه كي يساعده. وغالباً ما كان يحصل علي بغيته، دون زيادة مديونيته المالية والاجتماعية له.

ومن الطريف الاستماع إليهم وهم يتحدثون عن أسباب امتناعهم عن السعي إلي الاستفادة من عروض حكومة "أوبوتي" بعد انقلاب ١٩٦٦ بالحيازة دون إيجار، حيث اعتمل في نفوسهم الشعور بعدم إمكانية الاعتماد علي الحكومة المركزية، وأنهم لم يكن بوسعهم إغضاب كبار الملاك في بوجندا بقبول عروض عدوهم "الطبقي". وهي استجابة تختلف عن استجابتهم إزاء الحكومة الاستعمارية التي أرست حقوقهم في قانون ١٩٢٨، ذلك لأنها حمتهم من انتهاكات كبار الملاك. كما اعتبروا أن الأراضي التي حصل عليها الرؤساء بمقتضي اتفاقية ١٩٠٠ هي من حقهم أصلا ولا تنتمي إلي الفلاحين. فضلاً عن أن هذا الارتباط بكبار الملاك

قد أفرخ النزعة المحافظة وسطهم. وبالطبع ليس من غير المألوف – أيديولوجيا – أن يكــون الفلاحون محافظين. غير أن ما يميز بوجندا أنها كانت المنطقة الوحيدة فـــي أفريقيا السوداء التي لم تعرف "الفلاحين الأحرار". وهو ما يلقي الضوء علي الآثار السلبية للوجود المتواصل لطبقة غير برجوازية مالكة للأراضي في بوجندا. خلاصـــة القـــول إن كبار الملاك في بوجندا لم يتحولوا ولم تنزع ملكيتهم. ونتيجة لــضعف البرجوازية الصغيرة لم تكف الأخيرة عن أن تلعب معهم لعبة القط والفأر منذ الاستقلال.

وقد وجد في بوجندا إلي جانب الحيازة بالإيجار والحيازة بالعمل، عمال غير منتظمـــين يظهـــرون في مواسم الذروة، وقد كان معظم هؤلاء من العمال الوافدين كمـــا ســـبق ذكره. وكما هو متوقع فقد كان هؤلاء أقل ارتباطاً بكبار الملاك، حيث فـــضلوا فـــي الستينيات العمل لدى الفلاحين التجاريين. ورغم أن الأخيرين عرفوا باســـتنزاف قـــوة العمـــل فقد كانوا يدفعون أجوراً أعلي ومنتظمة. وقد أعطت هذه العلاقـــة التعاقدية المنضبطة للعمال حرية التنقل من فلاح لآخر حسبما تتراءي لهم المـــصلحة. كـــذلك اتـــسموا بالانخراط القوي مع الباجندا سواء الفلاحين أم العمالة الـــزراعية قليلة العدد. وقد عرف عن الفلاحين الباجندا مقاومتهم للبلترة، حيث كان طموحهم دائما هو حيازة قطعة أرض يزرعونها لحسابهم. وإذا فشلوا في هذا كانوا يبحـــثون عن فرص عمل خارج قطاع الزراعة. ومن ثم فإذا بحثنا عن البروليتاريا سنجدها في المناطق الحضرية أكثر من الريف. وهو ما ترك العمال الوافدين علي ريـــف بوجـــندا بدون قيادة محلية، كما أن كونهم أجانب عرضهم لكثير من صور الابتـــزاز. ومن ثم كان حرصهم علي النأي بأنفسهم عن المتاعب، حتي وإن أسرّوا تأييد بعض الأحزاب الوطنية. ومعني هذا أنهم كانوا معوقين سياسياً. وهكذا أصبح المـــيدان فـــي الريف مفتوحاً أمام البرجوازية الصغيرة وأرستقراطية الملاك. علي العكـــس مـــن المـــناطق الحـــضرية حيث اتضحت الطبقات المتصارعة، وخاصة البرجوازية الصغيرة والعمال الذين اتسموا بتنظيم نقابي قوي.

إذن ماذا يمكن أن تضيف حالة بوجندا لسياق دراستنا لنمط الانتاج الخراجي؟ هذا ما يمكن إيجازه فيما يلي :–

(أ) إن الطـــبقة الخـــراجية كانـــت جاهزة بالفعل لاقتناص كل فرصة لتملك الضياع الرسمية. وهذه سمة متكررة في كل إقليم البحيرات، حيث سهلتها حقيقة أن ســـلطة الملوك التقليديين كان لابد من تقويضها كشرط ضروري لتغلغل المستعمر.

وبعـــد أن حـــصل الرؤساء علي الأرض في بوجندا وغيرها، جري استخدامهم – كطـــبقة مـــتعاونة – في إخضاع بقية السكان. ولكن نظراً لاهتمامهم بالحفاظ علي المـــزايا التقلـــيدية (المبنـــية علي القيمة الاستعمالية والخدمات الشخصية) أكثر من اهـــتمامهم بمـــصالح الرأســـمالية الاســـتعمارية، كان لابد من اصطدامهم فيما بعد بالمستعمر، مما أوجب ضرورة نبذهم.

(ب) ولكـــن ثبت أن هذا ينطوي علي بعض الصعوبة، بسبب الملكية الفردية للأرض والسيطرة السياسية التي تمتع بها الرؤساء، الأمر الذي منحهم ميزة هائلة. وقـــد اســـتخدموا هذه الميزة بحذق بالغ في مقاومة ضغوط الحكومة الاستعمارية، وأيـــضاً في التصدي للنخبة البرجوازية الصغيرة التحديثية. وهي حالة تتناقض مع فرضية "سمير أمين"، حيث إن الحيازة الفردية للأرض لم تؤد إلي التطور أو التقدم التكنولوجـــي. وإنما، بدلاً من هذا، أدت إلي احتكار موارد الأرض من جانب طبقة غيـــر منتجة من كبار الملاك. ومن المحتمل أن تكون هوية الطبقة المسيطرة أكثر أهمية من مجرد الملكية الخاصة للأرض، وهو ما شرحناه في هذا النص.

(ج) مـــع انقطاع الدولة الخراجية، لابد أن الفلاحين قد أصبحوا قادرين علي التـــشبث بجـــزء مـــن الأرض التـــي يحوزونها وفق النظام السلالي، أو في نطاق الرئاســـات غيـــر الوارثـــية، وكانوا يستخدمونها في الإنتاج من أجل البقاء ولدفع الخـــراج أيـــضا. ولما كانت الأراضي وفيرة في ممالك إقليم البحيرات، فلابد أنهم اســـتطاعوا أيضاً شراء بعض الأراضي بأسعار منخفضة نسبياً. وبهذه الطريقة نشأ الفلاحون المستقلون، فيما عدا بوجندا، حيث إن تقسيم هذا البلد بين الرؤساء والتاج البريطانـــي قد حرم الفلاحين من البداية من أية حقوق مستقلة علي الأرض. وهكذا ظلـــوا تابعـــين لكـــبار الملاك، ولم يكن من السهل علي الطبقات الأخري تعبئتهم سياسياً لصالحها.

(د) ومـــن أجل الإنتاج حاولت الدولة الاستعمارية الاعتماد علي الفلاحين بدلا مـــن الرؤســـاء. وكـــان الفلاحـــون ملـــزمين فـــي كل مكان بتلبية مطالب الدولة الاســـتعمارية، بـــيد أنه بالنسبة لأغراض الإدارة والخدمات وغيرها من الوظائف الفنـــية احـــتاجات الدولة الاستعمارية إلي كوادر متعلمة. وهو ما أدي إلي صعود البـــرجوازية الـــصغيرة التـــي جند أفرادها من كافة القطاعات. وتطابقت مصالح البرجوازية الصغيرة مع مصالح الدولة الاستعمارية، وبالتالي تعارضت مع مصالح كـــبار الملاك والفلاحين. وشجعت الحكومة الاستعمارية تلك الطبقة كي تلعب دوراً

وسـيطاً في الزراعة والتجارة والبيروقراطية الحكومية. ولكن هذه الطبقة تعرضت لمعـوقات من جانب الإمبريالية وطبقة كبار ملاك الأراضي. فهي - مثل نظيراتها فـي بقـية ممالـك إقلـيم البحيرات - قد تمتعت بفرص طيبة حقاً للحصول علي الأرض، ولكـنها لم تتطور قط إلي برجوازية زراعية وطنية. وينطبق الشئ نفسه علـي الـتجارة. ومع ذلك أصبحت الطبقة القائدة سياسياً في سائر الإقليم. وأياً كان ضـعف هـذه الطبقة، فإنها لم تنتسب إلي التشكيلة الاجتماعية القديمة لأنها لم تكن موجـودة حينئذ. ومن المؤكد أن البرجوازية الصغيرة في البلدان المستعمرة سابقاً كانـت ربيـبة الإمبريالية، ومن ثم تعقدت مسيرتها بسبب التناقضات الحتمية لهذه الحقـيقة. وإذا كـان "سمير أمين" قد اعتبرها "القوة الثالثة"، فإنها بالمقابل مكرسة لخارجها وغير برجوازية في مسلكها الاقتصادي.

(هـ) إن ماشاهدناها في بوجندا (المملكة الأكثر تقدماً في إقليم البحيرات) هي تشكيلة اجتماعية فقدت تماسكها السابق نتيجة للتدخل الاستعماري، وحيث لم يتم - بـسبب هـذا - حل الصراعات الطبقية، بين كبار الملاك والحائزين الصغار، بين كـبار المـلاك والبـرجوازية الـصغيرة الريفية، وبين كبار الملاك والبرجوازية الـصغيرة الوطنـية. وهكـذا بعـد قـرابة مائة عام من الاشتراك في المنظومة الرأسـمالية، لم تقع ثورة زراعية في بوجندا (بل ربما يكون قد حدث نكوص نحو الثقافوية الأحادية مقارنة بالوضع في القرن التاسع عشر).

وفـي مـثل الشروط الموصوفة لا يوجد سبب موضوعي يحتم علي بلد يريد إحـداث تحـول اشـتراكي أن يمر عبر المرحلة الرأسمالية التي ثبت عدم قابليتها للـتحقق فـي ظل الإمبريالية. أم هي مسألة ترديد لافتراض "ماركس" غير المبرر بـأن إدخـال الرأسمالية إلي بلد مثل الهند سوف ينقله "من جمود دام قروناً طويلة ويقـذف به إلي العصر الحديث"؟ إن البلدان المتخلفة قد ظلت جزءاً من المنظومة الرأسـمالية لفترة طويلة بين مائة ومائتي عام، ومع ذلك لم تتمكن من التخلص من وضـعيتها المتدنـية والـنمو المتعثر. ومن الواضح أن مشكلتها في هذا المنعطف التاريخي هي كيف تخرج من منظومة تعمل عن عمد لغير صالحها. وهي بالتأكيد مـسألة صـعبة الحل بسبب أن كل بلد - وكما رأينا في بوجندا - توجد به طبقات مختلفة تنظر إلي الصراع بشكل مختلف. وبعبارة أخري هناك انفصام بين التناقض المحدد تاريخياً علي المستوي العالمي، وبين المصالح الطبقية الذاتية علي المستوي المحلـي. ومن ثم لاشك أن حل المسألة الوطنية هو الذي سوف يحدد الاتجاه الذي

سيسير فيه كل بلد.

ولايمـــثل أي من هذه الطبقات نمط إنتاج خاص. فنمط الإنتاج الخراجي الذي تسيطر فيه الواقعة السياسية، ويتحدد فيه الإنتاج الاقتصادي بالقيمة الاستعمالية، قد تفكـك بطـــريقين. أولهمـــا أن الحكام الحاصلين علي الخراج قد تعرضوا للتدخل الاستعماري للذي أدى إلي إنهاء العلاقة الخراجية بينهم والمنتجين. وثانيهما الفصل بـــين المنـــصب والأرض الـــذي أدي إلـــي نشأة طبقة كبار الملاك الريعية، والتي اعتمدت جزئياً علي العمل المأجور والحائزين - العاملين من أجل الإنتاج للسوق.

وبهذه الطريقة حصلوا علي "فائض القيمة" اللازم للتملك الفردي. وهكذا يمكن القول إن نمط الانتاج الخراجي في بوجندا لم يستطع البقاء في الفترة الاستعمارية، أمـــا الذي استمر فهي علاقة الزبونية السياسية في القطاع الريفي. وقد ساعد علي هـــذا غـــياب طبقة فلاحية مستقلة، حيث تحولت الأراضي كلها إلي ضياع خاصة يملكهـــا كبار ملاك. وعلي عكس التوقعات، لم يستخدم كبار الملاك ضياعهم لزيادة إنتاجية الزراعة عن طريق تكثيف العوامل التكنولوجية، وإنما كمؤجرين يحصلون علي دخل ريعي كاف من مستوى منخفض جداً في الإنتاجية. وبعبارة أخري فإنهم لـــم يحققـــوا الـــنقلة إلـــي نمط الإنتاج الرأسمالي. ويظل الأمر الأسوأ هو استخدام احـــتكارهم لـــلأرض وسطوتهم السياسية لإحباط أولئك الذين أرادوا الاشتراك في إنـــتاج رأسمالي جاد يستهدف تحقيق سلطة اقتصادية وسياسية. وهو ما أشرنا إليه كبـــرجوازية صـــغيرة ريفـــية مذبذبـــة. ومما هو جدير بالذكر أن الملكية الخاصة لـــلأرض وغـــياب "الملكـــية الكوميونية" في بوجندا، لم يؤد إلي صعود الرأسمالية وإدخال تقنيات الإنتاج المتقدم، كما افترض "سمير أمين".

ونظـــراً لأن مـــلاك الأراضـــي فـــي بوجندا لم يكونوا ممثلين لنمط الإنتاج الخراجي أو الرأسمالي، ينبثق السؤال عن مصير الطبقات الريفية الأخري في فترة الاســـتعمار. ولقـــد أوضحنا من قبل أن الفلاحين الحائزين قد عملوا في حدود نمط الإنـــتاج السلعي الصغير. وحتي هذا لم يقوموا به بثبات، حيث تذبذبوا بين الإنتاج الـــسلعي الـــصغيرة، والـــتداول في صورة التجارة الصغيرة. وفي أوقات انخفاض الأســـعار فـــي الأســـواق الخارجية، أو تطبيق سياسات التسعير الحكومية، يجدون أنفـــسهم مـــضطرين إلي البحث عن وظائف في المناطق الحضرية أو البيرقراطية الحكومية. ومن ثم فهم لم يكونوا فلاحين أحراراً مستقرين، ولا طبقة تجارية ريفية ناشـــئة، ولا بـــروليتاريا ريفـــية أو حـــضرية. فهم مثل كبار الملاك، من منتجات

الرأسمالية الاستعمارية ولم يمثلوا طبقة تاريخية معينة. وهو ما يجعل من قبيل المستحيل تشخيص نمط الإنتاج في بوجندا بالسبل التقليدية. فهو ليس خراجيا وليس رأسماليا. إذن ماذا تشكل هذه الطبقات مشوهة التكوين في مجموعها؟

إن أنصار نظرية "تمفصل أنماط الإنتاج" يستطيعون تقديم إجابة واضحة، بيد أنه إذا كان الافتراض الأساس هو أن التمفصل يحدث بين "أنماط الإنتاج" لما كنا قد رأينا في بوجندا "تفكك" نمط الإنتاج الخراجي والفشل في تطوير "رأسمالية" مكانه. إن ما حدث فعليا هو إدخال علاقات التبادل الرأسمالية والملكية الفردية. ولكنهما لم يدخلا تغييراً جوهرياً علي عملية العمل. واستمرت علاقات الزبونية، إلي جانب الحيازة بالعمل، والعمل الموسمي المأجور والعمل العائلي.

وحتي نعترف بنمط إنتاج كهذا يجب أولاً أن يكون قادراً علي إعادة إنتاج نفسه بثبات علي مدي طويل من الزمن. ويتوقف هذا علي كيفية توليد واستخدام قيمة العمل. وبرغم هذه الفجوات والارتباكات يظل من اللازم تأكيد أن بوجندا - ونتيجة للتدخل الاستعماري - قد أصبحت جزءاً من "المنظومة الرأسمالية" دون أن يتبلور نمط الإنتاج الرأسمالي، وهو من المؤشرات علي التخلف. وقد أشير إلي هذا علي أنه "رأسمالية متخلفة" أو "رأسمالية مستعمرية" علي سبيل توضيح الطابع الرجعي. وإن كان هذا كذلك فهل يمكن النظر إليها كوريث ديالكتيكي لنمط الإنتاج الخراجي، وكمرحلة ضرورية من أجل اطراد التنمية؟ وإذا كان هذا تطوراً رأسماليا حقيقياً - كما يري نظريون مثل "سمير أمين" - فكيف يمكن تحقيق هذا في شروط الإمبريالية؟ وكيف يمكن التمييز - منطقياً وتاريخياً - بين نمط الإنتاج الرأسمالي ومظاهره الخارجية التي تسببت في إحداث أزمات اقتصادية وسياسية عميقة ومتواصلة في بلدان أفريقيا المستعمرة سابقاً.

إن نقطة انطلاقنا في الإجابة عن هذا التساؤل لا يمكن أن تكون من أنماط الإنتاج (وهي بحد ذاتها غير محددة حتي الآن) وإنما من التشكيلة الاجتماعية السائدة. وكما ذكرنا من قبل، فإن أفضل طريقة في هذا الصدد هي فهم التمفصل بين الواقعة الاقتصادية وواقعة السلطة، بما فيها إعادة الإنتاج الأيديولوجية. وبالنسبة لبوجندا فقد تحكم كبار الملاك في الأرض، وهي الأصل الاقتصادي الأكثر أهمية، ومن خلالها تحكموا في سكان الريف من خلال علاقة الزبونية السياسية. أما من الناحية السياسية فقد تعرضوا لتحد قوي جداً من جانب النخبة المتعلمة البرجوازية الصغيرة والتي اتسمت رغم ذلك بالضعف الاقتصادي، حيث

لـــم تكن تملك أية أصول اقتصادية. وهذا علي وجه الدقة جوهر نضالهم السياسي، أي الاســـتيلاء علـــي سلطة الدولة حتي يتسني لهم ضمان الوصول إلي الإيرادات الوطنية. وقد حدث أن بلغوا القمة في أجواء النضال الوطني من أجل الاستقلال، ثم اســـتخدموا الدولـــة كأداة لتحقيق التراكم الفردي. وأنفقوا ما نهبوه علي الاستهلاك الترفـــي، والـــتجارة الـــصغيرة، والمـــضاربة العقارية وشراء المزارع لأغراض "الـــتقاعد". ولم يلجأوا أبداً إلي نزع ملكية أراضي الأوليجاركية غير المنتجة خشية وقـــوع تمرد ريفي واسع النطاق يمكن أن ينضم إليه الفلاحون/ زبائنهم الذين كانوا يـــثقون في كبار الملاك أكثر من البرجوازية الصغيرة. وفوق هذا كله كانت الدولة هـــي التـــي تستنزف القيمة الاقتصادية من الفلاحين عن طريق تنظيمات التسويق. وفـــي ظـــروف كهذه لا يمكن أن تنشأ طبقة برجوازية حقيقية، ومن ثم استمر عدم التمفـــصل بـــين الواقعتـــين الاقتـــصادية والـــسياسية، مما أفسح المجال أمام عدم الاســـتقرار الاجتماعي، فكانت الانقلابات العسكرية والتدخل الأجنبي. وبينما استمر الـــصراع بـــين بيروقـــراطية حديثة طفيلية والأعيان المحافظين في الريف، كان المنـــتجون المباشرون هم الأكثر تضرراً. ولكن لما كان دعمهم السياسي وإنتاجهم المـــستمر ضروريا لأية طبقة تسعي نحو هيمنة مستقرة، فمن الواضح أنهم أمسوا العامل المرجح في أي صراعات مستقبلية. ومع ذلك فإن هذا ليس مضموناً تماماً، حـــيث كثيـــراً ما يجدون أنفسهم مواجهين بقوي إمبريالية تساعد الطبقات التي تريد الحفـــاظ علـــي الوضع القائم، مثلما حدث في أنجولا وموزمبيق وبقية بلدان جنوبي إفـــريقيا. وهكذا فإن الصراع الوطني ضد الرأسمالية الاستعمارية مرتبط بشكل لا ينفـــصم بالـــصراع ضد السيطرة الإمبريالية بوجه عام. ومن ثم لا يمكن أن يكون زعمـــاً جـــاداً علي الإطلاق القول بأن هذه الصراعات تنبئ بضرورة الرأسمالية، وإنما العكس تماما، أي نفيها.

والـــشيء المؤكد هو أن نوعاً من الفرض الخارجي، اشتراكياً كان أم رأسماليا، لـــن يعمل، وذلك حسب الشواهد القوية للتاريخ المعاصر. أما التنمية المستقلة، التي تشمل غالبية الشعب، فهي التى تفتح أوسع الآفاق أمام ثورة اجتماعية حقيقية. ولكن هـــل يعـــد فهمنا للدلالات الاجتماعية والثقافية وراء الاستجابات الإقليمية المختلفة إزاء تلك التطورات التاريخية عميقاً بما فيه الكفاية كي يكون جدلنا وحوارنا مفيداً.

المـــــراجــــع:

1- Jorgensen.J.]., Uganda : A Modern History, N.Y.. 1981, p. 47.

2-Op. cit. p. 50.

3-Op. cit. p. 47.

4-Mamdani, M., Politics and Class Formation in Uganda, N.Y., 1976, p. 139.

5- Nabudere, D.W., Imperialism, the Politics of Class Formation and the National Question in Uganda, Dar es Salaam, 1976; and Imperialism and Revolution in Uganda, London, 1980.

6-Op.cit.,p.127.

7-Slavenhagen, R., Seven Fallacies about Latin-America in J. Petras and M. Zeitlin (eds.), Latin-America: Refonn or Revolution? N.Y., 1978,

8- Frank, G., Capitalism and Underdevelopment in Latin-America, N.Y., 1969.

9- As quoted by Mamdani, M., p. 41,

10- Op.cit., pp. 151-170.

Bibliography

Althusser, L. and Balibar, E., Reading Capital, NLB, London, 1970.

Amin, Samir, Underdevelopment and Dependence in Black Africa: Historical Origins, JMAS, 10,4, 1972.

Amin, Samir, Class and Nation Historically and in the Current Crisis, Monthly Review Press, New York, 1980.

Arrighi, G., The Relationship between the Colonial and the Class Structures: A Critique of Gunder Frank's Theory of the Development of Underdevelopment, IDEP, Dakar, 1971.

Ashe, Robert W., Chronicles of Uganda, London/New York, 1894.

Banaji, J., "Frank in Retreat?" in P. Limqueco and B. McFarlane (eds), Neo-Marxist Theories of Development, St. Martin's Press, New York, 1983.

Beattie, J., "The Nyoro" in A.I. Richards (ed.). East African Chiefs, Faber & Faber London, 1959.

Beattie, J., "The Kibanja System of Land Tenure in Bunyoro", Journal of African Administration, 6, 1954.

Beattie, J., Bunyoro, an African Kingdom, New York, 1960.

Beattie, J., The Nyoro State, Oxford University Press, Oxford, 1971.

Bernstein, H., et al. Development Theory: Three Critical Essays.

Bernstein, H., et al, Underdevelopment and Development, Penguin Books Ltd., Harmondsworth, 1973.

Bernstein, H., et al, and Nicholas, H., "Pessimism of the Intellect, Pessimism of the Will", Development & Change, 14,4,1983.

Bikunya Peter, Ky'abakama ba Bunyoro (History of Bunyoro), London and Kampala, 1927.

Bonte. P., Marxist Theory and Anthropological Analysis in Kahn and Llobera, 1981.

Brenner, R., "The Origins of Capitalist Development: a Critique of Neo-Smithian Marxism", New Left Review No. 14, July-August, 1977.

Brett, E.A., Colonialism and Underdevelopment in East Africa, NOK Publishers, New York, 1973.

Browett, J., "Into the Cul-de-Sac of the Dependency Paradigm with A.G. Frank", Australia and New Zealand Journal of Sociology, 1982.

Browett.J., "Out of the Dependency Peispectives", Journal of Contemporary Asia, 12,2, 1981.

Buliggwanga, E.M., Ekitabo Kye Kika Kye Mamba (History of the Lungfish Clan), Kampala, 1916.

Bandy, E., "Uganda's New Constitution", East Africa Journal, July 1966.

Burton, R., The Lake Regions of Central Africa: a Picture of Exploration, London, I860; repr. New York, Horizon Press, 1961,2 vols.

Cardoso, F.H., Current Theses on Latin American Development and Dependency: a Critique, Dag Hammarskjold Foundation, Uppsala, 1977.

Carter, W. Morris., "Report on land tenure in the kingdom of Buganda", Africa, S69,1906.

Chilcote, R.IL, "A Critical Synthesis of Dependency Literature", Latin American Perspectives, 1,1, Spring, 1974.

Claessen, H. And Skalnik, P. (eds.). The Early State, Mouton, The Hague, 1978.

Coleman, J.S. & Rosberg, C.G. (eds.). Political Parties and Nationalism in Tropical Africa, Univ. of California Press, Los Angeles, 1966.

Colvile, Sir Henry E., The Land of the Nile Springs, London and New York, 1895.

Cook, Sir Albert, Uganda Memoirs, 1897-1940, Kampala, 1945.

Cooper, J.D.O., The Zulu Aftermath: A Nineteenth Century Revolution in Bantu Africa, London,1966.

Coquery-Vidrovitch, C., "The Political Economy of the African Peasantry and Modes of Production" in Gotland and Wallerstein (eds.) The Political Economy of

Contemporary Africa, Sage Publications, London, 1978, (first published in French in 1969).

Coquery-Vidrovitch, C., "Research on an African Mode of Production" in D. Seddon (ed.) Relations of Production, Frank Cass, London, 1978.

Cox, A.H., "The Growth and Expansion of Buganda", Uganda Jownal 1 l/2 (1950), 153-9.

Crazzolara, the Rev. J.P., The Lwo, 3 vols. Vienna, 1950-54.

Crummey, D. and Stewart, C.C., (eds.). Modes of Production in Africa: The Precolonial Era, Sage Publications, London, 1981.

Curtin Philip., Images of Africa: British Ideas and Action, 1785-1870, University of Wisconsin Press, 1964.

Ddiba, J.L., Eddini Mu Uganda, Masaka, 1955.

Doornbos, M.R., Not A;/ the King's Men, Mouton, The Hague, 1978.

Dunbar, R.A., A History of Bunyoro-Kilara, Oxford University Press, Nairobi, 1965.

Dunbar, R.A., Omukama (King) Kabarega, Kampala, East Airican Literature Bureau,

1965.

Dupre, G. and Rey, P.P., "Reflections on the Pertinence of a Theory of the History of Exchange", Economy and Society, 2,2,1973.

Dupre, G. and Rey, P.P., in Seddon (ed.). Lineage Mode of Production, 1973

Elkan, W., An African Labor Force, East African Studies, No. 7,1956.

Elkan, W., Migrants and Proletarians, OUP, London, 1961.

Fallers, L.A., Bantu Bureaucracy, W. Heffer & Son, Cambridge, 1956.

Fallers, L.A., "Despotism, Status and Social Mobility in an African Kingdom", Comparative Studies in Society and History 2/1 (1959).

Fallers, L.A., The Eastern Lacustrine Bantu, London, 1960.

Fallers, L.A., "Are African Cultivators to be called 'Peasant'?", CurrentAnthropology, 2, 2, April, 1961.

Fallers, L.A., "Equality, Modernity and Democracy in the New States", in Old Societies and New Slates (Ed. C. Geertz). Glencoe, London, 1963.

Fallers, L.A., (ed.) The King's Men, London, 1964.

Fernandez, R.A. & Ocampo, J.F., "The Latin American revolution: A Theory of Imperialist, Not Dependence", Latin American Perspectives, I.I, 1974.

Fisher, A.B., Twilight Tales of the Black Baganda, London, 1912.

Fletcher, T.B., "Mwanga: the Man and His Times", Uganda Jownal 4/1 (1936), 162-67.

Ford, J. and Hall, R.Z., "The History ofKaragwe", Tanganyika Notes and Records, 24 (1947).

Foster-Carter, A. "Neo-Mandst approaches to development and underdevelopment", Journal of Contemporary Asia, 3,1,1973.

Forts, M. and Evans-Pritchard, E.E., (eds.), African Political Systems, Oxford, 1940.

Frank, A.G., Capitalism and Underdevelopment in Latin-America, Monthly Review, N.Y.,1969.

Frank, A.G., Dependence and Underdevelopment, Doubleday, NY, 1972.

Frank, A.G., Crisis in the World Economy, Holmes and Meier Publishers, New York, 1980.

Frank, A.G., Critique and Anti-critique: Essays on Dependence and Reformism, Praeger, N.Y., 1984.

Fortt, J.M., "The Distribution of Immigrant and Ganda Population within Buganda", in Economic Development and Tribal Change (ed.) A.I. Richards, W. Heifer & Son Cambridge, 1954.

Gale, H.P., 'Mutesa: Was He a God?' Uganda Journal, 20/1 (1956).

Gale, H.P., Uganda and the Mill Hill Fathers, London, 1959.

Gee, T.W., 'A Century of Mohameddan Influence in Buganda, 1852-1951', Uganda Journal, 22/2 (1958).

Gertzel Cherry, "Political Parties in Uganda", Africa Report, Oct. 1964.

Gingyera-Pinycwa, A.G.G., Monarchism and Anachronism, EAJ, Nov., 1967.

Gingyera-Pinycwa, A.G.G., Prospects for One-Party System in Uganda. PAJ, Oct. 1968.

Godelier, M., Rationality and Irrationality in Economics, NLB 1972.

Godelier, M., "On the Definition of a Social Formation", Critique of Anthropology, 1, 1974.

Godelier, M., Marxist Perspectives in Anthropology, Cambridge University Press, Cambridge, 1977, (first published in French in 1973).

Gomotoka, J. M. T., (Description of (Uganda Crowns in) Munno(1914).

Gomotoka, J.M.T., MageziNtakke (Short History of Buganda), White Fathers, Bukalasa, Uganda, 1930.

Goody, J., Technology, Tradition and the State in Africa, Oxford University Press, London,1971.

Gorju, J., Entre Ie Victoria, I'Albert et t'Edouard, Rennes, 1920.

Grant, R.J., A Walk Across Africa, or Domestic Scenes fromMy Nile Journal, London and Edinburgh, 1814.

Gray, Sir John, 'The Basoga', Uganda Journal 3/4,1936.

Gray, Sir John, 'The Eariy History of Buganda', Uganda Journal, 2/4 (1935).

Gray, Sir John, 'Mutesa of Buganda', UgandaJournal 1/1 (1934).

Gray, Sir John, 'Sir John Kirk and Mutesa', Uganda Journal 15/1 (1951).

Gray, Sir John, 'The Solar Eclipse in Ankole in 1492', UgandaJournal 23/2 (1963).

Gray, Sir John, "The Year of the Three Kings of Buganda', UgandaJournal 13/2 (1949).

Gulalp, H., "Frank and Wallerstein Revisited: A Contribution to Brenner's Critique" in Limqueco, P. and Mc-Fadane, B., (eds.), Neo-Marxist Theories of Development, St. Martin's Press, New York, 1983.

Gutkind, P.C., & Wallerstein, L (eds.). The Political Economy of Contemporary Africa, Sage Publications, London, 1976.

Gutkind, P.C., The Royal Capital of Buganda: A Study of Internal Conflict and External Change, The Hague, 1963.

Hammond-Tooke, W.D., The Bantu-Speaking Peoples ofSouthern Africa, Routledge & Kegan Paul, London, 1974.

Hopkins, A.G., "On Importing Andre Gunder Frank into Africa", African Economic History Review, 2,1, Spring, 1975.

Huntingford, "The Peopling of the Interior of East Africa by its Modem Inhabitants", in R. Oliver and Q. Mathew (eds.). History of East Africa, Oxford Univ. Press, Oxford, 1963.

Ingham, K., The Making of Modern Uganda, London, 1958.

Ingham, K., 'Some Aspects of the History of Western Uganda', Uganda Journal, 21/1 (1957).

Johnston, Sir Harry H., The Uganda Protectorate, London, 1902, 2 vols.

Johnston, Sir Harry H., "A Survey of the Ethnography of Africa and the Former Racial and Tribal Migrations in that Continent",

J. Roy Anthrop.lnst; 43 (1913).

Jorgensen, J.J., Uganda : A Modern History. St. Martin's Press, N.Y., 1981.

Joy, L., "Mechanical Cultivation in Uganda", Proc. of Symposium of Mechanization, Makerere University College, Kampala, 1957.

Joy, L., "One Economist's View of the Relationship between Economics and Anthropology", in Themes in Economic Anthropology (ed. R. Firth). Tavistock Publications, London, 1967.

Kabuga, C.E.S., 'The Genealogy of Kabaka Kintu and the Early Bakabaka of Buganda', Uganda Journal 27/2 (1963).

Kagame, Abbe, A. Les Milices du Rwanda Precoloniale, Brussels, 1963.

Kaggwa, Sir Apolo, Ekitabo Kya Basekabaka be Buganda, 1, 1901, 1927, 1953. (SeeUganda Notes, ism, 1902: also review of 1912 edit. by J. Roscoe in Man, 27, 1914.

Kaggwa, Sir Apolo, Ekitabo Kye Mpisa za Baganda, London, 1918, reprinted 1952.

Kaggwa, Sir Apolo, Ekitabo Kye Bika Kya Raganda, Kampala, 1949.

Kaggwa, Sir Apolo, Empisa Za Baganda (The Manners and Customs of the Raganda),

London, 1905: reprinted 1918, 1952.

Kaggwa, Sir Apolo, Ebika Kya Baganda (1912), reprinted Kampala, 1949.

Kaggwa, Sir Apolo, Ekilaba Kye Kika Kyensenene (The History of the Grasshopper Clan), n.d. (1900) privately printed on the author's press.

Kakoma, G. et al., Ekitabo Eky A'bakyanjave Abe Mamba Mussiga lya Nankere e Bukerere, Kampala, East African Institute of Social Research n. d. Karugire, S., "Relations between Bairu and Bahima in 19th Century Nkore", Tarikh 3, 1970.

Karugire, S., A Political History of Uganda, Heinemann, Nairobi, 1980.

Karugire, S., A History of the Kingdom of Nkore in Western Uganda to 1896, Clarendon Press, Oxfoid, 1971.

Kasfir, N., 'The Decline of Cultural Sub-nationalism in Uganda". Makerere University College, Kampala, mimeo, n.d.

Kasfir, N., The Shrinking Political Arena, California Univ. Press, Los Angeles, 1976.

Kasirye, J., Obulamu bwa Stanslaus Mugwanya (A Biography of Mugwanya), London, 1962.

Kasitye, J., Abateregga Km Namlondo ya Buganda (History of the Baganda Kings), London,1959.

Katate, A.G. and Kamugungunu, L.,AbagabeB'AnkoleEkilabo (The Kings ofAnkole) Kampala, 1955, being the oral traditions ofAnkole.

Katoke, I., "Karagwe: A Pre-Colonial State", Journal of World History, 13,1971.

Katoke, I., The Karagwe Kingdom, East Africa Publishing House, Nairobi, 1975.

Katumba, Ahmed and Welboum, F.B. "Muslim Martyrs of Uganda", Uganda Journal 28/2(1964).

Kimambo, I.N., "The Interior Before 1800" in I.N. Kimambo and A.J. Temu (eds.), A History of Tanzania, East African Publishing House, Nairobi, 1969.

Kitakule D. W., 'Bassekabaka Abataano Abasooka Kintu' (The Five Pre-Kintu Kings) Ebifa (1907-10).

Kayizzi, D.M., Kabaka Daudi Chwa: Obulamu bwo mulembe Owe Nebirowcio bye, Kampala, Baganda Press, 1947.

Kiwanuka, M.S.M., 'Bunyoro and the British; a reappraisal of the decline and fall of an African Kingdom', Journal ofAfrican History 9/4 (1968), 603-619.

Kiwanuka, M.S.M., 'The Empireof Bunyoro- Kitara: Myth or RealityT Journal of African Studies 2/1 (1968) 27-48: reprinted as Makerere History Papers No. 1, Kampala, Longmans of Uganda, 1968.

Kiwanuka, M.S.M., A History of Buganda, Longman, London, 1971.

Kiwanuka, M.S.M., ed. The Kings cfBuganda, Nairobi, East African Publishing House, 1971.

Kiwanuka, M.S.M., "Nationality and Nationalism: The Buganda Case", mimeo, n.d.

Kiwanuka, M.S.M., 'Sir Apolo Kaggwa and the Pre-colonial History of Buganda', Uganda Journal 30/2 (1966), 137-52. Kiwanuka, M.S.M., A History of Buganda from the Foundation of the Kingdom to 1900, London,1971.

Kizito Tobi, W., 'The History of the Pre-Kintu Period, and the Origins of Kintu'inAfunw, 1915 and 1916.

Konczacki, Z.A & J M.(eds.),An Economic History of Black Africa, Frank Cass, London, 1977.

Laclau, H.E., "Feudalism and Capitalism in Latin America", New Left Review, No. 67, May-June, 1971.

Langdale-Brown, I., "The Vegetation of Buganda", Memoirs of the Research Division, Deprt of Agriculture, Uganda Protect., Series 2. No. 2, 1959.

Lanning, B.C., 'Notes on the History ofKooki', Uganda Journal 23/2 (1959), 162-72.

Lawerence, J.C.D., "A Pilot Scheme for Grant of Land Tides in Uganda", Journal of African Administration, 12, 3, July, 1960.

Lee, J.M., "Uganda's First Year of Independence", The Political Science Quarterly, VoL 35,1964.

Lemarchand, Rwanda and Burundi Praeger Publishers, N. Y. 1970.

Lind, E.M., "The Natural Vegetation ofBuganda', Uganda Journal 20/1 (1956), 13-16.

Limqueco, P. and McFarlane, B.,Neo-MarxistTheories of Development, St. Martin Press, N.Y.1983. Low, A.D., 'The Advent of Populism in Buganda', Comparative Studies in Society and History 30/4 (1964.

Low, A.D., 'British Public Opinion and the Uganda Question' October-December, •1892, Uganda Journal 18/2 (1954).

Low, A.D., The Impact of Christianity in Tropical Africa, London, 1967.

Low.A.D., "The Northern Interior, 1840-1884', in History of East Africa. 1963.

low.a.d., "The British and Uganda, 1862-1900', unpublished Ph.D. thesis, Oxford, 1957.Kept in Rhodes House Library, Oxford. Low, A.D., and Pratt, Uganda and the British Overrule, London, 1960.

Lubogo, Y.K., A History of Busoga, Nairobi, East African Literature Bureau, 1960 (English trans. by the Bantu Committee).

Lugard, F.D., The Rise of Our East African Empire, London, 1893,2 vols. Lugard, F.D., British East Africa and Uganda.

MacCall, D.F., Africa in Time Perspective, New York, Oxford University Press, 1960.

MacDermott,P.,Bn(uA£(utA/ricaor(Ae/B£A,London, 1,1893, N.e.. 1895.

Mafeje, A., "The Ideology ofTribalism", JMAS, 9,2,1970.

Mafeje, A., "The Land Question and Agrarian Revolution in Buganda" in W. Arens (ed.), A Century of Change in Eastern Africa, Mouton, The Hague, 1976.

Mafeje, A., "Neocolonialism, State Capitalism, or Revolution" in P. Gutkind and P. Waterman (eds.), African Social Studies. Heinemann, London, 1977.

Mafeje, A., "On the Articulation of Modes of Production", Journal of Southern African Studies,S,9,m\.

Mafeje, A., "African Peasants: A Historical Anomaly?", Africa Development, X, 3,1985.

Mafeje, A., "Dynamics of Land Tenure in Africa", Ceres, FAO, Rome, 1987.

Mafeje, A., "The Impact of Land Changes and Agrarian Policies on Common Property Resources in Africa", FAO, Rome, 1989.

Mair, L., African Kingdoms, Clarendon Press, Oxford, 1977.

Mair, L.,An African People in the Twentieth Century, London, 1934.

Mair, L., "Clientship in east Africa", Cahiers dEtudes Africaines, 2,1, 1961.

Mair, L., Primitive Government, London (Pelican), 1962.

Mair, L., 'BugandaLand Tenure', Africa, 6/2, 1932

Mamdani, M., Politics and class Formation in Uganda, Monthly Review Press, New York, 1976.

Maquet, J., The Premise a/Inequality in Ruanda, OUP, London, 1961.

Mazrui, A.A., & Engholm, G.F., "Violent Constitutionalism in Uganda", Governmentand Opposition, 2,4, July-October, 1967.

McDonald, A.S., 'The Nature of Subsistence Agriculture in the Arable Areas of Uganda', mimeo, 1965. Meillassoux, C., "La Phenomene Economique dans Ie societes traditionalles d'auto subsistence", CEA, 4, 1960, (published in English in 1978).

Meillassoux, C., Anthropologie economique des Gouro be Cote d'lvmre, Mouton, The Hague,1964.

Meillassoux, C., "Elaboration d'un modele socio-economique en ethnologic", Epistemologie sociologique 1-5,1965.

Meillassoux, C., "From Reproduction to Production", Economy and Society, 1,1,1972.

Meillassoux, C., "The Social Organization of the Peasantry: The Economic Basis of Kinship", Journal of Peasant Studies, 1, 1,1973.

Middleton, J., & Tail, D., Tribes Without Rulers, London, 1958.

Mid, James Kibuka Kabazzi, 'A Short History of Buganda, Bunyoro, Busoga, ANkole and Toro'; translated into English by G.K Rock. (Available in MSS form Makerere and University of London Libraries).

Moiris, H.F.,A History ofAnkole, Nairobi, 1960.

Mukasa, Om. Ham., 'Some Notes on the Region ofMutesa', Uganda Journal 1/2 (1934) 116-33; 2/1 (1935) 60-70 (in Luganda with English translation).

Mukasa, Om. Ham., SimuddaNyuma (Go Forward), London, 1938. 2Vols. A history of the region ofMutesa.

Mukwaya, A.B., Land Tenure in Uganda: Present Day Tendencies, East African Institute of Social Research, East African Studies, No. 1, 1959.

Mungonya, Z.K., The Bacwezi in Ankole', Uganda Journal 22/1 1958).

Nabudere, D.W., Imperialism, the Politics of Class Formation andthe National Question in Uganda, mimeo, Dar es Salaam, 1976.

Nabudere, D.W., Imperialism and Revolution in Uganda, Onyx Press, London, 1980.

Nabwiso-Bulima, P., "The Evolution of the Kyabazingaship of Busoga', Uganda Journal 30/2(1966).

Nove, A., "On Reading Andre Gunder Frank", The Journal of Development Studies, 10, 3-4.April-July.1974.

Nsimbi, M.B., Amanya Amaganda Ne Nonno Zaago (Kiganda names and their origins), Nairobi, East African Literature Bureau, 1959.

Nyakatura, J., Abakama ba Bunyoro-Kilara (The Traditional History of the kings of Bunyoro), Canada, 1947, 304pp.

Nyakatura, I..Anatomy of an African Kingdom, Doubleday, NY, 1973.

Nyakatura, J., Abakama ba Bunyoro, trans. by T. Muganwa, ed. G. Uzoigwe, Anchor Books, Garden City, NY, 1973.

Nyakatura,].,Aspects of BunyoroCustomsandTradilions, trans by Z.Rigby, East African Literature Bureau, Nairobi, 1971.

Nyakatura, J., Bunyoro Customs andTraditions, East African Literature Bureau, Nairobi, 1978.

Oberg, K., "The Kingdom of Ankole in Uganda", in African Political Systems, ed. M. Fortes and E. Evans-Pritchard, London, 1955.

Ocampo, J., "What's New and Old in the Theory of Imperialism", Latin American Perspectives, 4, Spring, 1975.

Ogot, B.A., The Southern Luo, Nairobi, East Africa Publishing House, 1967.

Oliver, R.,African History for the Outside World: An Inaugural Lecture Delivered on 13 May 1964, London, 1964.

Oliver, R., 'Ancient Capital Sites in Ankole', Uganda Journal 23 (1959).

Oliver, R., "The Bagandaand the Bakonjo', Uganda Journal 18/1 (1954).

Oliver, R., The Missionary Factor, London, 1954: reissued 1965.

Oliver, R., 'A Question about the Bacweri', Uganda Journal 17/2 (1963).

Oliver, R., 'The Royal Tombs ofBuganda', UgandaJournal'13/2 (1959).

Oliver, R., 'The Traditional Histories ofAnkole, Buganda and B unyoro', J. Roy. Anthrop. tnst. (1958).

Oliver, R., (ed) The Dawn of African History, London, 1968.

Oliver, R., (ed) The Middle Age of African History, London, 1967.

Oliver, R., and Mathew, G., eds. History of East Africa, Vol. I, Oxford University Press, 1963 (vol. II 1965) (Abb. History of East Africa).

Oxaal, I., et al. Beyond Sociology of Development, Roufledge and Kegan Paul, London, 1975.

Patnaik, U., et al. Studies in the Development of Capitalism in India, Vanguard Books Ltd, Lahore, 1978.

Pere, J.M., L'Ouganda, la Mission Calholique, et les Agents de la Comagnie Anglaise, Paris,1893.

Perham, M., and Simmons, J., Anthology of African Exploration, London, 1951'.

Pirouet, L., 'Baganda Evangelists', unpublished Ph.D; Thesis submitted in University of' East Africa, 1968.

Pitman, C.R.S., "The Mabira Forest', Uganda Journal 1/1 (1934).

Popper, K., Conjectures and Refutations, Routledge & Kegan Paul, London, 1963.

Portal, Sir Gerald H., The British Mission to Uganda, London, 1893.

Posnansky, M., 'Kingship, archaeology and historical myth', Uganda Journat30/l (1966).

Powesland, P.O., "History of Migration in Uganda", in A.I. Richards (ed). Economic Development and Tribal Change, W. Heffer & Son, Cambridge, 1954.

Powesland, P.O., Economic Policy and Labor (ed. W. Elkan); East African Studies, No.10,1957.

Pratt, R.C., "Nationalism in Uganda", Political Studies, Vol. 9, 1961.

Radwanski, S.A., "The Soils and Land Use of Buganda", Memoirs of the Research Division, Dept of Agriculture, Uganda, Series 1, No. 4,1960.

Raper, A.B., and Ladkiln, G.R., 'The Banakalanga of Kyaggwe', Uganda Journal 15/2 (1951), 144-58.

Rey, P.P., Colonialisme, Neo-Colonialisme el Transition au Capitalisme, Maspero, Paris, 1971.

Rey, P.P., Les Alliances des Classes, Maspero, Paris, 1973.

Rey, P.P., "The Lineage Mode of Production", Critique of Anthropology 3,1975.

Richards, A.I., The Changing Social Structure of a Ganda Village, Nairobi, East African Publishing House, 1966.

Richards, A.I., "Constitutional Problems in Uganda", The Political Quarterly, 33, 4 October-December, 1962.

Richards, A.I., East African Chiefs, Faber & Faber, London, 1959.

Richards, A.I., 'Social Mechanisms for Transfer of Political Rights in Some African Tribes', Journal of the Royal Anthropological Institute (1960), pp. 175-87.

Richards, A.I., et al. Subsistence to commercial Farming in Present-day Buganda, Cambridge univ. Press, 1973.

Rigby, P., Persistent Pastoralists, Zed. London, 1985.

Roberts, A., 'The Lost Countries ofBunyoro', Uganda Journal 26/2 (1962).

Roberts, A.D., "The Sub-imperialism of the Baganda', Journal of African History, 18 (1963).

Rodney, W., How Europe Underdeveloped Africa, Tanzania Publishing House, 1972.

Roscoe, J., The Baganda, Cambridge, 1911, Reprinted London, Kegan Paul, 1966.

Roscoe, J., Bakitara or Bunyoro: The First Part of the Report of the Mackie Ethnological Expedition to Central Africa, Cambridge, 1923.

Roscoe, J., The Banyankole: The Second Part of the Report of the Mackie Expedition, Cambridge, 1924.

Roscoe, J., The Bagesu: The Third Part of the Mackie Expedition, Cambridge, 1924.

Rowe, J., Lugardal Kampala, Makerere History Paper No. 4 (1969.

Rowe, J., 'Myth, Memoir and Moral Admonition: Luganda Historical Writing, 1893-1939', Uganda Journal 33/1 (1969).

Roxborough, I., Theories of Underdevelopment, McMillan Press Ltd., London, 1979. Salim, A.I. (ed.). State Formation in Eastern Africa, Heinemann, London, 1984.

Schapera, I. (ed.). The Bantu-speaking Tribes of South Africa, Routledge & Kegan Paul, London, 1937.

Schapera, I. (ed.), Government and Politics in Tribal Societies, Watts, London, 1956.

Sekamwa, L., ed. Ekitabo Ky'empeewo (History of the Oribi Antelope Clan), Kampala, 1905.

Sekiti, Lawi (On the Origins ofKintu and the Pre-Kintu Period), Munno (1915, 1916).

Skeens, S.R. 'Reminiscences ofBusoga and its Chiefs', Uganda Journal 4/3, 1937.

Smith, Sheila, "Class Analysis versus World System: Critique of SamirAmin'sTypology of underdevelopment "in Limyieco, P and McFailane

,B.(eds.) ,Neo-Marxist Theories of Development, St. Martin's Press, New York, 1983. Martin's Press, New York, 1983.

Stavenhagen, Rudolfo, "Seven Fallacies about Latin-America" in J. Petras and M. Zeitlin (eds), Latin-America: Reformer Revolution? Greenwich, N.Y., 1978.

Southail, AlAlur Society, London, 1956.

Southail, 'Alur Tradition and Its Historical Significance', Uganda Journal, 18 2 (1954).

Southwold, M., Chieftainship and Bureaucracy in Buganda, Nairobi and Kampala, East African Studies No. 1,1953.

Southwold, M., "The Inheritance of Land in Buganda', Uganda Journal 20/1 (1956).

Southwold, M., 'Succession to the Throne of Buganda', in Succession to High Office, ed. J. Goody (Cambridge Papers in Anthropology), Cambridge University Press, 1966.

Speke, J.H., Journal of the Discovery of the Source of the Nile, London and Edinburgh, 1863.

Stamp, L.D., "Natural Resources, Food and Population in Inter-Tropical Africa", Geographical Publications, England, 1956.

Stanley, H.M., Through the Dark Continent, London and New York, 1878, vol. II.

Stanley, R. and Neame, A. The Exploration Diaries of H.M. Stanley, London, 1961.

Steinhart, E., Conflict and Collaboration, Princeton University Press, Princeton, 1977.

Steinhart, E., "Herders and Farmers: The Tributary Mode of Production in Western Uganda" in Crummey, D. and Stewart, C.C. (eds). Modes of Production in Africa, Sage Publications, London, 1981.

Suret-Canale, J., "Les Societies Traditionelles enAftique Tropicale etie Concept de Mode de Production Asi&6q\ie",LaPensee, 117,1964.

Suret-Canale, J., "Apropos du MPA", La Pensee, 142, 1968. Taylor, J. "Neo-Mandsm and Underdevelopment - A Sociological Fantasy", Journal of Contemporary Asia 4, 1, 1974.

Taylor, J.G., From Modernization to Modes of Production, MacMillan Press Ltd., London,

1979.

Taylor, J.V., The Growth of the Church in Buganda, S.C.M. Press, London, 1958.

Terray, E., Marxism and 'Primitive' Societies, Monthly Review Press, New York, 1972.

Thomas, H.B., 'Capax Imperi: The Story of Semei Kakungulu', Uganda Journal 5/1 (1937), 125-36.

Thomas, H.B., "The Death of Bishop Hannington', UgandaJournal 8/1 (1940).

Thomas, H.B. & Spencer, A.E., A History of Uganda Lands and Surveys, GovL Prenter, Entebbe, 1938.

Thomas, H.B. and Scott, R. Uganda, London, 1935. Thomas, Kuhun, The Structure a/Scientific Revolutions, University of Chicago Press, Chicago, 1962.

Tribe, K., "Political Change in Uganda", rrrimeo University of Essex, n.d.

Trowell M. & Wachsman, K., Tribal Crafts of Uganda. Twaddle, M. "The Amin Coup", Journal of Commonwealth Studies, 10,2,1972. Uzoigwe, G.N., "Pre-colonial Markets in Bunyoro-Kitara", Comparative Studies in Society and History. 14,1972.

Vansina, J., L' Evolution du royaume Rwanda des origines a 1900, Brussels, 1962.

Vansina, J., Oral Tradition, London, 1965. Vansina, J., 'African Kingdoms '.Africa 14/3 (1962).

Vansina, J., 'Recording the oral History of the Bakuba: Methods and Results', Journal of African History 1/1 and 2.

Vansina, J., Maunay, R. and Thomas, L.V., eds. The Historian in Tropical Africa, London and Accra, 1964.

Villamil.J.J. (ed),Transitional Capitalism and National Development: New Perspectives on Dependence, The Harvester Press Sussex, 1979.

W.K. 'Abakama Ba Bunyoro-Kilara: The Kings of Bunyoro-Kitara', Uganda Journal: Part i 3/2 (1935) Part ii 4/1 (1936) Part iii, 5/1 (1937), 53-84.

Walker, H.W., The Intelligencer (Description of Mwanga in), Nov. 1888.

West, H.W., Land Policy in Buganda, Cambridge University Press, 1972.

West, H.W., The Mailo System in Buganda, Government Printer, Entebbe, 1964.

White Fathers, The Geography Nensi Awamu, White Fathers' Press, Bukalasa (Uganda), 1931.

Wild J.V., The Story of the Uganda Agreement, 1900, Nairobi, Eagle Press, 1949.

Willoughby, W.C., The Soul of the Bantu, London, S.C.M., 1928. Wilson, C.T. and Felkin, R.W., Uganda and the Egyptian Sudan, London, 1882,2 vols.

Winter, E.W., Bwamba Economy, East African Studies, No. 5, 1959.

Winter, E.W., Beyond the Mountains of the Moon, Routledge & Kegan Paul, London, 1959.

Wrigley, C., 'Buganda: An outline Economic History', Econ. Hist. Rev. 2nd ser. 10 (1957).

Wrigley, C., "The Christian Revolution in Buganda', Comparative Studies in Society and History 2/1 (1959) 33-48.

Wrigley, C., Crops and Wealth in Uganda, East African Studies, No. 5,1959.

Wrigley, C., 'Kimera', Uganda Journal23 /I (1959).

Wrigley, C., 'Some Thoughts about the Bacwezi', Uganda Journal 22/1 (1958).

Zimbe, B.M. Buganda Ne Kabaka (Buganda and the King), Kampala, 1938.

Zwanenberg Van, R.M.A. & King, A., An Economic History of Kenya and Uganda, McMiUan London. 1975.

قائمة مطبوعات
مركز البحوث العربية والأفريقية
١٩٨٧- ٢٠٠٦

١. فؤاد مرسى، مصير القطاع العام فى مصر، ١٩٨٧.
٢. لطيفة الزيات (تحرير)، المشكلة الطائفية فى مصر، ١٩٨٨.
٣. رشدى سعيد وآخرون، أزمة مياه النيل، ١٩٨٨.
٤. عواطف عبد الرحمن، المدرسة الاشتراكية فى الصحافة، ١٩٨٨.
٥. وداد مرقس، سكان مصر، ١٩٨٨.
٦. أبوسيف يوسف وآخرون، النظرية والممارسة فى فكر مهدى عامل: أعمال ندوة فكرية، ١٩٨٩.
٧. إبراهيم برعى، دليل قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى ١٩٥٣/١٩٨٩.
٨. إبراهيم العيسوى، المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الإصلاح، ١٩٩٠.
٩. إبراهيم بيضون وآخرون، ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية أعمال ندوة لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ١٩٩٠
١٠. أحمد عبد الله (تحرير)، انتخابات البرلمانية فى مصر، نشر مشترك مع دار سينا ١٩٩٠.
١١. حيدر إبراهيم، أزمة الإسلام السياسى، الجبهة الإسلامية القومية فى السودان، ١٩٩٠.
١٢. نادر فرجانى، الأزمة العربية الكبرى ودور المثقفين، نشر مشترك مع لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، ١٩٩٠.
١٣. محمد عبيد غباش، من لا يعرف شيئا فليكتب، خربشات رجل بلاد النفط، ١٩٩١.
١٤. ألفت الروبى، الموقف من القص فى تراثنا النقدى، ١٩٩١.
١٥. محمد على دوس، حياة موارة فى العمل السياسى العربى الأفريقى، ١٩٩١.
١٦. أحمد نبيل الهلالى وآخرون، اليسار المصرى وتحولات الدول الاشتراكية : أعمال ندوة عقدت بالمركز ١٩٩٢.
١٧. أمينة رشيد وآخرون، قضايا المجتمع المدنى فى ضوء فكر جرامشى (مع دار عيبال بدمشق)، ١٩٩٢.

١٨. سمير أمين،من نقد النرـة السوفيتية إلى الدولة الوطنية، ١٩٩٢.
١٩. المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر:أعمال ندوة عقدت بالمركز، ١٩٩٢.
٢٠. جـويل بنـين، زكارى أوكمان، العمال والحركة السياسية فى مصر ج،١ ترجمة أحمد صادق سعد، ١٩٩٢.
٢١. إشـكاليات التكوين الاجتماعى والفكريات الشعبية فى مصر: أعمال ندوة بالمركز نشر مع دار كنعن، ١٩٩٢.
٢٢. أحمـد يوسـف أحمـد: مـنطق العمل الوطنى- حركة التحرر الوطنى الفلسطينية فى دراسة مقارنة مع حركات التحرر الأفريقية بالتعاون مع مركز القدس للدراسات الإنمائية عمان، ١٩٩٢.
٢٣. ليلى عبد الوهاب، سوسيولوجية الجريمة عند المرأة، ١٩٩٢.
٢٤. أحمد محمد البدوى، بن الأبنوس بازول، ١٩٩٢.
٢٥. مركـز دراسـات لمـرأة الجديدة ومركز البحوث العربية، المرأة وتعليم الكبار،١٩٩٢.
٢٦. إدريس سعيد، عظام من خزف، ١٩٩٣.
٢٧. دارام جـاى (تحريـر)، صـندوق النقد الدولى وبلدان الجنوب، ترجمة/ مبارك عثمان، نشر مع اتحاد المحامين العرب، ١٩٩٣.
٢٨. مايكـل دراكوه (تحرير)، الأنهار الأفريقية وأزمة الجفاف، نشر بالتعاون مع منظمة البحوث الاجتماعية لشرق وجنوب أفريقيا ١٩٩٤.
٢٩. عادل شعبان وآخرون، الحركة العمالية فى معركة التحول، ١٩٩٤.
٣٠. ناديـة رمـسيس فـرح (تحرير) السكان والتنمية فى مصر نشر مع دار الأمين،١٩٩٤.
٣١. آمال سعد زغلول، دور الحركة الشعبية فى حرب السويس، ١٩٩٤.
٣٢. لجـنة الـدفاع عن الثقافة القومية (دراسات ووثائق ١٩٧٩-١٩٩٤)(من مقاومة التطبيع إلى مواجهة الهيمنة) ١٩٩٤.
٣٣. على عبد القادر، برامج التكيف الهيكلى والفقر فى السودان، ١٩٩٤.
٣٤. حلمـى شـعراوى وعيـسى شيفجى، حقوق الإنسان فى أفريقيا والوطن العربى،١٩٩٤.
٣٥. لطيفة الزيات (ترجمة وتعليق)، حول الفن، ١٩٩٤.
٣٦. جـودة عـبد الخالق (تحرير)، تطور الرأسمالية ومستقبل الاشتراكية فى مصر والوطن العربى : ندوة مهداة إلى فؤاد مرسى، ١٩٩٤.
٣٧. عبد الغفار شكر، التحالفات السياسية فى مصر ١٩٩٤.
٣٨. صـادق رشيد، أفريقيا والتنمية المستعصية، ت/ مصطفى مجدى الجمال، ١٩٩٥.

٣٩. عبد الغفار أحمد، السودان بين العروبة والأفريقية، ١٩٩٥.
٤٠. بيترنيانجو، من تجارب الحركات الديمقراطية فى أفريقيا والوطن العربى، مع اتحاد المحامين العرب ترجمة حلمى شعراوى وآخرون، ١٩٩٥.
٤١. سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى: حالة مصر، نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٦.
٤٢. سمير أمين (تحرير) المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة لبنان، مشترك مع مدبولى ١٩٩٦.
٤٣. مصطفى كامل السيد (تحرير)، حقيقة التعددية السياسية فى مصر، نشر مشترك مع مدبولى ١٩٩٦.
٤٤. سيد البحراوى (تحرير)، لطيفة الزيات : الأدب والوطن، نشر مشترك مع دار المرأة العربية، ١٩٩٦.
٤٥. عبد الباسط عبد المعطى: بحوث الطفولة فى الوطن العربى، نشر مشترك مع المجلس العربى للطفولة والتنمية، ١٩٩٦.
٤٦. جويل بنين، زكارى لوكمان، العمال والحركة السياسية فى مصر الجزء الثانى، ترجمة إيمان حمدى، نشر مع دار الخدمات النقابية والعمالية،١٩٩٦.
٤٧. عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٧.
٤٨. سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة المشرق العربى نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٧.
٤٩. سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة المغرب العربى نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٧.
٥٠. كمال مغيث (تحرير)، التعليم وتحديات الهوية القومية، نشر مشترك مع دار المحروسة، ١٩٩٨
٥١. عبد الغفار شكر، اليسار العربى وقضايا المستقبل ١٩٩٨. نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٨.
٥٢. عاصم الدسوقى (تحرير)، عمال وطلاب فى الحركة الوطنية المصرية. نشر مشترك مع دار المحروسة، ١٩٩٨.
٥٣. محمد أبو مندور وآخرون، الإفقار فى بر مصر، نشر مشترك مع دار الأهالى، ١٩٩٨.
٥٤. عبد الغفار أحمد (تحرير)، إدارة الندرة، ترجمة صلاح أبو نار وآخرون، ١٩٩٨.
٥٥. لايسف مانجر وآخرون، البقاء مع العسر، ترجمة صلاح أبو نار- مجدى النعيم، ١٩٩٨.

٥٦. نجاتـــى عبد المجيد وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى:من تاريخ الحركة الـــشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الأول بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ١٩٩٨.
٥٧. لايف مانجر، لفوفة النوبة، ترجمة مصطفي مجدى، ١٩٩٩.
٥٨. أميـــنة رشيد (تحرير): التبعية الثقافية : مفاهيم وأبعاد، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٩.
٥٩. محمود عودة، (إشراف)، الأسر المعيشية فى الريف المصرى، نشر مشترك مع جامعة عين شمس، ١٩٩٩.
٦٠. محمـــد محيى الدين، (إشراف)، نساء الغزل والنسيج : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٩٩.
٦١. عـــبد الحمـــيد حـــواس وآخـــرون، المأثور الشعبى فى الوطن العربى، نشر مشترك مع المنظمة العربية للتربية وللثقافة وللعلوم، ١٩٩٩.
٦٢. عـــبد الباسط عبد المعطى(تحرير)، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربى، نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٩.
٦٣. عـــزة خلـــيل (إعـــداد)، خريطة سياسات وخدمات الطفولة فى مصر، نشر مشترك مع المركز القومى للثقافة والطفل، ١٩٩٩.
٦٤. يوســـف درويـــش وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الـــشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الثانى بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ١٩٩٩.
٦٥. شـــهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية – عـــربية: مخـــتارات العلـــوم الاجتماعـــية، المجلد الأول، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، أكتوبر ١٩٩٩.
٦٦. أميـــنة رشـــيد (تحرير)، الحريات الفكرية والأكاديمية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠.
٦٧. فاروق القاضى، فرسان الأمل : تأمل فى الحركة الطلابية المصرية،٢٠٠٠.
٦٨. جـــردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق في علم اللغة، الورقة الأولى-يناير ٢٠٠٠ حول (مشكلات تدريس اللغات فى مصر)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.
٦٩. محمـــد سيد أحمد وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الـــشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الثالث بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٠.
٧٠. شـــهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية – عـــربية : مخـــتارات العلـــوم الاجتماعـــية، المجلد الثانى، نشر مشترك مع

كوديسريا ودار الأمين، مارس ٢٠٠٠.
٧١. أحمد مختار منصور، الجراحة فى الحضارة العربية الإسلامية، ٢٠٠٠.
٧٢. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق في علم اللغة، الورقة الثانـية- نوفمبـر ٢٠٠٠ (دراسـات حول اللغة العربية فى مصر)، الورقة الثالثة، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.
٧٣. شـهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية – عـربية : مخـتارات العلوم الاجتماعية، المجلد الثالث، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، أكتوبر ٢٠٠٠.
٧٤. حلمـى شـعراوى، أفـريقيا فى نهاية قرن، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠
٧٥. أديـب ديمتـرى وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى:من تاريخ الحركة الـشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الرابع بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠١.
٧٦. مـصطفى مجدي الجمال (تحرير)، فلسطين والعالم العربى، نشر مشترك مع دار مدبولى، ٢٠٠١
٧٧. عـبد الغفـار شـكر (تحريـر)، تحديات المشروع الصهيونى والمواجهة العربية. نشر مشترك مع دار مدبولى، ٢٠٠١.
٧٨. فرانـسوا أوتـار وفرانـسوا بولـيه، فى مواجهة دافوس، ترجمة : سعد الطويل، نشر مشترك مع دار ميريت، ٢٠٠١.
٧٩. عـبد الغفار شكر (إشراف)، الجمعيات الأهلية الإسلامية فى مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠١.
٨٠. كويـسى بـراه، اللغات الأفريقية وتعليم الجماهير، ترجمة وتحرير حلمى شـعراوى، بالـتعاون مع مركز الدراسات المتقدمة للمجتمع الأفريقى بكيب تاون، الناشر، دار الأمين، ٢٠٠١.
٨١. فيتيـنو بيكيلى، وآخرون، دراسات مختارة/ التحولات الاجتماعية والمرأة الأفريقية، بالتعاون مع منظمة أوسريا بأديس أبابا، تقديم د. عبد الغفار محمد أحمد، الناشر دار الأمين، ٢٠٠١.
٨٢. أحمـد القـصير وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى:من تاريخ الحركة الـشيوعية المـصرية حتـى عام ١٩٦٥: الجزء الخامس بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠١.
٨٣. رمـسيس لبـيب (تحريـر)، العمال فى الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، الورشـة الأولـى بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥،٢٠٠١.

٨٤. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال (مسئول التحرير)، (أفريقية – عربية: مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الرابع، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، أكتوبر ٢٠٠١.
٨٥. سعد الطويل (تحرير)، الأجانب فى الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، الورشة الثانية، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.
٨٦. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق في علم اللغة، الورقة الثالثة– مايو ٢٠٠٢ (مساهمات فى اللغويات العربية)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.
٨٧. سمير أمين، مستقبل الجنوب فى عالم متغير، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.
٨٨. أكيكي بى موجاجو وآخرون، دراسات اجتماعية في شرق وجنوبي أفريقيا، بالتعاون مع منظمة أوسريا بأديس أبابا، الناشر دار الأمين، ٢٠٠٢.
٨٩. سمير أمين وآخرون، العلاقات العربية الأوربية: قراءة عربية نقدية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.
٩٠. يسرى مصطفى (تحرير)، المجتمع المدنى وسياسات الإفقار فى العالم العربى، نشر مشترك مع دار ميريت، ٢٠٠٢.
٩١. فخرى لبيب، حلمى شعراوى (تحرير)، منظمة التجارة العالمية ومصالح شعوب الجنوب، بالتعاون مع منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية وعدد من المنظمات غير الحكومية، الناشر مركز المحروسة، ٢٠٠٢.
٩٢. إسماعيل عبد الحكم وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء السادس بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.
٩٣. عبد الغفار محمد أحمد، فى تاريخ الأنثروبولوجيا والتنمية فى السودان، ترجمة مصطفى مجدى الجمال، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.
٩٤. عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات التعاونية كمنظمات شعبية تنموية– الجزء الأول، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٢.
٩٥. حنان رمضان (تحرير)، المرأة فى الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، الورشة الثالثة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.
٩٦. عريان نصيف (تحرير)، الفلاحون فى الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، الورشة الرابعة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، ٢٠٠٢.

٩٧. شـــهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية – عـــربية : مخـــتارات العلوم الاجتماعية، المجلد الخامس، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٢.
٩٨. ســـمير أمـــين وآخـــرون، الاشتراكية واقتصاد السوق: تجارب (الصين– فيتنام– كوبا)، نشر مشترك مع مكتبة مدبولى، ٢٠٠٣.
٩٩. عـــبد الحميد حواس، أوراق في الثقافة الشعبية في مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١٠٠. عـــبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات التعاونية كمنظمات شعبية تنموية– الجزء الثانى، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٣.
١٠١. مـــدحت أيـــوب (تحرير)، الأمن القومى العربي، نشر مشترك مع مكتبة مدبولى، ٢٠٠٣.
١٠٢. طايـــع آصيفا وآخرون (تحرير)، العولمة والديمقراطية والتنمية: تحديات وآفـــاق، نـــشر مشترك مع منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبى أفريقيا (أديس أبابا)، ومركز المحروسة، ٢٠٠٣.
١٠٣. فخرى لبيب (تحرير)، الطلبة فى الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، الورشة الخامسة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٣.
١٠٤. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق فى علم اللغة، الورقة الـــرابعة– مايـــو ٢٠٠٣ (قضايا حول اللغة العربية والتعبير العلمى)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.
١٠٥. هـــويدا عدلى (تحرير)، ثقافة وسائل الاتصال فى الوطن العربى: الإعلام والهوية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١٠٦. شـــهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية – عـــربية : مخـــتارات العلوم الاجتماعية، المجلد السادس، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٣.
١٠٧. سمير أمين، فرانسوا أوتار (تحرير)، مناهضة العولمة : حركة المنظمات الـــشعبية فـــى العالم، نشر مشترك مع المنتدى العالمى للبدائل، ودار الأمين، ٢٠٠٣.
١٠٨. أحمـــد بـــرقاوى وآخـــرون، الدولة الوطنية وتحديات العولمة فى الوطن العربـــى، نـــشر مشترك مع مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية دمشق ومكتبة مدبولى، ٢٠٠٣.
١٠٩. رمسيس لبيب(تحرير)، الانقسامية وأزمة الحركة الشيوعية المصرية حتى عـــام ١٩٦٥، الورشـــة الـــسادسة والسابعة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ

الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، ٢٠٠٣.
١١٠. محمد ماهر الجمال، أحمد لطفى السيد: دراسة فى الخارطة المعرفية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١١١. عبد الغفار شكر (منسق البحث)، نظام الخدمة العامة فى مصر وآفاق تطويره: دراسة حالة محافظة دمياط، بالتعاون مع شبكة الجمعيات الأهلية للتنمية وقضايا النوع بدمياط، ٢٠٠٣.
١١٢. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية – عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد السابع، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٤.
١١٣. ريمى هيريرا وآخرون، ترجمة باتسي جمال الدين، الثورة الكوبية... إلى أين....؟ دراسة فى ملامح التاريخ الكوبى واستشراف القرن الواحد والعشرين، نشر مشترك مع منتدى العالم الثالث ودار العالم الثالث،٢٠٠٤.
١١٤. أليون سال (تحرير)، ترجمة سعد الطويل، أفريقيا ٢٠٢٥، أى مستقبل؟ نشر مشترك مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، المدينة برس، ٢٠٠٤.
١١٥. دينيس فينتر وآخرون، دراسات اجتماعية في شرق وجنوبي أفريقيا، العدد الثالث نشر مشترك مع منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبى أفريقيا (أوسريا) بأديس أبابا، الناشر المدينة برس، ٢٠٠٤.
١١٦. هاين ماريز، ترجمة صلاح العمروسى وعزة الخميسى، جنوب أفريقيا: حدود التغيير: الاقتصاد السياسى لمرحلة الانتقال نشر مشترك مع منتدى العالم الثالث وآخرون، الناشر دار الأمين، ٢٠٠٤.
١١٧. د.أحمد زايد – د.عروس الزبير (تحرير)، النخب الاجتماعية: حالة الجزائر ومصر، نشر مشترك مركز البحوث فى الاقتصاد التطبيقى من أجل التنمية بالجزائر، مع الناشر دار مدبولى، ٢٠٠٤.
١١٨. د. حمدى عبد الرحمن –عزة خليل، المجتمع المدنى ودوره فى التكامل الأفريقى، نشر مشترك مع مركز المجتمع المدنى –جامعة ناتال، الناشر المدينة برس، ٢٠٠٤.
١١٩. فاروق القاضى، آفاق التمرد: قراءة نقدية فى التاريخ الأوروبى والعربى الإسلامى، نشر مشترك مع المؤسسة العربية للدراسات والنشر بالأردن، ٢٠٠٤.
١٢٠. جوزيف بوسير وآخرون، دراسات اجتماعية في شرق وجنوبي أفريقيا، العدد الرابع نشر مشترك مع منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبى أفريقيا (أوسريا) بأديس أبابا، الناشر المدينة برس، ٢٠٠٤.
١٢١. سمير أمين وآخرون، الصراع حول المياه: الإرث المشترك للإنسانية،

نشر مشترك مع منتدى البدائل العالمى الثالث، الناشر مكتبة مدبولى،٢٠٠٥.
١٢٢. عبد العال الباقورى، وعد بوش.. بلفور الجديد: الحصاد المُر للساداتية، الناشر مكتبة مدبولى، ٢٠٠٥.
١٢٣. رمسيس لبيب (تحرير وتقديم)، اليسار فى الثقافة المصرية، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، الناشر دار الثقافة، ٢٠٠٥.
١٢٤. ألفريد نهيما، قضايا السلم المنشود فى أفريقيا: التحولات والديمقراطية والسياسات العامة، نشر مشترك مع منظمة بحوث العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبى أفريقيا (أوسريا) بأديس أبابا، الناشر دار الأمين، ٢٠٠٥.
١٢٥. شهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية – عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الثامن، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٥.
١٢٦. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق فى علم اللغة، الورقة الخامسة- يونيه ٢٠٠٥ (اللغة والإيديولوجية والسلطة)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.
١٢٧. عزة خليل (تحرير)، تقديم سمير أمين، الحركات الاجتماعية فى العالم العربى، نشر مشترك مع المنتدى العالمى للبدائل، الناشر مكتبة مدبولى، ٢٠٠٥.
١٢٨. سامية الهادى النقر، الجمعيات الأهلية والإسلام السياسى فى السودان، الناشر مكتبة مدبولى، ٢٠٠٥.
١٢٩. عروس الزبير، الجمعيات الأهلية الإسلامية- حالة الجزائر، نشر مع دار الأمين، ٢٠٠٦.
١٣٠. أحمد سليّم وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤي : من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية جـ٧ بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتي عام ١٩٦٥، ٢٠٠٦.
١٣١. عبد الأمير السعد، الاقتصاد العالمى: قضايا راهنة، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٦.
١٣٢. حسام رضا، إسرائيل فى الزراعة المصرية، الناشر مركز المحروسة، ٢٠٠٦.
١٣٣. د. زهدى الشامى وآخرون، دراما أمريكا اللاتينية، دروس التنمية والتحدى الديمقراطى، الناشر مركز المحروسة، ٢٠٠٦.
١٣٤. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية – عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد التاسع، نشر مشترك مع

كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٦.

١٣٥. عبد الله علي إبراهيم، أصيل الماركسية: النهضة والمقاومة في ممارسة الحزب الشيوعي السوداني، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٦.

كراسات المركز

١. أحمد هنيء، حول إجراءات الإصلاح الاقتصادى فى الجزائر، ١٩٨٨.
٢. عصام فوزى، ترجمة ثلاثة قراءات سوفيتية في البيريسترويكا، ١٩٨٨.
٣. أشرف حسين، ببليوجرافيا الطبقة العاملة، ١٩٨٨.
٤. عبد العظيم أنيس، قراءة نقدية فى كتابات ناصرية، ١٩٨٩.
٥. مصطفى نور الدين عطية، المجتمعات التابعة ومشكلات التنمية المستقلة، ١٩٨٩
٦. موشى ليوين وآخرون، تقديم/ فؤاد مرسى، البيريسترويكا فى عيون الآخرين، ١٩٩٠
٧. محمد أبو مندور وآخرون، أزمة المياه فى الوطن العربى، نشر مشترك مع دار الأمين ١٩٩٩.
٨. إسماعيل زقزوق، المهمشون بين النمو والتنمية، نشر مشترك مع دار الأمين١٩٩٩.
٩. عبد الغفار شكر، تجديد الحركة التقدمية المصرية، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠٠.
١٠. حنان رمضان (إعداد)، العراق تحت الحصار، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠٠.
١١. أحمد صالح، الإنترنت والمعلومات، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠١.
١٢. عريان نصيف (تحرير) الأرض والفلاح، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠١.
١٣. أحمد عبد الله، عمال مصر وقضايا العصر، نشر مشترك مع دار المحروسة ٢٠٠٢.
١٤. عريان نصيف (تحرير)، التشريع التعاونى فى مصر: الواقع.... وآفاق المستقبل، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠.
١٥. د.محمد ماهر الجمال، مضامين التربية الشعبية، في مجلة "الأستاذ" لعبد الله النديم، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١٦. مدحت أيوب, قضايا فى الاقتصاد المصرى بعد التكيف الهيكلى, نشر مشترك مع دار الأمين, ٢٠٠٣.
١٧. كلود كاتز وآخرون، ترجمة يوسف درويش، إمبريالية القرن الواحد

والعشرين، نشر مشترك مع دار الأمين, ٢٠٠٣.
١٨.سمير أمين، الفيروس الليبرالى: الحرب الدائمة وأمركة العالم، نشر مشترك مع مركز المحروسة, ٢٠٠٤.
١٩.محمد إسماعيل زاهر، أزمة الوعى العربى بين الحملة الفرنسية والحملة الأمريكية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٤.
٢٠.بهيج نصار، البحث عن مفهوم للديمقراطية فى مرحلة الثروة العلمية والتكنولوجية الراهنة، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٤.
٢١.الحركة العمالية المصرية: الخبرة النضالية وآفاق المستقبل، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٤.
٢٢.د.حامد الهادي، إحصاءات السكان والحيازة الزراعية: تحليل اجتماعي، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٥.
٢٣. د.سيد عشماوى، الدراسات الحديثة في تاريخ مصر الاجتماعي الحديث خلال السنوات العشر الأخيرة، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٥.

كتيبات كوديسريا

١- أوكوادبا نولى، الصراع العرقى فى أفريقيا،١٩٩١.
٢- ايبو هو تشفول، الجيش والعسكرية فى أفريقيا، ١٩٩١.
٣- ديساليجن رحماتو، منظمات الفلاحين فى أفريقيا : قيود وإمكانيات، ١٩٩١
٤- جيمى آديسينا، الحركات العمالية وضع السياسة فى أفريقيا، ١٩٩٢.
٥- مومار ديوب، ممادو ديوف، تداول السلطة السياسية وآلياتها فى أفريقيا، ١٩٩٢.
٦- أديمولات - سالو، البيئة العالمية: جدول أعمال بحث لأفريقيا، ١٩٩٣.
٧- محمود مامدانى،آخرون، الحركات الاجتماعية والعلمية الديمقراطية فى أفريقيا، ١٩٩٣
٨- ثانديكا مكانداويرى، التكيف الهيكلى والأزمة الزراعية فى أفريقيا، ١٩٩٣
٩- آرشى مافيجى، الأسر المعيشية وآفاق إحياء الزراعة فى أفريقيا، ١٩٩٣.
١٠- سليمان بشير ديانى،المسألة الثقافية فى أفريقيا، ١٩٩٦.
١١- ميشيل بن عروس، الدولة - والمنشقون عليها، ١٩٩٦.
١٢- عبدو مالك سيمون، عملية التحضر، والتغير فى أفريقيا، ١٩٩٩.
١٣- أمينة ماما، دراسات عن المرأة ودراسات النساء فى أفريقيا، ١٩٩٩.
١٤- تادى أكين آنيا، العولمة السياسية الاجتماعية فى أفريقيا، ١٩٩٩.
١٥- ممادو ديوف، ليبرالية سياسية أم انتقال ديمقراطى : منظورات أفريقية، ١٩٩٩.

١٦- حكيم بن حمودة نظريات ما بعد التكيف الهيكلى، ٢٠٠٠.
١٧- كلوديو شوفتان، ماذا بعد ممارسات التنمية المشوهة فى أفريقيا؟، ٢٠٠٠.
١٨- أشيلى ميمبى، عن الحكم الخاص غير المباشر، ٢٠٠٠.
١٩-تشيكيلاك. بيايا، الشباب والعنف والشارع فى كنشاسا: نسمع ونفهم ونصف، ٢٠٠١.
٢٠-سليمان بشير ديانى، إعادة بناء المعنى: نصوص ورهانات لقراءة مستقبل أفريقيا، ٢٠٠١.
٢١- عثمان كان، المثقفون الأفريقيون المتحدثون بلغات غير أوروبية، ٢٠٠٥.

سلسلة كراسات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

أ- التنمية بالمشاركة

١- تعزيز التواصل بين مؤسسات صنع السياسة الحكومية وبين الجامعات والمراكز البحثية من أجل دعم الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا.
٢- تحسين أداء المشروعات العامة فى أفريقيا: دروس من تجارب قطرية.
٣- تحسين أداء المشروعات العامة فى أفريقيا.
٤- تعبئة وإدارة الموارد المالية فى الجامعات الأفريقية.
٥- تحسين إنتاجية الخدمات العامة فى أفريقيا.
٦- دعم حيوية الجامعة الأفريقية فى التسعينيات ومابعدها.
٧- تهيئة البيئة لتنمية الفعاليات التنظيمية فى أفريقيا.
٨- تعبئة القطاع غير الرسمى والمنظمات غير الحكومية من أجل الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا.
٩- الأخلاقيات والمساءلة فى الخدمات العامة الأفريقية.
١٠- أعمال ندوة حول الديمقراطية والمشاركة الشعبية لقادة نقابات العمال فى أفريقيا
١١- الإثنية والصراع السياسى فى أفريقيا.
١٢- ميثاق عمل للمنظمات غير الحكومية فى أفريقيا.

ب- سلسلة التنمية بالمشاركة

١- دراسة حالة فى ناميبيا.
٢- دراسة حالة فى أوغندا.
٣- كيف تؤثر المنظمات الأهلية فى السياسات عن طريق البحث والضغط والدعوة.
٤- المبادئ الأساسية لتعزيز الحوار والتعاون والتداخل بين الحكومات والمنظمات الشعبية.
٥- دراسة حالة فى جامبيا.

٦- دراسة حالة فى أثيوبيا.

ج- سلسلة الدليل التدريبى للتنمية بالمشاركة الشعبية

١- الاتصال فى خدمة التنمية بالمشاركة.

٢-المنظمات المحلية غير الحكومية وتحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء فى المجتمعات المحلية.

٣- مناهج تطوير المنظمات الأهلية للمشروعات.

٤- تخفيف الفقر وصيانة البيئة.

٥- تعريف دور وأهمية اتصال دعم التنمية من أجل المشاركة الفعالة فى عملية التنمية.

٦- إدارة المشروعات الصغيرة

٧- تصميم فعال لخدمات تنظيم الأسرة

٨- دور مؤسسات المجتمع المدنى في منع وإدارة وحل الصراعات فى أفريقيا.

النشرات

١- **نشرة البحوث العربية**:من العدد التجريبى يناير ١٩٩٠ إلى العدد (١٥-١٦) سبتمبر٢٠٠٣- مارس٢٠٠٤.

٢- **نشرة المجلس الأفريقى لتنمية البحوث الاقتصادية والاجتماعية (كوديسريا)**: من العدد الأول أبريل ١٩٩١ إلى العدد التاسع والأربعون، ٢٠٠٦.

٣-**نشرة العلوم السياسية الأفريقية**: من العدد الأول إلى العدد الثامن والثلاثون، أغسطس ٢٠٠٣.

٤- **نشرة الذاكرة الوطنية**- مع لجنة التوثيق- العدد الثانى-أكتوبر ١٩٩٦.

٥- **نشرة منتدى العالم الثالث بداكار**: العدد الأول يوليو ١٩٩٦- العدد الثانى يونيو ١٩٩٧.

٦- **نشرة المنتدى العالمى للبدائل**: العدد الثالث- فبراير ٢٠٠٢.

٧- **نشرة منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبى أفريقيا (أوسريا)**، العدد الثانى، يناير ٢٠٠٦.

تحت الطبع

١. أنظمة العمل واللبرلة: إعادة هيكلة علاقات الدولة-المجتمع في أفريقيا.
٢. المجلد الأول من وثائق الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥.
٣. أبحاث مشروع المسألة الفلاحية والزراعية- لجنة المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر.
٤. المرأة فى القطاع غير الرسمى.
٥. التعليم العالى والتنمية.